

تطور قانون الرياضة وتسوية النزاعات الرياضية على ضوء القانون الدولي

د. محمد عادل محمد عسكر

أستاذ مساعد بقسم القانون الدولي العام

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

مقدمة :

موضوع البحث:

تعني الرياضة جميع أشكال النشاط البدني الرسمية والترفيهية، التي تهدف إلى تنمية لياقة الإنسان الجسدية، ورفاهيته العقلية أو تحسينها^(١)، أو تكوين روابط اجتماعية، أو تحقيق نتائج في المنافسات المختلفة سواء الدولية أم الوطنية^(٢)، وبالنظر إلى الصلة الجوهرية بين الرياضة وسعي البشر للتميز، فقد مارست المجتمعات الرياضة بشكلٍ أو بآخر منذ العصور القديمة، ثم صارت الرياضة وما يرتبط بها من ممارسات مكونًا حيويًا في حضارات الأمم المختلفة، ولا تتفصم عن أعراف المجتمعات في كل أنحاء العالم^(٣).

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law: an Introductory Guide, Springer, ٢٠١٧, P. ٢.

(٢) "Sport means all forms of physical activity which, through casual or organised participation, aim at expressing or improving physical fitness and mental well-being, forming social relationships or obtaining results in competition at all levels". Article ٢.١ lit. a, Council of Europe Revised European Sports Charter of ١٦ May ٢٠٠١,

(٣) وعلى سبيل المثال، مثلت الأحداث الرياضية جزءًا أساسيًا في التقويمات الاجتماعية لليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية، وبما يشمل الأنشطة الروحانية كاليوجا، أو الفنون القتالية وفنون الدفاع عن النفس. وقد ورد في الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري أن الرياضة هي الألعاب التي من شأنها تقوية الجسم واستكمال أسباب الصحة. راجع: مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، ج ٥، ص ٣٠٣، مشار إليه في: د. ماهر جميل أبوخوات، النظام القانوني الدولي لممارسة الألعاب الرياضية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، مجلد (٣)، عدد (٢)، ٢٠١٧، ص ١٥.

ووفقاً للميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة لليونسكو عام ١٩٧٨، ترتبط ممارسة الرياضة بحقوق الإنسان الأساسية، ويكون لكل فرد الحق في الحصول على التربية البدنية والرياضة، كعنصرين جوهريين في نمو شخصيته، مع دمجها في النظام التعليمي والحياة الاجتماعية. كما نص الميثاق الأولمبي لعام ٢٠٢١^(١)، على الرياضة كحق أصيل من حقوق الإنسان، يتمتع به كل شخص دون تمييز^(٢)، وبما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، والتي أنشئت اللجنة "البارالمبية" الدولية "IPC" لتمكينهم من التمتع بفرص متساوية في ممارسة الأنشطة الرياضية، ويتم منح هذه الحقوق وحمايتها بموجب القانون والأنظمة الإدارية الحكومية^(٣).

(١) تعني كلمة الأولمبية وفقاً لديباجة الميثاق الأولمبي لعام ٢٠٢٠، فلسفة في الحياة تهدف إلى توحيد وتقوية الصفات البدنية والإرادية والعقلية، ويعبر عنها بدمج الرياضة والثقافة والتعليم، ويسعى الفكر الأولمبي إلى ابتكار أسلوب في الحياة يعتمد على المتعة العضلية مع القيم التعليمية، وإيجاد التربة الرياضية التي تخدم التطور البشري، مع السعي لمجتمع آمن يحفظ كرامة الإنسان، وتشترك الحركة الأولمبية مع بعض المنظمات الأخرى في دعم بناء سلام عالمي، من خلال الشباب الرياضي المثقف بدون أي نوع من أنواع التعصب، وفي إطار الروح الأولمبية التي تتطلب التفاهم المتبادل بروح الصداقة والتضامن. ويعد الميثاق الأولمبي تديناً للمبادئ الأساسية لأولمبياد، والقواعد واللوائح الداخلية التي اعتمدها اللجنة الأولمبية الدولية، وهو يحكم تنظيم وعمل وتشغيل الحركة الأولمبية ويحدد شروط الاحتفال بالألعاب الأولمبية، وقد دخل حيز النفاذ في الثاني من أغسطس لعام ٢٠١٦، ويعتبر كذلك كوثيقة رئيسية لمعرفة الالتزامات القانونية لكل من اللجنة الأولمبية الدولية، واللجان الأولمبية الوطنية، والاتحادات الرياضية الدولية والوطنية. راجع:

Olympic Charter, in Force as From ١٧ July ٢٠٢٠, Preamble, Paras. ١: ٤.

(٢) "Every person must have the possibility of practising sport, without discrimination of any kind and in the Olympic spirit, which requires mutual understanding with a spirit of friendship, solidarity and fair play. Paragraph ٤, Fundamental Principles of Olympism, Olympic Charter, IOC website: www.olympic.org. ٢/١/٢٠٢٢.

(٣) IPC Position Paper on Human Rights, IPC, available at: www.paralympic.org. ٢/١/٢٠٢٢.

وتُعد الرياضة أداة لدعم جهود بناء السلام ومحو الحواجز بين المجتمعات المتعادية^(١)، ويُمكن الإشارة في هذا الصدد إلى هدنة عيد الميلاد، التي أقرتها الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وذلك لإقامة مباراة كرة قدم بين دولتين منهم يوم عيد الميلاد، وكذلك مباريات لعبة "الكريكيت" بين الهند وباكستان عام ١٩٥٥، التي أسفرت عن منح ما يقدر بنحو (٢٠٠٠٠) هندي تصريحًا لحضور المنافسات في لاهور، الأمر الذي أدى إلى وجود هجرة جماعية عبر الحدود منذ تقسيم الدولتين^(٢).

وتناغمًا مع كون التنمية الاقتصادية تُشكّل أحد أهم الأهداف الدولية المعاصرة، التي تسعى المجتمعات لتحقيقها كوسيلة لرقى الدول والشعوب^(٣)، لم تقتصر الرياضة على تطوير الجوانب البدنية والعقلية والاجتماعية للأشخاص أو كونها نشاطًا ترفيهيًا، وإنما أصبحت صناعة مستقلة تُحقّق للدول والكيانات العامة والخاصة أرباحًا تبلغ قيمتها مليارات الدولارات^(٤)، حيث بلغت معاملاتها أكثر من ٣% من قيمة التجارة العالمية، ٣.٧% من الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، وهي توفر ما يقرب من (٢) مليون فرصة عمل في أوروبا^(٥).

٥. P. ٢٠٠٤، August ١٦، ٢٦٨/ ٥٩/ A(١) وثيقة الأمم المتحدة:

(٢) Law & Sports in India, LexisNexis, Haryana, India, ٢٠١١، P. ٣٧.

(٣) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط ٤، ٢٠٠٤، ص ٥٣٩: ٥٤٠.
(٤) على سبيل المثال، صرّحت رابطة كرة القدم عام ٢٠١٧، أن بعض لاعبي كرة القدم المحترفين يصل راتبهم إلى (٣٦٠) ألف جنيه إسترليني أسبوعيًا، ويعتبر مبالغ فيه بشكل مفرط، كما يمكن الإشارة إلى مبالغ ورسوم انتقال بعض لاعبي كرة القدم في عام ٢٠١٦، حيث قُدّرت بالنسبة للاعب الفرنسي "بول بوجبا"، للانتقال من نادي يوفنتوس إلى مانشستر يونايتد بـ (٩٠) مليون جنيه إسترليني، وكان اللاعب قد انتقل من مانشستر يونايتد إلى "يوفنتوس" عام ٢٠١٢، بقيمة بلغت (٨٠٠) ألف جنيه إسترليني فقط. راجع:

A. LEWIS, J. TAYLOR, Sport: Law and Practice, Bloomsbury Academic, Edition ٤، ٢٠٢١، PP. ٤٣٦:٤٤٠.

(٥) A. CATTANEO, R. PARRISH, Sports Law in the European Union, Kluwer Law International B.V., ٢٠٢٠، PP. ١٢٣:١٢٥.

كما تبنت الأمم المتحدة موضوع "الرياضة من أجل التنمية والسلام في جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠١، مما أظهر الارتباط الوثيق بين تطوير الرياضة وتنمية الشباب وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعام ٢٠٠٥ باعتباره عام الرياضة والتربية البدنية، مما يؤكد على الحاجة إلى دمج الرياضة والتربية البدنية في جدول أعمال التنمية الشامل.

وخلال المؤتمر الدولي الأول لقانون الرياضة، أنشأت الرابطة الدولية لقانون الرياضة "IASL"، كجمعية علمية دولية، تهدف إلى إنشاء وتطوير القواعد الخاصة بقانون الرياضة، وتدريبها وإجراء أبحاث بشأنها، وتجميع آراء الفقه الرياضي الدولي، وتقديم الاستشارات بشأن التشريعات والتنظيمات الإدارية والعملية لقانون الرياضة^(١)، لمواكبة انتشار الأنشطة الرياضية وتضخم حجم المعاملات الرياضية وتخطيها للحدود الوطنية، وصيرورتها ظاهرة عالمية^(٢)، لاسيما مع اتصاف ماهية قانون الرياضة بالغموض، بحيث انقسم الفقه بشأنه إلى اتجاهات، منها أنه لا يعد أحد فروع القانون، أو أن قواعده تواصل التطور كفرع مستقل، أو أنه بالفعل مجال مستقل من القانون.

وحتى الفقه الذي أقرَّ بالقانون الرياضي كفرع مستقل، اختلف بشأن ما إذا كان يُمثَّل أحد فروع القانون الدولي، يتجسّد في المصادر الواردة في المادة (٣٨) للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويمكن أن تتعامل معه الأنظمة الوطنية وفقاً للأوضاع المقررة في الدساتير، بشأن العلاقة بين القانونين الدولي والداخلي، أم أن هذا القانون يُمثَّل مجموع القواعد واللوائح التي

(١) Held on December ١١-١٣, ١٩٩٢ in Athens and seated in Olympia, Greece, available at: http://iasl.org/pages/en/about_iasl.php. ٧/١/٢٠٢٢.

(٢) S. F. ROSS. Advanced Introduction to Global Sports Law, Edward Elgar Publishing, ٢٠٢١, P. ١٠٠.

سنتها هيئات رياضية دولية، تضطلع بتنظيم وإدارة الأنشطة الرياضية عالمياً، وتضع معايير عالمية لممارستها، ويُطلق عليها الهيئات الحاكمة للرياضة، وتضم في عضويتها أندية واتحادات وطنية وهيئات دولية، تلتزم بالامتثال لما تضعه الهيئات الدولية من قوانين، وبما يمكن أن نصف معه قانون الرياضة بأنه نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية أو عالمي.

وحري بالذكر أن الهيئات الرياضية الدولية الحاكمة، هي جمعيات خاصة أُنشئت وفقاً لقوانين وطنية، ولها أنظمة أساسية تقرر احتكارها سلطة التنظيم الذاتي وإدارة الأنشطة الرياضية عالمياً، وتُنشئ آلية حصرية لتسوية النزاعات الرياضية وهي المحكمة الرياضية الدولية "CAS"، وقد شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات، تطوراً استثنائياً للحركة القانونية الرياضية، لاسيما من حيث تضاعف عدد الاتحادات الرياضية والوكالات العامة والخاصة ذات الصلة بالرياضة، وصار هذا الهيكل أكثر رسوخاً بعد إنشاء اللجنة الأولمبية الدولية "IOC"، والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، والاتحادات الدولية "IFS"، والاتحادات الوطنية "NFS"، وكذلك اللجان الأولمبية الوطنية "NOCs" التي تكمل وظائف الهيئات الرياضية الدولية، وتدعم كسلسة هرمية متناسقة استقرار النظام الرياضي العالمي وترسخ لعولمته.

وفي عام ٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من اليونسكو أن تتعاون مع منظمات دولية وإقليمية أخرى لصياغة اتفاقية دولية في مجال مكافحة المنشطات في الرياضة^(١)، وفي عام ٢٠٠٥، تم إبرام اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات، وبعد أن كان قانون الرياضة الدولي يتجسد في مجموعة المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها على الأنشطة الرياضية، على النحو الوارد في المادة (٣/٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، صار يشمل

(١) UNGA Res. ٥٨/٥ (١٧ November ٢٠٠٣) UN Doc A/RES/٥٣/٥.

كذلك القواعد الاتفاقية التي تعاقبت عليها الدول بشأن الرياضة، ويتم دمجها في التشريعات الوطنية وتطبيقها المحاكم الوطنية^(١).

وعلى خلاف الفقه الذي سعى للتمييز بين مصطلحي قانون الرياضة "الدولي والعالمي"، باعتبار أن الأول يتمثل في الاتفاقات ذات الصلة، والمبادئ العامة للقانون المطبقة على نظام الرياضة، وأن مصطلح قانون الرياضة العالمي، هو نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية، أنشأته مؤسسات رياضية عالمية تحكم الرياضة الدولية، فقد سعى جانب فقهي آخر إلى الدمج بين المصطلحين للتعبير عن قانون الرياضة، وذلك في مصطلح "*Lex Sportive*" ليكس سبورتيفا"، والذي يعتمد على الدمج بين القواعد الدولية والعالمية، إضافة إلى الاعتماد على المبادئ الأساسية في فروع القانون المختلفة، كالقانون التجاري، والجنائي، والعام، والإداري، والعقود، والمسئولية التقصيرية، والملكية، والمنافسة، والشركات، وحقوق الإنسان^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه مع اصطباح الرياضة بصبغة تجارية واقتصادية، وخضوع كثير من معاملاتها للربح والخسارة، لم يلتزم بعض منسوبي الرياضة بمبادئها، وتسلسل الفساد إلى معاملاتهم، ولذا أنشأت اللجنة الأولمبية عام ٢٠١٥، فرعاً للأخلاقيات والامتنال واعتمدت مدونة للأخلاق، كما تم إنشاء الخط الساخن للنزاهة والامتنال للجنة الأولمبية، للإبلاغ عن أي انتهاكات لمدونة أخلاقيات اللجنة، كما وضعت اللجنة قانوناً جديداً لمكافحة الفساد تنفذه الهيئات

(١) وكذلك مبادئ مثل العقد شريعة المتعاقدين، والوفاء بالعقود، والإنصاف، والتناسب، والمسئولية الشخصية، وحظر الإثراء غير المشروع، وغيرها. راجع:

(٢) J. LINDHOLM, the Court of Arbitration for Sport and Its Jurisprudence: An Empirical Inquiry into Lex Sportiva, Springer, ٢٠١٩, PP. ١٠: ١٣.

الرياضية، واضطلعت عدة منظمات وروابط دولية معنية بمكافحة الفساد، مثل الرابطة الأوروبية لأمن الرياضة "ESSA"، والمركز الدولي للأمن الرياضي "ICS"^(١).

وقد استبعدت أحكام الأنظمة الأساسية للهيئات الحاكمة للرياضة، لاسيما المادة (٦١) من الميثاق الاولمبي، والمادة (٥٩) من النظام الأساسي للفيفا، اختصاص المحاكم العادية بتسوية النزاعات الرياضية، بحيث يبقى الاختصاص الأصيل بالتسوية لمحكمة "CAS"، التي تختص بتحقيق العدالة الرياضية الدولية، في كافة مجالات الرياضة، مثل اللعب النظيف، والإصابات الشخصية، والقضايا التجارية، والإدارية، والتأديبية، والعقود، والاقتصادية، والتراخيص، والإعلان، والبيت، وذلك وفقاً للنظام الأساسي لها، وعلى أساس قبول شرط التحكيم من قبل أطراف النزاع، كما تقرر لها اختصاص استشاري لأي جهة رياضية تطلب ذلك.

ويمثل المجلس الدولي للتحكيم الرياضي "ICAS"، الجهاز الإداري الأعلى للمحكمة، ومهمته الرئيسة الحفاظ على استقلاليتها وحقوق الأطراف التي تمثل أمامها^(٢)، وكذلك إدارة وتمويل إستراتيجية التحكيم الرياضي الدولي، وتطبيق المحكمة قانون الرياضة، وكذلك المبادئ العامة للقانون، كما تعمل كهيئة استئنافية للأجهزة التأديبية المستقلة في الاتحادات الرياضية الدولية، ويتم الطعن على قراراتها أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية. وتسمح الطبيعة العالمية لقانون الرياضة، بالرقابة الدولية على مدى توافق تطبيقه مع حقوق الإنسان، وقد نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك محكمة "CAS"، قضايا عدة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان خلال ممارسة الأنشطة الرياضية.

(١) K. MARGARITIS, Law, Ethics, and Integrity in the Sports Industry, IGI Global, ٢٠١٨, P. ٩١.

(٢) Preamble of the Paris Agreement, in M. REEB (ed.), Digest of CAS Awards, II, ١٩٩٨-٢٠٠٠, The Hague, Kluwer, ٢٠٠٢, P. ٨٨٣.

وقد أفرزت الممارسات الرياضية لاسيما التجارية، عدة إشكاليات تتعلّق بحقوق الملكية الفكرية في مجال الرياضة، مثل حماية العلامات التجارية الرياضية، والتسويق والترويج للأحداث الرياضية الكبرى، كالألعاب الأولمبية، وكأس العالم لكرة القدم، وحماية الخصائص الشخصية للرياضيين أو الفرق الرياضية، كالحق في الصورة والحق في الهوية والشهرة، وكذلك حماية الرموز والشعارات الأولمبية^(١)، وحماية حقوق البث التلفزيوني، وحقوق الطبع والنشر للروابط التشعبية الرياضية، ومشاركة الأحداث والفعاليات أو أجزاء منها على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والدعاية للمنتجات والخدمات.

وتوافقًا مع قواعد الهيئات الرياضية الدولية الحاكمة، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهه تلفزيون بلا حدود (EC/٨٩/٥٥٢)، المعدّل بالتوجيه (EC/٩٧/٣٦)^(٢)، ويُعد بمثابة حجر الزاوية بشأن حقوق البث في الاتحاد الأوروبي، ويسمح لدول الاتحاد بإنشاء قوائم بالأحداث التي تُذاع مباشرة أو كتغطيةٍ مُسجلة، وتكون محمية أو مشفرة، وتعتبر ذات أهمية كبرى للمجتمع، بحيث تُبث "غير مشفرة"، حتى لو قامت محطات التلفزيون بشراء حقوق بثها.

(١) نص الميثاق الأولمبي في المادة (٢/٧) منه على أن، الألعاب الأولمبية ملكية حصرية للجنة الأولمبية الدولية، التي تمتلك جميع الحقوق المتعلقة بها، كما نص نظام "FIFA" الأساسي في المادة (٧٨) ملكية "فيفا" وأعضائه، والاتحادات القارية لجميع الحقوق الناشئة عن المسابقات والأحداث الأخرى التي تخضع لولايتها القضائية، دون أي قيود فيما يتعلق بالمحتوى والزمان والمكان والقانون، وبما يشمل التسجيل السمع بصري والإذاعي وحقوق النسخ والبث وحقوق الوسائط المتعددة وحقوق التسويق والترويج والحقوق المعنوية مثل الشعارات والحقوق الناشئة بموجب قانون حقوق النشر. كما أورد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في المادة (١/٤٨) من نظامه الأساسي أنه، يتمتع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم والاتحادات الأعضاء فيه، بالحقوق الحصرية للبث والاستخدام، وكذلك التصريح بالبث والاستخدام، بالصورة أو الصوت، أو أي ناقل آخر من أي نوع، بما في ذلك شركات نقل البيانات التي لم يتم تطويرها بعد، والمباريات التي تأتي ضمن سلطتهم القضائية، سواء كانت مباشرة أو مسجلة، كليًا أو كمقتطفات. راجع:

J. HAYNES, J. T. MARCUS, Commonwealth Caribbean Sports Law, Routledge, ٢٠١٩, P. ٢٠١.

(٢) Directive ٨٩/٥٥٢, as amended by Directive ٩٧/٣٦/EC.

وتتبقى أهمية مثل هذا التوجيه من أن أوروبا قد تخطت حجمها الجغرافي وسكانها مقارنة ببقية العالم، فيما يخص ممارسة الرياضة وإقامة وتنظيم الأحداث الرياضية، وكما أشارت المفوضية الأوروبية في الفقرة (١.٣) من الوثيقة الاستشارية المعنونة بالنموذج الأوروبي للرياضة، أن دول الاتحاد الأوروبي استضافت النسبة العظمى من الأحداث الرياضية العالمية، منها (٥٤%) من الألعاب الأولمبية خلال الأعوام من ١٨٩٦ إلى ١٩٩٦، ونسبة (٥٠%) من كأس العالم لكرة القدم في الأعوام من ١٩٣٠ إلى ١٩٩٨، وجاءت الحركة الأولمبية نتيجة لمبادرة أوروبية، علاوة على وجود مقر لمعظم المنظمات الرياضية الدولية الأساسية في أوروبا، مع إمكان اعتبار أوروبا بمثابة القوة المحركة للرياضة العالمية^(١).

أهمية البحث:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالقواعد الخاصة بقانون الرياضة، والسعي للمساهمة في تطوير تلك القواعد، من خلال تقديم توصيات ربما تفيد التشريعات والتنظيمات الإدارية والعملية المعنية بالأنشطة الرياضية، خاصةً مع الاهتمام العالمي بالرياضة وإدراجها كموضوع أساسي في منظمة الأمم المتحدة تحت عنوان الرياضة من أجل التنمية والسلام^(٢).

وكذلك دراسة تفاصيل نظام العدالة الرياضية الدولية، والذي نصت أنظمة الهيئات الرياضية الدولية الحاكمة على قصره على آليات تسوية المنازعات الرياضية الدولية التي أنشأتها، والابتعاد بهذا الاختصاص عن المحاكم العادية والمحاكم الوطنية، وذلك مراعاة لطبيعة وخصوصية الرياضة، والتي تفي بها المحاكم الرياضية الدولية، من حيث نشأتها، وتنظيمها،

(١) <http://europa.eu.int/comm/sport/index.html>. ٧/١/٢٠٢٢.

(٢) وثيقة الأمم المتحدة: A/٦٢/١٥٠

واختصاصها، وتعيين المحكمين والطعن فيهم، والتدابير المؤقتة التي تتخذها، ومسائل عبء الإثبات.

علاوة على دراسة الإشكاليات التي تتعلق بالنواحي التجارية والتسويقية للأنشطة الرياضية، والتي ربما لم تتل حظاً وافراً من الدراسات القانونية، لاسيما حماية حقوق الملكية الفكرية الرياضية، كحقوق العلامات التجارية الرياضية، وتسويق سمعة الرياضيين والمؤسسات الرياضية، وحقوق البث الإذاعي والتلفزيوني ومن خلال الوسائط الحديثة، وحق الرياضيين في تحقيق الربح من خلال طباعة ونشر صورهم، وحقوق مشاركة الأخبار والمواد الإعلامية عن طريق شبكة الانترنت.

إشكاليات البحث:

(١) هل يوجد ما يمكن أن نطلق عليه القانون الدولي الرياضي؟ وهل هو موجود بالفعل كفرع مستقل، أم أنه مازال قيد التطور كفرع مستقل، وعلاقة القواعد المنظمة للأنشطة الرياضية بالقانون الدولي، وسبب وصف بعض الفقهاء لهذه القواعد بأنها "عالمية" وليست "دولية".

(٢) دراسة الغاية مما أوردته أنظمة الهيئات الرياضية الدولية من نصوص بشأن استبعاد المحاكم الوطنية والعادية من نظر المنازعات الرياضية الدولية، وقصر الاختصاص على المحكمة الرياضية الدولية "CAS" على الرغم من سعي المحاكم الوطنية للحصول على ذلك الاختصاص مما يثير إشكالية تعارض قرارات المحاكم الوطنية مع قواعد الهيئات الرياضية الدولية.

(٣) عندما تضع الهيئات الرياضية الدولية قواعد رياضية، تمثل مستوى تنظيمي عالمي مستقل ومنفصل عن الدول، يمكن القول إنها تنشئ "حكمة دولية للرياضة"، فهل توجد سمة

مميزة للقواعد المنبثقة عن هذه الحوكمة؟ وهل هي محصنة من الخضوع للأنظمة القانونية الوطنية؟

(٤) دراسة الإشكاليات القانونية الخاصة بحماية الملكية الفكرية في مجال الرياضة، بالنظر إلى طبيعة هذا المجال وخصوصيته.

منهج البحث:

يعتمد البحث على عدة مناهج، كالتحليلي، بدراسة النصوص الدولية ذات الصلة بالرياضة، والأحكام القضائية والتحكيمية الدولية والوطنية، وآراء الفقه الرياضي الدولي، من أجل استخلاص معالجة لإشكاليات البحث، وكذلك المنهج المقارن، وذلك بالنسبة لتشريعات وأحكام قضائية لأنظمة وطنية مختلفة، وأيضًا المنهج الوصفي، عند التعرف على هياكل الهيئات الرياضية الدولية، آليات تسوية النزاعات الرياضية الدولية.

خطة البحث:

الفصل الأول: قانون الرياضة الدولي وقانون الرياضة العالمي.

الفصل الثاني: تسوية المنازعات الرياضية الدولية.

الفصل الثالث: إشكاليات الملكية الفكرية في مجال الأنشطة الرياضية الدولية.

الفصل الأول

قانون الرياضة الدولي وقانون الرياضة العالمي

تم الاعتراف بقانون الرياضة كفرع مستقل من فروع القانون، بعد اجتهادات فقهية على مر سنوات عديدة، بدأت بإنكار وجوده، أو كونه قيد التطور والبلورة، وصولاً إلى الاعتراف به صراحةً، إلا أن الجدل قد تجدد بشأن ما إذا كان هذا القانون يمثل أحد فروع القانون الدولي، بحيث تتعامل الأنظمة الوطنية مع قواعده وفقاً للأوضاع المقررة في الدساتير، بشأن العلاقة بين القانونين الدولي والداخلي، أو أن هذا القانون يُمثل مجموع القواعد واللوائح التي سنتها هيئات رياضية دولية، وتلتزم بها الهيئات الرياضية الوطنية، ولا يكون للمحاكم الوطنية اختصاص بتطبيقه، وإنما يُنطد ذلك حصراً بمحكمة التحكيم الرياضية "CAS"^(١)، وبما يمكن وصفه بأنه نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية أو عالمي.

وعلى سبيل المثال بالنسبة لرياضة كرة القدم في إنجلترا، فإنها تخضع للقواعد واللوائح التي وضعتها الهيئة الرياضية الدولية الحاكمة لنشاط كرة القدم وهي الاتحاد الدولي "FIFA"، كما تخضع أيضاً لقواعد هيئة أو اتحاد لكرة القدم الانجليزي "FA"، وكذلك للوائح الهيئة الحاكمة الأوروبية لكرة القدم "UEFA"، وذلك بعيداً عن أي مصدر اتفاقي أو عرفي أو أي من مصادر القانون الدولي الوارد في المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

(١) وعلى سبيل المثال، عندما حُرِّكت دعوى قضائية أمام المحاكم الأمريكية عام ١٩٩٢، لمنع "بوتش رينولدز" "Butch Reynold" من المنافسة في مسابقة دولية لألعاب القوى للهواة، صرَّح نائب رئيس الاتحاد الدولي لألعاب القوى للهواة "IAAF"، بأن هذا ليس من اختصاص المحاكم، نظراً للطبيعة المميزة لمجال الرياضة، وأن الاتحاد الدولي لديه قواعد تسمو على ما عداها. راجع:

The vice-president of the IAAF "International Amateur Athletics Federation", Reynolds v. IAAF [١٩٩٢] ٨٤١ F. Supp ١٤٤٤, ١٤٥٢ (S.D. Ohio).

ونوالي دراسة التطور الفقهي للاعتراف بقانون الرياضة، وكذلك الهيئات الدولية الحاكمة من خلال المبحثين التاليين.

المبحث الأول: التطور الفقهي للاعتراف بقانون الرياضة.

المبحث الثاني: الهيئات الرياضية الدولية الحاكمة.

المبحث الأول

التطور الفقهي للاعتراف بقانون الرياضة

تعددت اجتهادات الفقه على مر سنوات بشأن رصد قواعد قانون الرياضة، وما إذا كان موجوداً ويُشكّل فرعاً من فروع القانون، وذلك إلى ثلاثة اتجاهات، نبينها من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول

الاتجاهات الفقهية بشأن قانون الرياضة

قرّر جانب من الفقه أن قانون الرياضة غير موجود، ولا يعد مجالاً أو فرعاً من فروع القانون، وإنما تُطبق فروع القانون الأخرى على الإشكاليات المتعلقة بالأنشطة الرياضية، بينما ذهب جانب آخر إلى أن قانون الرياضة فرع مستقل من القانون، نشأ وتطور وله خصوصيته المميزة، ورأي جانب ثالث أن القواعد ذات الصلة بالرياضة تواصل التطور كفرع قانوني مستقل. ونعرض لهذه الآراء من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول

قانون الرياضة غير موجود

ذهب أصحاب هذا الرأي، إلى عدم وجود ما يُمكن أن يُطلق عليه قانون الرياضة، حيث لا توجد مجموعة فريدة من القواعد يمكن تحديدها بشكل منفصل وتصنيفها كقانون رياضي، علاوة على أن إمكان تطوير القواعد المتناثرة ذات الصلة بالأنشطة الرياضية وتوحيدها لتشكّل قانوناً مستقلاً أمر بعيد للغاية، أما ما يُطلق عليه البعض قانون الرياضة، فلا يعدو كونه تطبيقاً لبعض القواعد العامة في مجالات مختلفة من القانون على الأنشطة والإشكاليات الرياضية، مثل قواعد القانون الإداري، وقانون العقود، وقانون المنافسة، وقانون الملكية الفكرية، والتوظيف، وقواعد حظر التمييز على أساس الجنس، وغيرها^(١). وبالتالي، فإنه وفقاً لهذا الاتجاه، يُعد مصطلح قانون الرياضة تسمية خاطئة ولا محل لها، باعتبار أن الأنشطة الرياضية يحكمها قواعد عامة متعددة وفقاً لطبيعة النشاط.

كما انتقد أصحاب هذا الرأي، القول بتطور هذه القواعد كفرع منفصل من القانون، باعتبار أنه لا يوجد ما يمكن من الناحية القانونية أن يسمى قانون الرياضة، وأن هذا المفهوم ليس له أساس في القانون العام أو ضمن قواعد الإنصاف، وإنما يتم تطبيق مجالات القانون الأخرى على الإشكاليات الرياضية، كما تُطبّق على أي مجال موضوعي أو اجتماعي أو فقهي آخر^(٢).

(١) C. WOODHOUSE, the Lawyer in Sport: Some Reflections, Sport and the Law J., vol. ٤, issue ٣, ١٩٩٦, P. ١٤; M. J. COZZILLIO, M. S. LEVINSTEIN, Sports Law, vol. ٥, ١٩٩٧, PP. ٧:٨.

(٢) E. GRAYSON, Introduction, Sport and the Law Journal, vol. ١٩, issue ٢/٣, ٢٠١١, PP. ١: ١٢.

ومن الأحكام القضائية التي أوردها هذا الاتجاه، قضية "بوسمان" التي نظرتها حكم محكمة العدل الأوروبية عام ١٩٩٣، بشأن حرية تنقل لاعبي كرة القدم داخل الاتحاد الأوروبي، باعتبارها علامة فارقة بشأن قانون الرياضة، حيث أكدت المحكمة على سيادة قانون الاتحاد الأوروبي على قواعد الرياضة، ولم تضع في الاعتبار النظريات القانونية المطبقة حينها على مجال الرياضة^(١).

الفرع الثاني

قواعد الرياضة تواصل التطور كفرع قانوني مستقل

رأي أصحاب هذا الاتجاه، أن قانون الرياضة لا يمثل حاليًا مجالًا مستقلاً من القانون، إلا أنه سيكون كذلك في المستقبل القريب، وشكّوا في وجهة النظر الخاصة بعدم وجود هذا القانون، باعتبار أن الدول تواصل تطوير تشريعاتها الخاصة بالرياضة، وتنظيم ألعابها المختلفة، وعمل وكلاء الرياضة، وإذا كانت هذه القواعد لم تصل إلى نقطة النضج، أو لا يمكن تصنيفها باعتبارها مجموعة موضوعية فريدة كقانون، فإن تواترها واستمرار توسعها في المسائل التي تنظمها، سيجعلها مؤهلة كقانون في المستقبل، وإلى هذا الحين يكون من الملائم معالجة الإشكاليات التي تنشأ في سياق الرياضة، وفقاً لمصطلح "الرياضة والقانون"، بدلاً من "قانون الرياضة"^(٢).

وأيّد جانب فقهي هذا الاتجاه، باعتبار أن قانون الرياضة في خضم عملية تحول صعبة، يدعمها التركيز المتزايد للدراسات الأكاديمية على خصوصية الرياضة، وكذلك تطبيق القواعد

(١) ECJ, Case C-٤١٥/٩٣, (UEFA) v Jean-Marc Bosman, ١٥ December ١٩٩٥.

(٢) K. L. SHROPSHIRE, Introduction: Sports Law? Am. Bus. L.J., vol. ٣٥, ١٩٩٨, PP. ١٨١:١٨٢.

الخاصة بالهيئات الدولية، بحيث تُشكّل هذه التطورات ملامح مجال القانون الناشئ وتبلوره، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نشأة مجال قانوني موضوعي للرياضة، مستقل ومعترف به على نطاق واسع^(١).

وأورد جانب فقهي آخر، أنه للوهلة الأولى يمكن القول بأنه لا يوجد قانون خاص بالرياضة، ولكن مع تواتر الدراسات الأكاديمية منذ أواخر السبعينيات، نلاحظ أنه سرعان ما ظهرت إشكاليات خاصة بالرياضة، تطلّبت تحليلاً وحلولاً خاصة، وأظهرت وجود خصائص فريدة لمجال الرياضة عن باقي مجالات القانون، وعلى سبيل المثال، إعفاء لعبة البيسبول من قواعد الاحتكار، وبعض القواعد الضريبية المُطبّقة على استرداد الإهلاك بالنسبة لعقود اللاعبين، وبالتالي نجد قدرًا من التمييز لعدد من المشكلات الرياضية حصرًا، والتي تتعامل معها المحاكم المختلفة باعتبارها تطبيقات خاصة بالرياضة، حتى دون تبني موقف صريح للاعتراف بوجود قانون للرياضة^(٢).

الفرع الثالث

قانون الرياضة مجال مستقل من القانون

مفاد هذا الاتجاه، هو وجود مجموعة من القواعد يمكن تصنيفها بالفعل كقانون للرياضة، مثل التشريعات الخاصة بالنواحي التجارية والاقتصادية والمالية للرياضة، والقواعد المحددة والمنفصلة التي تُطبّق فقط على القضايا والإشكاليات الخاصة بهذا المجال، إضافة إلى تواتر التشريع القانوني والتطبيق القضائي الخاص بالرياضة، وإذا كان قانون الرياضة هو إلى حد

(١) B. CARTER, Introduction: What Makes a "Field" a Field?, VA. J. SPORTS & L., vol. ١, ١٩٩٩, PP. ٢٣٤: ٢٤٥.

(٢) J. N. C. WEISTART, C. H. LOWELL, the Law of Sports, Bobbs-Merrill Co., ١٩٧٩, PP. ١٨: ١٩.

كبير، مزيج من الفروع القانونية المختلفة مثل العقود، والضرائب، والتوظيف، والمنافسة، والقانون الجنائي، إلا أنه تم تطوير التشريعات والسوابق القضائية الخاصة به بعيداً عن تلك الفروع، واستمر في التطور كفرع مستقل لاسيما من خلال الدراسات الأكاديمية، بما يعني أنه حان الوقت لقبول نشأة فرع قانوني جديد وهو قانون الرياضة^(١).

ويُقرّر جانب فقهي، أن الإشارة إلى قانون الرياضة باعتباره مجرد دمج لفروع موضوعية متنوعة للقانون، يتجاهل واقعاً مهماً وهو أن عدداً قليلاً جداً من تلك الفروع تناسب معالجة إشكاليات مجالات القانون الأخرى، وأن قانون الرياضة قد تجاوز الحدود التقليدية لكونه مجرد تطبيق لمجالات قوانين الأخرى كالاختكار، والعمل، وذلك إلى مجالات خاصة به، مثل التمثيل الرياضي والأخلاقيات القانونية، وهياكل الاتحادات الدولية، والإعاقة، والتدريب، والضرائب^(٢)، إضافة إلى مجالات أخرى مثل حقوق الدعاية دولياً، والشروط التقييدية للاعبين المحترفين دولياً في العقود، والتي بالفعل يكون من المناسب تنظيمها بموجب مبادئ القانون الدولي.

ويشير جانب فقهي آخر إلى أن آلية تحديد المجالات القانونية وتشكيلها وتسميتها معقدة، ولا يوجد إجراء رسمي محدد بشأن هذا الأمر، فهي عملية يقوم بها ممارسون قانونيون وأكاديميون يعترفون بالتطبيق المتزايد لقواعد معينة في الواقع، وعندما نضع في الاعتبار الممارسات الخاصة بمجال الرياضة والدراسات الأكاديمية التي تناولته، فإننا نقرر أن قد صار فرع قانوني مستقل لا يمكن إنكاره^(٣).

(١) C. WOODHOUSE, the Lawyer in Sport, P. R., P. ٧٤.

(٢) B. CARTER, Introduction: What Makes a "Field" a Field? P. R., PP. ٢٣٩: ٢٤٣.

(٣) C. WOODHOUSE, the Lawyer in Sport, P. R., P. ١٤.

ويتفق جانب فقهي ثالث بشأن أن ما يجعل مجالاً يُصنف كقانون، ليس لأنه كذلك بطبيعته، ولكن لأن التعاملات القانونية العامة تقوم بتشكيله على هذا النحو، وتُحدد مفاهيمه ومعاييره المميزة والسائدة، علاوة على تأثر عدد كافي من الأشخاص به لدرجة تتطلب معالجة قانونية خاصة به، ولسنوات عديدة، تم استبعاد قانون الرياضة إلى حد ما من مجالات القانون، إلى أن تعاملت المحاكم المختلفة مع خصائصه، وصار اهتماماً مشتركاً لكثير من الباحثين والدارسين، والإجراءات التشريعية والإدارية التي تخلق قواعد قانونية وتنظيمية^(١).

وحرى بالذكر أن معاهدة "روما" التي أسست المجموعة الأوروبية في ٢٥ مارس ١٩٥٧، لم تتضمن نصاً صريحاً يمنح الاتحاد الأوروبي أي اختصاص في مجال الرياضة، إلا أن معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٧، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩، تضمنت ما يسمى بالمادة الرياضية وهي المادة رقم (١٦٥) من الاتفاقية^(٢)، ووردت في الباب الثاني عشر، بعنوان التعليم والتدريب المهني والشباب والرياضة، وقضت بأنه:

(١) B. CARTER, Introduction: What Makes a "Field" a Field?, P. R., PP. ٢٤٤: ٢٤٥.

(٢) "Education, Vocational Training, Youth and Sport Article ١٦٥: ١. The Union shall contribute to the development of quality education by encouraging cooperation between Member States and, if necessary, by supporting and supplementing their action, while fully respecting the responsibility of the Member States for the content of teaching and the organisation of education systems and their cultural and linguistic diversity. The Union shall contribute to the promotion of European sporting issues, while taking account of the specific nature of sport, its structures based on voluntary activity and its social and educational function. ٢. Union action shall be aimed at: developing the European dimension in education, particularly through the teaching and dissemination of the languages of the Member States, encouraging mobility of students and teachers, by encouraging inter alia, the academic recognition of diplomas and periods of study, promoting cooperation between educational establishments, developing exchanges of information and experience on

١. يسهم الاتحاد في تطوير التعليم من خلال تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، وإذا لزم الأمر، مع الاحترام الكامل لمسئولية الدول الأعضاء عن محتوى التدريس وتنظيم مناهج التعليم، والتنوع الثقافي واللغوي، ويساهم في تعزيز القضايا الرياضية الأوروبية، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للرياضة، وهياكلها القائمة على النشاط التطوعي ووظيفتها الاجتماعية والتعليمية.

وأوردت الفقرتين (٢، ٣) من المادة، بنود خطة الاتحاد لتعزيز القضايا الرياضية، ومن بين جملة أمور، تنمية البعد الأوروبي في الرياضة، من خلال تعزيز الإنصاف والانفتاح في المسابقات الرياضية والتعاون بين الهيئات المسؤولة عن الرياضة، وحماية السلامة البدنية والمعنوية لشباب الرياضيين والرياضيات. ويعزز الاتحاد والدول الأعضاء التعاون مع دول ثالثة، ومع المنظمات الدولية المختصة في مجال التعليم والرياضة لاسيما مجلس أوروبا.

issues common to the education systems of the Member States, encouraging the development of youth exchanges and of exchanges of socio-educational instructors, and encouraging the participation of young people in democratic life in Europe, encouraging the development of distance education, developing the European dimension in sport, by promoting fairness and openness in sporting competitions and cooperation between bodies responsible for sports, and by protecting the physical and moral integrity of sportsmen and sportswomen, especially the youngest sportsmen and sportswomen. ٣. The Union and the Member States shall foster cooperation with third countries and the competent international organisations in the field of education and sport, in particular the Council of Europe. ٤. In order to contribute to the achievement of the objectives referred to in this Article: the European Parliament and the Council, acting in accordance with the ordinary legislative procedure, after consulting the Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, shall adopt incentive measures, excluding any harmonisation of the laws and regulations of the Member States, the Council, on a proposal from the Commission, shall adopt recommendations".

كما قرّرت الفقرة (٤) من المادة (١٦٥) دعم تحقيق الأهداف الرياضية المشار إليها، من خلال تبني البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، اعتماد تدابير مُحفّزة باستثناء أي قواعد أو لوائح خاصة بالدول الأعضاء، ويتبنى المجلس التوصيات بناء على اقتراح من المفوضية. وفي ١٠ ديسمبر من عام ٢٠٠٠، تضمّنت الفقرة (١) من إعلان "نيس" بشأن الرياضة، اعترافًا بالطبيعة الخاصة للرياضة، وأنه يجب على المجتمعات أن تأخذ في الاعتبار الوظائف الاجتماعية والتعليمية والثقافية لها، مع التعاون والتضامن لترسيخ دورها الاجتماعي^(١)، كما تضمّنت الفقرة (١/٤) من الكتاب الأبيض الأوربي بشأن الرياضة لعام ٢٠٠٧، بعض التوجيهات بشأن خصوصية قواعد الرياضة، والتي تستند إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، وقرارات المفوضية الأوروبية، حيث قضت بأنه^(٢): تخضع الرياضة لقواعد أخرى من قانون

(١) اعترف الاتحاد الأوروبي في إعلان "نيس" الصادر في ديسمبر ٢٠٠٨، بالخصائص المميزة للرياضة ووظائفها الاجتماعية في أوروبا، وبسلطة التنظيم الذاتي للهيئات الدولية الحاكمة للرياضة، وأعلن دعمه لاستقلالها وحققها في تنظيم شؤونها من خلال الهياكل المناسبة، مع ضرورة احترام التشريعات الوطنية والسياقات المجتمعية، والتعامل على أساس ديمقراطي وشفاف. راجع:

"Even though not having any direct powers in this area, the Community must, in its action under the various Treaty provisions, take account of the social, educational and cultural functions inherent in sport and making it special, in order that the code of ethics and the solidarity essential to the preservation of its social role may be respected and nurtured". Nice Declaration, available at: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00400-r1.20ann.en0.htm.27/12/2021.

(٢) "Sport is also subject to other important aspects of EU law, such as the prohibition of discrimination on grounds of nationality, provisions on regarding citizenship of the Union and equality between men and women in employment".

الاتحاد الأوروبي، مثل حظر التمييز على أساس الجنسية، والأحكام المتعلقة بالمواطنة، والمساواة بين الرجل والمرأة بشأن العمل^(١).

وتشمل الطبيعة الخاصة لقواعد الرياضة، خصوصية الأنشطة والقواعد التي تحكمها، مثل إجراء منافسات منفصلة للرجال والنساء، وتحديد عدد المشاركين في المسابقات، وشفافية عدم اليقين بشأن النتائج، والحفاظ على المساواة، وكذلك خصوصية هيكل الهيئات الرياضية واستقلالها.

ويشير الكتاب الأبيض الأوروبي إلى أن قرارات محكمة العدل الأوروبية قد اعترفت بخصوصية الرياضة، ومن ذلك، ما أورده المحكمة في الفقرة (١٠٦) من قضية "بوسمان"^(٢)، من أنه في ضوء الأهمية الاجتماعية للأنشطة الرياضية في المجتمع وخاصة كرة القدم، يجب أن تتحقق أهداف الحفاظ على التوازن بين الأندية، وكذلك درجة معينة من المساواة، والشفافية فيما يتعلق بالنتائج وتشجيع تدريب اللاعبين الشباب.

ولعل الاعتراف بوجود قانون للرياضة يعكس الواقع الفعلي للرياضة، والتي صارت صناعة ضخمة مستقلة وعملاً تجارياً واقتصادياً دولياً لا يمكن تجاهل خصوصيته، وعلى سبيل

(١) على سبيل المثال، في قضية "Nagle v. Feilden and Ors"، التي نظرتها المحاكم الإنجليزية، كان يحق لنادي خاص للجوكي إصدار ترخيص يُمكن الأشخاص من تدريب خيول السباق، وتم رفض طلب المدعى عليها بمنح الترخيص على أساس أنها امرأة، وقد قررت المحكمة إلغاء قرار النادي لأنه بالرغم من ممارسته لوظيفة سلطة الترخيص واحتكاره لهذه المهنة، إلا أنه لا يمكنه التصرف بشكل تعسفي، والتمييز على أساس الجنس، بما يخالف مبادئ الرياضة والأهداف التي تسعى لإرسائها. راجع: (٢) QB ٦٣٣ (٢) (١٩٦٦).

(٢) C-٤١٥/٩٣ [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١, "In view of the considerable social importance of sporting activities and in particular football in the Community, the aims of maintaining a balance between clubs by preserving a certain degree of equality and uncertainty as to results and of encouraging the recruitment and training of young players must be accepted as legitimate".

المثال خصصت مجلة "The Nation" عددها الأول عام ١٩٩٨، للتركيز على الجانب الاقتصادي للرياضة، باعتبار أن الأرباح الناتجة عن المعاملات ذات الصلة بها، قد بلغ ما يقرب من (٣٥٠) مليار دولار، بما وصفه المحرر بأنه الناتج القومي الإجمالي للرياضة^(١)، حيث صارت صناعة قائمة بذاتها، تمثل أكثر من ٣% من التجارة العالمية، وبالإشارة إلى الاتحاد الأوربي، تمثل الرياضة الآن ٣.٧% من إجمالي الناتج القومي المشترك للدول الأعضاء فيه، ويتم تشغيل أكثر من مليوني موظف بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة الرياضة داخل الاتحاد الأوروبي^(٢).

ومن العرض السابق، يمكننا القول بأن:

أولاً: لا يعد الجدل المتعلق بوجود قانون الرياضة أمراً استثنائياً، حيث إن إشكالية الاعتراف بمجالات القانون الجديدة شائعة، ومن ذلك مصاحبة هذا الجدل لظهور مجالات من القانون مثل قانون العمل، وقانون الصحة، وقانون البيئة، وقوانين الحاسب الآلي والوسائط الإلكترونية^(٣)، والتي لم تُصنّف بدايةً كمجالات قانون مستقلة، وإنما طبقت علي إشكالياتها بعض فروع القانون الأخرى، وبمرور الوقت أعترف بها كقوانين متخصصة لها خصائص مميزة، لم

(١) T. DAVIS, What Is Sports Law? Marquette Sports Law Review, vol. ١١, issue ٢, ٢٠٠١, P.٢١٦.

(٢) R. C. R. SIEKMANN, Introduction to International and European Sports Law – Capita Selecta, TMC Asser Press, The Hague, ٢٠١٢, PP. ١٥٨: ١٨٧.

(٣) P. W. HOHENHAUS, An Introductory Perspective on Computer Law: Is It, Should It Be, and How Do We Best Develop It As, Separate Discipline?, ١٩٩١ WL ٣٣٠٧٦١; T. C. KOHLER, The Disintegration of Labor Law: Some Notes for a Comparative Study of Legal Transformation, Notre Dame L. Rev., vol. ٧٣. ١٩٩٨, PP. ١٣١١, ١٣١٨: ١٣٢٠; T. C. HAVIGHRST, Health Cape Law and Policy ١-٢ (١٩٨٨).

تتطرق فروع قانونية أخرى لمعالجة موضوعاتها، أو تنظيم تأثيراتها على المجتمع، وبالتالي فإن الاعتراف بفرع قانوني جديد يتم ببطء، ويتطلب تغييرات جوهرية وأنماط جديدة للسلوك في المجتمع، تحتاج إلى الوقت لتحوز القبول المتطلب.

ثانياً: يمكن تبين بعض المعايير التي تعد مؤشراً، على أن مجالاً موضوعياً ما قد حاز قبولاً مشتركاً، ويمكن تصنيفه كأحد فروع القانون، وتشمل^(١):

(١) وجود خصائص مميزة لمجال محدد، وترتبط به إشكاليات تتطلب تحليلاً

متخصصاً، ولا يمكن تسويتها وفقاً لفروع القانون الأخرى.

(٢) تأثير هذا المجال على بعض القطاعات في الدول أو عبر الدول، أو على

الاقتصاد أو الثقافة أو على سلوك المجتمعات.

(٣) تعارض القرارات الناتجة عن التنظيم المقترح مع القرارات المتخذة في مجالات

أخرى من القانون، مما قد يؤثر على حالة المجتمع إذا لم توجد حلولاً خاصة بالتنظيم المقترح.

(٤) وجود مجالات قانونية، ودوريات ونشرات أخرى مخصصة بشكل خاص لنشر

الكتابات التي تقع ضمن معايير المجال المقترح.

(٥) قبول المجال المقترح من قبل كليات القانون.

(٦) اعتراف النقابات القانونية بالمجال المقترح كمجال موضوعي مستقل في القانون.

وبتطبيق المعايير السابقة على مجال الرياضة، نجد أنه يمثل اهتماماً لكثير من الباحثين

والدارسين، وتتناوله بالتنظيم إجراءات تشريعية وإدارية وتنظيمية وطنية ودولية، كما تتعامل

المحاكم المختلفة مع إشكالياته، التي تتطلب تحليلاً وحولاً خاصة تتلاءم مع خصائصه

(١) J. N. C. WEISTART, C. H. LOWELL, the Law of Sports, P, R., P. ١٩.

الفريدة، علاوة على تأثير هذا المجال على قطاعات الاقتصاد والثقافة الدول، والاعتراف الواسع به من قبل القانونيين، ووجود مجالات قانونية ودوريات ونشرات أخرى مخصصة لمعايير الرياضة، ومن ثم يتفق البحث مع الاعتراف بقانون الرياضة كفرع قانوني مستقل.

المطلب الثاني

قانون الرياضة الدولي

تسعى الأنشطة الرياضية إلى تعزيز التنمية والسلام بين شعوب العالم، وتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان الأساسية، حيث تتضمن قواعد الرياضة مجموعة مبادئ قانونية وإجراءات تضمن تحقيق هذه الأهداف، وتتجسد هذه المبادئ في اتفاقات دولية بشأن الرياضة، مثل اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠٠٥، وكذلك المبادئ العامة للقانون التي تعالج إشكاليات متنوعة في مجال الرياضة، مثل تنظيم مكافحة الاحتكار، وتسويق حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني، والنزاعات العمالية وحماية حقوق الإنسان.

علاوة على مراعاة التشريعات الرياضية للدول لتطبيق قواعد الهيئات الرياضية الحاكمة، لاسيما أحكام الميثاق الأولمبي^(١)، والذي تم دمج قواعده في تلك التشريعات، وبالتالي نجد البعد الدولي في قواعد الرياضة الوطنية، وقد قرر جانب من الفقه بأنه يوجد قانون دولي للرياضة، يتجسد في الاتفاقات والمواثيق والمبادئ العامة للقانون، وهو ما نتناوله بالدراسة من خلال الفروع التالية.

(١) يمثل الميثاق الأولمبي دستورًا للحركة الأولمبية الدولية، ويتضمن مبادئ وقواعد أساسية لتنظيم وممارسة الألعاب الأولمبية، ويختص بأنه النظام الأساسي للجنة الأولمبية الدولية، ويحدد المبادئ والقيم الأولمبية، ومهام اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الدولية (IFs)، واللجان الأولمبية الوطنية (NOCs)، واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية OCOGs.

الفرع الأول

تعريف القانون الدولي للرياضة

يلعب قانون الرياضة الدولي دوراً رئيساً، في تعزيز الديمقراطية والشفافية في مجال الرياضة واحترام الحقوق الأساسية^(١)، كما تحقق الرياضة بعض الوظائف التقليدية للقانون الدولي، مثل تعزيز التنمية والسلام، وتعزيز المساواة بين الجنسين^(٢)، باعتبار أن قانون الرياضة الدولي يُجسد مجموعة المبادئ والقواعد والعمليات التي تضمن تحقيق تلك الأهداف المذكورة. وعُرف قانون الرياضة الدولي كذلك بأنه، القواعد الدولية التي تعاقبت عليها الدول لتنظيم الرياضة، وتطبقها المحاكم الوطنية وفقاً للأوضاع الدستورية المقررة في كل دولة، مثل اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠٠٥، أو المبادئ العامة للقانون التي يمكن تطبيقها على الأنشطة الرياضية، على النحو الوارد في المادة (٣/٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ومنذ نهاية التسعينيات، زادت نقاط التفاعل بين مجال الرياضة والقانون الدولي في جوانب متعددة، حيث طُبقت المبادئ العامة للقانون على إشكاليات مجال الرياضة، مثل مكافحة الاحتكار، وتسويق حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني، والنزاعات العمالية، وحماية حقوق الإنسان^(٣).

(١) C. PÉREZ, International Sports Law in Tony Carty (ed), Oxford Bibliographies in International Law, OUP, ٢٠١٤, P.٢٠; A. WAX, Public International Sports Law: A Forgotten Discipline? In: R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK, LexSportiva: What is Sports Law? T.M.C. Asser Press, ٢٠١٣, P.١٥٢.

(٢) K. L. JONES, Women's National Leagues: Does CEDAW Go Far Enough? International Sports Law Journal, vol. ١٣, ٢٠١٣, PP. ٣٥:٤٤.

(٣) S. GREENFIELD, G. OSBORN, Law and Sport in Contemporary Society, London, ٢٠١٣, PP. ١١٥: ١٢٤.

كما راعت تشريعات الدول الخاصة باستضافة المنافسات الرياضية الدولية، قواعد الهيئات الرياضية الدولية^(١)، وعكست امتثال الدول للأحكام الواردة في الوثائق التأسيسية لتلك الهيئات، كما أشار كثير منها إلى الميثاق الأولمبي، وفي كثير من الحالات تم دمج قواعده في تلك التشريعات^(٢)، علاوة على صياغة لوائح وطنية للمسائل المتعلقة بالمنشطات، وفقاً لمدونة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"^(٣).

ووفقاً لما أورده محكمة التحكيم الرياضية "CAS"، يجب أن تلتزم جميع الهيئات الرياضية الدولية والوطنية، بالمبادئ العامة للقانون، المستمدة من القراءة المقارنة أو المشتركة للأنظمة القانونية المختلفة، سواء في قواعدها الإجرائية أم الموضوعية^(٤)، مثل العقد شريعة المتعاقدين، والوفاء بالعقود، والإنصاف، والتناسب، والمسئولية الشخصية، وحظر الإثراء غير المشروع، باعتبارها مبادئ عالمية تلتزم بها جميع المؤسسات الرياضية، ولا تملك الامتناع عن تطبيقها أو تفسيرها كما تشاء، حيث إن استقلال تلك الهيئات تجاهها محدودة، وعلى أي هيئة قانونية لديها سلطة قضائية أن تطبقها^(٥).

(١) مثل قانون الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين في لندن عام ٢٠٠٦، الذي تم سنه بمناسبة انعقاد دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢.

(٢) كما حدث في تركيا مع القانون البرلماني رقم (٣٧٩٦) لعام ١٩٩٢، وسمى بالقانون الأولمبي التركي.

راجع:

M. MESTRE, the Law of the Olympic Games, The Hague, ٢٠٠٩, P. ٢١.

(٣) K. HENNE, WADA, the Promises of Law and the Landscapes of Antidoping Regulation, Political and Legal Anthropology Review, vol. ٣٣, ٢٠١٠, P. ٣٠٦.

(٤) CAS, AEK Athens & Slavia Prague v. UEFA (CAS ٩٨/٢٠٠), award ٢٠/٠٨/٩٩ para.١٨٨.

(٥) A. CAIGER, S. GARDINER, Professional Sport in the EU: Regulation and Re Regulation, The Hague: Asser Press, ٢٠٠٠, PP. ٣٠١:٣٠٣.

الفرع الثاني

المبادئ العامة في مجال القانون الدولي الرياضي

تُستمد المبادئ العامة للقانون من القوانين الوطنية، ويتم تطبيقها في العلاقات الدولية كأحد مصادر القانون الدولي، وفقاً لنص المادة (٣/٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وفي مجال الرياضة يمكن تصنيفها إلى فئات على أساس نطاق تطبيقها، على النحو التالي:

- ١) المبادئ العامة للقانون كمبادئ دولية مقبولة عموماً.
- ٢) مبادئ القانون التي تنطبق على قضايا حقوق الإنسان.
- ٣) المبادئ الخاصة بطبيعة الرياضة المقبولة عالمياً وعبر الحدود الوطنية.
- ٤) مبادئ قانون الرياضة الدولي مثل الكود العالمي لمكافحة المنشطات.

أولاً: تطبيق المحاكم الرياضية الدولية للمبادئ العامة للقانون:

يُشكّل النشاط الرياضي الدولي نظاماً قانونياً دولياً خاصاً، من خلال سيطرة الهيئات الرياضية الدولية، والتي تتبعها الاتحادات الوطنية، وعلى قمة هذه الهيئات اللجنة الأولمبية الدولية "IOC"، وذلك وفقاً للميثاق الأولمبي، كما تم إنشاء محكمة التحكيم للرياضة "CAS"، وتمنحها قوانين الهيئات الرياضية الدولية اختصاصاً قضائياً حصرياً بحل النزاعات الرياضية، ويُطلب من الاتحادات الرياضية الوطنية أن تدرج ذلك في لوائحها، بغض النظر عن اختلافه مع أي تنظيم وطني للرياضة، أو أي قواعد أخرى للاتحادات الوطنية^(١).

(١) Article ٦٣ par. ٦ FIFA statutes as it amended in Buenos Aires ٧-٧-٢٠٠١; D. P. PANAGIOTOPOULOS, Sports Law: Lex Sportiva & Lex Olympica, Ant. N. Sakoulas, Athens, ٢٠١١, PP. ١٢٣:١٥١.

وتطبق محكمة التحكيم الرياضية المبادئ العامة للقانون، التي يرتبط موضوعها بمجال الرياضة، مثل عدم التعسف في اتخاذ القرارات أو التدابير أو توقيع جزاءات، وكذلك ضمانات المحاكمة العادلة، والمساواة، وحسن النية في تنفيذ التعاقدات بين الرياضيين والأندية، وقد قررت المحكمة في قرارها "CAS ٩٨/٢٠٠٠" أنه، تم تطوير وتطبيق مجموعة من المبادئ العامة غير المكتوبة في قانون الرياضة، وذلك من خلال ممارسات تسوية المنازعات التحكيمية، وتلتزم الاتحادات الوطنية والدولية بهذه المبادئ بغض النظر عن النص عليها في القوانين والأنظمة الوطنية، ما لم تتعارض النظام العام في الدولة^(١)، ومن أمثلة هذه المبادئ:

(١) مبدأ المساواة في إجراءات تسوية النزاعات^(٢)، حيث يضمن الحق في الاستماع للأطراف^(٣)، وتمكين الأطراف على قدم المساواة من إعداد دفاعهم، ومشاركتهم في عملية الاستدلال، وبالتحديد التعبير عن آرائهم بشأن ما انتهت إليه^(٤).

(٢) مبدأ حسن النية، وهو مبدأ مهم في مجال الرياضة، خاصة عندما تثار نزاعات بين الرياضيين والأندية، وبموجبه تلتزم الاتحادات الرياضية بالوفاء بالتزاماتها كطرف متعاقد أو مسيطر، لاسيما الامتثال لشروط الشفافية وأحكام الحقوق التعاقدية، والمساواة تجاه جميع الرياضيين، وتطبيق الأحكام القانونية بشكل صحيح دون تمييز^(٥)، كما تلتزم الاتحادات بأن

(١) D. P. PANAGIOTOPOULOS, W. XIAOPING, Sports Law: Structures, Practice, Justice – Sports Science and Studies, EKEAD: Athens, ٢٠١٣, PP, ٢٩:٣٠.

(٢) CAS ٢٠٠٢/O/٤١٠, The Gibraltar Football Association (GFA)/ Union des Associations Europeennes de Football (UEFA)– ٢٠٠٣, and ٩٨/٢٠٠ (AEK Athens και Slavia Prague against UEFA).

(٣) Endorsed ICA ٨٨/١٥, Aug. ٣١ ١٩٨٨ Respect the right of a prior hearing.

(٤) CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٥.

(٥) CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٥.

تكون قراراتها غير تعسفية، ومُسببة ومبررة لغرض أعمال الرقابة عليها، وينصرف مبدأ حسن النية كذلك إلى أخلاقيات المعاملات في العلاقات الرياضية التقليدية، بحيث لا يُقبل السلوك غير اللائق، أو غير التقليدي الذي ينتهك التوقعات المشروعة للطرف الآخر^(١).

٣) مبدأ المسؤولية المشتركة^(٢)، الذي يطبق في مجال الرياضة للحفاظ على الاستقرار التعاقدية، وحق الطرف المتضرر في التعويض عن جميع خسائره وأضراره التي عانى نتيجة تقصير الطرف الآخر، وهذا المبدأ مناسب سواء تم الخرق من قبل النادي أو من قبل الرياضي، ويحقق العدالة بالأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لمجال الرياضة، وتقييم المصالح المعرضة للخطر^(٣).

٤) مبدأ التناسب^(٤)، وله تطبيقات محددة في قضايا المنشطات، وعلى أساسه يتم تقييم خطورة المخالفة ودرجة العقوبة^(٥)، بحيث تتناسب العقوبة مع خطورة الجرائم، وقد نظرت محكمة التحكيم للرياضة عدة قضايا تتعلق بمبدأ التناسب^(٦)، وبناءً على ذلك، خففت المحكمة أو ألغت ما اعتبرته عقوبات غير متناسبة أو مفرطة قام بفرضها اتحاد دولي^(٧).

(١) CAS ٩٦/١٥٣; CAS ٩٦/١٦١; CAS ٢٠٠١/O/٣١٩; CAS ٩٨/٢٠٠, ٢٠٠٢/O/٤٠١.

(٢) CAS ٩١/٤٥, March ٣١, ١٩٩٢.

(٣) CAS ٢٠٠٧/A/١٢٩٨, ١٢٩٩ & ١٢٣٠.

(٤) CAS ٢٠٠٠/A/٢٨١; CAS ٩١/٥٣, ٩٥/١٤١, ٩٢/٧٣, ٩٦/١٥٦ and ٩٥/١٤١, ٩٢/٧٣, ٩٦/١٥٦.

(٥) CAS ٩٩/A/٢٤٦ (W./ FEI- ٢٠٠٠), ٩٥/١٤١, ٩١/٥٦, ٩٢/٦٣, ٩٣/١٠٩, ٩٥/١٤١, ٩٦/١٥٧, ٩٨/٢٠٤.

(٦) McLain Ward v/ FEI (١٩٩٩/A/٢٤٦), decision of ٢/A/٤٣٠. Bliamou case v/FINA, also in Foschi case v/ FINA CAS ١٩٩٦/٥٦.

(٧) CAS ٢٠٠١/A/٣٥٧, Nabokov & Russian Olympic Committee (ROC) & Russian Ice Hockey Federation (IIHF)- ٢٠٠٢, Ice Hockey – Ability to participate in the

٥) مبدأ الإنصاف، وتتم تسوية النزاعات بحيث يمكن للأطراف تفويض محكمة التحكيم في الفصل على أساسه^(١)، وفي هذه الحالة لا تلتزم المحكمة بإتباع قواعد القانون السارية^(٢)، ويكون من المقبول أن يتخذ المحكم قرارًا يستند فقط إلى الإنصاف، مع إمكان تجاهل تطبيق القواعد الأخرى، والتركيز فقط على الحقائق المحددة في القضية، وهو ما أكدت عليه المادة (١/١٥) من قواعد هيئة التحكيم بشأن كرة السلة، والتي بموجبها يصدر الحكم بناءً على الاعتبارات العامة للعدالة والإنصاف دون الرجوع إلى أي قانون وطني أو دولي معين^(٣).

ثالثاً: مبادئ حقوق الإنسان الأساسية:

تنطبق مبادئ حماية حقوق الإنسان الأساسية، المرتبطة مباشرة بحماية الحريات والحقوق المكفولة دستورياً، في مجال الولاية القضائية الرياضية، وتتعلق هذه المبادئ بالحق في المشاركة الحرة في الألعاب الرياضية، مثل الحق في التطور الحر لشخصية الرياضي^(٤)، مع تعطيل هذا الحق الفردي مقابل المصلحة العامة أو الخاصة^(٥)، أو أمام حماية الحس السليم للعدالة للنتائج

National team – interpreting statutes – citizenship and athletic citizenship in thoughts
٢٥-٢٦ P. ٥١٠.

(١) Article ١٨٧ ٢, Swiss International Privat Law Act December ١٨, ١٩٨٧.

(٢) Basketball Arbitral Tribunal – BAT, BAT ٠٠٥٦/٢٠٠٩, Branzova vs BC Nadezhda.

(٣) BAT has its headquarters in Lausanne, Switzerland and is subject to Swiss law, available at:

<http://www.Fiba.com/pages/eng/fc/expe/fat/p/open%ADNodeIDs/١٦٨٠٩/seINodeID١٦٨٠٩/pres.html.١/١/٢٠٢٢>.

(٤) Swiss Law, article. ٢٨ CL, and article ١٦ par. ٩ Greek Constitution; CAS ٩٥/١٤٢, L./International Amateur Swimming Federation (FINA), Judgment in February ١٤th, ١٩٩٦.

(٥) Swiss C.L. article ٢٨.

الحقيقية للمسابقات الرياضية^(١)، وفي قضايا المنشطات على وجه الخصوص، يتم تقديم اعتبارات المنافسة النزيهة، والنتائج الصحيحة على مبدأ حماية الحقوق الفردية^(٢).

وفي قضية "جوف وسميث" ضد قائد شرطة "ديربيشاير" " *Gough and Smith v Chief Constable of Derbyshire* " عام ٢٠٠٧^(٣)، حيث قدم رئيس شرطة "ديربيشاير" دعوى إلى محكمة المقاطعة، ضد المواطنين "جوف"، و"سميث"، لانتهاكهما المادة (١٤/ب) من قانون كرة القدم لعام ١٩٨٩، وإحداث شغب في مباريات كرة القدم التي شارك فيها فريق "كاونتي إف سي" " *County FC* " بين سبتمبر ١٩٩٦ ويونيو ٢٠٠٠، وأرفق بدعواه أدلة تخص إدانة "جوف" بالاعتداء على الشرطة في مارس عام ١٩٩٨، وإدانة "سميث" بمقاومة السلطات عند القبض عليه في نوفمبر عام ١٩٩٠، كما قَدِّم معلومات جمعتها الشرطة من مراقبين رسميين في مباريات كرة القدم، ووصف للوقائع المدعي باقترافها.

وقد قرّرت المحكمة انتهاك المدعي عليهم للمادة (١٤/ب/٤/أ، ب) من قانون كرة القدم لعام ١٩٨٩، وتحديدًا تسببها ومساهمتها في العنف والفوضى، وأن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن إصدار أمر بمنعها من حضور المباريات، سيساعد في منع العنف أو الفوضى في مباريات كرة القدم، وانتهت المحكمة إلى إصدار حكم بمنع تواجد "جوف" و"سميث" في مباريات كرة القدم داخل وخارج المملكة المتحدة لمدة لا تقل عن عامين.

وقد استأنف "جوف" و"سميث" أمام المحكمة الانجليزية العليا، تأسيسًا على ثلاثة أسباب:

(١) CAS ٩٨/٢٠٠.

(٢) CAS ٩٥/١٤١; CAS ٩٥/١٥٠ (٢٨-٦-١٩٩٦).

(٣) Gough and Smith v Chief Constable of Derbyshire [٢٠٠٢].

(١) عدم توافق القيود المفروضة على حريتهم في التنقل متوافقة مع قانون الاتحاد

الأوروبي.

(٢) تعارض القيود المفروضة على تنقلهم مع مبدأ التناسب.

(٣) مخالفة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الواردة في القسم (١٤ ب) من نظام

المحكمة، لمتطلبات العدالة الإجرائية الواردة في المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق

الإنسان.

وقد رفضت المحكمة استئنافهما، وقررت أن الأوامر الصادرة بموجب قانون كرة القدم

لعام ١٩٨٩ متوافقة مع قانون الجماعة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

الفرع الثالث

المبادئ العامة ذات الطبيعة الرياضية

وهي فئة خاصة من المبادئ، تم تطويرها بشكل مستقل في مجال الرياضة عالمياً،

ووصفتها محكمة التحكيم الرياضية بأن قانون الرياضة الدولي يتأسس عليها، وتلتزم بها المحكمة

لتحقيق العدالة الرياضية، وترتبط بشكل أساسي بنزاهة الرياضة وثقة الجمهور فيها^(١)، وهي

مقبولة من قبل المجتمع الرياضي والدولي، مثل القيم والمبادئ الأولمبية، ومبدأ اللعب النظيف،

ونزاهة نتائج المنافسات وعدالتها، ومبادئ الصدق والشفافية والإفصاح التي ينبغي أن يتحلى بها

المشاركين في النشاط الرياضي^(٢)، ومن خصائص وتطبيقات هذه المبادئ ما يلي:

(١) CAS ٩٥/١٤١; CAS ٩٥/١٥٠ (٢٨-٦-١٩٩٦); CAS ٩٨/٢٠٠.

(٢) CAS case ٨٦/٠١, January ٣, ١٩٨٧.

أولاً: سيادة القاعدة الخاصة على العامة:

بحيث يكون للقواعد الرياضية الأولية في التطبيق على الأنشطة الرياضية، وعلى سبيل المثال، في مباريات كرة القدم، وبحسب الأصل تُطبق قواعد اللعبة دون غيرها، أي أن أحكام القانون الرياضي لا يتم تجاوزها، إلا إذا كانت تتعارض مع النظام العام للدولة.

ثانياً: مبدأ دعم القوة التفاوضية للرياضيين:

يحكم مبدأ التراضي المعاملات والاتفاقات المختلفة في المجال الرياضي، وواقعاً يتسم وضع بعض الأطراف التفاوضي فيها بعدم التكافؤ، ولحماية الطرف الضعيف، سواء أكان رياضياً أم نادٍ، ينبغي النص على طريقة تسوية النزاعات التي قد تنثور بشكل حر ودون إكراه، حيث تقتضي قواعد الهيئات الرياضية الدولية، أن يتم اللجوء إلى التحكيم، مع اشتراط عدم اللجوء إلى المحاكم الوطنية، وفي هذه الحالة يمكن التشكيك في صحة الإرادة بشأن اختيار التحكيم، لتوافر سلطة غير متكافئة للأطراف، حيث يقبل الرياضي بذلك بشكل إلزامي حتى يتمكن من المشاركة في النشاط الرياضي، وهو إهدار لحقه ليس فقط في اختيار محكمة عادية ولكن لعدم تمكنه من اختيار طريق آخر بإرادته^(١).

ثالثاً: مبدأ الجنسية الرياضية:

وهو مبدأ أقرته التشريعات الوطنية والدولية، وأعتمد في المجتمع الرياضي^(٢)، وحددته صراحة محكمة "CAS"، باعتباره مفهوماً رياضياً خاصاً، وبموجبه يتم تحديد شروط مشاركة

(١) C. VENDER, the IAAF Heritage Two Decades of Arbitration in Doping Related Disputes, International Sports law Journal, vol. ٣, no. ٤, ٢٠٠٥, PP.١٧:١٨.

(٢) Rules ٣١ par. ٣, ٣٢ par. ١ sub.par. B, ٥١ Olympic Charter; article ١٩ par. ٢ Law No. ٢٧٢٥/١٩٩٩, as it has modified by the Laws No.٣٤٧٩/٢٠٠٦, ٣٣٧٢/٢٠٠٥, ٣٢٦٢/٢٠٠٤, ٣٠٥٧/٢٠٠٢.

الرياضيين في المسابقات الدولية، مقابل مفهوم مواطنة الرياضيين وفقاً للأنظمة القانونية الوطنية^(١)، وعلى سبيل المثال، في لوائح الاتحاد الدولي لكرة السلة، لا يؤثر تعدد جنسية اللاعب على وضعه القانوني^(٢)، وفي نظام "FIFA" الأساسي نصت المادة (١/٥) على أن أي لاعب يتمتع بجنسية دولة على أساس دائم، يكون مؤهلاً للعب مع منتخب تلك الدولة، حتى مع إقامته في دولة أخرى، كما أوردت الفقرة (٢) من المادة، أن مشاركة أي لاعب في مباراة دولية رسمية لكرة القدم لإحدى المنتخبات كلياً أو جزئياً، تمنع الدول الأخرى من اختياره لتمثيلها دولياً، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة (٨).

رابعاً: مبدأ المسؤولية المطلقة، وعلى سبيل المثال، يتبنى قانون مكافحة المنشطات منهج الافتراض القانوني، وهو نفس نهج محكمة التحكيم الرياضي والمؤسسات الرياضية الوطنية والدولية، وبموجبه تُفترض مسؤولية أي رياضي عن انتهاك قواعد المنشطات، منذ لحظة اكتشاف مادة محظورة في جسمه، إلى أن يطعن في النتيجة وفقاً للإجراءات المقررة في نظام الرياضة، وعلّة هذا المبدأ أن للرياضيين الحق في المشاركة في الأنشطة الرياضية والمنافسة على قدم المساواة، وإذا انتهك أحد هذه المساواة تُفرض عليه عقوبات^(٣).

وتعتبر محكمة التحكيم الرياضية هذا المبدأ بمثابة مسألة عدالة رياضية، حيث تُفرض عقوبة على الرياضي منذ ثبوت إيجابية تحاليله لاختبارات تعاطي المنشطات، حتى لو لم يكن هناك ثمة خطأ منه، وفي مرحلة الطعن على العقوبة، لا يعفي الرياضي بشكل كامل من

(١) Rules ٤٦ par. ١, ٣٤ and ٣١ par.٣ Olympic Charter.

(٢) CAS ٩٢/٨٠ {B./ International Basketball Federation (FIBA)- ١٩٩٣}, and ٩٨/٢٠٩ {Spanish Basketball Federation (FEB)/ FIBA}, ٩٤/١٢٣ {FIBA/ W. & Brandt Hagen e.V- ١٩٩٤}.

(٣) CAS ٩٤/١٢٦ {N. / FEI - ١٩٩٨}.

مسئوليته، ولكن قد يتم تخفيف العقوبة^(١)، على أساس أن أحد الواجبات الشخصية على الرياضي أن يضمن عدم إدخال أي مادة محظورة إلي جسمه^(٢).

ومما سبق يمكننا القول بأن: القانون الرياضي الدولي يعتمد بصفة أساسية على تطبيق المبادئ العامة كمصدر أساسي، كما تعتمد أجهزة تسوية المنازعات لاسيما "CAS"، على هذه المبادئ لفض النزاعات الرياضية، وإضفاء المشروعية على إجراءاتها.

المطلب الثاني

قانون الرياضة العالمي

بدأ الهيكل التنظيمي للرياضة في التطور، في نهاية القرن التاسع عشر مع ظهور المنافسات الأولمبية، وصار هذا الهيكل أكثر رسوخًا بعد إنشاء اللجنة الأولمبية الدولية "IOC"، والاتحادات الدولية "IFS"، والاتحادات الوطنية "NFS"، وكذلك اللجان الأولمبية الوطنية "NOCs" التي تكمل وظائف الهيئات الرياضية الدولية، وتدعم كسلسة هرمية متناسقة استقرار النظام الرياضي العالمي وتُرسخ لعولمته^(٣).

(١) CAS ٩٨/٢١٤ {B. / Federation Internationale de Judo (FIJ) – ١٩٩٩} and Swiss Federal Tribunal ٥P. ٨٣/١٩٩٩ (N., J., Y., W. / FINA – ٣١.٣.١٩٩٩).

"، افتراض خطأ الرياضي، مع قابلية ذلك للدحض، CAS (٢) تتضمن قاعدة المسؤولية المطلقة وفقاً لممارسات " وفقاً لأسباب محدودة جداً، مثل أن جسم الرياضي نفسه ينتج هذه المادة ذاتياً، أو أنه كان نتيجة لعمل احتيالي في الاعتبار CAS من طرف ثالث، ومع تقديم أدلة نفي واضحة على أنه لم يتصرف بشكل غير قانوني، وتأخذ جميع الحقائق وشخصية الرياضي وتجربته وسلوكه الرياضي بشكل عام. راجع:

(Article ٢.١.١) of World Anti-Doping Code; CAS: ٢٠٠٠/٠٠١ {USOC, USA Canoe Kayak / IOC – ٢٠٠٠}, ٢٠٠٠/٠١١ {Andreea Raducan / IOC – ٢٠٠٠}; ٢٠٠٦/OG/٠٠١ {WADA / USADA, USBSF & FIBT}; CAS ٩١/٥٦ {S. / FEI-١٩٩٢}; CAS ٩٢/٦٣ {G. / FEI- ١٩٩٢};

(٣) R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK, Lex Sportiva: What is Sports Law, P. R., PP.١١٠:١١١.

وقد شهدت الفترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات، تطوراً استثنائياً للحركة الرياضية الأولمبية، وتوثقت الروابط بين النظام القانوني للرياضة والدول، واستقر الإطار المؤسسي لهذا لقانون الرياضة العالمي، من حيث تضاعف عدد المنظمات الرياضية والوكالات العامة والخاصة، ذات الصلة بالهيئات الرياضية الدولية، كالوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، وكذلك الوطنية مثل مئات اللجان الأولمبية، والوكالات الوطنية لمكافحة المنشطات، وآلاف الاتحادات الوطنية، التي يتم تنظيم تفاصيلها من خلال وثائق مثل الميثاق الأولمبي، والقانون العالمي لمكافحة المنشطات، كما أنشأت محكمة دولية للتحكيم الرياضي "CAS"، أدت دوراً رئيساً في ضمان التطبيق الموحد لقانون الرياضة العالمي، أو ما أطلق عليه نظام العدالة الرياضية العالمية.

الفرع الأول

ماهية قانون الرياضة العالمي

يُعبّر قانون الرياضة العالمي عن معايير خاصة وأنظمة وقواعد ولوائح قانونية رياضية دولية مستقلة، تُنشأها الاتحادات والهيئات الرياضية الدولية بما لها من سلطة ذاتية، ويكون لها حصانة من الولايات الوطنية، باعتبارها نظاماً قانونياً مستقلاً عابراً للحدود، تتضمنه المواثيق والأنظمة الأساسية لتلك الهيئات والاتحادات^(١)، كما يشمل هذا القانون التفسيرات المستقرة لأجهزة تسوية المنازعات الرياضية لهذه القواعد، ومن أبرز خصائصه أنه نظام تعاقدية يستمد قوة نفاذه

(١) L. FREEBURN, Regulating International Sport, BRILL, ٢٠١٨, P. ١٢١.

من سلطات الاتحادات الرياضية الدولية، كما يختلف عن الأنظمة القانونية الوطنية، فهو بلا جذور وطنية، مما جعل بعض الفقه يطلق عليه قانون بلا دولة^(١).

كما عُرّف بأنه نظام قانوني مستقل عابر للحدود، أنشأته الهيئات العالمية التي تحكم الرياضة دولياً، وأهم خصائصه أنه نظام تعاقدية بين تلك الهيئات وهيئات رياضية وطنية، ويستمد قوته الملزمة من الأنظمة الأساسية للهيئات الرياضية الدولية، التي تنص على خضوع الهيئات الرياضية الوطنية لسلطات الاتحادات الرياضية الدولية، وأن قواعده لا تخضع لرقابة أو مراجعة الأنظمة القانونية الوطنية^(٢).

وعليه، فإن البعد العالمي للرياضة في المقام الأول تنظيمي، يشمل مجموعة من المعايير التي أنشأتها وطبقتها هيئات رياضية على المستويين الدولي والوطني، مثل القواعد التي أقرتها اللجنة الأولمبية الدولية "IOC" والاتحادات الدولية "IFS"، وكذلك المعايير العامة والخاصة التي أقرتها الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، وبعض القواعد الدولية كاتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠٠٥، مع الدور الاستراتيجي لمحكمة التحكيم للرياضة "CAS" التي تختص بتسوية النزاعات الرياضية الدولية.

ويشير جانب فقهي إلى قانون الرياضة العالمي، يمثّل نظاماً قانونياً منفصلاً ومستقل عالمياً، ولا يخص دول بعينها، ولكنه مجموعة فريدة من المبادئ والقواعد القانونية عبر الوطنية،

(١) K. FOSTER, Is There a Global Sports Law? Entertainment Law, vol.٢, no.١, ٢٠٠٣, P. ٣.

(٢) R. GULIANOTTI, R. ROBERTSON, Globalization and Sport, Oxford, ٢٠٠٧, P. ٢٣.

التي أنشأتها الاتحادات الرياضية الدولية ذات التنظيم الذاتي والسلطات المستقلة، ولا تخضع للتنظيمات القانونية الوطنية، أو لنظر المحاكم الوطنية^(١).

ويمكن القول بأن العولمة قد عززت ترسيخ الطبيعة العالمية للقانون الرياضي، وميزته عن مجالات القانون الأخرى، بامتداده عبر العالم وشموله لكلا المستويين الدولي والمحلي، وتأثيره المباشر على الرياضيين والهيئات الرياضية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لأحكام الميثاق الأولمبي الذي تُنفذ أحكامه داخل الدول^(٢)؛ والمعايير التي أقرتها "WADA"، بشأن قواعد مكافحة المنشطات التي تُنفذ بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الرياضية الوطنية، ومبادئ وقواعد اللجنة الأولمبية الدولية "IOC" والاتحادات الدولية "IFS"؛ وكذلك اختيار اللجنة الأولمبية الدولية للمدن المستضيفة للألعاب الأولمبية، والذي يتم تنفيذه من قبل لجان وطنية خاصة تحددها السلطات العامة الوطنية^(٣).

وبقدر ما تتكون الأنظمة الدولية من مجموعة القواعد الضمنية والصريحة والمبادئ، وإجراءات اتخاذ القرار، فإنه يمكن تشبيه النظام الرياضي العالمي بالأنظمة الخاصة دولياً، التي تتأسس على نهج منظمة دولية أو أكثر^(٤)، مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "ISO"، وهي

(١) G. TEUBNER, Global Law without a State, Andover, Dartmouth, ١٩٩٧.

(٢) J. L. CHAPPELET, B. KÜBLER-MABBOTT, the International Olympic Committee and the Olympic System: the Governance of Sport, Routledge, ٢٠١٢, PP. ١٩٨:٢٠٠.

(٣) P. H. VERDIER, Transnational Regulatory Networks and Their Limits, Yale Journal of International Law, vol. ٤٣, ٢٠٠٩, P. ١١٣.

(٤) G. TEUBNER, Global Private Regimes: Neo-Spontaneous Law and Dual Constitution of Autonomous Sector?', in K. H. Ladeur (ed.), Public Governance in the Age of Globalization, Aldershot, ٢٠٠٤, PP. ٧١: ٨٠; S. GARDINER et al., Sports Law, ٣rd edn., Oxford, ٢٠٠٦, PP. ٣٨: ٤١.

جمعية أنشأتها الوكالات الوطنية للتوحيد القياسي، لاعتماد والموافقة على المعايير الفنية المعتمدة في دول العالم؛ أو المنظمات الخاصة باتصالات الإنترنت، أو منظمات الأسواق المالية، وهو نشاط مشابه للمهام التشريعية التي تقوم بها الاتحادات الرياضية الدولية.

الفرع الثاني

خصائص القانون الرياضي العالمي

ينشأ قانون الرياضة بشكل مستقل وفقاً لطبيعته الخاصة التي تميزه، والتي لا يمكن إدراكها من منظور القانون الخاص وحده، نظراً لطبيعته المختلطة بين سلطة التنظيم المستقل مع معايير القانون العام، علاوة على أن النظام الأولمبي نفسه مشتق من القانون الخاص، وتكمله وترتبط به أنظمة أخرى وطنية، وعلى سبيل المثال، تُطبَّق تدابير مكافحة المنشطات لوكالة "WADA"، بالتعاون بين المؤسسات الرياضية الدولية والهيئات الوطنية العامة^(١)، ونلاحظ ثلاث خصائص رئيسة للنظام الرياضي العالمي وهي، ظهور شبكة مؤسسية، ونمو المهام الإدارية والآليات الإجرائية، والدور الرئيسي للهيئات شبه القضائية، وبنيتها كما يلي:

أولاً: شبكة مؤسسية خاصة بالرياضة:

النظام الرياضي العالمي هو نتاج التفاعل بين عدد من المؤسسات، منها هيئات عليا على المستوى الدولي، وتتمتع بالاستقلال والحصانة من الأنظمة القانونية الوطنية، ومحطات مستقبلية لقراراتها وإجراءاتها على المستوى الوطني^(٢)، حيث تضطلع الاتحادات والهيئات

(١) كالوكالات الوطنية لمكافحة المنشطات، ومن أمثلتها الوكالة الفرنسية المعنية بتنفيذ إجراءات مكافحة المنشطات في فرنسا "autorité public indépendante dotée de la personnalité"، والتي تلتزم بالتعاون مع "WADA". "Code du Sport, Art. L٢٣٢-٥".

(٢) M. KOSKENNIEMI, the Gentle Civilizer of Nations, The Rise and Fall of International Law ١٨٧٠-١٩٦٠, Cambridge, ٢٠٠٤, PP. ٣٢٧: ٣٤٠.

الرياضية الدولية بوضع قواعد ومعايير خاصة بأنشطتها، تمثل مستوى تنظيمي عالمي مستقل عن الدول، أو حوكمة دولية للرياضة، وتتعاون الهيئات الرياضية الوطنية في تنفيذها.

ووفقاً لهذا النمط من الشبكات المؤسسية الرياضية، يمكن صياغة الأنظمة القانونية الرياضية، بالاسترشاد بنهج القانون الإداري، الذي يتطلب وجود هياكل مؤسسية متطورة ومتسقة تحدد شكل هذا النظام القانوني، وكذلك توافر نوع من التشابه بين أنشطة المؤسسات الرياضية الدولية والسلطات العامة^(١)، وهو ما يتجسد في تقبل المؤسسات الرياضية الوطنية لقرارات الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، واعتماد الهيئات الرياضية الدولية على حلول مستقاه من القانون الإداري، ويعزز هذه الفكرة اتصاف النظام الرياضي بالذاتية والموضوعية، وتكامل العلاقات التنظيمية والإجرائية لهياكله المنوط بها تطبيق قواعده وقرارات هيئاته الحاكمة^(٢).

ويؤدي القانون الإداري كفرع يتضح فيه المزج بين القانون العام والخاص^(٣)، دوراً كبيراً في صياغة قانون الرياضة العالمي، لأنه يتيح فهماً أفضل للعلاقة بين الأنظمة القانونية، سواء القديمة المتعلقة بالمجموعات الإقليمية، أم الأحدث كالأوامر القانونية القطاعية، كما يتطلب فهم آليات التعاون بين الهيئات الرياضية الدولية والسلطات الوطنية العامة، بما يشير إلى أن أهمية فرع الإدارة العامة ضمن الأنظمة القانونية الرياضية، ويسمح منظر القانون الإداري كذلك بهيكله المؤسسات الرياضية، من حيث الجوانب التنظيمية والإجرائية وآليات المراجعة بشكل

(١) S. CASSESE et al., Global Administrative Law: Cases, Materials, ٣rd. edition, ٢٠١٢, PP. ٦٥: ٧٠.

(٢) S. BATTINI, the Procedural Side of Legal Globalization: The Case of the World Heritage Convention, ٢٠١١, P. ٣٤٠; P. F. DIEHL, C. KU, The Dynamics of International Law, Cambridge, ٢٠١٠.

(٣) M. RUFFERT, the Public-Private Law Divide: Potential for Transformation? BIICL, London, ٢٠٠٩, PP. ٥, ٨٨, ١٤٣, ٢٠٥.

أفضل، وتشير المؤسسات الرياضية نفسها، في كثير من الأحيان إلى أدوات القانون الإداري، كما هو موضح في قرارات محكمة التحكيم الرياضية "CAS".

ويتفاعل منظور القانون الإداري بشكلٍ مثير مع الفروع القانونية الأكثر رسوخًا بشأن علاقات الدول، كالقانون الدولي وقانون المنظمات الدولية، وينتج عن ذلك أفكار سياقات قانونية عالمية، مثل الدستورية العالمية، أو نظرية ممارسة السلطة العامة الدولية^(١)، أو القانون الدولي غير الرسمي "In-Law"^(٢)، ونلاحظ أن القانون الإداري يتعامل بشكل أفضل مع الإشكاليات عبر الوطنية، بالاستناد إلى مفهوم "النظام القانوني"^(٣)، الذي يتميز في مجال الرياضة بميزات،

(١) C. E. J. SCHWÖBEL, *Global Constitutionalism in International Legal Perspective*, Martinus Nijhoff, The Hague, ٢٠١١, P. ٢٣; A. V. BOGDANDY, R. WOLFRUM, *J. v. BERNSTORFF, P. DANN, M. GOLDMANN, the Exercise of Public Authority by International Institutions. Advancing International Institutional Law*, Heidelberg, ٢٠١٠, PP, ١١: ٣٠.

(٢) يُقصد بمصطلح "in-law"، التعاون عبر الحدود بين السلطات العامة للدول، مع أو بدون مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة و/ أو المنظمات الدولية، في منطيات غير رسمية، و/ أو بين الجهات الفاعلة بخلاف الجهات الفاعلة الدبلوماسية التقليدية مثل الهيئات التنظيمية أو الوكالات، و/ أو التي تعطي مخرجات غير رسمية، ولا تؤدي إلى إبرام معاهدات رسمية، أو مصدر تقليدي آخر للقانون الدولي. راجع:

J. PAUWELYN, R. WESSEL, J. WOUTERS, *Informal International Lawmaking*, OUP, Oxford, ٢٠١٢, PP. ١٤: ٢٠.

(٣) لعل المنظور الذي يعتمد حصريًا على نظرية النظام القانوني، قد لا يكون الأنسب لشرح قانون الرياضة العالمي بشكل شامل، ولذا، يمكن تحليل هذا النظام الرياضي من خلال دمج هذا المنظور مع مناهج أخرى مُستمددة من القانون الدولي والإداري، وعلى سبيل المثال، أثارت تدخلات محكمة العدل الأوروبية الهادفة إلى فرض الرقابة على معايير الرياضة، التي تتعارض مع القانون الأوروبي، العديد من الإشكاليات المتعلقة بالطبيعة الحقيقية للنظام القانوني الرياضي، والعلاقة بينه وبين الأنظمة القانونية فوق الوطنية الأخرى، مما يلقي بظلال من الشك على شمولية النهج النظري القائم على تطبيق مفهوم "النظام القانوني" على الرياضة. راجع:

A. RÖTHEL, *Lex mercatoria, lex sportiva, lex technica – Private Rechtsetzung jenseits des Nationalstaats?* in J. Z, ٦٢, ٢٠٠٧, p. ٧٥٥ et seq.

منها تعدد الممثلين، والمخاطبين، والتنظيم، والمعايير، ولذلك يكون قانون الرياضة أحد أفضل مجالات تطبيق منظور القانون الإداري ونظرية القرارات القانونية.

وقد أشارت المحاكم إلى مفهوم النظام القانوني، وتم إدراجه في بعض التشريعات الوطنية، لغرض الابتعاد بالرياضة عن تدخل السلطات الوطنية سياسياً وقضائياً؛ وهي ضرورة لم تعد ملحة حالياً، بل لقد تطورت الحاجة إلى اشتراك السلطات العامة الوطنية وعبر الوطنية في السعي لتحقيق أهداف رياضية مشتركة، كما هو الحال في مجال مكافحة المنشطات، كما أدى تطور النظام القانوني الدولي للرياضة، وارتباطه بالنظم القانونية الرياضية الوطنية، إلى صعوبة التمييز بين الأنظمة القانونية على المستويين العالمي والوطني، وتصور وجود نظام قانوني واحد عالمي للرياضة، له طبيعة عبر وطنية بسبب خصوصيته، وعدم اقتضائه على نظام قانوني واحد، حيث تتمتع الهيئات الحاكمة الدولية بسلطة إنشاء أنظمة قانونية وقواعد متعددة للألعاب الرياضية^(١).

ووفقاً لهذا المنظور، يمكننا القول بأن قانون الرياضة يمثل نظاماً عبر وطني، يتصف بخصائص تميز ذلك النوع من الأنظمة، وأبرزها:

(١) إنشاء القواعد الرياضية من قبل هيئات أعلى من مستوى الدولة القومية، مثل

"IOC"، "WADA"، "IFS".

(٢) امتثال المؤسسات الوطنية داخل الدول القومية لتنفيذ تلك القواعد الرياضية، وبما

يشمل كيانات عامة، مثلما هو الحال في نظام مكافحة المنشطات.

(١) T. DAVIS, What Is Sports Law? P. R., PP. ٢١١: ٢١٢;

(٣) وجود نظام قضائي متطور أو شبه متطور له القدرة على فرض تلك القواعد

الرياضية.

ثانياً: نمو المهام الإدارية والآليات الإجرائية للهيئات الرياضية الدولية:

نمت وظائف الهيئات الرياضية الدولية، وزادت وتعددت الإجراءات المقابلة لها، ويُشير بعض الفقه إلى بلوغ أنظمة تلك الهيئات درجة عالية من تعقيد الهياكل والإجراءات، بحيث تبدو مشابهة لأنظمة القانون العام^(١)، حيث إن قراراتها تؤثر على المصالح العامة والحقوق الفردية، سواء كانت محمية بموجب أنظمة قانونية وطنية أو عبر وطنية، كحال إجراءات مكافحة المنشطات، أو لائحة مكافحة الاحتكار.

ونجد في بعض قرارات محكمة "CAS"، أمثلة لتشبيه الاتحادات الرياضية الدولية بالإدارات العامة، ومنها قضية "بيستوريوس" ضد الاتحاد الدولي لألعاب القوى، حيث قِيمت المحكمة عملية صنع القرار في هذا الاتحاد، للتحقق من مدى صحة القرار المطعون فيه من الناحية الإجرائية^(٢)، كما سلّطت المحكمة في قضايا أخرى الضوء على تشابه هيئات إدارة الرياضة والهيئات الحكومية، بشأن دورها ووظائفها ككيانات تنظيمية إدارية وكذلك قدرتها على فرض العقوبات^(٣)، ومن الأمثلة الواضحة على البعد الإجرائي للقرارات القانونية الرياضية، مدونة "WADA"، التي تنظم قرارات الإعفاء من عقوبة تعاطي المنشطات، وتحدد الضمانات الإجرائية لجلسات الاستماع العادلة للأطراف المتضررة.

(١) A. RILES, the Anti-Network: Private Global Governance, Legal Knowledge, and the Legitimacy of the State, Am. J. Comp. L., vol. ٥٦, ٢٠٠٨, P. ٦٠٥.

(٢) CAS ٢٠٠٨/A/١٤٨٠, para. ٥٦ et seq.

(٣) CAS ٩٨/٢٠٠٠, AEK Atene & S.K. Slavia Praga v. UEFA, award of ٢٠ August ١٩٩٩, par. ٥٨.

ثالثاً: الدور الرئيس للهيئات الرياضية شبه القضائية:

تتطلب فاعلية المؤسسات والإجراءات والمعايير في سياق الرياضة، إنشاء آليات مراجعة وهيئات لتسوية المنازعات، وقد طور النظام الرياضي آليات لمراجعة قرارات المؤسسات الرياضية، من خلال التحكيم والهيئات شبه القضائية، على سبيل المثال، يتطلب نظام مكافحة المنشطات إنشاء محاكم مخصصة للبت في الاستئناف ضد العقوبات التي تفرضها الاتحادات الوطنية أو الدولية، علاوة على وجود حالات تحتفظ فيها هيئة دولية مركزية بسلطة التحقق، أو تعديل القرارات التي تتخذها الهيئات الوطنية، مثل حالات السماح باستخدام المنشطات لأغراض العلاجية، وبالتالي، يظهر اتجاه نحو إنشاء أنظمة مركزية للمراجعة، بهدف ضمان توحيد أسس القرارات المتخذة^(١).

ومما سبق نتبين أن ملامح نظام الرياضة العالمي تتجسد من خلال النقاط التالية:

١. هيئات حاکمة للرياضة الدولية، لها سلطات بموجب أنظمتها الأساسية، كالاتحادات الرياضية الدولية، والتي تملك إنشاء أسس معيارية تضمن الالتزام بالقواعد التي يتم إنشاؤها.
٢. آلية عالمية لحل النزاعات، كالتحكيم الدولي، من خلال مؤسسة تُمنح اختصاص قضائي عالمي.
٣. قواعد مميزة تنشأ من العرف والممارسة داخل الاتحادات الرياضية الدولية، مع كونها معممة ومتناسقة بما فيه الكفاية وصالحة للتطبيق عبر السياق الوطني.
٤. مبادئ عامة للقانون.

(١) L. CASINI, the Making of a Lex Sportiva by the Court of Arbitration for Sport, German Law Journal, vol. ١٢, ٢٠١١, P. ١٣١٧.

٥. احترام المحاكم الوطنية للنظام مع كونه غير وطني، ولا يتطلب اعترافاً أو مصادقة من قبل الأنظمة الوطنية، ويعمل كتوجيه للمحاكم الوطنية باعتباره مبادئ عالمية تمنح الحكم الذاتي للنظام الرياضي العالمي.

الفرع الثالث

التمييز بين قانون الرياضة الدولي وقانون الرياضة العالمي

أورد جانب فقهي أنه يمكن التمييز بين قانون الرياضة "الدولي" و"العالمي"، باعتبار أن الأول يتمثل في المبادئ العامة للقانون المطبقة على نظام الرياضة، والتي تحكم كافة إشكاليات هذا المجال، أما قانون الرياضة العالمي فهو نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية، أنشأته المؤسسات الرياضية العالمية الخاصة التي تحكم الرياضة الدولية^(١).

ويتطلب التمييز بين قانون الرياضة الدولي والعالمي، استدعاء الفرق بين نموذج الرياضة المدولة والمعولمة كما طوره الفقيه "Houlihan"، حيث أشار إلى أن الرياضة "المدولة"، تستند إلى الدول القومية، التي تدعمها وتمول أنشطتها، وتُنشئ لها إطاراً تنظيمياً وطنياً، بينما تتمثل الرياضة "المعولمة" في تنظيمات خاصة بلا جذور وطنية، وكأنها رياضة بلا دولة، كما هو الحال في منافسات الدراجات الاحترافية أو سباقات السيارات، التي يُطلق على الفرق المشاركة فيها أسماء الشركات الراعية، وللرياضة المعولمة نمط موحد يُفصّل من تطبيق القواعد الوطنية،

(١) J. NAFZIGER, Globalizing Sports Law' Marquette Sports Law Journal, vol. ٩, ١٩٩٩, PP. ٢٢٥, ٢٣٧.

كما أنها تعتمد على الرعاية التجارية بدلاً من التمويل الحكومي، ويمكن تمييزها من خلال نمط التنظيم الذاتي، على خلاف الرياضة الدولية^(١).

ويعتمد التمييز الذي أورده "هوليهان" بين الرياضة الدولية والمعولمة، بدوره على الفقيهين "هيرست" و"طومسون"، اللذان ناقشا فكرة وجود تمييز بين الاقتصاد المُدَوَّل والاقتصاد "المُعولم"، بحيث يتميز الأول بنظام عالمي تسود فيه الاقتصاديات الوطنية، والشكل التنظيمي الرئيسي هو الشركات متعددة الجنسيات، التي تعمل بثقل في اقتصاد وطني واحد، وبما يسمح بالرقابة التنظيمية الوطنية عليها، أو نظام دولي قائم على مؤسسات فوق الدولة. من ناحية أخرى، يدمج الاقتصاد المعولم الاقتصاديات الوطنية المتميزة في اقتصاد عالمي مستقل وغير متجسد اجتماعياً، مما يجعل الشركات عبر الوطنية، التي لا جذور لها تعمل بشكل مستقل^(٢).

وحرى بالذكر، أن التعريفات السابقة تتصرف إلى الشكل الاحترافي للرياضة الذي له طابع تجاري، وليس الأنشطة الرياضية التي يمارسها هواة، أو يشاركون فيها كترفيه أو تسلية لا كمهنة، ولا يلعبون أو يتنافسون من أجل المال، وتجري منافساتهم وفقاً لسياسات الدولة، وتُعامل هيئات رياضة الهواة كهيئات خاصة، وتنطبق عليها قواعد القانون العام^(٣).

وقد استخدم بعض الفقهاء مصطلح "*Lex Sportiva*" "ليكس سبورتيفا"، لوصف قانون الرياضة، والذي يشير إلى التنظيم الذاتي المستمر من قبل الاتحادات الرياضية الدولية للألعاب

(١) B. HOUILHAN, Governance, Globalisation and Sport, Paper Presented at Anglia Polytechnic University LLM Sports Law Seminar, November ١٩٩١.

(٢) P. HIRST, G. THOMPSON, S. BROMLEY, Globalisation in Question, Cambridge: Cambridge University Press, ٣edn., ٢٠٠٩, PP. ٩٣: ٩٥.

(٣) L. D. KOLLER, Frozen In Time: The State Action Doctrine's Application To Amateur Sports, St. John's Law Review, vol. ٨٢, ٢٠٠٨, P. ١٨٣.

الرياضية، مع عدم تدخلها في الأنظمة القانونية الوطنية وقانون الرياضة الدولي، ونوالي شرح هذا المصطلح كما يلي.

المطلب الثالث

قانون الرياضة "Lex Sportive"

قرّر جانب من الفقه أن مجال الرياضة تحكمه قواعد أطلق عليها "Lex Sportive" "ليكس سبورتييفا"^(١)، أي قانون الرياضة، والذي نشأ وتطور نتيجة حاجة المجال الرياضي إلى قواعد تتوافق مع خصوصيته، وتلائم تنوع القواعد واللوائح التي تنظم الألعاب المختلفة وجوانبها التجارية والاقتصادية، وقد دعم وجود هذه القواعد الدراسات الأكاديمية المعنية بتحديد قانون الرياضة^(٢)، حيث يعتمد على الدمج بين القواعد الدولية والعالمية للرياضة، إضافة إلى الاعتماد على المبادئ الأساسية في فروع القانون المختلفة، كالقانون التجاري، والجنائي، والعام، والإداري، والعقود، والمسئولية التقصيرية، والملكية، والمنافسة، والشركات، وحقوق الإنسان، والتدابير التأديبية^(٣).

ونوالي دراسة هذا النوع من القواعد التي أوردها الفقه الرياضي، وذلك على النحو التالي.

(١) R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK, Lex Sportiva: What is Sports Law, P. R., PP.١٣٢.

(٢) R. PARRISH, the Birth of European Union Sports Law, Entertainment Law, vol.٢, no.٢, ٢٠٠٣, P.٢٠.

(٣) S. GARDINER, Sports Law, London: Cavendish, ٢٠٠١, PP.٣٢: ٣٥.

الفرع الأول

ماهية مصطلح "Lex Sportive"

قرر الفقيه والمحكم في محكمة التحكيم الرياضية الدولية "Beloff"، أن قانون

الرياضة "Lex Sportive" يتشكّل من ثلاثة عناصر رئيسة^(١).

١- وجود معايير عبر وطنية ناتجة عن قواعد وممارسات الاتحادات الرياضية الدولية.

٢- وجود مبادئ قانونية واجتهادات قضائية مختلفة عن تلك الخاصة بالمحاكم الوطنية،

تطبقها محكمة التحكيم للرياضة.

٣- الاستقلال الدستوري عن القانون الوطني.

ويقرر "Beloff" أن المبدأ الأساسي و"حجر الزاوية" في قانون الرياضة، هو السماح

باستقلال هيئات صنع القرار، وإقامة توازن دستوري بين المحاكم والاتحادات الرياضية، بحيث

تكون الاتحادات الرياضية الدولية مثل اللجنة الأولمبية الدولية أو "الفيفا"، محصنة من الخضوع

للأنظمة القانونية الوطنية، ولا تخضع للمساءلة إلا من قبل أنظمة التحكيم التي أنشأتها تلك

الاتحادات نفسها، وبما يعني ضمناً أن الدول القومية بعيدة عن تنظيم مجال الرياضة الدولية.

ويرى "بيلوف" أن "Lex Sportive" مثال للقوانين العالمية، ولكن دون استخدام مصطلح

العالمية، وأن أساسه المعياري لا ينبثق عن أي معاهدة مبرمة بين دول ذات سيادة، ولكن من

الاتفاقات الدولية بين الهيئات والاتحادات التي يستقل كثير منها دستورياً عن الحكومات الوطنية

لدول مقارها، على خلاف قانون الرياضة العالمي الذي يعد نظاماً تعاقدياً خاصاً، تُنشئه

المعاهدات بين الدول القومية بشأن تنظيم الرياضة.

(١) M. BELOFF, T. KERR, M. DEMETRIOU, Sports Law, Oxford: Hart, ١٩٩٩, PP.٢٠:٣١, ٣٤.

ويوضح "بيلوف" أن خصوصية "*Lex Sportiva*"، تتجسّد في أن القواعد والمبادئ القانونية التي تطبقها محكمة التحكيم الرياضية، والهيئات الرياضية الحاكمة، فريدة من نوعها وليست مشتقة من الأنظمة القانونية الوطنية، ولا يمكن تطبيقها في المحاكم الوطنية، كما أنها غير موجودة في القانون الدولي، وهي تحدد مجال السلطة في المجال الرياضي^(١)، أي أن قانون الرياضة الدولي هو أكثر من مجرد تجميع للمعايير الوطنية، ولكنه يعتمد على مجموعة خاصة وفريدة من القواعد والمبادئ لا توجد في أي نظام آخر، أطلق عليها "بيلوف" وصف "الأصالة المفاهيمية".

ومع ذلك، عندما يذكر الفقيه مصادر قانون الرياضة الدولي، يشير ضمناً إلى أنه قسم فرعي من القانون الدولي العام، يعتمد على نفس مصادره، ويكشف تحليل هذه المبادئ . المفترض أنها فريدة من نوعها . كونها أمثلة مألوفة للقانون الدولي المطبق على وضع جديد، فهي مصادر قانونية منفصلة وقابلة للتحديد، ومعروفة جيداً.

وبالنسبة لبيلوف، لا يمكن تطوير المبادئ "المفاهيمية" لقانون الرياضة الدولي إلا من قبل المؤسسات الرياضية المستقلة، لاسيما المحكمة الرياضية الدولية "CAS"، التي لها دور جوهري في تطوير هذا القانون، من خلال الاجتهادات القضائية، وأن الاعتراف بمحكمة التحكيم للرياضة كمصدر رئيسي لقانون الرياضة الدولي، هو سمة رئيسية وجوهريّة في رأي الفقيه.

(١) اتفق جانب فقهي آخر "CAIGER"، "GARDINER" مع "بيلوف" بشأن عدم التمييز بين قانون الرياضة الدولي ونظيره العالمي، ودمج من المعايير الدولية والعبارة للحدود في مصطلح "ليكس سبورتيفا"، الذي يعكس قانون الرياضة الدولي، ويعتمد على مبادئ قانونية تنطبق على الرياضة، إلا أن هذا الفقه لم يوضح ما إذا كان "ليكس سبورتيفا"، قسم فرعي من القانون الدولي العام، يعتمد على نفس المصادر كتقسيمات فرعية أخرى. راجع: M. BELOFF, T. KERR, M. DEMETRIOU, Sports Law, P. R., P.٦; A. CAIGER, S. GARDINER, Professional Sport in the EU: Regulation and Re-Regulation, P. R., PP. ٣٠١:٣٠٣.

وقرر "بيلوف" أن المبدأ الأساسي لقانون الرياضة الدولي، هو استقلال عملية صنع القرار في الاتحادات الرياضية الدولية، التي تتمتع بالحصانة القانونية وعدم التدخل في شئونها، وأن هناك نوعاً من التوازن الدستوري الذي ينص عليه قانون الرياضة الدولي، بحيث يحدد القضايا التي لن تتدخل فيها المحاكم الوطنية أو التي لا يمكنها التدخل فيها، ولم يوضح كيف يمكن أن يتحقق هذا التوازن، وهل تفره المحاكم الوطنية، وتتعرف باستقلالية الاتحادات الرياضية الدولية، أم أن هذا التوازن منصوص عليه في النظام القانوني الدولي؟ ويبدو أن تعريف الفقيه لقانون الرياضة الدولي، يتداخل مع تعريف القانون العالمي للرياضة^(١).

ويمكننا القول بأن التمييز بين قانون الرياضة الدولي والعالمي، يعني أنهما مفهومان مختلفان يحتاجان إلى تحليل دقيق، أما دمج المفهومين معاً وفقاً لمصطلح 'Lex Sportive'، فهو أمر يفتقر إلى الدقة، لأن عولمة قانون الرياضة تعني أن الاتحادات الرياضية الدولية محصنة قانوناً من التنظيم من قبل الأنظمة القانونية الوطنية، وبالتالي تكون القواعد الخاصة بهذه الاتحادات، أو اللجنة الأولمبية الدولية، أو "الفيفا"، غير خاضعة للمساءلة، إلا من قبل أنظمة التحكيم التي تم إنشاؤها من قبل تلك الهيئات والأنظمة الخاصة نفسها.

الفرع الثاني

تقييم رؤية "بيلوف" بالمقارنة مع

"Lex Mercatoria" القانون التجاري

قرّر جانب من الفقه، أن مسألة التمييز بين قانون الرياضة الدولي والعالمي أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى خصوصية قانون الرياضة الدولي، وطابعه الدولي، وأساسه المعيارية التي

(١) M. BELOFF, T. KERR, M. DEMETRIOU, Sports Law, P. R., P. ٢٣٠.

تكمّن في دساتير الاتحادات الرياضية الدولية، إلا أن وجهة نظر "بيلوف" بشأن قانون الرياضة غامضة، وتخلط بين نوعي القانون الدولي والعالمي تحت مسمى "ليكس سبورتييفا"^(١)، وبالنظر إلى أحد النقاط الجوهرية في تعريفه لهذا القانون، باعتباره نظاماً قانونياً مستقلاً خارج نطاق المراجعة الوطنية، فإننا نلاحظ أن ذلك عبارة عن محض تكرار واستدعاء لمفهوم "ليكس مركاتوريا" *Lex Mercatoria*، الذي نال تاريخاً طويلاً من النقاش والجدال، ولم يتم الاتفاق على مضمونه، مع الاتفاق على أنه يتشكّل من ثلاثة عناصر هي^(٢):

(١) نشأته من العادات والممارسات الدولية للعقود التجارية، لاسيما التي صارت موحّدة.

(٢) اعتبار التحكيم أعلى من التقاضي كوسيلة لتسوية المنازعات.

(٣) تضمّنه أحكاماً تنص على عدم تطبيق القوانين الوطنية.

هذه العناصر الرئيسية الثلاثة بشأن "ليكس مركاتوريا"، متطابقة إلى حد ما مع العناصر الثلاثة التي استخدمها "بيلوف" لتحديد مفهوم "ليكس سبورتييفا"، لذلك من المناسب افتراض أن المشكلات النظرية التي ستواجه استخدام *Lex Sportiva* ستعكس تلك التي تمت مناقشتها بالفعل في *Lex Mercatoria*. وقد أثار الفقه إشكاليين حول طبيعة *Lex Mercatoria*، وهما:

(١) هل يمكن للمحاكم أن تصدر قراراً بشأن نزاع دولي وفقاً لمبادئ عامة قانونية

مستقلة عن أي نظام قانوني وطني؟

(١) K. FOSTER, Is There a Global Sports Law? P. R., P. ١٠٠.

(٢) K. P. Berger, the New Law Merchant and the Global Market: A ٢١st. Century View of Transnational Commercial Law, International Arbitration Law Review, vol. ٣, ٢٠٠٠, P. ٩١.

(٢) إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بالإيجاب، فكيف تحوز هذه المبادئ الفريدة

لقانون "*Lex Mercatoria*" قوة ملزمة؟

ويعني السؤال الأول وجود مبادئ عامة للقانون مستقلة عن الأنظمة القانونية

الوطنية، وهو أمر بعيد التصور، لكون المبادئ التي تعتمد عليها هذه الأنظمة هي نفسها المبادئ المتعارف عليها وطنياً مثل، العقد شريعة المتعاقدين، والإنصاف، والتناسب، والمسئولية الشخصية، وحظر الإثراء غير المشروع، وهي غير مستقلة عن الأنظمة الوطنية، ويكون للمحاكم الوطنية سلطة تقديرية في تطبيقها، وهي مجرد صياغة لمبادئ ضمنية نسبياً موجودة في كافة الأنظمة القانونية، وبغض النظر عن وضع تلك المبادئ، فإنها لا تظهر كقانون يسمو على القانون الوطني.

وهناك طريقة أخرى لطرح نفس السؤال وهي: هل يمكن للمحكم أن يطبق قواعد "*Lex*"

Mercatoria بشكل مستقل عن أي نظام قانوني وطني؟ من الواضح أنه يمكن لأطراف التحكيم الاتفاق على حل نزاعهم بموجب أي قانون ساري، إذا كانت هذه هي ارادتهم الصريحة أو الضمنية، وبما يشمل إبرام اتفاق لحل النزاع بتطبيق المبادئ العامة للقانون، ويمكن تنفيذ قرار التحكيم من خلال نظام قانوني وطني يعترف بصلاحيه التحكيم، ومن ثم، توجد حاجة إلى النظام القانوني الوطني لجعل قانون "مركاتوريا" فعالاً.

وبالنسبة للسؤال الثاني، من أين تستمد "*Lex Mercatoria*" قوتها الملزمة، وهل

يجب التحقق من صحتها بموجب القانون الوطني كمصدر للقانون، أو هل يمكن لأطراف التحكيم الموافقة على استبعاد القوانين الوطنية وتطبيق قانون "مركاتوريا" فقط، أم أنه ينطبق بشكل مستقل عن القانون الوطني ورغبات الأطراف؟

ذهب جانب فقهي إلى أن القوة الملزمة لقواعد "مركتوريا" تستند إلى الاعتراف بأن الأوامر الخاصة للتنظيمات القانونية يمكن أن تنشئ قواعد قانونية، وبالتالي قبول حجة التعددية القانونية التي مفادها أنه لا يتم إنشاء جميع الأوامر القانونية من قبل الدولة القومية، ويمكن للنظام القانوني المستقل بناءً على ذلك، أن ينبثق من شبكة عبر وطنية من الممارسات التجارية^(١).

ولتجنب هذا التناقض يمكن اللجوء إلى التحكيم الدائري، الذي بموجبه يتم إنشاء دستور منظم ذاتياً وفقاً لنظام خاص عالمي، بقواعد إجرائية تقتضي إحالة النزاعات إلى المؤسسة الخاصة التي أنشأت وشرعت للنظام الخاص في المقام الأول، هذا ما يغلق الدائرة، وأطلق عليه تيوبنر "التخارج"، والذي يسمح للنظام الخاص بإنشاء قانونه الرسمي المنظم الخاص به، ويختلف عن الترتيب التلقائي للمعايير العرفية^(٢).

(١) H. J. MERTENS, Lex Mercatoria: a Self–Applying System Beyond National Law? in: G. TEUBNER, Global Law without a State, Aldershot, Dartmouth, ١٩٩٧, note ٣.

(٢) H. J. MERTENS, Lex Mercatoria, P. R., P. ٣١.

الفرع الثالث

مظاهر عالمية 'Lex Sportiva'

دائمًا ما تؤكد الهيئات الرياضية الدولية على أنها مستقلة وفقًا لتنظيمها الذاتي، وأن ذلك هو حجر الزاوية في فاعلية قانون الرياضة العالمي، ويُفصل مظاهر استقلال هذه الهيئات في أربع عناصر رئيسة هي:

أولاً، الحصانة القانونية للهيئات الرياضية الدولية في أداء مهامها:

تتمتع الهيئات الرياضية الدولية بالحصانة في أداء مهامها، فهي غير مسئولة أمام الأنظمة القانونية الوطنية، ومُحصنة من الخضوع لها، ولا تخضع للمساءلة إلا من قبل أنظمة التحكيم التي أنشأتها هذه الهيئات والاتحادات ووفقًا للقواعد الخاصة التي وضعتها، وذلك تأسيسًا على طبيعتها الدولية والسلطات الممنوحة لها، وبشكل جزئي على القانون الدولي العرفي.

ومن ذلك ما نصت عليه القاعدة (١) من الميثاق الأولمبي بشأن وضع اللجنة الأولمبية باعتبارها السلطة العليا للحركة الأولمبية، وما نصت عليه القاعدة (٢/٩) من الميثاق على اختصاص اللجنة الأولمبية باتخاذ قرارات نهائية في أي مسألة تتعلق بالألعاب الأولمبية، مما جعل بعض الفقه يثير إشكالية مدى تمتع اللجنة الأولمبية بالشخصية القانونية الدولية^(١)، وفي حين تعرف اللجنة نفسها كمنظمة دولية غير حكومية^(٢)، فقد منحها المجلس الفيدرالي السويسري

(١) D. J. ETTINGER, the Legal Status of the International Olympic Committee, Pace Yearbook of International Law, vol. ٤, ١٩٩٢, P. ٩٧.

(٢) د. مصطفى أحمد فؤاد، الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بدون تاريخ نشر، ص ١٨٣؛ د. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

- حيث مقر اللجنة . وضعًا قانونيًا خاصًا كمؤسسة دولية، بينما لا ينطبق نفس الوضع على الاتحادات الرياضية الدولية الأخرى.

ويمكن رد حصانة اللجنة الأولمبية الدولية واللجان الوطنية التابعة لها إلى عام ١٩٨٠، عندما اتخذت اللجنة الأولمبية الأمريكية "USOC" قرارًا بعدم إرسال أي من فرقها إلى أولمبياد موسكو ١٩٨٠، احتجاجًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان، وكان هذا القرار بناءً على حكم أصدرته محكمة أمريكية، بعد بحث صلاحيات "USOC"، بموجب قانون رياضة الهواة لعام ١٩٧٨، والذي نظم تمثيل اللجنة للولايات المتحدة في علاقاتها مع اللجنة الأولمبية الدولية، وقد اعترف الحكم بسلطة اللجنة الوطنية باعتبارها نابعة من اللجنة الأولمبية الدولية مباشرة، وأورد أنه: تُدرك المحكمة أن اللجنة الأولمبية الوطنية، تم إنشائها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية، ويجب أن تتوافق مع قواعدها، حيث تستمد الأولى قوتها وسلطتها من الثانية، المالك الوحيد للألعاب الأولمبية^(١).

ثانيًا: اعتبار الهيئات الرياضية الدولية مستوى أعلى للتنظيم الرياضي الدولي:

وفقًا للميثاق الأولمبي، فإن المنظمات الرياضية التي تمثل الحركة الأولمبية، يجب أن تتمتع بالاستقلال الذاتي، وبما يشمل حرية سن قواعد الرياضة ومراجعتها، وتحديد هياكل منظماتها وطريقة إدارتها، والمسئولية عن ضمان تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، والتمتع بالحق في انتخابات نزيهة بدون أي تأثير خارجي^(٢)، ويتمحور جوهر هذا النص حول استقلال تلك

(١) Defrantz v. USOC [١٩٨٠] ٤٩٢ F.Supp ١١٨١; J. NAFZIGER, A Comparison of the European and North American Models of Sports Organisation, International Sports Law Journal, ISLJ, vol. ٣, no. ٤, ٢٠٠٨, PP. ١٠٠:١٠٨.

(٢) Paragraph ٥ of the Fundamental Principles of Olympism as set out in the Olympic Charter, which is in force as from ٢ August ٢٠١٦.

الهيئات، وعدم التأثير عليها أو التدخل في إدارتها للأنشطة الرياضية، بما يشمل المحاكم الوطنية، عندما يتعلّق الأمر بنزاعات تطبيق قواعد اللعبة واللوائح التأديبية.

وتتخذ هذه الهيئات تسلسلاً هرمياً من المعايير المتشابكة التي تضمن تمتعها بسلطة وولاية على كل ما يتعلق بالرياضة، بما يُفهم منه أن اللوائح الخاصة بتلك الاتحادات لها الأسبقية على القوانين الوطنية، وأن الرياضيين يلتزمون بها بشكل أساسي بدلاً من قوانين الدول، ويُتوقع من المؤسسات الرياضية التي تمثّل الدول في تلك الهيئات، أن تلتزم وتمثّل لقواعد ولوائح الأخيرة، وإلا تُفرض عليها عقوبات قد تصل إلى التعليق أو الطرد من الهيئة أو الاتحاد، أو الاستبعاد من المشاركة في المنافسات الدولية، علاوة على أن عدم الامتثال يمكن أن يُثار في هيئات تسوية نزاعات، مما يعرض تلك المؤسسات الوطنية لإصدار أوامر قضائية ضدها.

وتختلف بعض النظم القضائية الوطنية مع هذا النهج، ومنها المحاكم الإنجليزية، التي قرّرت في قضية *Cooke v. FA* عام ١٩٧٢، أن السلطة الملزمة للوائح "الفيفا"، ليست دفاعاً مقبولاً لأي اتحاد وطني إذا تبين أنها تؤدي إلى تقييد التجارة^(١)، وفي عام ١٩٨١، أورد اللورد "دينينج" في قضية "ريل" ضد "هولدر"، لسنا معنيين بالقانون الدولي أو بالسيادة، نحن مهتمون بتفسير قواعد الاتحاد الدولي لألعاب القوى^(٢)، وقد قرّر جانب فقهي أنه يبدو أن محاكم المملكة المتحدة لا تعترف بالهيئات الحاكمة للرياضة الدولية أو القارية أو الوطنية، كمنظمات حكومية أو

(١) *Cooke v. FA*, the Times, ٢٣ March ١٩٧٢.

(٢) *Reel v. Holder* [١٩٨١] ٣ All ER ٣٢١.

شبه حكومية، أو أنها تتمتع أو يمكن أن تُمنح أي سيادة أو حصانة سيادية، أو حصانة من المقاضاة، أو من التنفيذ على أصولها^(١).

ثالثاً: توجيه القانون الرياضي للمحاكم الوطنية: حيث يرسم القانون الرياضي حداً لعدم

تدخل المحاكم والهيئات التشريعية في شئون الهيئات والاتحادات الرياضية الدولية، وقد رفضت المحاكم الأمريكية التدخل في برنامج دورة الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس عام ١٩٨٤ معلنة أنه: يجب أن تكون المحكمة حذرة من استخدام قانون الدولة لتغيير محتوى الألعاب الأولمبية، حيث يتم تنظيم الألعاب الأولمبية وإدارتها بموجب شروط اتفاقية دولية متمثلة في الميثاق الأولمبي، ونحن مترددون للغاية في تنفيذ قوانين دولة ما لتغيير حدث، يتم تنظيمه مع منافسين من جميع أنحاء العالم بموجب شروط تلك الاتفاقية^(٢).

رابعاً: استقلال الاتحادات الرياضية الدولية بشأن أساليب تسوية النزاعات، دائماً ما

تسعى هذه الاتحادات للحصول على ولاية قضائية حصرية، ومنع الرياضيين من الوصول إلى المحاكم الوطنية، وفي سبيل ذلك، يتم الآتي^(٣):

(١) التأكيد على أن القواعد والقرارات الصادرة من المؤسسات الرياضية الدولية نهائية

وملزمة، ولا تُستأنف أمام المحاكم الوطنية، وبما يمكن أن نطلق عليه شروط استبعاد الاختصاص الوطني.

(١) A. WISE, B. MEYER, International Sports Law and Business, Cambridge, MA: Kluwer Law International, vol.٣, ١٩٩٨, P. ١٤٧٨.

(٢) Martin v. International Olympic Committee [١٩٨٤] ٧٤٠ F.٢d ٦٧٠ (٩th Cir.).

(٣) J. A. R. NAFZIGER, International Sports Law: A Reply of Characteristics and Trends, AJIL., vol. ٨٦, ١٩٩٢, P. ٤٨٩.

(٢) تضمن قواعد الاتحادات الدولية نصوص إلزامية بشأن إحالة النزاعات إلى التحكيم الخاص، في لجان تحكيم مستقلة يُنشئها الاتحاد، وهنا يصير استقلال هيئة التحكيم وكذلك الطبيعة الإلزامية لشرط التحكيم مسألة قانونية.

(٣) طلب توقيع الرياضيين على موافقات بعدم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الاتحادات الرياضية الدولية، كشرط مسبق للمشاركة في المسابقات الدولية، وقد تم استخدام مثل هذه التنازلات في ثلاث ألعاب الأولمبية، وتم تبرير ذلك بأنه لغرض تحقيق للعدالة داخل المجال الرياضي، والذي يستبعد الإشراف القضائي أو التدخل في صنع القرار، بحيث يتم منع الرياضيين من الوصول إلى المحاكم الوطنية، وإذعانهم للاعتماد على عدالة الاتحادات الرياضية الدولية، من خلال لجنة تحكيم تم إنشائها وتعيينها من قبل الاتحاد نفسه، أو في أفضل الأحوال محكمة التحكيم للرياضة.

ومن ذلك ما قضت به المادة (٦٨.٢) من النظام الأساسي "الفيفا"، من أنه يتعين على الاتحادات إدراج نظامها الأساسي نصًا يُحظر تحريك الرياضيين وأعضاء الاتحادات، والأندية، وأعضاء الأندية، والمسؤولين دعاوي رياضية أمام المحاكم العادية، ما لم تنص لوائح "الفيفا" على ذلك، ويتم النص على إحالتها إلى هيئة تحكيم مستقلة ومشكلة ومعترف بها بموجب قواعد الاتحاد أو محكمة التحكيم الرياضية، وتضمن الاتحادات تنفيذ هذا الشرط إذا لزم الأمر من خلال فرض التزام ملزم على أعضائها، أو عقوبات على أي طرف لا يحترم هذا الالتزام، وتضمن أن أي استئناف ضد هذه العقوبات يجب أن يخضع أيضًا للتحكيم وليس للمحاكم

العادية^(١). وكذلك فإنه وفقاً لقواعد "WADA" فلا يمكن استئناف القضايا الخاصة بتعاطي المنشطات على المستوى الدولي إلا أمام "CAS".

(١) Article ٦٨.٢ of the FIFA Statutes: "the Associations shall insert a clause in their statutes of regulations, stipulating that it is prohibited to take disputes in the Association of disputes affecting Leagues, members of Leagues, Clubs, members of Clubs, Players, Officials and other Association Officials to ordinary courts of law, unless the FIFA regulations or binding legal provisions specifically provide for or stipulate recourse to ordinary courts of law. Instead or recourse to ordinary courts of law, provision shall be made for arbitration. Such disputes shall be taken to an independent and duly constituted arbitration tribunal recognized under the rules of the Association or Confederation or to CAS. The Associations shall also ensure that this stipulation is implemented in the Association, if necessary by imposing a binding obligation to its members. The Associations shall impose sanctions on any party that fails to respect this obligation and ensure that any appeal against such sanctions shall likewise be strictly submitted to arbitration and not to ordinary courts of law".

Available

at:http://www.fifa.com/mm/document/affederation/generic/٠٢/١٤/٩٧/٨٨/fifastatuten٢٠١٣_e_neutral.pdf. ١/١/٢٠٢٢.

المبحث الثاني

الهيئات الرياضية الدولية الحاكمة

تضطلع بعض الهيئات بتنظيم وإدارة نظام الرياضة عالمياً، ويُطلق عليها الهيئات الحاكمة للرياضة، وهي جمعيات خاصة مُنشأة وفقاً لقوانين وطنية، وتضع المعايير العالمية للأنشطة ذات النطاق العابر للحدود^(١)، وتشمل عضويتها الأندية والاتحادات الوطنية وبعض الهيئات الدولية، مع تمتعها بوضع احتكاري في هذا المجال، ولها سلطة التنظيم الذاتي التي تعكس خصوصية الرياضة واستقلال تنظيمها وقواعدها، في مواجهة السلطات العامة الوطنية وعبر الوطنية^(٢)، وقد أنشأت هذه الهيئات آليات لتسوية المنازعات الرياضية، لاسيما محكمة التحكيم للرياضة 'CAS'، التي قلّصت بشكل كبير دور المحاكم الوطنية في مجال النزاعات الرياضية^(٣).

وتتنوع تلك الهيئات وتتفاوت سلطاتها وتأثيرها من نشاط رياضي لآخر، وكذلك مدى تطبيق الهيئات الرياضية الوطنية لقواعدها ولوائحها وقراراتها، علي سبيل المثال، في رياضة كرة القدم، نجد هيئتي الاتحاد المصري لكرة القدم، والاتحاد الدولي "الفيفا"، ولا تقتصر مهام الهيئات الحاكمة على إدارة الأنشطة الرياضية، وإنما تمتد لتشمل الاستغلال التجاري لهذا المجال، على

(١) علاوة على سعيها بصورة متزايدة لتحقيق أهداف إنمائية، وبلوغ غايات تتصل بالمسؤولية الاجتماعية. راجع: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرياضة من أجل التنمية والسلام: التقدم والآفاق، وثيقة (A/٦٢/٣٢٥).

(٢) L. CASINI, Global Hybrid Public-Private Bodies: The World Anti-Doping Agency (WADA), International Organization Law Review, vol. ٦, ٢٠٠٩, PP. ٤٢٦: ٤٢١.

(٣) J. A. R. NAFZIGER, Dispute Resolution in the Arena of International Sports Competition, American Journal of Comparative Law, vol. ٥٠, ٢٠٠٢, P.١٦١.

سبيل المثال، تعتبر شركة "FIFA" للتسويق الرياضي مسئولة عن تسويق كافة أنشطة اتحاد "FIFA"، بما في ذلك البطولة الرئيسية التي ينظمها وهي كأس العالم^(١).

ومن أمثلة تلك الهيئات اللجنة الأولمبية الدولية "International Olympic Committee" والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، والاتحادات الدولية "IFS"، وربما تكون الهيئة الأقوى تأثيراً عالمياً، هي اللجنة الأولمبية الدولية، ومقرها لوزان بسويسرا، التي يوجد بها (٤٧) هيئة رياضية دولية بما فيها "الفيفا"، ويرجع تركّز هذه الهيئات بسويسرا، إلى المعاملة الضريبية المناسبة، فضلاً عن ملاءمة النظام القانوني للأنشطة بشكل عام، وبعد سويسرا تأتي "موناكو"، التي يوجد بها مقر خمس هيئات رياضية دولية، كالاتحاد الدولي لألعاب القوى "IAAF".

المطلب الأول

اللجنة الأولمبية الدولية

تم إنشاء اللجنة الأولمبية الدولية في ٢٣ يونيو عام ١٨٩٤، وافتتحت الألعاب الأولمبية الأولى بمدينة "أثينا" في السادس من أبريل لعام ١٨٩٦، وتهدف الحركة الأولمبية إلى المساهمة في بناء عالم أفضل، من خلال تثقيف الشباب بممارسة الرياضة وفقاً لروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف، واللجنة الأولمبية هي الجهة الراعية للحركة الأولمبية والألعاب الأولمبية^(٢)، وقد أنشأت وتم تنظيم عملها بموجب الميثاق الأولمبي "OC"، الذي يُعد تدويناً للمبادئ الأساسية

(١) A. LEWIS, J. TAYLOR, N. D. MARCO, J. SEGAN, Challenging Sports Governing Bodies, Bloomsbury Professional Limited, Haywards Heath, UK, ٢٠١٦, P. ١.

(٢) بشأن تشكيل اللجنة الأولمبية، راجع، د. مصطفى أحمد فؤاد، الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، المرجع السابق، ص ١٨٨ : ١٨٩.

للأولمبياد^(١)، ويحدد شروط إقامة الألعاب الأولمبية، كما يُعد وثيقة رئيسة لتحديد التزامات اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الدولية، واللجان الأولمبية الوطنية.

ويختص الميثاق الأولمبي بثلاث خصائص، أولها، أنه ذو طبيعة دستورية، حيث يحدد المبادئ والقيم الأساسية لعمل لحركة الأولمبية، وتنظيم المنافسات الأولمبية، وثانيها، أنه نظام أساسي للجنة الأولمبية الدولية، وثالثها، أنه يحدد الحقوق والالتزامات المتبادلة للهيئات الرئيسية الثلاث للحركة الأولمبية^(٢)، وهي اللجنة الأولمبية الدولية *IOC*، والاتحادات الدولية *IFS*، واللجان الأولمبية الوطنية *NOCs*^(٣).

الفرع الأول

الوضع القانوني للجنة الأولمبية الدولية ومهامها

حدّد الميثاق الأولمبي الوضع القانوني للجنة الأولمبية الدولية على النحو التالي:

(١) هي السلطة العليا للحركة الأولمبية، ومنظمة دولية غير حكومية، لا تهدف إلى تحقيق الربح، ولها صفة الاستمرارية، ووضعها القانوني معترف به من قبل المجلس الفيدرالي السويسري وفقًا للاتفاقية المبرمة في (١) نوفمبر لعام ٢٠٠٠^(٤).

(١) الموقع الرسمي للجنة الأولمبية الدولية:

http://www.olympic.org/uk/organisation/movement/index_uk.asp.٨/١/٢٠٢٢.

(٢) وبالإضافة إلى هيئاتها الرئيسية الثلاثة، تضم الحركة الأولمبية، اللجان المنظمة للألعاب الأولمبية *Organising Committees for the Olympic Games (OCOGs)*، والاتحادات الوطنية والأندية والأشخاص الذين ينتمون إلى الاتحادات الدولية واللجان الأولمبية، وخاصة الرياضيين، الذين تشكل مصالحهم عنصرًا أساسيًا في عمل الحركة الأولمبية؛ وكذلك الحكام والمدربين وغيرهم من المسؤولين والفنيين الرياضيين، ويشمل أيضًا المنظمات والمؤسسات الأخرى المعترف بها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية. راجع: المادة (٣/١) من الميثاق الأولمبي.

(٣) المادة (٢/١) من الميثاق الأولمبي.

(٤) المادة (١) من الميثاق الأولمبي.

(٢) مقرها الدائم في لوزان بسويسرا.

(٣) رسالة اللجنة هي تولي قيادة الحركة الاولمبية الدولية من خلال نصوص ولوائح

الميثاق الاولمبي.

(٤) تعتبر القرارات التي تتخذها اللجنة بناءً على نصوص الميثاق الاولمبي نهائية، وفي

حالة وجود نزاع حول تطبيق أو تفسير هذه القرارات، يُفصل فيه عن طريق المكتب التنفيذي

للجنة الاولمبية، أو التحكيم أمام محكمة التحكيم الرياضي CAS.

(٥) يجوز للجنة الأولمبية الدولية، من أجل أداء رسالتها والاضطلاع بدورها، إنشاء

كيانات قانونية أخرى أو امتلاكها أو السيطرة عليها كالمؤسسات أو الشركات^(١).

ووفقاً لأحكام الميثاق تعزز الحركة الأولمبية خصائص معينة في الرياضة، أبرزها^(٢):

(١) تقوية الصفات البدنية والإرادية والعقلية، ودمج الرياضة في الثقافة والتعليم، وابتكار

أساليب لتحقيق القوة العضلية مع مراعاة القيم التعليمية واحترام المبادئ الأخلاقية الأساسية في

كل أنحاء العالم.

(١) المادة (١٥) من الميثاق الاولمبي.

(٢) Paragraphs ١, ٢, ٦, ٨, Fundamental Principles of Olympism, Olympic Charter. "١. Olympism is a philosophy of life, exalting and combining in a balanced whole the qualities of body, will and mind. Blending sport with culture and education, Olympism seeks to create a way of life based on the joy of effort, the educational value of good example, social responsibility and respect for universal fundamental ethical principles. ٢- The goal of Olympism is to place sport at the service of the harmonious development of humankind, with a view to promoting a peaceful society concerned with the preservation of human dignity".

(٢) إنشاء خلفية رياضية تخدم التطور البشرى وتحافظ على كرامة الإنسان، وتساهم في بناء سلام عالمي من خلال الشباب الرياضي المثقف غير المتعصب، والتفاهم المتبادل وروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف.

(٣) جعل ممارسة الرياضة حق لكل البشر، وممارسة كل فرد لها وفقاً لإمكانيته واحتياجاته.

وتتبع اللجنة الأولمبية الدولية لجان اولمبية وطنية، ينظمها الميثاق الأولمبي على النحو

التالي.

الفرع الثاني

مهام اللجان الأولمبية الوطنية واستقلالها

أولاً: مهام اللجان الاولمبية الوطنية "NOCs" وفقاً للميثاق الأولمبي:

وفقاً للمادة (٢٧) من الميثاق الأولمبي^(١)، تتمثل مهام اللجان الاولمبية الوطنية في:

(١) Article (٢٧) of the Olympic Charter: "١. the mission of the NOCs is to develop, promote and protect the Olympic Movement in their respective countries, in accordance with the Olympic Charter. ٢. The NOCs' role is: ٢.١ to promote the fundamental principles and values of Olympism in their countries, in particular, in the fields of sport and education, by promoting Olympic educational programmes in all levels of schools, sports and physical education institutions and universities, as well as by encouraging the creation of institutions dedicated to Olympic education, such as National Olympic Academies, Olympic Museums and other programmes, including cultural, related to the Olympic Movement; ٢.٢ to ensure the observance of the Olympic Charter in their countries; ٢.٣ to encourage the development of high performance sport as well as sport for all ٢.٤ to help in the training of sports administrators by organising courses and ensuring that such courses contribute to the propagation of the Fundamental Principles of Olympism; ٢.٥ to take action against any form of discrimination and violence in sport; ٢.٦ to adopt and implement

(١) تعزيز المبادئ والقيم الأساسية للروح الأولمبية في دولها، لاسيما في مجالات الرياضة والتعليم، والسعي لدمج البرامج التعليمية الأولمبية في جميع مستويات التعليم والمؤسسات والجامعات، وتشجيع إنشاء مؤسسات مخصصة للتعليم الأولمبي، مثل الأكاديميات الأولمبية الوطنية والمتاحف الأولمبية.

(٢) ضمان احترام أحكام الميثاق الأولمبي في الأنشطة الرياضية الوطنية.

(٣) تشجيع تطوير الرياضة وممارسة الجميع لها.

(٤) عقد دورات تدريبية لمسئولي الرياضة، والتأكد من أنها تساهم في نشر مبادئ

الأولمبياد الأساسية.

(٥) اتخاذ إجراءات ضد أي شكل من أشكال التمييز والعنف في الرياضة.

(٦) اعتماد وتنفيذ المدونة العالمية لمكافحة المنشطات "CAS".

(٧) تشجيع ودعم التدابير المتعلقة بالرعاية الطبية وصحة الرياضيين.

كما تتمتع اللجان الأولمبية الوطنية بالسلطة المطلقة لتمثيل بلدانها ومشاركة رياضيينها في الألعاب الأولمبية، وفي المسابقات الإقليمية أو القارية أو العالمية، التي ترعاها اللجنة الأولمبية الدولية، كما أن لها السلطة المطلقة لاختيار المدينة التي قد تتقدم بطلب لتنظيم الألعاب الأولمبية في الدولة.

the World Anti-Doping Code; ٢.٧ to encourage and support measures relating to the medical care and health of athletes. ٣. The NOCs have the exclusive authority for the representation of their respective countries at the Olympic Games and at the regional, continental or world multi-sports competitions patronised by the IOC. In addition, each NOC is obliged to participate in the Games of the Olympiad by sending athletes. ٤. The NOCs have the exclusive authority to select and designate the city which may apply to organise Olympic Games in their respective countries".

ثانياً: استقلال اللجان الأولمبية الوطنية:

يضع الميثاق الأولمبي في المادة (٦/٢٧) منه أحكاماً بشأن التدخل في شئون اللجان الأولمبية الوطنية^(١)، بحيث يجب عليه أن تحافظ على استقلاليتها، ومقاومة أي نوع من الضغوط، بما يشمل على سبيل المثال السياسية، أو القانونية، أو الدينية، أو الاقتصادية، التي قد تمنعها من الامتثال للميثاق الأولمبي.

وبصرف النظر عن العقوبات المقررة عند مخالفة الميثاق الأولمبي، فإنه يجوز للمجلس التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية، أن يتخذ قرارات لحماية استقلال اللجنة الأولمبية الوطنية في دولة معينة، بما في ذلك تعليق أو سحب الاعتراف بهذه اللجنة، إذا تبين ان الدستور أو القانون، أو اللوائح الأخرى السارية في تلك الدولة، أو أي عمل حكومي أو غير حكومي، يتسبب في إعاقة نشاط اللجنة أو يؤثر على استقلالها، ويستتمتع المجلس إلى اللجنة الوطنية قبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل^(٢). ومن الأمثلة على ذلك، قيام وزير الرياضة الكيني في ٢٥ أغسطس من عام ٢٠١٦ بحل اللجنة الأولمبية الوطنية الكينية، بعد المشاركة في اولمبياد "ريو"^(٣).

(١) Article (٢٧/٦) of the Olympic Charter: "The NOCs must preserve their autonomy and resist all pressures of any kind, including but not limited to political, legal, religious or economic pressures which may prevent them from complying with the Olympic Charter".

(٢) Article (٢٧/٩) of the Olympic Charter.

(٣) موقع "قانون الرياضة العالمي وتقارير الضرائب". راجع:

Kenya: disbandment of National Olympic Committee, available at: www.gsitr.com.٤/١/٢٠٢٢.

المطلب الثاني

وكالة مكافحة المنشطات في الرياضة

يلجأ بعض الرياضيين لاستخدام مواد محظورة لتعزيز أداءهم، ومساعدتهم في الحصول على ميزة تنافسية غير عادلة، وهو أمر كان موجوداً منذ العصور القديمة، ففي روما القديمة، كان يتم إطعام الخيول في سباقات العربات من هذه المواد لتحسين أدائهم^(١)، وفي العصر الحديث، تطور أسلوب الاعتماد على المنشطات، حتى صار يشمل أدوات السباق نفسها، كالمنشطات الميكانيكية أو التكنولوجية، التي كانت بداية المعرفة بها، عندما ضبط مسئولو الاتحاد الدولي للدراجات *UCI*، المتسابق البلجيكي "فيمك فان دن دريش"، البالغ من العمر ١٩ عاماً، أثناء مشاركته عام ٢٠١٦ في بطولة العالم للدراجات الهوائية في "بلجيكا"، وهو يستخدم مُحركاً مخفياً في إطار دراجته الهوائية، بحيث تُدفع بشكل ميكانيكي دون مجهود منه.

الفرع الأول

نشأة وكالة مكافحة المنشطات في الرياضة

تعد الاتفاقية الأوروبية لمكافحة المنشطات لعام ١٩٨٩، أول صك دولي يفرض التزاماً بحظر تعاطي هذه المواد على أطرافه^(٢)، باعتباره سلوكاً غير مشروع، ويتعارض مع روح

(١) لا تستخدم المنشطات للبشر فحسب، بل يستخدمها مالكو الحيوانات التي تشارك في منافسات وسباقات رياضية، مثل الخيول و كلاب الصيد. راجع قضيتي:

Flaherty v. National Greyhound Racing Club; Gundel v. FEI.

(٢) اعتمدت الاتفاقية في ١٦ نوفمبر ١٩٨٩، ودخلت حيز النفاذ في (١) مارس عام ١٩٩٠، ووفقاً للمادة رقم (١) منها، تتعهد الأطراف لغرض الحد من تعاطي المنشطات في الرياضة والقضاء عليها في نهاية المطاف، وفي حدود أحكامها الدستورية، باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية". كما أبرم مجلس أوروبا في ١٢ سبتمبر عام ٢٠٠٢ الاتفاقية الأوروبية لمكافحة المنشطات، بعضوية (٥٢) دولة، وفتحت باب التوقيع والانضمام لها لغير الأعضاء في المجلس أوروبا، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من أبريل عام ٢٠٠٤. راجع:

الرياضة والمبادئ التي ترسخها، وينتهك سياسة اللعب النظيف، وتكافؤ الفرص، وعدالة المنافسات، وتبدد ثقة الجمهور في نزاهة الرياضة وشفافيتها^(١)، وقبل كل ذلك تهدد صحة الرياضيين، الذين يمارسون الرياضة كنشاط يعزز جودة الحياة، وفي القرار رقم (٤١/٧٦) المتعلق بمبادئ سياسة الرياضة للجميع، وبموجب الميثاق الأوروبي للرياضة للجميع لعام ١٩٧٥، وُصف سلوك تعاطي المنشطات بأنه "مسيء ومهين"^(٢).

وفي العاشر من نوفمبر عام ١٩٩٩، عقدت اللجنة الأولمبية الدولية مؤتمراً في لوزان بسويسرا، انتهى بإصدار إعلان بشأن مكافحة المنشطات في الرياضة، وإنشاء وكالة دولية مستقلة لهذا الغرض، وهي الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"^(٣)، بحيث تتسق بين

B. HOULIHAN, Civil Rights, Doping Control and the World Anti-Doping Code, Sport in Society, vol. ٧, ٢٠٠٤, P. ٤٢٠.

(١) J. HALT, Where is the Privacy in WADAS's "Whereabouts" Rule? Marquette Sports Law Review, vol. ٢٠, ٢٠٠٩, P. ٢٦٧.

(٢) J. LUKOMSKI, Arbitration Clauses in Sport Governing Bodies' Statutes: Consent or Constraint? Analysis from the Perspective of Article ٦(١) of the European Convention on Human Rights, International Sports Law Journal, vol. ١٣, ٢٠١٣, P. ٦٠.

(٣) وفقاً للفقرة (٤) من الإعلان: "أ) تُنشأ وكالة دولية مستقلة لمكافحة المنشطات، وتعمل بكامل طاقتها من أجل دورة الألعاب الأولمبية السابعة والعشرين في سيدني ٢٠٠٠. وتكون اختصاصات هذه المؤسسة، لاسيما التنسيق البرامج المختلفة اللازمة لتحقيق الأهداف التي سيتم تحديدها بشكل مشترك من قبل جميع الأطراف المعنية. ومن بين هذه البرامج، النظر بشكل خاص في توسيع نطاق اختبارات المنافسة، وتنسيق البحث، وتعزيز الإجراءات الوقائية والتعليمية، وتنسيق المعايير والإجراءات العلمية والتقنية للتحليلات والمعدات (...)" .

راجع:

The text of the Declaration, available at:
<https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=٤٠٢٧٩١.٢٧/١٢/٢٠٢١>.

سياسات مكافحة المنشطات في الرياضة على المستوى الدولي، وفي قواعد المنظمات الرياضية والحكومات، وترسخ لرياضة خالية منها^(١)، وتتمثل أهداف الوكالة وفقاً لميثاق إنشائها في الآتي:

(١) حماية الحق الأساسي للرياضيين في المشاركة في منافسات رياضية خالية من

المنشطات، وتعزيز الصحة والإنصاف والمساواة للرياضيين في جميع أنحاء العالم.

(٢) ضمان برامج منسقة وفعالة لمكافحة المنشطات على المستويين الدولي والوطني،

لاسيما ما يتعلق باكتشاف المنشطات ومكافحتها والوقاية منها^(٢).

وفي المؤتمر العالمي لمكافحة تعاطي المنشطات في الرياضة، الذي انعقد في

"كوبنهاجن" عام ٢٠٠٣، أصدرت (١٩٢) دولة إعلان كوبنهاجن، الذي اعترف بقانون مكافحة

المنشطات ودعم تنفيذه، وفي نفس العام ٢٠٠٣، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً،

باعتبار تعاطي المنشطات خطراً يواجه الرياضيين، ودعت الحكومات إلى إبرام اتفاقية دولية

لمكافحة هذا السلوك، وطلبت من اليونسكو أن تتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

ذات الصلة لصياغة هذه الاتفاقية^(٣)، وفي عام ٢٠٠٥، تم إبرام اتفاقية اليونسكو لمكافحة

المنشطات، وأوردت ديباجتها قلق الأطراف بشأن استخدام الرياضيين للمنشطات، وعواقب ذلك

على صحتهم، وعلى مبدأ اللعب النظيف، ونزاهة المنافسات، ومستقبل الرياضة^(٤).

(١) المادة (١١) من النظام الأساسي للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

(٢) يشمل البرنامج العالمي لمكافحة المنشطات، جميع العناصر اللازمة لضمان التنسيق الأمثل وأفضل

الممارسات في برامج مكافحة المنشطات الدولية والوطنية، ويحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة. راجع:

<http://www.wada-ama.org/en/dynamic.ch2?pageCategory.id=٣٩١.٥/١/٢٠٢٢>.

(٣) UNGA Res. ٥٨/٥ (١٧ November ٢٠٠٣) UN Doc A/RES/٥٣/٥.

(٤) فرضت المادة (١/١٩) من الاتفاقية التزاماً على أطرافها، بتنفيذ برامج تنقيفية وتدريبية لمكافحة المنشطات،

وتوفير معلومات حديثة ودقيقة عن العواقب الصحية لها، وكذلك أضرارها على القيم الأخلاقية للرياضة، ويشير

بعض الفقه إلى أن الوتيرة السريعة التي تلتزم بها الدول بهذا الصك لم يسبق لها مثيل، ويعد نجاح صك في

تاريخ اليونسكو من حيث سرعة الالتزام به ودخوله إلى حيز النفاذ، وإلى جانب هاتين المعاهدتين الدوليتين، تم

ويحكم وكالة "WADA" نظام أساسي، كما تُطبَّق عليها أحكام القانون المدني السويسري - دولة التأسيس . لاسيما المواد (٨٠) وما يليها من القانون المدني، ويتم تمويلها من اللجنة الأولمبية الدولية والحكومات الوطنية بحصص متساوية، ويقع مقرها في لوزان بسويسرا، ومقرها الإداري في مونتريال بكندا، ولها مكاتب إقليمية في إفريقيا، وآسيا/ أوقيانوسيا، وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وقد بلغت ميزانيتها لعام ٢٠١٦ ما قيمته ٢٨.٣٠٩.٣٧٢ دولارًا أمريكيًا^(١).

ويدير الوكالة مجلس يتألف من (٣٨) عضوًا^(٢)، يتم اختيارهم بالتساوي من بين ممثلين عن الحركة الأولمبية، والحكومات الوطنية، كما أن لها لجنة تنفيذية تتألف من (١٢) عضوًا هي المسؤولة عن تخطيط السياسات^(٣)، وتتمثل الأجهزة الأخرى للوكالة في لجنة الرياضيين، ولجنة التعليم، ومجموعة خبراء القضايا الأخلاقية، ولجنة الشؤون المالية والإدارية، ولجنة الصحة

اعتماد عدد مهم من الصكوك القانونية غير الملزمة، مثل توصيات لجنة وزراء مجلس أوروبا، والاتصالات الواردة من المفوضية الأوروبية، ويبدو أن التعاون الدولي الفعال بين أصحاب المصلحة لا غنى عنه لضمان أقصى قدر من الفعالية في مكافحة المنشطات في الرياضة. راجع:

D. V. HANSTAD, S. LOLAND, E. ATHLETES, Duty to Provide Information on their Whereabouts: Justifiable Anti-Doping Work or an Indefensible Surveillance Regime? European Journal of Sport, vol. ٩, ٢٠٠٩, Science ٣.

(١) WADA, revised Statutes, available at: <https://wada-main-prod.s3.amazonaws.com/resources/files/WADA-Revised-Statutes-٤-July-٢٠١٤-EN.pdf>. ٢٧/١١/ ٢٠٢١.

(٢) ويشمل طاقم إدارة الوكالة الرئيس، ونائب الرئيس، والمدير العام، ومدير العمليات، والمستشار العام، ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية، ومدير المكتب الإقليمي الأوروبي، وعلاقات الاتحادات الدولية، ومدير المكتب الإقليمي لآسيا/ أوقيانوسيا، ومدير المكتب الإقليمي لإفريقيا، ومدير التعليم وتطوير البرامج، ومدير الاتصالات، ومدير العلوم، ومدير المعايير والمواصفة، والمدير الطبي.

(٣) تنظم المواد من (٦) إلى (١٠) من النظام الأساسي لوكالة "WADA" تكوين وتنظيم ووظائف مجلس المؤسسة.

والطب والبحوث، ومجموعة خبراء القائمة المحظورة، ومجموعة التصريح بالاستخدام لأغراض العلاج، ولجنة خبراء المختبرات.

الفرع الثاني

مدونة "WADA" بشأن مكافحة المنشطات

أولاً: ماهية المدونة:

تمت الموافقة على إطار معياري عالمي لمكافحة المنشطات وفقاً لوكالة "WADA"، يعتمد على مدونة تنسق بين المنظمات الرياضية والسلطات العامة للدول، بشأن سياسات وقواعد وأنظمة مكافحة المنشطات، وتبين قوائم المواد المحظورة، وطرق إجراء الاختبارات، وعمل المختبرات، والترخيص بالتعاطي لغرض العلاج، وحماية الخصوصية والمعلومات الشخصية، وتورد معايير دولية لأفضل الممارسات في هذا المجال، وبموجب اتفاقية اليونسكو الدولية لعام ٢٠٠٥ بشأن مكافحة المنشطات في الرياضة، يجب أن تفي اللوائح والإجراءات الرياضية لمكافحة المنشطات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يشمل قواعد WADA^(١).

والمدونة عبارة عن وثيقة تنسق سياسات ولوائح مكافحة المنشطات في المنظمات الرياضية الدولية والوطنية، وتحدد المواد المحظورة، ونظام الاختبارات والمختبرات، والإعفاء لغرض الاستخدام العلاجي، وحماية الخصوصية والمعلومات الشخصية^(٢)، وكان آخر تعديل

(١) ديباجة اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات في الرياضة، اعتمدت في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥، ودخلت حيز التنفيذ في ١ فبراير ٢٠٠٧. متاح علي:

http://portal.unesco.org/en/ev.phpURL_ID=٣١٠٣٧&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=٢٠١.html.٥/١/٢٠٢٢.

(٢) ووفقاً لوكالة "WADA"، يعالج هذا النهج الموحد مشكلات نشأت سلفاً عند ممارسة جهود مكافحة المنشطات الفردية وغير المنسقة، بما في ذلك، ندرة وتشتت الموارد اللازمة لإجراء البحوث والاختبارات؛ ونقص

لأحكامها خلال مؤتمر المنشطات الدولي، الذي انعقد في جوهانسبرج عام ٢٠١٣، ودخل حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠١٥، وبموجبه تم تمديد فترة تقادم واقعة تعاطي المنشطات في الرياضة من ثمانية إلى عشر سنوات، بحيث يمكن إعادة اختبار العينات المأخوذة من الرياضيين، والتي تحفظ وفقاً لتكنولوجيا متطورة، خلال فترة عشر سنوات، وتحريك القضايا خلال تلك المدة إذا ثبت هذا السلوك، ويُعلّق 'Thomas Bach'، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية على ذلك، بأنه ليس لمتعاطي المنشطات فرصة، فنحن نحتفظ بالعينات عشر سنوات، حتى لا يشعر أي مخالف بالارتياح^(١).

ووفقاً لديباجة المدونة، فإن هدفها الأساسي هو حماية حق الرياضيين في المنافسة العادلة والنزيهة، وتعزيز الصحة والإنصاف والمساواة للرياضيين في جميع أنحاء العالم، وضمان برامج منسقة وفعالة لمكافحة المنشطات على المستويين الدولي والوطني، فيما يتعلق باكتشاف المنشطات وردعها والوقاية منها.

وتحدد المادة (٤/٢) السلوكيات المحظورة، ومتطلبات اختبارات الرياضيين حتى خارج المنافسات، بما يشمل تسجيل معلومات عن مكان تواجدهم، وتحديد مواعيد الاختبارات التي لم يلتزموا بها بالرغم من إعلامهم، ويُشكّل عدم وفاء الرياضي بثلاثة اختبارات، و/ أو الإخفاق في التسجيل للاختبار خلال فترة ثمانية عشر شهراً، وفقاً لضوابط منظمات مكافحة المنشطات

المعرفة حول المواد والإجراءات المحددة المستخدمة؛ وإتباع نهج غير متسق في فرض عقوبات على الرياضيين المدانين بتعاطي المنشطات.

(١) <http://www.wada-ama.org/en/World-Anti-Doping-Program/Sports-and-Anti-Doping-Organizations/The-Code/Code-Review/Code-Version-٤-٠٠٤/١٠/٢٠٢١>.

انتهاكاً لقاعدة مكافحة المنشطات^(١)، وتنظم المادة (١٠) من المدونة العقوبات التي يمكن أن تُفرض على الرياضيين، ووفقاً للفقرة الفرعية (٣.٣)، فإنه في حالة ارتكاب الأفعال المحظورة والمحددة في المادة (٤/٢)، تكون العقوبة هي الإيقاف بحد أدنى سنة واحدة، وستين كحد أقصى بناءً على درجة خطأ الرياضي.

كما ترد متطلبات التسجيل وتحديد أماكن تواجد الرياضيين في الفقرة (٣/١١) من المدونة^(٢)، والتي تحدد المعلومات التي يجب أن يقدمها الرياضي المدرج ضمن المطلوبين للاختبار^(٣)، ومتى تكون المعلومات اليومية عن تحركات الرياضي مُتطلب^(٤)، حتى لو كان مسافراً، أو يتنافس، أو في عطلة.

وتنظم الفقرة (٤/١١) من المدونة، التزامات الرياضيين بشأن الحضور للاختبار، والمعلومات الخاصة بمكان الإقامة والأنشطة المنتظمة التي يقوم بها الرياضي بانتظام، وتحديد فترة زمنية مدتها (٦٠) دقيقة بين الساعة السادسة صباحاً والحادية عشر مساءً، خلال ثلاثة

(١) Code: ٢٠١٥ “the window in which an Athlete may accumulate three whereabouts filings (Filing Failures Or Missed Tests) which trigger an anti-doping rule violation has been reduced from ١٨ months to ١٢ months”: See the document about “Significant changes between the ٢٠٠٩ Code and the ٢٠١٥ Code”, available at: <https://www.wada-ama.org/en/resources/the-code/significant-changes-between-the-٢٠٠٩-code-and-the-٢٠١٥-code.٢/١/٢٠٢٢>.

(٢) نصوص المدونة لعام ٢٠١٥، متاحة على:

<https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping-program/٢٠١٥-international-standard-for-testing-and-investigations-isti.٥/٢/٢٠٢٢>.

(٣) من بين المعلومات المطلوبة، العنوان الكامل للمكان الذي سيقوم فيه الرياضي (المنزل، والسكن المؤقت، والفندق، وما إلى ذلك)، واسم وعنوان كل موقع حيث سيتدرب الرياضي، أو يعمل، أو يقوم بأي نشاط منتظم آخر، وكذلك الأطر الزمنية المعتادة لمثل هذه الأنشطة المنتظمة.

(٤) يجب تقديم هذه المعلومات في تاريخ تحدده المنظمة المسؤولة لمكافحة المنشطات، ويكون قبل اليوم الأول من كل ربع سنة (أي ١ يناير، ١ أبريل، ١ يوليو، ١ أكتوبر، على التوالي) ولكل يوم خلال الربع التالي.

أشهر بحيث يمكن الوصول إليه وإجراء الاختبار في الموقع المحدد^(١)، ووفقاً للفقرتين (٢/٣)، (٣/٣) من المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمدونة^(٢)، فإن الرياضي مسئول عن جعل نفسه متاحاً للاختبار، وإذا حدد موعداً لمدة السنتين دقيقة المتطلب، ولم يتم العثور عليه، و/أو لم يبق في هذا الموقع هذه المدة كاملة، فإن الرياضي يخاطر بعدم الوفاء بإجراء الاختبار.

ثانياً بعض التطبيقات القضائية لأحكام المدونة:

(١) قضية منع "بارالمبيين" روس من منافسات ريو عام ٢٠١٦:

في ٢٤ يوليو ٢٠١٦، أصدرت اللجنة الدولية للمعاقين، قراراً بمنع رياضيين روس من المنافسة في دورة الألعاب الأولمبية للمعاقين "ريو" عام ٢٠١٦، مع إحالتهم إلى الاتحادات الرياضية الدولية المعنية، للتحقيق معهم بشأن تعاطي المنشطات، وفقاً لما أظهره تقرير "مكلارين"، في ١٨ يوليو ٢٠١٦، والذي تم إعداده بتكليف من وكالة "WADA"، وهدف القرار إلى حفظ حقوق الرياضيين غير المخالفين، وتمكينهم من إثبات براءتهم في التحقيقات، وفقاً لقواعد الميثاق الأولمبي بشأن عدالة المنافسة ونزاهة الرياضة، وبما يتماشى مع المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وصرح "توماس باخ"، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، أنه لا يمكن معاقبة الرياضي على سبب سلوك لم يقترفه، وكل ما يؤدي إلى إظهار عدم تورطه، فأنا أوافق عليه^(٣).

(١) قد تتغير الظروف بحيث لا يكون الرياضي موجوداً في ذلك المكان في ذلك الوقت، وفي هذه الحالة يجب عليه/ عليها تحديث المكان الموجود به لتحديد فترة زمنية جديدة و/ أو موقع جديد بشكل صحيح.

(٢) نصوص المبادئ التوجيهية للمدونة، متاحة على:

<http://www.wada-ama.org/en/World-Anti-Doping-Program/Sports-and-Anti-Doping-Organizations/Model-Rules--Guidelines/Guidelines.٦/١/٢٠٢٢>.

(٣) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ٩٨.

وفي ٧ أغسطس عام ٢٠١٦، قرّر مجلس إدارة اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية "IPC"، تعليق نشاط اللجنة البارالمبية الروسية "RPC"، بدلاً من معاقبة الرياضيين المعاقين أنفسهم، واعتبرت لجنة العقوبات في "IPC" أن ما يبرر هذا القرار هو خطورة الادعاءات الموجهة ضد الروس، وفي ٢٣ أغسطس ٢٠١٦، استأنفت اللجنة البارالمبية الروسية، هذا القرار أمام محكمة "CAS"، والتي بدورها رفضت الاستئناف، فاستأنفت اللجنة قرار "CAS" أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية، مع طلب مستعجل بوقف قرار "IPC"، مع ما يترتب علي ذلك من آثار، أخصها السماح للرياضيين الروس المعاقين من المنافسة في منافسات "ريو" ٢٠١٦.

وفي ٣١ أغسطس ٢٠١٦، رفضت المحكمة الفيدرالية هذا الطلب، على أساس أن التدابير المؤقتة لا تُمنح بشروط محددة، لا تتوافر في هذه الحالة، لاسيما أن الرياضيين البارالمبيين الروس لم يكونوا طرفاً في القضية التي عُرضت على "CAS"، وبالتالي فإن مسألة تمكينهم من المنافسة تقع خارج نطاق التدابير المؤقتة، ورأت المحكمة أن رفع التعليق المفروض من "IPC" على اللجنة سيكون ممكناً فقط، إذا كان بإمكان اللجنة أن تمتثل للقانون العالمي لمكافحة المنشطات، وأشارت المحكمة إلى أن هناك مصلحة أولي بالحماية وهي مكافحة تعاطي المخدرات في الرياضة والحفاظ على نزاهتها^(١).

(٢) قضية "ماريا شاربوا" *Maria Sharapova* عام ٢٠١٦:

في ١ يناير ٢٠١٦، دخلت أحدث قائمة للمواد التي حظرتها "WADA" حيز التنفيذ، وتضمنت لأول مرة مادة "الميلدونيوم" *Meldonium*، وخلال مارس ٢٠١٦، أبلغ الاتحاد

(١) وفي ٢١ نوفمبر لعام ٢٠١٦، حددت اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية (IPC) معايير إعادة نشاط اللجنة البارالمبية الروسية والرياضيين. راجع:

Sport Business, International Newswire leading item on ٢١ November ٢٠١٦.

الدولي للتنس "ITF" لاعبة التنس الروسية "ماريا شارابوفا"، أن عينة الدم التي قدمتها في ٢٦ يناير ٢٠١٦، خلال بطولة أستراليا المفتوحة للتنس ٢٠١٦، قد أثبتت تعاطيها لمادة "Meldonium".

وقد تنازلت "شاربوفافا" عن حقها في إعادة اختبار العينة، وأعلنت أنها عن غير قصد قد تعاطت أقراص *Mildronate*، بناءً على وصفة طبية لعدة سنوات، ولم تلاحظ هي أو مساعديها أن هذا الدواء يحتوي على المادة المحظورة التي أُدرجت على قائمة المحظورات لوكالة "WADA".

وفي ٦ يونيو ٢٠١٦، وجدت اللجنة التي عينها اتحاد التنس لنظر قضية "شارابوفافا"، أن اللاعبة قد انتهكت قاعدة حظر تعاطي المنشطات، وقررت استبعاد نتائجها في بطولة أستراليا المفتوحة لعام ٢٠١٦، وفرضت عليها الإيقاف عن المنافسات لمدة عامين.

وفي ٩ يونيو ٢٠١٦، قدمت "شارابوفافا" استئنافاً إلى محكمة التحكيم الرياضية في نيويورك، على سند من أنها لم تتعاط مادة *Mildronate* لتحسين أدائها وإنما لغرض طبي، وطلبت تقليل مدة إيقافها باعتبار أنها لم تقترف خطأً جسيماً، ودفع ممثل اتحاد التنس الدولي، أمام اللجنة برفض طلب اللاعبة وتأييد قرار اللجنة.

وفي ٤ أكتوبر ٢٠١٦، وجدت "CAS" أن "شارابوفافا" قد انتهكت قاعدة حظر المنشطات، ولكن سلوكها لا يمثل خطأً جسيماً، أي أن القضية تتعلق بدرجة الخطأ التي يمكن أن تُنسب إليها، وفشلها في التأكد من أن المادة التي تعاطتها لفترة طويلة محظورة بموجب قواعد *WADA*، ومن ثم، تكون عقوبة وقفها لمدة (١٥) شهراً مناسبة، تبدأ في ٢٦ يناير ٢٠١٦. وخفضت *CAS* الحظر المقرر على "شارابوفافا" بمقدار (٩) أشهر.

وتقودنا حالة "شاربوا" للتعرض إلى قواعد الإعفاء من عقوبة تعاطي المنشطات لأغراض علاجية "TUEs" "Therapeutic Use Exemptions"، حيث يعاني بعض الرياضيين من أمراض تتطلب منهم تناول أدوية مُدرجة في قائمة المواد المحظورة بموجب "WADA"، وهنا يجب على الرياضي المعنى أن يتقدم بطلب للحصول على إعفاء للاستخدام العلاجي "TUE"، ويُسمح له بتناول الدواء المطلوب، وإذا لم يطلب ذلك، فإنه عند ثبوت إيجابية تحاليله للمنشطات، يكون قد ارتكب جريمة التعاطي ويخضع للعقوبات المقررة^(١).

وعلى سبيل المثال، حصل الرياضي "Bradley Wiggins" "برادلي ويجينز"، على إعفاء لاستخدام دواء للربو والحساسية لحبوب اللقاح، وهي حقن "Corticosteroid" "Triamcinolone" "كورتيكوستيرويد تريامسينولون" المحظورة، ولذا، لم يخالف هذا الاستخدام قواعد مكافحة المنشطات^(٢).

الفرع الثالث

مدي إلزام مدونة "WADA" للدول

أولاً: اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات لعام ٢٠٠٥:

قضت المادة (١/٤) من اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات لعام ٢٠٠٥، بأنه لغرض تنسيق التنفيذ، على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة المنشطات في الرياضة، تلتزم الدول الأطراف بمبادئ مدونة "WADA" كأساس للتدابير المنصوص عليها في المادة (٥) من

(١) T. S. PETERSEN, Doping in Sport: A Defence, Routledge, ٢٠٢٠, PP. ٢٩: ٣٣

(٢) في مقابلة مع صحيفة بريطانية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، اعترف "ويجينز" بأنه أدرك أن الحصول على هذه الحقن يمكن اعتباره أمرًا ضروريًا، ولكنه غير أخلاقي. راجع:

www.theguardian.com/sport/٢٠١٦/sep/٣٠/bradley-wiggins-full-story-asthma-allergies-tues.٥/٢/٢٠٢٢.

الاتفاقية، ولا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع الدول الأطراف من اعتماد تدابير إضافية مكملة للمدونة^(١).

ووفقاً للمادة (٣/٤) فإن الملحق الأول الخاص بقائمة المواد المحظورة، والملحق الثاني الخاص بمعايير منح إعفاء للاستخدامات العلاجية، هما جزء لا يتجزأ من الاتفاقية، كما نصت المادة (٢/٤) على أن معظم النسخ الحالية للملحقين الثاني والثالث، بشأن الاختبارات والمختبرات، تم إنشائها فقط لأغراض المعلومات، ولا يعدان جزءاً من اتفاقية اليونسكو، وبالتالي لا ينشئان أي التزامات بموجب القانون الدولي للدول الأطراف.

وقد نظمت المادة (٢٢) من المدونة، مشاركة الحكومات في تنفيذ برنامج مكافحة المنشطات، من خلال النص على أن التزام كل حكومة بالمدونة يكون بتوقيعها على إعلان "كوبنهاجن" بشأن مكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠٠٣، وبالتصديق كذلك على اتفاقية اليونسكو أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها^(٢).

(١) تلتزم الهيئات الرياضية الدولية والوطنية، وكذلك اللجان الأولمبية بقواعد مدونة "WADA"، وبالرغم من أن مشاركة الرياضي في نشاط احترافي ومنافسات دولية أمر إرادي، إلا أنه بمجرد اشتراكه يكون مجبراً على الالتزام بقواعد اللعبة، ويعاقب على مخالفة ذلك بالوقف أو الاستبعاد من المنافسات. وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٥) على أنه، بشأن الامتثال للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية، تتعهد كل دولة طرف باعتماد التدابير المناسبة. قد تشمل هذه التدابير تشريعات أو لوائح أو سياسات أو ممارسات إدارية.

(٢) أوضح التعليق على المادة (٢٢) أنه، لا يمكن أن تكون معظم الحكومات أطرافاً في، أو أن تكون ملزمة، بالأدوات غير الحكومية الخاصة مثل المدونة. لهذا السبب، لا يُطلب من الحكومات أن توقع على المدونة بل أن توقع على إعلان كوبنهاجن وأن تصدق على اتفاقية اليونسكو أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها. على الرغم من أن آليات القبول قد تكون مختلفة، إلا أن الجهود المبذولة لمكافحة المنشطات من خلال البرنامج المنسق والمتناغم المنعكس في المدونة هو جهد مشترك بين الحركة الرياضية والحكومات. وأضاف قانون ٢٠١٥ أن المادة (٢٢) تحدد التوقعات لأن الحكومات "ملزمة" فقط بالالتزام بمتطلبات اتفاقية اليونسكو. راجع:

[https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping program/copenhagen-declaration.٧/٢/٢٠٢٢](https://www.wada-ama.org/en/resources/world-anti-doping-program/copenhagen-declaration.٧/٢/٢٠٢٢).

كما قضت الفقرة (١) من المادة (٢٢) باتخاذ كل دولة جميع الإجراءات والتدابير اللازمة للامتثال لاتفاقية اليونسكو، ودعت الفقرة (٢) من المادة الدول لتشجيع كل مؤسساتها أو وكالاتها العامة على تبادل المعلومات مع منظمات مكافحة المنشطات التي تعد مرجعاً لمكافحة المنشطات، وأوردت الفقرة (٣) ضرورة احترام التحكيم باعتباره الوسيلة المفضلة لحل النزاعات المتعلقة بالمنشطات^(١)، وشددت الفقرة (٤) على توافق أي تدابير حكومية أخرى مع قواعد مكافحة المنشطات.

وتشير المادة (٨/٢٢) إلى عواقب عدم تصديق الدولة على اتفاقية اليونسكو، أو عدم قبولها أو الانضمام إليها أو الامتثال لها، حيث تُستبعد من المشاركة في الأنشطة والمنافسات الدولية على النحو المنصوص عليه في المواد (٨/١/٢٠)^(٢)، (١٠/٣/٢٠)^(٣)، (٦/٦/٢٠)^(٤)، بالإضافة إلى عواقب إضافية، مثل الاستبعاد من المشاركة في أي حدث دولي.

ونستنتج من المادتين (٤)، (٥) من اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة المنشطات لعام ٢٠٠٥، والمواد (٨/١/٢٠)، (١٠/٣/٢٠)، (٦/٦/٢٠)، (٢٢) من مدونة WADA أنه، يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية الالتزام بمبادئ المدونة، وذلك باعتماد تشريعات مناسبة، واتخاذ

(١) يضيف إصدار عام ٢٠١٥ من المدونة، أن التحكيم سيخضع لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية والقانون الوطني المعمول به.

(٢) تتضمن هذه المادة من بين مهام ومسئوليات اللجنة الأولمبية الدولية، قبول العطاءات الخاصة بالألعاب الأولمبية فقط من الدول التي صدقت فيها الحكومة أو قبلت أو وافقت أو انضمت إلى اتفاقية اليونسكو واللجنة الأولمبية الوطنية واللجنة البارالمبية الوطنية وامتثلت لمدونة وكالة مكافحة المنشطات.

(٣) وفقاً لهذه المادة يجب على لاتحادات الرياضة الدولية، بذل كل ما في وسعها لضمان أن تقتصر المشاركة في بطولات العالم فقط على الدول التي صدقت فيها الحكومة على اتفاقية اليونسكو أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها، واللجنة الأولمبية الوطنية واللجنة البارالمبية الوطنية ومدونة المنظمة الوطنية لمكافحة المنشطات.

(٤) بموجب هذه المادة، تبذل منظمات الفعاليات الرياضية الكبرى كل ما في وسعها لقصر المشاركة في الأحداث الرياضية التي تنظمها فقط على الدول التي صدقت فيها الحكومة على اتفاقية اليونسكو أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها، والتزمت بمدونة مكافحة المنشطات.

تدابير إدارية وتنظيمية وسياسية، كما يتعين على اللجان الأولمبية الوطنية، والاتحادات الدولية، والمنظمات الوطنية لمكافحة المنشطات الامتثال للمدونة، وواقعاً نجد أن عدداً كبيراً من الدول الأطراف قد دمجت هذه القواعد في تشريعاتها الوطنية، مع الالتزام بحماية الرياضيين ضد أي انتهاكات للحقوق الأساسية أثناء تنفيذ برنامج *WADA* لمكافحة المنشطات.

ثانياً: قيود القانون الدولي لحقوق الإنسان على مكافحة المنشطات في الرياضة:

قضت الفقرة رقم (٦) من التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، الصادر في ١٧ أغسطس عام ٢٠١٥، بشأن تسخير إمكانيات استخدام الرياضة والمُثل الأولمبية لتعزيز حقوق الإنسان، بأن الرياضة تؤدي دوراً مهماً في تعزيز حقوق الإنسان، ويشارك قطاع كبير من الأفراد في الأنشطة الرياضية، التي تمثل إرادة قوية للتغلب على قيود القدرات البشرية، والرغبة في تحقيق الذات، وتعزيز الإمكانيات، وتعد طريقة للاتصال بين البشر، ولا تخلو من بعد ثقافي متعدد، إضافة إلى النشاط الجسدي والترفيهي، وتخضع الأنشطة الرياضية لقواعد حقوق الإنسان، وتطبق عليها الصكوك الأساسية ذات الصلة^(١).

وعلى سبيل المثال، أثارت واقعة التحقق من جنس اللاعبة "موكادي كاستر سيمينيا"، إشكالية انتهاك حقها في الخصوصية، وكانت "سيمينيا" وهي عداءة مسافات متوسطة جنوب إفريقية قد فازت بميدالية ذهبية في سباق (٨٠٠) متر عدو سيدات في أولمبياد "ريو" عام ٢٠٠٩، ثم خضعت لاختبار التحقق من الجنس، وعلى أثر ذلك تم استبعادها من المنافسة، وتم تكليف الاتحاد الدولي لألعاب القوى بالتأكد مما إذا كانت امرأة أم رجل، وعلى الرغم من عدم

(١) حيث تم إدخال نصوص تلك المواثيق والصكوك في القوانين الوطنية، وفقاً للإجراءات الدستورية المقررة في الدول، راجع بشأن هذا المعنى: د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩٣. راجع كذلك:

نشر نتائج الاختبار رسمياً، إلا أنه كان هناك الكثير من المعلومات المسربة حول حالتها، الأمر الذي أثار عليها سلباً، حتى أن رئيس الاتحاد الدولي لألعاب القوى، قد اعترف بأن الأمر لم يتم التعامل معه بشكل صحيح.

وفي يوليو ٢٠١٠، وبعد أحد عشر شهراً من خضوعها للفحص، أوضحت النتائج أن "سيمينيا" خنتى"، وتم السماح لها بالمنافسة في المسابقات النسائية، وبعد اشتراكها في أولمبياد "ريو" عام ٢٠١٦، وفوزها في سباق ٨٠٠ متر عدو سيدات، عاد الجدل الدائر حولها مرة أخرى، وخضعت للتدقيق العام بشأن جنسها مرة أخرى، نظراً لارتفاع مستوى هرمون "التستوستيرون" لديها^(١)، الأمر الذي أثار جدلاً داخل وخارج المجتمع الرياضي الدولي، وفي جنوب إفريقيا، بشأن انتهاك حق "سيمينيا" في الخصوصية.

وبالنظر إلى أن العقوبات المقررة في مدونة "WADA"، أو التي تفرضها الهيئات الرياضية التأديبية بما فيها محكمة "CAS"، نلاحظ أنها ربما تؤثر على الحياة المهنية والإنسانية والاقتصادية للرياضي، لذا ينبغي أن تراعي الاحترام الكامل للضمانات الإجرائية، وتتوافق مع التزامات الدول بضمان الحقوق الأساسية للأشخاص الخاضعين لولايتها، ومنها تمكينهم من اللجوء إلى المحاكم، لاسيما عندما يُعتقد أن النظام الرياضي لا يوفر حماية كافية للرياضيين^(٢)،

(١) وحري بالذكر أنه قد تم تعليق سياسة الاتحاد الدولي لألعاب القوى بشأن الإيقاف لارتفاع مستوى هرمون التستوستيرون لدى الرياضيات، باعتباره ربما يحدث بشكل طبيعي نتيجة ممارسة الرياضة، وجاء ذلك بعد أن أصدرت "CAS" حكمها في قضية "Dutee Chand"، في ٢٤ يوليو ٢٠١٥، حيث أبلغت الاتحاد الدولي لألعاب القوى، بعدم وجود أدلة كافية تبين سبب محدد لزيادة هرمون التستوستيرون للرياضيات، وأعطت المحكمة الاتحاد الدولي مدة سنتين لتزويدها بمثل هذا الدليل إن وُجد. راجع:

CAS ٢٠١٤/A/٣٧٥.

(٢) ومن الأنظمة الوطنية التي تُفعل هذه القواعد، نجد المادة (٣٣) من النظام الأساسي الإسباني رقم (٢٠٠٦/٧)، الصادر في ٢١ نوفمبر، بشأن الحماية الصحية ومكافحة المنشطات في الرياضة، تكون العقوبات التي اعتمدها الهيئات التأديبية للاتحادات الرياضية الدولية، قابلة للتطبيق بالكامل في إسبانيا، وتؤثر على تعليق

ولا تعني الطبيعة الخاصة للرياضة، ألا تكون هناك مراقبة لقواعد وإجراءات هذه المحاكم، مثل استقلال المحكمة، وافترض البراءة، وحقوق الدفاع، وتسبب القرارات، والحياد.

وتسمح الطبيعة العالمية لقواعد "WADA"، بالرقابة الدولية على مدى توافق تطبيقها مع حقوق الإنسان^(١)، وقد قام رياضيون بالطعن على تلك القواعد أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما لجأ منهم من لم تلق أحكام الهيئات الرياضية قبولاً لديهم، إلى استئنافها أمام محكمة "CAS"، ومنها أربع حالات تتعلق بمدى توافق التدابير التشريعية الوطنية التي تُفَعَّل مدونة "WADA"، مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الحقوق المستمدة من الترخيص الرياضي داخل الأراضي الإسبانية، وأدرجت المادة (٢٢.٢) من نفس النظام آلية تسمح للرياضيين بالطعن في توافق الإجراءات التأديبية التي اعتمدها تلك الاتحادات أو المحكمة الرياضية الدولية، مع المبادئ الأساسية للقانون الإداري الإسباني، وذلك أمام اللجنة الإسبانية للانضباط الرياضي. ويمكن الطعن في قرار هذا الأخير أمام المحاكم الإدارية العادية، وبالفعل فقد تم الحكم باعتبار العديد من قرارات الاتحادات الدولية غير متوافقة مع النظام، وبالتالي غير قابلة للتطبيق في إسبانيا وفقاً للآلية الواردة في المادة (٢٢.٢) حتى إلغاء القانون الأساسي ٢٠٠٦/٧، ولم تتضمن اللائحة الجديدة للنظام الأساسي الإسباني رقم (٢٠١٣/٣) في ٢٠ يونيو، بشأن حماية صحة الرياضيين ومكافحة المنشطات في الرياضة هذه الآلية الخاصة بالتوافق.

(١) قضت محكمة العدل الأوروبية (ECJ) بعدم قابلية تطبيق بعض القواعد الرياضية التي وجدت مخالفة لقانون الاتحاد الأوروبي، وأن قانون الاتحاد الأوروبي ينطبق على النشاط الرياضي بقدر ما يمكن اعتباره نشاطاً اقتصادياً، وبما يعني أن النشاط الرياضي يقع ضمن نطاق قانون الاتحاد الأوروبي فقط، إذا كان يقع ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية والفردية والحريات التي يتعلق بها هذا القانون، ويمكن تبرير الاستثناءات فقط لأغراض مشروعة تتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي، مثل حماية الصحة العامة أو تعزيز القيم التعليمية، وبهذا المعنى، قررت محكمة العدل الأوروبية أن القواعد الرياضية لا تخضع لقانون الاتحاد الأوروبي فقط عندما تتعلق بإشكاليات رياضية بحتة. راجع:

Case C-٥١٩/٠٤ P David Meca-Medina, Igor Majcen v Commission of the European Communities, Republic of Finland [٢٠٠٦] OJ C.; T-٣١٣/٠٢ Meca-Medina and Majcen v Commission; Case C-٢٦٩/١٢ P GuillermoCañas v. European Commission World Anti-Doping Agency, ATP Tour, Inc. [٢٠١٣] OJ C.; Case T-٥٠٨/٠٩ Cañas v Commission, by which the General Court dismissed the application for annulment of Commission Decision C(٢٠٠٩)٧٨٠٩ of ١٢ October ٢٠٠٩ in Case COMP/٣٩٤٧١.

وتتلخص وقائع القضيتين الأولى والثانية^(١)، في أنه خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١٢، سنت "فرنسا" تشريعات تهدف إلى حماية صحة الرياضيين، وتكييف قانون الرياضة الفرنسي ليتوافق مع قواعد مدونة *WADA*، وقد طلب المدعون عام ٢٠١٤، النظر في مدى توافق تحديد إقامتهم، في وقت ومكان معينين لإجراء اختيار المنشطات، والواردة في ذلك التشريع، مع المادة (١/٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمتعلقة بالحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية^(٢)، وكذلك المادة (٢) من البروتوكول رقم (٤) بشأن حرية التنقل^(٣). وفي القضيتين الثالثة والرابعة، دفع المدعون عام ٢٠١٣ وهم ألماني^(٤)، وروماني^(٥)، بأن إجراءات التحكيم أمام محكمة التحكيم الرياضية، تنتهك المادة (٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والخاصة بالحق في محاكمة عادلة^(٦).

(١) Longo and Ciprelli v. France App. No ٧٧٧٦٩/١٣; National Federation of Sporting Syndicates (FNASS) and others v. France App. no ٤٨١٥١/١١ (the case was communicated to the parties in June ٢٠١٣).

(٢) قضت المادة (٨) بعنوان الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية، بأنه: ١. لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته. ٢ - لا يجوز لأي سلطة عامة أن تتدخل في ممارسة هذا الحق، إلا بما يتفق مع القانون ويكون ضروريا في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو السلامة العامة أو الرفاه الاقتصادي للبلد، وللوقاية من الفوضى أو الجريمة أو لحماية الصحة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحياتهم.

(٣) تم اعتماد البروتوكول في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣ ودخل حيز التنفيذ في ٢ مايو ١٩٦٨.

(٤) Petchstein v. Switzerland App. no. ٦٧٤٧٤/١٠.

(٥) Mutu v. Switzerland App. no. ٤٠٥٧٥/١٠.

(٦) قضت رقم المادة (٦) من الاتفاقية بعنوان الحق في محاكمة عادلة، بأنه: ١. يحق لكل فرد الحصول على محاكمة عادلة وعلنية، في غضون فترة زمنية معقولة، من قبل محكمة مستقلة وحيادية منشأة بموجب القانون. ويجب النطق بالحكم علناً، ويمكن استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمة، كلها أو جزء منها لدواعي الأخلاق، أو النظام العام، أو الأمن، وحيث تكون مصالح الأحداث أو حماية الحياة الخاصة لهم تتطلب ذلك، أو إذا رأت المحكمة أن من شأن العلنية الإضرار بمصالح العدالة. ٢. كل شخص متهم بارتكاب جريمة يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وفقاً للقانون. ٣ - يتمتع كل شخص متهم بارتكاب جريمة جنائية بالحقوق الدنيا التالية: (أ)

كما نظرت محكمة العدل الأوروبية عام ٢٠٠٦ قضية "Meca-Medina"^(١)، والتي تعلقت بإصدار الاتحاد الدولي للسباحة "FINA" قرارًا بإيقاف اثنين من السباحين المحترفين بعد ثبوت تعاطيهم لمنشط "الناندرون" "Nandrolone" خلال مسابقة كأس العالم، وتقدم السباحان بشكوى إلى لجنة التسوية باتحاد السباحة الدولي، وطعنا في توافق لوائح مراقبة المنشطات التي اعتمدها اللجنة الأولمبية الدولية، مع قواعد الاتحاد الأوربي بشأن المنافسة وحرية تقديم الخدمات، إلا أن اللجنة رفضت الشكوى، فاستأنف السباحان أمام المحكمة الابتدائية السويسرية لإلغاء قرار اللجنة، إلا أن المحكمة رفض استئنافهما.

وفي عام ٢٠٠٦، لجأ السباحان إلى محكمة العدل الأوروبية، والتي قرّرت أن القواعد الخاصة بالرياضة تخضع لقانون المجتمع بقدر ما تشكل نشاطًا اقتصاديًا، والنشاط الرياضي المعني يقع داخل نطاق قواعد المجتمع بشأن المنافسة، وشددت على أن هدف قواعد مكافحة المنشطات هو تحقيق العدالة في منافسات الرياضة وتوفير فرص متكافئة للرياضيين، وحماية صحتهم، وترسيخ النزاهة والقيم الأخلاقية الرياضة، وإذا كان تطبيق هذه القواعد يؤدي إلى الحد

إبلاغه على الفور وبلغه يفهمها وبالتفصيل بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه. (ب) أن يتاح له الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه. (ج) الدفاع عن نفسه شخصيًا أو من خلال المساعدة القانونية التي يختارها بنفسه، أو إذا لم يكن لديه القدرة على دفع تكاليف المساعدة القانونية، يتم تعيينها له مجانًا عندما تتطلب مصالح العدالة ذلك. (د) مناقشة واستجواب شهود النفي في نفس ظروف استجواب شهود الإثبات. (هـ) الحصول على مساعدة مجانية من مترجم إذا كان لا يفهم أو يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة. كما أوردت الاتفاقية نصوصًا أخرى تخص حقوق الإنسان، ويمكن تطبيقها في مجال الرياضة، منها المادة (٤) التي تتعلق بحظر الاسترقاق والعمل الإجباري، وتطبق على نظام التسجيل للاختبارات، والانتقالات في كرة القدم؛ وكذلك المادة (١٠) الخاصة بحرية التعبير التي قد تؤثر على قدرة هيئات إدارة الرياضة على تأديب الرياضيين بسبب تعليقاتهم التي يُعتقد أنها تسيء إلى الرياضة؛ والمادة (١٤) بشأن حظر أي شكل من أشكال التمييز، والتي قد تنطبق على الرياضيين المتحولين جنسيًا، والمادة (١) من بروتوكول حماية الملكية، والتي تنطبق على حماية حقوق الصورة الرياضية.

(١) David Meca-Medina, Igor Majcen v Commission, ١٨.٧.٢٠٠٦, C-٥١٩/OP.

من حرية المستأنفين في العمل، إلا أنها لا تشكل تقييداً للمنافسة بما يتعارض مع قوانين الاتحاد، لأنها مبررة بأهداف مشروعة، والقيود التي تفرضها لا تتجاوز ما هو ضروري لضمان صحة ونزاهة الأحداث الرياضية، وخلصت المحكمة إلى رفض الاستئناف.

المطلب الثالث

الاتحادات الدولية المنظمة للأنشطة الرياضية

نص الميثاق الأولمبي على مهام الاتحادات الرياضية الدولية "IFS" المختلفة، والتي تتمحور حول وضع قواعد ممارسة الألعاب الرياضية والتأكد من تطبيقها، وكذلك ضمان تطوير ممارسة الرياضة في جميع أنحاء العالم، ودعم التدابير المتعلقة بالرعاية الطبية وصحة الرياضيين. ونوالي تفصيل التعريف بهذه الاتحادات ودراسة مهامها ووظائفها على النحو التالي.

الفرع الأول

مهام الاتحادات الدولية بموجب الميثاق الأولمبي

وفقاً للمادة رقم (٢٦) من الميثاق الأولمبي، تتمثل مهام الاتحادات الدولية "IFS" في

الآتي^(١):

- (١) وضع قواعد ممارسة الألعاب الرياضية والتأكد من تطبيقها وفقاً للروح الأولمبية.
- (٢) ضمان تطوير ممارسة الرياضة في جميع أنحاء العالم.
- (٣) المساهمة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي.
- (٤) دعم اللجنة الأولمبية الدولية في مراجعة ترشيحات تنظيم الألعاب الأولمبية.
- (٥) تحمل مسؤولية إدارة وتوجيه أنشطة مجالها الرياضي في الألعاب الأولمبية أو

تفويضها.

- (٦) تقديم المساعدة الفنية في تطبيق برامج التضامن الأولمبي.
- (٧) تشجيع ودعم التدابير المتعلقة بالرعاية الطبية وصحة الرياضيين.

(١) Article (٢٦) of the Olympic Charter: "١.١ to establish and enforce, in accordance with the Olympic spirit, the rules concerning the practice of their respective sports and to ensure their application; ١.٢ to ensure the development of their sports throughout the world; ١.٣ to contribute to the achievement of the goals set out in the Olympic Charter, in particular by way of the spread of Olympism and Olympic education; ١.٤ to support the IOC in the review of candidatures for organising the Olympic Games for their respective sports; ١.٥ to assume the responsibility for the control and direction of their sports at the Olympic Games; ١.٦ [...] IFs can assume or delegate responsibility for the control and direction of their sports; ١.٧ to provide technical assistance in the practical implementation of the Olympic Solidarity programmes; ١.٨ to encourage and support measures relating to the medical care and health of athletes"

وفيما يتعلّق بالمهمة الأساسية لهذه الاتحادات، والخاصة بوضع قواعد ممارسة الألعاب الرياضية، والتأكد من تطبيقها، فإن القواعد المطبقة على الألعاب الرياضية تُصنّف إلى أربعة أنواع، أولها قواعد اللعبة، وهي القواعد الفنية لممارسة كل رياضة والألعاب التي تتضمنها، ويخضع لها الرياضيين فقط عندما يمارسون اللعبة، وثانيها المبادئ الأخلاقية للرياضة، التي يُشار إليها عادةً باسم "روح الرياضة"، وهي ليست قواعد رسمية، ولكنها مُستمدة من مبدئي لنزاهة والإنصاف، وثالثها قانون الرياضة الدولي: ويعني تطبيق مبادئ قانونية عامة على الرياضة، وأخيراً، قانون الرياضة العالمي: ويتمثّل في قواعد ولوائح الهيئات الرياضية الدولية. ونبيّن هذه الأنواع على النحو التالي.

أولاً: قواعد اللعبة:

من أساسيات وجوهر الرياضة، وجود قواعد متفق للعب على أساسها، وهذه القواعد ليس لها معنى منطقي وتخضع للإذعان، بمعنى أنه إذا كانت قوانين كرة القدم قد نصت على أن هدفاً ما يتم تسجيله بطريقة معينة، أو أن محاولة في لعبة الرجبي تستحق أربع نقاط، فهذا مجال تنظيمي لا يمكن الطعن فيه قانوناً، وليس للنظام القانوني الخارجي دور في إنشاء تلك القواعد الفنية والتأسيسية والمكونة للألعاب.

وعلى سبيل المثال، في قضية تتعلق باستبعاد ملاكم خلال دورة الألعاب الأولمبية بأتلانتا في عام ١٩٩٦، لقيامه بضرب خصمه ضربة أسفل الحزام بالمخالفة لقواعد اللعبة، قرّرت محكمة التحكيم الرياضية أنه وفقاً لخصائص قواعد اللعبة، يجب التمييز بين الوقائع التي يمكن تقديمها إلى المحكمة أو هيئات التحكيم الرياضية، وغيرها مما لا تختص بنظره هذه

الهيئات، وبالرغم من أن هذا التمييز يكتنفه الغموض، إلا أنه على المحكمة أن تتظر فيما إذا كانت المسألة المعروضة تدخل ضمن نطاق تلك القواعد^(١).

ثانياً: المبادئ الأخلاقية للرياضة:

تتعلق بما يمكن وصفه بأنه جوهر أو روح الرياضة، أو مبادئ الرياضة، وهي تقف خلف القواعد الرسمية للرياضة، ومن الأمثلة على انتهاك تلك القواعد، جريمة تشويه سمعة الرياضة، وهناك أربعة مبادئ أساسية تجسد الأخلاق الرياضية، وهي الإنصاف، والصدق والنزاهة، والروح الرياضية، وطابع اللعبة^(٢).

١. **الإنصاف:** وهو عنصر أساسي في الرياضة، وبما يشمل إجراء مسابقات ومنافسات عادلة من حيث الإجراءات والنتائج، بما يحافظ على شفافية التنافس، والثقة في الاستثمار في الرياضة، ويتجسد هذا المبدأ بوجه عام، في تحقيق تكافؤ الفرص في أي مسابقة رياضية.

٢. **الصدق والنزاهة:** قد لا تقبل في مجال الرياضة بعض الأنشطة المقبولة قانونياً وأخلاقياً خارجها، وعلى سبيل المثال، تُفرض قيود صارمة على المسؤولين واللاعبين بشأن المراهنة على نتائج الألعاب، أو أخذ أموال من وكلاء المراهنات لإعطائهم معلومات سرية، باعتبار أن هذه الأفعال تهدد سلامة وصدق الرياضة، ويعاقب عليها وفقاً لقواعد الرياضة، كما تكون معايير وقواعد مكافحة المنشطات صارمة، وقد يكون معيار الإثبات على جرائم المنشطات في الرياضة أعلى من المستوى المتطلب في الأنظمة الجنائية.

٣. **الروح الرياضية أو روح اللعبة:** وتعني حسن النية الذي يفسر به لاعبو اللعبة القواعد والتفاهات الخاصة بالرياضة، ومنهج اللعب النظيف، باعتبار أن ما يتعارض مع روح

(١) Mendy v. IABA., OG. Atlanta ٠٠٦.

(٢) K. FOSTER, Is There a Global Sports Law? P. R., P. ٥.

اللعبة، وما لا يتعارض معه، لا يمكن تحديده وفهمه إلا من قبل أولئك الذين لعبوا اللعبة، باعتباره فنًا داخليًا يصعب على غير الممارسين فهمه.

٤. **طابع الرياضة:** يمكن أن يكون لتغيير القواعد الفنية للرياضة عواقب اقتصادية ورياضية كبيرة، كتغيير الطابع الأساسي للرياضة، وعلى سبيل المثال، في سباقات السيارات يمكن أن تكون اللوائح الخاصة بالمواصفات الفنية أكثر حسماً للنتائج من مهارات السائقين، ويقال إن الإشراف على مثل هذه اللوائح وتعديلها يجب أن يُعطى للخبراء الذين لديهم إحساس بشخصية الرياضة ولا يخضعون للمراجعة الخارجية.

الفرع الثاني

الاتحادات الرياضية الدولية

أولاً: الاتحاد الدولي لكرة القدم " *The International Federation of*

Football " **FIFA** :

تعد كرة القدم أحد أكثر الألعاب شعبية في العالم، ويهيمن على إدارة أنشطتها الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا"، الذي تأسس عام ١٩٠٤، بموجب معاهدة متعددة الأطراف تمثل نظامه الأساسي، ويتولى إدارة شئون (٢٠٨) اتحاد فرعي من الأعضاء فيه، وهدفه الوارد في نظامه الأساسي، هو التحسين المستمر لكرة القدم^(١)، وبوجه عام يخضع الاتحاد ومقره "زيورخ" للقانون السويسري^(٢)، وتشكل قواعد "الفيفا" ولوائحه الخاصة دستوراً لنشاط ومنافسات كرة القدم في العالم، وكل ما يتصل بها مثل المسابقات، وانتقالات اللاعبين، وقضايا المنشطات، كما أنشأ الاتحاد لجنة مستقلة لتسوية منازعات كرة القدم.

(١) <http://www.fifa.com/aboutfifa/federation/index.html>. ١٢/١/٢٠٢٢.

(٢) يخضع الاتحاد للقانون المدني السويسري، المادة (٦٠) وما يليها.

ومن نماذج تنفيذ "الفيفا" للمهام المنوطة به وفقاً للمادة (٢٦) من الميثاق الأولمبي، تنظيمها لعقود عمل لاعبي كرة القدم المحترفين وانتقالاتهم بين الأندية، حيث أقرّ الاتحاد لوائح خاصة بوضع اللاعبين وانتقالاتهم *RSTP*، وكذلك التعويضات المقررة للأندية عند الاضطلاع بتدريب لاعبين ناشئين، وكذلك قواعد "الوسطاء" في كرة القدم "وكلاء كرة القدم سابقاً".

(١) لوائح "الفيفا" الخاصة بوضع اللاعبين وانتقالاتهم لعام ٢٠١٦:

قضت محكمة العدل الأوروبية في قضية *Bosman* في ديسمبر عام ١٩٩٥^(١)، أنه بالتعاقد، يكون لاعبي كرة القدم أحراراً في الانتقال إلى أندية أخرى داخل الاتحاد الأوروبي، دون أي عائق ووفقاً لقوانين حرية تنقل العمال، وقد أدى هذا القرار إلى الاتفاق على قواعد الانتقال في كرة القدم الدولية الجديدة بين "FIFA"، "UEFA"، والمفوضية الأوروبية في ٥ مارس ٢٠٠١، دون وجود الاتحاد الدولي للاعبين *FIFPro*، وتم اعتماد القواعد الجديدة من قبل اللجنة التنفيذية للفيفا في ٥ يوليو ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ في ١ سبتمبر ٢٠٠١، وفي نهاية أغسطس عام ٢٠٠١، توصل "FIFA"، "FIFPro" إلى اتفاق لكي يشارك الأخير في القواعد الجديدة، التي تمت الموافقة عليها من قبل المفوضية الأوروبية في ٥ يونيو عام ٢٠٠٢^(٢).

وقد بدأ العمل باللوائح الحالية اعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٦، وتضع قواعد عالمية وملزمة المتعلقة بوضع اللاعبين، وأهليتهم للمشاركة في منافسات كرة القدم، وانتقالاتهم بين الأندية التي تنتمي إلى اتحادات مختلفة، بينما يخضع انتقال اللاعبين بين الأندية التي تنتمي إلى نفس الاتحاد للوائح محددة صادرة عن الاتحاد المعني، مع ضرورة موافقة "الفيفا" عليها، كما يلتزم كل

(١) Case C-٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football ASBL v. Bosman [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١.

(٢) EU Press Release IP/٠٢/٨٢٤.

اتحاد بأن يدرج في لوائحه الوسائل المناسبة لحماية استقرار التعاقد وإيلاء الاحترام الواجب للقانون الوطني الإلزامي واتفاقيات المفاوضات الجماعية^(١).

(٢) تعويض التدريب للأندية:

نصت لوائح "الفيفا" على نظام لمكافأة الأندية التي تقوم بتدريب وتعليم اللاعبين الشباب، ويُطلق عليه "تعويض التدريب"، وهو مدفوعات تتم وفقاً للملحق (٤) من لوائح الفيفا، لدعم تطوير اللاعبين الشباب، وقد نص الملحق رقم (٤) من لائحة "الفيفا" على تعويضات التدريب على النحو التالي^(٢):

أ/١- يتم تدريب اللاعب وتعليمه بين سن (١٢ : ٢٣) عامًا، مع دفع تعويض التدريب كقاعدة عامة، حتى سن (٢٣) عامًا، مقابل التدريب الذي تم تكبده حتى سن (٢١) عامًا، ما لم يكن واضحًا أن اللاعب قد أنهى بالفعل فترة تدريبه قبل سن (٢١) عامًا، في هذه الحالة، يجب دفع تعويض التدريب حتى نهاية الموسم الذي يبلغ فيه اللاعب سن (٢٣) عامًا، ويستند حساب المبلغ المستحق إلى السنوات ما بين سن (١٢) والسن الذي يثبت فيه أن اللاعب أنهى تدريبه

(١) الأحكام التالية ملزمة على المستوى الوطني ويجب تضمينها دون تعديل في لوائح الاتحادات الوطنية، المواد من (٢) إلى (٨)، (١٠)، (١١)، (١٢) مكرر، (١٨)، (١٨) مكرر، (١٨) ثانيًا (١٩)، (١٩) مكرر من اللوائح، وعلى وجه الخصوص، يجب مراعاة المبادئ الواردة في المادة (١٣) بشأن احترام العقود، والمادة (١٤) من أنه يجوز لأي طرف إنهاء العقد دون عواقب إذا كان هناك سبب عادل؛ المادة (١٥) مبدأ أنه يجوز للمهنيين إنهاء العقود لسبب رياضي عادل؛ المادة (١٦) مبدأ عدم إمكانية إنهاء العقود خلال الموسم؛ المادة (١٧/١، ٢) في حالة إنهاء العقد بدون سبب عادل، يجب دفع التعويض، على أن يكون التعويض منصوصًا عليه في العقد؛ وفي حالة إنهاء العقد بدون سبب وجيه يتم فرض عقوبات رياضية على الطرف المخالف وفقًا للمادة (٣/١٧: ٥).

(٢) متاح على الموقع الرسمي لاتحاد "FIFA":

<https://www.fifa.com/legal/documents.٣/١/٢٠٢٢>.

بالفعل. وفي كل الأحوال، لا يخل الالتزام بدفع تعويض التدريب بأي التزام آخر خاص بأداء تعويض نتيجة خرق العقد.

أ/٢- يكون تعويض التدريب مستحقاً عندما يتم تسجيل اللاعب لأول مرة كمحترف؛ أو يتم نقل المحترف بين أندية من اتحادين مختلفين، سواء أثناء عقده أو في نهايته، قبل نهاية موسم عيد ميلاده الثالث والعشرين.

أ/٣- لا يكون تعويض التدريب مستحقاً إذا أنهى النادي السابق عقد اللاعب دون سبب وجيه، ودون المساس بحقوق الأندية السابقة؛ يتم نقل اللاعب إلى نادٍ من الفئة الرابعة؛ أو يستعيد المحترف صفة الهواة عند نقله.

أ/٤- وبشأن مسؤولية دفع تعويضات التدريب، فإنه عند تسجيل اللاعب كمحترف لأول مرة، يكون النادي الذي سجل اللاعب معه مسئولاً عن دفع تعويض التدريب في غضون (٣٠) يوماً من التسجيل لكل نادٍ سبق للاعب تسجيله، وقد ساهم ذلك في تدريبه بدءاً من موسم بلوغه سن الثاني عشر، ويتم احتساب المبلغ المستحق على أساس يتناسب مع فترة التدريب التي قضاهها اللاعب مع كل نادٍ. وفي حالة الانتقال اللاحق للاعب المحترف، فإن تعويض التدريب لن يكون مستحقاً إلا لناديه السابق عن الوقت الذي تدرّب فيه بشكل فعال من قبل ذلك النادي.

ب. في كلتا الحالتين المذكورتين أعلاه، يكون الموعد النهائي لدفع تعويض التدريب هو (٣٠) يوماً بعد تسجيل المحترف لدى الاتحاد الجديد.

ج. يحق للاتحاد الحصول على تعويض التدريب الذي يُستحق من حيث المبدأ لأحد الأندية التابعة له، إذا كان بإمكانه تقديم دليل على أن النادي المعني، الذي سجل اللاعب ودرّبه، قد توقف في هذه الأثناء عن المشاركة في كرة القدم المنظمة و/ أو لم يعد موجوداً

بسبب، الإفلاس، أو التصفية، أو الحل، ويجب حجز مبلغ التعويض لبرامج تطوير كرة القدم للشباب في الاتحاد أو الاتحادات المعنية.

د- لتقدير التعويض المستحق عن تكاليف التدريب والتعليم، يُطلب من الاتحادات تقسيم أنديةهم إلى أربع فئات وفقاً للاستثمار المالي للأندية في تدريب اللاعبين، ويتم تحديد تكاليف التدريب لكل فئة، بحيث تتوافق مع المبلغ المطلوب لتدريب لاعب واحد لمدة عام، مضروباً في متوسط نسبة اللاعبين الذين يحتاجون إلى التدريب للحصول على لاعب محترف واحد. وينشر الاتحاد الفاري قيمة تكاليف التدريب التي يتم تحديدها، وكذلك تصنيف الأندية، وذلك على موقع "فيفا" على الويب، ويتم تحديثها في نهاية كل سنة، من خلال الاتحادات التي تُطالب بالاحتفاظ ببيانات فئة التدريب الخاصة بأنديةها محدثة في كل الأوقات^(١).

هـ- لحساب تعويض التدريب المستحق للنادي أو الأندية السابقة للاعب، من الضروري تحمل التكاليف التي كان سيتكبدها النادي الجديد إذا كان قد قام بتدريب اللاعب نفسه، بناءً على ذلك، في أول تسجيل للاعب كمحترف، يتم حساب تعويض التدريب من خلال تكاليف التدريب للنادي الجديد مضروبة في عدد سنوات التدريب، من تاريخ بلوغ اللاعب (١٢) عاماً، إلى اليوم التالي لبلوغه (٢١) عاماً، وفي حالة الانتقالات اللاحقة، يتم حساب التعويض، على أساس تكاليف التدريب للنادي الجديد، مضروبة في عدد سنوات التدريب مع النادي السابق. ويجوز لغرفة تسوية المنازعات النظر في النزاعات المتعلقة بمبلغ تعويض التدريب المستحق، ويكون لها حرية التصرف في تعديل هذا المبلغ، إذا كان غير متناسب مع الحالة قيد النظر^(٢).

(١) الملحق ٣، المادة ٥.١، الفقرة ٢، متاح على:

<https://www.fifa.com/legal/documents.٣/١/٢٠٢٢>.

(٢) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., PP. ٧٦: ٨٢.

وبالنسبة للاعب بالاتحاد الأوروبي الذين ينتقلون من اتحاد إلى آخر داخل أراضي

الاتحاد يجب تحديد مبلغ تعويض التدريب المستحق على أساس ما يلي:

(أ) إذا انتقل اللاعب من نادٍ من فئة أدنى إلى نادٍ أعلى، فيتم الحساب على أساس

متوسط تكاليف التدريب لكلا الفريقين.

(ب) إذا انتقل اللاعب من فئة أعلى إلى فئة أقل، يتم الحساب على أساس تكاليف

التدريب لنادي الفئة الأدنى.

(ج) إذا لم يعرض النادي السابق على اللاعب عقدًا، فلن يتم دفع أي تعويض عن

التدريب، إلا برّر النادي السابق استحقاقه لهذا التعويض. ويجب على النادي السابق أن يعرض

على اللاعب عقدًا كتابيًا عبر البريد المسجل قبل (٦٠) يومًا على الأقل من انتهاء عقده الحالي.

وفي حالة عدم الامتثال بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق، قد تقرض لجنة

الانضباط في FIFA جزاءات تأديبية على الأندية أو اللاعبين غير الملتزمين، وفقًا لنصوص

الملحق (٥) من اللوائح بشأن المساهمة التضامنية على النحو التالي^(١):

أ- في حالة انتقال لاعب محترف خلال فترة العقد، يتم خصم ٥% من أي تعويض

بخلاف تعويض التدريب المدفوع لناديه السابق، من إجمالي مبلغ التعويض ويوزعه النادي الجديد

كمساهمة تضامنية للنادي الذي شارك في تدريبه وتعليمه، وتعكس هذه المساهمة التضامنية عدد

(١) الملحق (٥ / ١) مساهمة التضامن في حالة انتقال أحد المحترفين خلال فترة العقد، يتم خصم ٥% من أي

تعويض، لا يشمل تعويض التدريب المدفوع لناديه السابق، من إجمالي مبلغ هذا التعويض وتوزيعه من قبل

النادي الجديد على أنه مساهمة تضامنية للنادي (الأندية) المشاركة في تدريبه وتعليمه على مر السنين، وتعكس

هذه المساهمة التضامنية عدد السنوات (المحسوبة بالتناسب إذا كانت أقل من سنة واحدة) التي سجل فيها في

النادي (النوادي) ذات الصلة بين موسمي ميلاده الثاني عشر والثالث والعشرين. متاح على:

<https://www.fifa.com/legal/documents.٣/١/٢٠٢٢>.

السنوات التي سجل فيها في النادي أو النوادي ذات الصلة بين موسمي ميلاده الثاني عشر والثالث والعشرين^(١).

ب- يدفع النادي الجديد مساهمة التضامن إلى نادي أو أندية التدريب في مدة لا تتجاوز (٣٠) يومًا بعد تسجيل اللاعب أو، في حالة الدفع الطارئ، بعد (٣٠) يومًا من تاريخ الدفع، وتقع على عاتق النادي الجديد مسئولية حساب مبلغ مساهمة التضامن وتوزيعها، وفقًا للتاريخ المهني للاعب.

ج- يجب على اللاعب، إذا لزم الأمر، مساعدة النادي الجديد في الوفاء بهذا الالتزام. كما يحق للاتحاد أن يحصل على نسبة مساهمة التضامن التي تعود إلى أحد الأندية التابعة له، إذا كان بإمكانه تقديم دليل على أن النادي المعني قد توقف عن ممارسة نشاط كرة القدم بسبب الإفلاس، أو التصفية، أو الحل، وتُخصّص هذه المساهمة التضامنية لبرامج تطوير كرة القدم للشباب في الاتحاد أو الاتحادات المعنية.

د- يجوز للجنة التأديب فرض إجراءات تأديبية على الأندية التي لا تراعي الالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق.

(١) وذلك على النحو التالي، موسم عيد الميلاد الثالث عشر للاعب: ٥% (أي ٠.٢٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الرابع عشر: ٥% (أي ٠.٢٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الخامس عشر: ٥% (أي ٠.٢٥% من إجمالي التعويضات) • موسم عيد الميلاد السادس عشر: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد السابع عشر: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الثامن عشر: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد التاسع عشر: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات) • موسم عيد الميلاد العشرين: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الحادي والعشرين: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الثاني والعشرين: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات)، موسم عيد الميلاد الثالث والعشرين: ١٠% (أي ٠.٥% من إجمالي التعويضات).

ومن التطبيقات القضائية على مكافأة التدريب، قضية "أوليفيه برنارد" " *Olivier*

Bernard"^(١)، لاعب كرة القدم الذي تدرّب في بداية مسيرته ضمن فريق نادي "أولمبيك ليون"، ثم رفض الاستمرار مع النادي عندما عرض عليه عقداً لمدة عام، وأبرم عقداً مع نادي "نيوكاسل يونايتد" الإنجليزي، في حين أن اللاعب يجب أن يوقع أول عقد احتراف له عند نهاية تدريبه، مع النادي الذي قام بتدريبه، وقد اتخذ "أولمبيك ليون" إجراءات قانونية للحصول على تعويضات من "برنارد"، ونادي "نيوكاسل يونايتد"، تعادل المكافأة التي كان سيحصل عليها هذا اللاعب على مدى عام، في حالة أنه وقع العقد المُقدّم له من أولمبيك ليون".

وقد أحالت محكمة النقض الفرنسية القضية إلى محكمة العدل الأوروبية، للفصل في إشكالية نطاق مبدأ حرية تنقل العمال، والقيود الوطنية التي يمكن أن تُفرض في مثل هذا الوضع، وقد أكّدت محكمة العدل الأوروبية على أن اللاعب المحترف، هو عامل بالمعنى الوارد في قانون الاتحاد الأوروبي، وأن الالتزام الذي فرضه ميثاق " *Joueur Espoir* "، بشأن وجوب إبرام أول عقد احترافي للاعبين مع النادي الذي درّبهم، هو قيد على حرية انتقال العاملين، يمكن تبريره بالتشجيع على تدريب شباب اللاعبين واحتوائهم بعد التدريب، بتوفير فرصة عمل لهم دون انتظار عروض أخرى، شريطة أن يخضع ذلك للموضوعية وأن يتناسب مع أحوالهم وإرادتهم.

وقررت المحكمة أن التعويض المقرر إذا وقع اللاعب على عقد مع نادٍ آخر، يجب أن يحسب على أساس التكاليف التي يتحملها النادي في تدريب اللاعبين المحترفين المستقبليين، علاوة على أن قواعد دفع التعويضات لا يتم حسابها بتكاليف التدريب التي تكبدها النادي بالفعل،

(١) Case C-٣٢٥/٠٨, Olympique Lyonnais SASP v Olivier Bernard, Newcastle United FC ECJ ١٦ March ٢٠١٠.

ولكن بالخسارة الإجمالية التي تكبدها النادي، والتي تجاوز ما هو ضروري لتشجيع تدريب اللاعبين الشباب.

(٣) وسطاء كرة القدم "Football Intermediaries":

يُعرف وكلاء كرة القدم الآن باسم "الوسطاء" بموجب لوائح FIFA الجديدة^(١)، ويمكن لأي شخص أن يكون وسيطاً بشرط أن يستوفي الشروط الواردة في اللوائح، التي دخلت حيز التنفيذ في ٢١ مارس ٢٠١٤، وحلّت محل لوائح وكلاء لاعبي FIFA السابقة في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧، ووفقاً للوائح الجديدة، الوسيط هو شخص طبيعي أو اعتباري يمثل، مقابل رسوم أو مجاناً، اللاعبين و/أو الأندية في مفاوضات تهدف إلى إبرام عقد عمل، أو يمثل الأندية في المفاوضات بهدف إبرام اتفاقية انتقالات.

وقد نصت المادتان (٣)، (٤) من اللوائح اضطلاع الاتحادات الوطنية لكرة القدم على تسجيل الوسطاء، والذين يتعين عليهم عند التوقيع تقديم إقرار مفصل وشامل وفقاً لشروط الملحق (١)، جنباً إلى جنب مع عقد التمثيل المقابل المقرر بموجب المادة (٥/٤) ووفقاً للتفاصيل المحددة في المادة (٢/٥).

كما تتطلب اللوائح من الوسطاء التسجيل في كل مرة يجرون فيها معاملة، وتُشدّد المادة (١/٤) على الاتحادات أن تتأكد بأن الوسيط يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة، وبموجب المادة (١/٨) من اللوائح، يجب على اللاعبين و/أو الأندية استخدام مساعيهم المعقولة لضمان عدم وجود تضارب في المصالح أو من المحتمل وجودها بالنسبة لهم وللوسطاء. ووفقاً للمادة (٢/٨) يجوز لنفس الوسيط التصرف نيابة عن جميع الأطراف في نفس المعاملة، بشرط أن

(١) FIFA Regulations on Working with Intermediaries of ٢١ March ٢٠١٤.

ينفقوا جميعاً مقدماً وخطياً على ذلك، مع النص وفقاً للمادة (٣/٨) على الطرف الذي سيدفع مقابل عمل الوسيط^(١).

ثانياً: الاتحاد الدولي لكرة السلة "International Basketball Federation"

:"FIBA"

تأسس الاتحاد عام ١٩٣٢ بعد عامين من الاعتراف الرسمي بهذه الرياضة من قبل اللجنة الأولمبية الدولية، ويضطلع بإدارة وتنظيم المنافسات الدولية لكرة السلة^(٢)، ويعمل وفقاً لنظام أساسي ولوائح تنظم كافة جوانب اللعبة^(٣)، ويورد الفصل السابع من نظامه الأساسي أحكاماً بإنشاء هيئة تأديبية مستقلة، للتعامل مع المخالفات على النحو المنصوص عليه في اللوائح الداخلية^(٤)، وتُستأنف قرارات هذه اللجنة أمام محكمة الاستئناف التابعة للاتحاد الدولي لكرة السلة، وأي نزاع ينشأ عن هذا النظام الأساسي العام أو اللوائح الداخلية للاتحاد الدولي لكرة السلة، تتم تسويته من قبل محكمة التحكيم للرياضة "CAS" في لوزان بسويسرا.

ثالثاً: الاتحاد الدولي للتنس "International Tennis Federation" "ITF"

هو الهيئة الإدارية العالمية للعبة التنس، وهي أحد الأنشطة الرياضية التي لا تتميز بكثافة المشاركة، ويتبع هذا الاتحاد (٢٠٥) اتحاداً وطنياً تدير وتنظم اللعبة على المستوى

(١) Global Sports Law and Taxation Reports, June ٢٠١٦, PP. ٨:١٣.

(٢) http://multimedia.olympic.org/pdf/en_report_١٢٢.pdf.٨/١٢/٢٠٢١.

(٣) http://www.fiba.com/downloads/Regulations/Gen_Stat_E_٢٠٠٦.pdf.٨/٢/٢٠٢١.

(٤) حدّدت المادة (٢١) اختصاص الهيئة القانونية بما يلي: أ. تقديم المشورة المستقلة والنزيهة في جميع المسائل القانونية المتعلقة بممارسة كرة السلة في جميع أنحاء العالم؛ ب. دراسة الآثار القانونية لجميع التعديلات المقترحة على النظام الأساسي العام للاتحاد الدولي لكرة السلة؛ ج. صياغة النص الرسمي للاتحاد الداخلية مع الجهات الأخرى المعنية، ووضع اللوائح الأخرى على هذا النص قبل عرضه على المجلس المركزي لإقراره. و د. تقديم المشورة للأمين العام والمجلس المركزي بشأن المسائل المتعلقة بتفسير النظام الأساسي العام الحالي واللوائح الداخلية والأمور الأخرى، ولاسيما الأهلية.

الوطني^(١)، جنباً إلى جنب مع ستة اتحادات إقليمية، ويعتمد الاتحاد الدولي قواعد لعبة التنس، بما فيها المواصفات الفنية للملاعب، والأدوات والمعدات، وتأهيل واختيار الحكام، كما يشارك في تنفيذ برنامج مكافحة المنشطات.

رابعاً: الاتحاد الدولي للسباحة "International Swimming Federation"

:"ISF"

وهو المختص بأنشطة رياضة السباحة، وله أهداف متنوعة تشمل؛ تعزيز وتشجيع تطوير النشاط في جميع أنحاء العالم؛ والسعي لجعلها رياضة خالية من المخدرات؛ وتعزيز العلاقات الدولية بين الدول المتنافسة وتطويرها؛ واعتماد القواعد واللوائح الموحدة اللازمة لإقامة مسابقات السباحة المغلقة، أو المفتوحة، والغوص، وكرة الماء، والسباحة الإيقاعية^(٢)، ولا يسمح الاتحاد بأي تمييز ضد الرياضيين، أو المسؤولين، أو الحكام، على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الانتماءات السياسية، أو غيرها من صور التمييز^(٣).

(١) <http://www.itffennis.com/abouttheitf/abouttheitf/index.asp>. ٩/١/٢٠٢٢.

(٢) http://www.fina.org/project/index.php?option=com_content&task=view&id=٤٢&Itemid=١١٩.١٢/١/٢٠٢٢.

(٣) ومن صور الأفعال التي تعد تمييزاً، اتخاذ أي تدابير سواء تشريعية أو غيرها، لمنع فئة أو فئات من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، وتعتمد خلق ظروف تحول دون النمو التام لتلك الفئة أو الفئات وحرمان أعضائها من حقوق الإنسان وحياته الأساسية. راجع: د. عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧، ص ٢٣٢: ٢٣٤.

خامساً: الاتحاد الدولي للفروسية "International Equestrian Federation"**:"FEI"**

يمثل الاتحاد رياضة الخيل في اللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة البارالمبية الدولية، ويروج للمُثل العليا للفروسية في الألعاب الأولمبية والبارالمبية^(١)، تم إنشائه وتنظيمه وفقاً للمادة (٦٠) وما يليها من القانون المدني السويسري، مع إنشاء محكمة الاتحاد الدولي للفروسية لنظر النزاعات ذات الصلة^(٢)، ويجوز للمحكمة مراجعة أي قرارات بشأن إساءة استخدام الخيول، وتعد محكمة التحكيم للرياضة هي محكمة الاستئناف لقرارات محكمة اتحاد الفروسية^(٣)، ويُمكن أن تُقدّم الدعاوى المدنية ضد الاتحاد الدولي للفروسية أمام المحاكم المختصة في لوزان بسويسرا، مع مراعاة المسائل التي يجب إحالتها إلى التحكيم بموجب النظام الأساسي للاتحاد^(٤).

سادساً: الاتحاد الدولي للهوكي "IHF" International Hockey Federation

الهوكي هي أحد أقدم الألعاب بوجه عام^(٥)، ويقع مقر الاتحاد الدولي للهوكي في لوزان بسويسرا، ويعمل على الترويج للعبة وإدارتها دولياً، ويمارس اختصاصاً بشأن الفصل في النزاعات بين الاتحادات الأعضاء، وبينها وبين الاتحادات أو الهيئات الأخرى، وذلك من خلال

(١) <http://www.fei.org/Rules/Documents/Statutes%20-%2022nd%20ed%202007%20-%2010April2007,%20updated%2021November2008.pdf>. ١٢/١/٢٠٢٢.

(٢) <http://www.fei.org/Rules/Documents/Statutes%20-%2022nd%20ed%202007%20-%2010April2007,%20updated%2021November2008.pdf>. ١٢/١/٢٠٢٢.

(٣) المادة رقم (١/٣٤) من النظام الأساسي للاتحاد الدولي للفروسية، الإصدار رقم (٢٢) الساري اعتباراً من ١٥ أبريل ٢٠٠٧، تم تعديله في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٤) المادة رقم (١/٣٥) من النظام الأساسي للاتحاد الدولي للفروسية، الإصدار رقم (٢٢) الساري اعتباراً من ١٥ أبريل ٢٠٠٧، تم تعديله في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٥) يُرجع البعض جذور لعبة الهوكي إلى العصور القديمة، وتحديداً في مصر منذ (٤٠٠٠) عام قبل الميلاد. راجع:

<http://www.fihockey.org>. ١١/٨/٢٠٢١.

لجنة قضائية مستقلة، ووفقاً للمادة (١٨) من النظام الأساسي للاتحاد، كما يجوز لأي شخص أو هيئة تصدر اللجنة بشأنه قراراً، أن يستأنف هذا القرار أمام محكمة "CAS"، مع استبعاد أي اختصاص قضائي آخر، وفقاً لقانون التحكيم الرياضي^(١).

سابقاً: مجلس الكريكت الدولي "International Cricket Council" ICC:

بدأت ممارسة لعبة "الكريكت" منذ عام ١٩٠٩ مع انعقاد مؤتمر "إمبريال" للكريكت، والذي تلاه مؤتمر "الكريكت" الدولي، ثم إنشاء مجلس "الكريكت" الدولي عام ١٩٨٩، وتخضع الاتحادات الفرعية لقواعد المجلس ولوائحه^(٢)، التي تنطبق على ممارسة اللعبة وسلوك للاعبين والحكام، كما توجد إجراءات لتسوية المنازعات، تراجع قرارات الحكام، وتقرر المخالفات والعقوبات وفقاً لمبادئ العدالة الطبيعية^(٣)، التي تمثل المعايير الدنيا لاتخاذ قرارات عادلة، وتراعي كذلك قانون مكافحة المنشطات الساري اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٩، وكذلك مدونة سلوك مكافحة العنصرية، وفي حالة انتهاك هذه المبادئ، يتم الطعن على تلك القرارات في المحاكم^(٤).

(١) للجنة سلطة النظر والبت في جميع الشكاوى والاحتجاجات والمطالبات والنزاعات في جميع الأمور بما في ذلك: (أ) خرق الأنظمة الأساسية أو اللوائح أو القواعد أو اللوائح، (ب) المنازعات بين FIH وعضو أو بين FIH وطرف ثالث، (ج) النزاعات بين الأعضاء أو بين عضو وطرف ثالث، (د) خرق لوائح FIH لمكافحة المنشطات أو مدونة قواعد السلوك أو مدونة الأخلاق أو أي لائحة أو مدونة أخرى لـ FIH، (هـ) أفعال سوء السلوك داخل ميدان اللعب أو خارجه، (و) الطعون المقدمة وفقاً للقوانين واللوائح الداخلية لاتحاد قاري، (ز) الشكاوى أو الاحتجاجات الناشئة عن حدث، (ح) المسائل التي يحيلها المؤتمر أو المجلس التنفيذي للبت فيها.

(٢) يضم المجلس في عضويته (١٠٤) اتحاد منهم (١٠) أعضاء كاملتي العضوية، (٩٤) عضواً منضمّاً.

راجع:

<http://icc-cricket.yahoo.net/about-icc/rules-regulations.html>. ٥/٦/٢٠٢١.

(٣) V. K. SINGH, Issues in Emerging Area of Sports Law: Lex Sportiva Indian Law Review, vol. ١ No. ١, ٢٠٠٩, P. ١٢٦.

(٤) يقوم المجلس وجميع أعضائه بالإعلان عن السياسة التالي وتنفيذها: يجب على المتفرجين عدم الانخراط أي سلوك أو التصرف تجاهه، أو التحدث إلى أي لاعب، أو حكم، أو غيرهم من المسؤولين، أو المتفرجين

ومن العرض السابق، يمكننا القول بأن تحليل وضع الاتحادات الرياضية الدولية، يُظهر أنها هيئات خاصة يحكم كل منها مجالاً ونشاطاً معيناً من الرياضة، ويستقل كل اتحاد في إدارة وتنظيم مجاله، من حيث وضع وتعديل قواعد اللعبة واللوائح الداخلية ذات الصلة، كما أن لكل منها سلطة لفرض الانضباط وحل النزاعات، واتخاذ القرارات بما يتفق مع تحقيق أهداف اللعب، مع مراعاة العدالة والشفافية في الإجراءات.

وفيما يتعلّق بسلطة الاتحادات الدولية في فرض الانضباط واتخاذ القرارات التي تحقق أهداف اللعبة، ومراعاة العدالة والشفافية في الإجراءات، نورد نماذج لانحراف بعض الاتحادات عن أداء دورها، وكيفية التعامل معها وذلك على النحو التالي.

الفرع الثالث

الفساد في الرياضة

لا يكون تأثير المجتمع على الرياضة إيجابياً دائماً^(١)، وكلما تدهورت حالة المجتمع حذت الرياضة حذوه، وعلى سبيل المثال، قديماً وفي فترة انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرون الخمسة الأولى بعد الميلاد، نقشى الفساد وتأثرت الألعاب الأولمبية القديمة بذلك، حتى أن الإمبراطور الروماني "Nero" كفل لنفسه أن يكون المشارك الوحيد في سباق للخيل، وعلى الرغم من أنه لم يُكمل السباق، إلا أنه قد نُوجَّح منتصراً وبطلاً أولمبياً، ثم صارت الأمور مخيفة

الآخرين، بطريقة تسيء أو تهين أو ترهب، أو تهدد أو تحط من قدر ذلك الشخص الآخر، على أساس عرق الشخص الآخر أو دينه أو لونه أو أصله القومي أو العرقي. راجع:

<http://l.yimg.com/t/iccricricket/pdfs/anti-racism-code.pdf>. ١٢/٤/٢٠٢١.

(١) LexisNexis Butterworths, Durban, South Africa, ٢٠٠٥.

أكثر، فقام الإمبراطور "ثيودوسيوس" بحظر الألعاب الأولمبية عام (٣٩٤) بعد الميلاد بعد أن استمرت لما يقارب ألف عام^(١).

ومع اصطباغ الرياضة بصبغة تجارية واقتصادية، وخضوع كثير من معاملاتها للريح والخسارة، لم يلتزم بعض الرياضيين والعاملين بمبادئ الرياضة، وتسلسل الفساد إلي معاملاتهم، ومن ذلك، ما شهدته دورة الألعاب الشتوية لعام ٢٠٠٢ في "سولت ليك سيتي"، من تلقي بعض أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية رشاً ومزايا عينية، ومنح دراسية لأبنائهم في الجامعات الأمريكية، لتمير عطاءات لموردي خدمات، وعلى أثر ذلك، تم إنهاء خدمة ستة من أعضاء اللجنة، وتم توجيه اللوم لآخرين واستقال البعض، وأنشأت اللجنة الأولمبية فرعاً للأخلاقيات، وتم اعتماد مدونة للأخلاق وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي^(٢).

وأنشأت اللجنة الأولمبية الدولية، في عام ٢٠١٥، منصب رئيس قسم الأخلاقيات والامتثال، لضمان الامتثال للمبادئ الأخلاقية والحوكمة الرشيدة، لاسيما مراقبة ورصد المخاطر المتعلقة بالمرافعات الرياضية، كما تم إنشاء الخط الساخن للنزاهة والامتثال للجنة الأولمبية، للإبلاغ عن أي انتهاكات لمدونة أخلاقيات اللجنة الأولمبية، وأدخلت اللجنة قانوناً جديداً لمكافحة الفساد تنفذه الهيئات الرياضية^(٣).

(١) K. MARGARITIS, Law, Ethics, and Integrity in the Sports Industry, P. R., P. ١٦٧.

(٢) C. ORDWAY, Restoring Trust in Sport: Corruption Cases and Solutions, Routledge, ٢٠٢١, PP. ٧٥: ٧٧.

(٣) D. CHATZIEFSTATHIOU, B. GARCÍA, B. SEGUIN, Routledge Handbook of the Olympic and Paralympic Games, Routledge, ٢٠٢١, PP. ٣٧٩; ٣٨١.

وكان الاتحاد العالمي لكرة القدم "الفيفا" موضوع للعديد من وقائع الفساد، انتهت بمحاكمات جنائية تمت في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وخلال إجراءات توفى رئيس الاتحاد "سيب بلاتر"، ومسئولين آخرين.

أولاً: الفساد في الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA":

في مايو من عام، ٢٠١٥ داهمت الشرطة السويسرية، بناء على طلب من السلطات الأمريكية، فندق فاخر في "زيورخ"، واعتقلت سبعة من مديري "الفيفا" متهمين بتهم فساد، وفي نفس الشهر، وجّهت وزارة العدل الأمريكية لوائح اتهام لأربعة عشر مسؤولاً حالياً وسابقاً من "الفيفا"، بتهم جنائية تتعلق بالفساد المنهجي والمتأصل، وبعد تحقيق أجراه مكتب التحقيقات الفيدرالي وامتد لثلاث سنوات، وفي ديسمبر ٢٠١٥، تم توجيه الاتهام إلى (١٦) مسؤولاً آخرين.

وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، تم إدانة "سيب بلاتر"، و"ميشيل بلاتيني"، من قبل لجنة الأخلاقيات في "الفيفا" لخرقهما قواعد الاتحاد، حيث أمر "بلاتر" بدفع مبلغ (٢) مليون فرنك سويسري (١.٣) مليون جنيه إسترليني في ٢٠١١ إلى "بلاتيني"، بادعاء أنه مقابل عمل أنجزه في عام ٢٠٠٢ كمستشار لرئيس "الفيفا"، ووصفت اللجنة هذا المبلغ بأنه "خيانة أمانة" وبشكل "إعداماً" لبقائهم في مناصبهم.

في ٢٦ فبراير ٢٠١٦، تم انتخاب "جيانى إنفانتينو" كرئيس جديد "الفيفا" من قبل الجمعية العامة، ووعده بإجراء إصلاحات ومكافحة الفساد، ولم يمض وقت طويل بعد توليه المنصب، حتى تم ورد اسمه في واقعة فساد ظهرت مع نشر ما يسمى بـ "أوراق بنما"، وتتعلق بأنه خلال عمله كمستشار قانوني للاتحاد الأوروبي لكرة القدم عام ٢٠٠٦، وافق على بيع حقوق البث التلفزيوني لمسابقات الأندية في أمريكا الجنوبية بسعر أقل مما عرضته شركة "Cross

Trading، وقامت الشركة التي اشترت هذه الحقوق ببيعها بحوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الذي دفعته، وقد نفى "إنفانتينو" وجود أي مخالفة في هذه الواقعة، وفي ٥ أغسطس عام ٢٠١٦، تمت تبرئته من قبل لجنة أخلاقيات "الفيفا"^(١).

كما تعرض "إنفانتينو" لمشكلة ثانية، عندما استقال "دومينيكو سكالالا"، رجل الأعمال السويسري ورئيس لجنة التدقيق والامتثال المستقلة التابعة للفيفا، في أعقاب قرار تم تمريره في ١٣ مايو ٢٠١٦ من قبل مؤتمر الاتحاد السنوي السادس والستين، يمنح مجلس الاتحاد الذي حل محل لجنة "الفيفا" التنفيذية، إقالة أعضاء اللجان المتخصصة، مثل لجنة الأخلاقيات ولجنة التدقيق والامتثال، والتي كانت في السابق سلطة مطلقة لمجلس "الفيفا"، الذي يجتمع مرة واحدة في السنة ويضم ممثلين عن الاتحادات الأعضاء فيه البالغ عددها (٢١١)، حيث ادعى "سكالالا" أن مجلس "الفيفا" الجديد ستكون لديه سلطة عرقلة تحقيقات تلك اللجان، التدخل في عملهم وحرمانهم من استقلالهم، وجعلهم مجرد مساعدين لأولئك الذين يجب أن يشرفوا عليهم، ورد "إنفانتينو" بأن هذا التغيير قُدّم إلى مجلس "الفيفا" كجزء من عملية تحول ديمقراطية، ولا يمكن أن ننتظر لمدة عام حتى يجتمع مجلس "الفيفا" ويقوم بإقالة أعضاء اللجنة الذين يجب تغييرهم^(٢).

وفي ١٩ سبتمبر عام ٢٠١٦، تم تحديد تاريخ محاكمة سبعة مديري تنفيذيين للفيفا ومدير تسويق سابق، وذلك في محاكم الولايات المتحدة في ٧ نوفمبر ٢٠١٧، ويعد هؤلاء الثمانية من بين (٤٢) فردًا وكيانًا تم اتهامهم حتى الآن في أعقاب تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومن ضمنها قضايا رشاوى وعمولات بلغت قيمتها (٢٠٠) مليون دولار.

(١) I. S. BLACKSHAW, Global Sports Law and Taxation Reports, September ٢٠١٦, PP. ٥: ٦.

(٢) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ١١٠.

كما اضطلع مكتب التحقيقات الفيدرالي بالتحقيق مع مسؤولي "الفيفا" لمدة ثلاث سنوات، للاشتباه في عمليات فساد شابت تقديم العطاءات الخاصة بتنظيم كأس العالم لكرة القدم لروسيا عام ٢٠١٨، وقطر عام ٢٠٢٢، وتم تمديد هذا التحقيق لمراجعة تعاملات "الفيفا" على مدار العشرين عامًا الماضية^(١).

ثانيًا: "الفيفا" والإنتربول:

كجزء من تخطيط "الفيفا" لإصلاح نشاط كرة القدم، وفي ٩ مايو ٢٠١١، أعلن "سيب بلاتر" رئيس الاتحاد آنذاك، عن توقيع اتفاقية تعاون تاريخية مع الإنتربول، تسعى لإنهاء موضوعات فساد مثل المراهنات غير القانونية وغير الرسمية، والتلاعب في نتائج المباريات، وذلك وفقًا لبرنامج مدته عشر سنوات، وتكلفة تبلغ عدة ملايين "يورو" سنويًا، يكون أول عامين بقيمة (٤) ملايين "يورو"، ثم (١.٥) مليون يورو لكل من السنوات الثماني المتبقية، وهي أكبر منحة منفردة تقدمها مؤسسة خاصة للإنتربول، تدعم إنشاء جناح تدريب مخصص لمكافحة الفساد الرياضي داخل مجمع الإنتربول العالمي في سنغافورة.

ووفقًا للإنتربول، فإن المقامرة غير القانونية في كرة القدم تُدرّ مئات الملايين من الدولارات في آسيا وأوروبا^(٢)، كما صرّح "بلاتر" عند توقيع الاتفاق مع الإنتربول، بأن التلاعب

(١) وتجدر الإشارة إلى أن كرة القدم الإنجليزية كانت محل فساد على نطاق واسع عام ٢٠١٦، مما أدى إلى استقالة مدير المنتخب الوطني الإنجليزي المعين حديثًا، "سام الأرديس"، بعد ٦٧ يومًا فقط في الوظيفة. راجع: S. J. VINCK, J. HIMPE, English football for sale!, Global Sports Law and Taxation Reports (GSLTR), ١١ October ٢٠١٦, available at: www.gsltr.com.

(٢) I. S. BLACKSHAW, Match Fixing in Football: Europol Investigation reveals shocking results, Global Sports Law and Taxation Reports (GSLTR), ١٤ February ٢٠١٣.

بنتائج المباريات في الرياضة أمر خطير يهدد مبادئها، ولا بد من بذل كل الجهد لمواجهته، واتباع سياسة عدم التسامح بشأنه.

وحرى بالذكر أن هذا الارتباط مع الإنترنت جاء نتيجة بعض الأحداث، منها، التلاعب بنتائج المباريات التي تورطت فيها العديد من الأندية الإيطالية في عام ٢٠٠٦، ورصد (٣٠٠) منافسة مشبوهة قيد الفحص في ألمانيا، وكذلك تأثير المراهنات غير القانونية والتلاعب بنتائج المباريات على كل مستويات اللعبة، بما في ذلك المباريات الودية الدولية، ودوري وكأس أبطال أوروبا، وكذلك بعض المباريات في الدوري الأدنى^(١).

ثالثاً: الفساد في لعبة الكريكت:

تعتمد بعض الأنشطة الرياضية مثل سباق الخيل على المراهنة لبقائها، ولكن يجب أن تتم المنافسات بعدالة، ولا يحصل أحد على ميزة غير عادلة عن باقي المراهنين، ويتطلب الميثاق الأولمبي من اللجنة الأولمبية الدولية، أن تطالب جميع الرياضيين المشاركين في منافساتها بالتوقيع على تعهد بأنهم لن يشاركوا في مثل تلك المراهنات، إلا أنه وفي بعض الحالات، يتم التلاعب بنتائج المباريات من خلال الاتفاق مع لاعبين على تعمد خسارة مباريات معينة، أو لعبها بطريقة تحقق نتيجة محددة مسبقاً، لتحقيق مكاسب مالية أو بعض المنافع الأخرى، بما يتعارض مع القانون ومع مبدأ اللعب النظيف الذي يشمل عدم اليقين بالنتائج.

وعلى سبيل المثال، عانى نشاط "الكريكت" من الفساد، من الذين يرغبون في تحقيق ربح سريع بشكل غير مشروع، بالإشارة مثلاً إلى طريقة "إصلاح النقاط" كنوع من التلاعب بنتائج

(١) وقد شمل ذلك العديد من دوريات كرة القدم الإيطالية الكبرى، الممتاز والدرجة الثانية، بما في ذلك نادي "يوفنتوس" بطل الدوري في ذلك الوقت، وتتلخص وقائع الفساد في إنشاء شبكة علاقات بين مديري كرة القدم ومنظمات الحكام، حيث يتم اختيار الحكام المناسبين للمباريات بحيث يمكن تزوير نتائجها.

المباريات، التي تقتضي أن يقوم اللاعبون باللعب بطريقة معينة متفق عليها سلفاً، ومن ذلك، ما أثبتته التحقيقات في حق بعض لاعبي الفريق الوطني الباكستاني خلال مباراتهم ضد إنجلترا في ملعب "لوردز" عام ٢٠١٠^(١).

رابعاً: المنظمات والروابط الدولية المعنية بمكافحة الفساد:

(١) الرابطة الأوروبية لأمن الرياضة " *European Sports Security Association* ":

"ESSA" Association :

تأسست الرابطة الأوروبية لأمن الرياضة عام ٢٠٠٥، لمراقبة أي أنماط مراهنة مشبوهة أو مراهنات داخلية، وتلتزم الرابطة بنظام إنذار بين أعضائها، بحيث ينبهون منظمي الرياضة وقسمهم التأديبي والقانوني إلى أي نشاط رهان مشبوه^(٢)، مما قد يمنع احتمال أي تلاعب. وقد وقعت الرابطة مذكرة تفاهم مع عدد من الاتحادات الرياضية بما في "الفيفا"، واللجنة الأولمبية الدولية، بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية مثل لجنة الرهانات في المملكة المتحدة.

(٢) المركز الدولي للأمن الرياضي " *International Center for Sports Security* ":

"ICSS" Security :

إحدى المنظمات المكرسة لمكافحة الفساد في الرياضة، لاسيما التلاعب بنتائج المباريات، ومقره الدوحة في قطر، وتم إنشاؤه عام ٢٠١٠، وبمبادرة من المركز، تم إنشاء تحالف عالمي للنزاهة الرياضية "SIGA"، يتألف من أكثر من (٥٠) ممثلاً للرياضة، والحكومات،

(١) Global Sports Law and Taxation Reports, September ٢٠١٤, PP. ١٤-١٦; Global Sports Law and Taxation Reports, June ٢٠١٣, PP. ١٧:٢٢.

(٢) وتضم الرابطة أعضاء من رابطة المراهنات البريطانية: (ABB)، (Bet-at-home)، (Bet365)، (Betclie)، (Betsson bwin.party)، (BetVictor)، (Digibet)، (Expekt)، (Hong Kong Jockey)، (Interwetten)، (Goldbet)، (Club). راجع الموقع الرسمي للرابطة: www.eussa

والأوساط الأكاديمية، والجهات الراعية، وغيرها من المنظمات الدولية والشركات، ويسعى لترسيخ نزاهة الرياضة ومبادئها الأساسية، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، والنزاهة المالية، ونزاهة المراهنات الرياضية على النحو المنصوص عليه في إعلان "SIGA" للمبادئ الأساسية للنزاهة الرياضية، الصادر في مدريد في ٧ أبريل ٢٠١٦، وبما يشمل^(١):

(أ) إجراء إصلاحات أساسية في مجال الرياضة، وترسيخ المفاهيم الأساسية للديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة، وتنمية قطاع الرياضة والنهوض به، وتشجيع التنفيذ السريع والفوري للإصلاحات الأساسية التي تعزز وتضمن أعلى معايير الحكم الرشيد والنزاهة المالية ونزاهة المراهنات الرياضية، وتجسيد الالتزام بالحفاظ على سلامة وجوه الرياضة ومستقبلها، من أجل تحقيق أكبر الفوائد للمجتمع والاقتصاد، وتأييد وتشجيع المبادئ الأساسية للنزاهة الرياضية.

(ب) تشغيل ممارسة الرياضة ضمن حدود القوانين واللوائح المعمول بها، وبما يتفق مع مبادئ الحكم الرشيد المتمثلة في الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

(ج) دعم واحترام المبادئ العالمية لأخلاقيات الرياضة مثل اللعب النظيف والتضامن واحترام حقوق الإنسان والكرامة والنزاهة والتنوع ورفض أي شكل من أشكال التمييز.

(د) تنفيذ أعلى معايير الحوكمة، بما فيها العمليات الانتخابية الديمقراطية والشفافة، والفصل بين السلطات في وظائفها التنظيمية والتجارية، ورصد تضارب المصالح المحتمل، وإدارة المخاطر، والمساواة بين الجنسين، والتمثيل الهادف لأصحاب المصلحة في أجهزة صنع القرار، والإدارة المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة والرقابة.

(١) الموقع الرسمي للمركز، متاح على:

<https://theicss.org.٥/١/٢٠٢٢>.

(هـ) التزام جميع مستويات القطاع الرياضي، بسياسة عدم التسامح تجاه جميع أشكال الفساد والرشوة والمعاملات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تنفيذ معايير ملائمة لعمليات العطاءات لتنظيم الألعاب الرياضية الكبرى الأحداث، وبيع حقوق البث وصفقات الرعاية والترتيبات التجارية الأخرى.

(و) التمسك بأعلى معايير النزاهة المالية والشفافية، بما في ذلك تطبيق أنظمة ترخيص الأندية على المستويين الوطني والدولي.

(ز) وضع معايير النزاهة المالية الدولية، وإعداد التقارير المالية المناسبة، وممارسات التدقيق والامتثال، و ثقافة امتثال قوية وشفافية في تخصيص وتوزيع واستخدام وفحص تطوير الرياضة وصناديق التضامن.

(ح) تقييم الأطر التنظيمية الحالية لملكية النوادي ووضع اختبارات مناسبة لأصحاب ومديري الأندية، للتأكد من أن الذين يمتلكون ويديرون المنظمات الرياضية يتمتعون بأوراق اعتماد أخلاقية ومهنية مناسبة، ويمنعون مخاطر التسلل لمن لا يتحلون بالسلوك القويم، أو يمثلون تضارباً للمصالح.

(ط) دعم إنشاء عمليات رصد ومراجعة ورقابة مستقلة فيما يتعلق بجميع برامج التنمية والمعاملات المالية المتعلقة بالرياضة، بما في ذلك رسوم انتقال الرياضيين والوكلاء وعمولات الطرف الثالث وبيع الحقوق التجارية وحقوق الرعاية، والاستحواذ على الأندية الرياضية، من خلال إنشاء غرفة مقاصة أو نظام مشابه، على المستويين الوطني والدولي، وفي حالة نزاهة المراهنات الرياضية.

(ي) تعزيز التنظيم المناسب لسوق المراهنات الرياضية في جميع أنحاء العالم والالتزام بمنع ومكافحة جميع أشكال المراهنات الرياضية غير القانونية، والقضاء على الاحتيال في المراهنات الرياضية والتلاعب بنتائج المباريات.

(ك) تشجيع الحكومات والهيئات الرياضية على سن القوانين واللوائح اللازمة، وتطويرها بشكل متوافق وتنفيذها ورصدها بشكل منسق، بما في ذلك إنشاء وحدات النزاهة الوطنية، ومدونات قواعد السلوك الخاصة بالرياضة.

وفيما يتعلّق بتحقيق العدالة الرياضية دولياً في مجال الرياضة، فإننا ننتقل إلى الفصل

الثاني لدراسة هيئات تسوية النزاعات الرياضية على المستوى الدولي.

الفصل الثاني

تسوية المنازعات الرياضية

تمهيد وتقسيم:

تتنوع النزاعات الرياضية بتنوع أنشطة ومجالات الرياضة، وتشمل قضايا الرعاية الرياضية، والترخيص، والإعلان، وحقوق الصور، وترتيبات البث، وكافة النواحي التجارية، والعقود، والقضايا ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية والتأديبية، واللعب النظيف، والإصابات الشخصية التي يصل عددها على سبيل المثال في المملكة المتحدة كل عام حوالي (١٩) مليون إصابة رياضية، تتكلف حوالي (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني^(١)، وبالتالي تكون هناك الكثير من الأموال المُستثمرة في المجال الرياضي على المحك.

وقد أُنشئت المحكمة الرياضية الدولية بغرض تسوية النزاعات الرياضية الدولية، ولها الولاية على كافة أنواع هذه النزاعات، وفقاً للنظام الأساسي لها، وتطبق المحكمة قانون الرياضة، وكذلك المبادئ العامة للقانون، كما تعمل كهيئة استئنافية للأجهزة التأديبية المستقلة في الاتحادات الرياضية الدولية. كما وُجدت طرق بديلة لتسوية المنازعات ذات الطبيعة التجارية، ومن أبرزها مركز تسوية النزاعات لوكالة "الويبو"، وجهاز تسوية المنازعات في الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا".

ونوالي دراسة كيفية تحقيق العدالة الرياضية وتسوية المنازعات الرياضية من خلال

المؤسسات الرياضية الدولية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النص على عدم اختصاص المحاكم العادية بتسوية النزاعات الرياضية.

المبحث الثاني: محكمة التحكيم للرياضة، والوسائل البديلة لتسوية النزاعات الرياضية.

(١) D. F. KENNETH, Blurring the Boundary Lines between Amateur and Professional Sports UMKC Law Review, vol. ٧٦: ٢٠٠٨, P. ٦٤٤.

المبحث الأول

النص على عدم اختصاص المحاكم العادية

بتسوية النزاعات الرياضية

تضمنت الأنظمة الأساسية للهيئات الحاكمة للرياضة، نصوصاً صريحة تقضي باستبعاد اختصاص المحاكم العادية في تسوية النزاعات المتعلقة بالرياضة، لاسيما القضايا التأديبية، وبعبارة أخرى، تبطل هذه النصوص صراحةً اختصاص المحاكم العادية، ويُحرم الرياضيين والاتحادات الوطنية من الوصول إليها، وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول

الاختصاص بتسوية النزاعات الرياضية الدولية

نصت الأنظمة الأساسية للهيئات الرياضية الدولية الحاكمة، على استبعاد اختصاص المحاكم الوطنية بنظر النزاعات الرياضية، ومن ذلك، النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA"، والذي حظر بحسب الأصل اللجوء إلى المحاكم العادية لتسوية النزاعات الرياضية، وكذلك الميثاق الأولمبي الذي نص على أحكام مماثلة للواردة بالنظام الأساسي للفيفا، ونوالي دراسة هذه النصوص من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول

النص على استبعاد اختصاص المحاكم الوطنية

بشأن نظر النزاعات الرياضية

أولاً: الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA":

قضت المادة رقم (٢/٥٩، ٣) من النظام الأساسي لاتحاد "الفيفا"، الصادر في أبريل

٢٠١٦، والخاص بالالتزام بتسوية المنازعات بأنه^(١):

٢. يحظر اللجوء إلى المحاكم العادية ما لم ينص على ذلك صراحة في لوائح "الفيفا"،

كما يحظر اللجوء إلى المحاكم العادية فيما يتعلق بجميع أنواع التدابير المؤقتة.

٣. يتعين على الاتحادات إدراج بند في نظامها الأساسي أو لوائحها، ينص على أنه

يُحظر تحريك نزاعات الاتحادات، أو المنازعات الخاصة بالاتحادات وأعضائها، والأندية

وأعضائها، واللاعبين والمسؤولين ومسؤولي الاتحاد الآخرين، أمام المحاكم العادية، ما لم تنص

لوائح "الفيفا" أو الأحكام القانونية الملزمة على اللجوء إلى المحاكم العادية، وفي الأحوال العامة

لا يتم اللجوء إلى هذه المحاكم، ويجب النص على إحالة النزاعات إلى التحكيم، من خلال هيئة

تحكيم مستقلة ومشكّلة حسب الأصول، ومُعترف بها بموجب قواعد الجمعية أو الاتحاد أو

محكمة التحكيم الرياضية.

كما تطلّبت المادة (١/٥٩) من النظام الأساسي للفيفا أن تكون محكمة التحكيم الرياضية

هي "محكمة الاستئناف" النهائية لنزاعات كرة القدم لجميع أصحاب المصلحة^(٢)، حيث قضت

(١) Article No. (٥٩/٢، ٣) of the FIFA statutes, April ٢٠١٦.

(٢) Article (٥٩/١) of the FIFA Statute: "the confederations, member associations and leagues shall agree to recognise CAS as an independent judicial authority and to

بوجوب موافقة الاتحادات القارية والاتحادات الأعضاء والاتحادات الوطنية، على الاعتراف بمحكمة التحكيم الرياضية كسلطة قضائية مستقلة، والتأكد من امتثال الأعضاء واللاعبين المنتسبين والمسؤولين، للقرارات الصادرة عن المحكمة، وينطبق نفس الالتزام على الوسطاء والوكلاء المرخص لهم.

ثانياً: اللجنة الأولمبية الدولية:

تضمّنت المادة (٦١) من الميثاق الأولمبي، أحكاماً مماثلة لتلك الواردة بالنظام

الأساسي للفيفا، وذلك على النحو التالي^(١):

١. قرارات اللجنة الأولمبية الدولية نهائية، ويمكن حل أي نزاع يتعلق بتطبيقها أو تفسيرها فقط من قبل المجلس التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية، وفي بعض الحالات، عن طريق التحكيم أمام محكمة التحكيم الرياضية "CAS".

٢. أي نزاع ينشأ بمناسبة أو فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية، يجب تقديمه "حصراً" إلى

محكمة التحكيم الرياضية، وفقاً لقانون التحكيم ذو الصلة بالرياضة.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المحاكم لاسيما الأوروبية تتحفظ بشأن نظر القضايا

الرياضية^(١)، خاصةً عندما تتعلق بمسائل ذات طبيعة رياضية خالصة، وتكون أكثر قبولاً لنظر

ensure that their members, affiliated players and officials comply with the decisions passed by CAS. The same obligation shall apply to intermediaries and licensed match agents".

(١) Article (٦١) of the Olympic Charter: "١. the decisions of the IOC are final. Any dispute relating to their application or interpretation may be resolved solely by the IOC Executive Board and, in certain cases, by arbitration before the Court of Arbitration for Sport (CAS). ٢. Any dispute arising on the occasion of, or in connection with, the Olympic Games shall be submitted exclusively to the Court of Arbitration for Sport, in accordance with the Code of Sports-Related Arbitration".

القضايا الرياضية ذات الطابع الاقتصادي، وهو ما جعل كثير من الرياضيين الذين تم إيقافهم جراء تعاطي منشطات، يلجئون إلى الادعاء أمام محاكم وطنية باعتبار أن هذا الحظر يؤثر عليهم اقتصادياً، إلا أن دعواهم رُفِضت على سند من أن قواعد حظر المنشطات تنظم السلوك الرياضي، لاسيما منع الغش وضمان تكافؤ الفرص، ويكون فرض العقوبات ضروري لضمان فعالية هذه القواعد، وبالرغم من أن العقوبة قد يكون لها آثار اقتصادية على الرياضي، إلا أن ذلك يعد نتيجة عرضية وحتمية لمنع الغش^(٢).

ثالثاً: سوابق نظر محكمة العدل الأوروبية لقضايا رياضية:

(١) قضية "والريف" و "كوخ" *Walrave & Koch* عام ١٩٧٤^(٣)، وكانت أول قضية رياضية تُعرض على محكمة العدل الأوروبية، والتي أُرست فيها مبدأ بأنها ستنتظر القضايا التي تُشكّل ممارسة الرياضة نشاطاً اقتصادياً، بالمعنى الوارد في المادة (٢) من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي. وكانت القضية الثانية التي نظرتها المحكمة هي "دونا ضد مانتيرو" *Dona &*

(١) S. ELLSON, M. LOHN, Whose Rules are we playing by?, Entertainment and Sports Law Journal, ISSN ١٧٤٨-٩٤٤X, January ٢٠٠٦, available at: http://go.warwick.ac.uk/eslj/issues/volume٣/number٢/ellson_lohn/٥/١/٢٠٢٢.

(٢) في قضية "Meca-Medina and Majcen v European Commission"، أوضحت محكمة العدل الأوروبية أن قانون الرياضة يتضمّن مبدأ اللعب النظيف كقاعدة رياضية بحتة، وعند ثبوت انتهاكه يتم توقيع العقوبات المقررة، بغض النظر عن تضرر الرياضيين اقتصادياً. وفي قضية "Wilander and Novacek v" وفي قضية "Tobin and Jude [١٩٩٧] ٢ CMLR ٣٤٦"، وُجد أن قواعد الاتحاد الدولي للتنس لا ترقى إلى مستوى تقييد التجارة أو التعارض مع أحكام المادة ٥٩ من معاهدة الجماعة الأوروبية راجع:

Paul Michael Edwards v. The British Athletic Federation and the International Amateur Athletic Federation [١٩٩٨] ٢ CMLR ٣٦٣.

(٣) Dona v Mantero ١٩٧٦ Case ١٣/٧٦ [١٩٧٦] ECR ١٣٣٣.

Mantero " عام ١٩٧٦^(١)، وتعلقت بقواعد الجنسية في كرة القدم الإيطالية، عندما فرض الاتحاد الإيطالي قيوداً على احتراف اللاعبين الأجانب في إيطاليا، وطعن وكيل كرة قدم على هذه القواعد في المحاكم الإيطالية، التي أحالت القضية إلى محكمة العدل الأوروبية لتحديد ما إذا كانت متطلبات الجنسية للاتحاد الإيطالي متوافقة مع قانون الاتحاد الأوروبي، وقد خلصت المحكمة إلى:

أنها لن تنظر في القواعد أو الممارسات الوطنية، التي تقصر حق المشاركة في مباريات كرة القدم على مواطني دولة معينة، إذا لم تكن ذات طبيعة اقتصادية وتتعلق بالنشاط كونه رياضي فقط، أي أن المحكمة رأت أن القيد كان مُبرراً لتعلقه بسبب رياضي بحت، بعيداً عن الطبيعة الاقتصادية للنشاط.

وبوجه عام يضع الاتحاد الأوروبي في سياساته القانونية تمييزاً بين تنظيم الرياضة كنشاط اقتصادي وقواعد اللعبة، التي هي بشكل عام، لا تخضع لقانون الاتحاد الأوروبي أو قواعد المنافسة على وجه الخصوص، أو اللوائح المعنية بالناحية الاقتصادية^(٢)، وواقعاً، يصعب إعمال هذا التمييز، كما هو الحال بالنسبة لقواعد الانتقالات في كرة القدم، التي تتعلّق بقواعد اللعبة، إضافة إلى أن لها عواقب اقتصادية وتجارية^(٣).

(١) Walrave & Koch v Union Cycliste Internationale ١٩٧٤ Case ٣٦/٧٤ [١٩٧٤] ECR ١٤٠٥.

(٢) ١٩٩٩ COMP/٣٧ ٨٠٦.

(٣) نظراً لأن الرياضة أصبحت نشاطاً تجارياً، تقوم مفوضية الاتحاد الأوروبي، من خلال إدارة المنافسة بمراقبة الأنشطة التجارية المتعلقة بالرياضة الأوروبية، للتأكد من امتثالها لقواعد المنافسة في الاتحاد الأوروبي، المنصوص عليها في المادتين (١٠١)، (١٠٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

(٢) قضية "بوسمان" *Bosman* لعام ١٩٩٥^(١):

تعلقت القضية باللاعب "بوسمان" الذي طلب من محكمة العدل الأوروبية، النظر في نظام انتقالات اللاعبين الذي أقره "الفيفا"، وفرض قيودًا على حرية انتقال لاعبي كرة القدم بين الأندية، وقد خلصت المحكمة إلى أن لاعبي كرة القدم، يتمتعون بحرية الانتقال إلى أندية أخرى داخل الاتحاد الأوروبي، دون ترخيص أو إعاقة، وذلك بموجب قواعد حرية تنقل العمال الواردة في المادة (٣٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي "حاليًا مادة ٤٥"، وأن قواعد "الفيفا" لا تتوافق معها، وينبغي النظر في إلغائها باعتبارها لا تحقق الأهداف الرياضية، المتمثلة في الحفاظ على التوازن بين الأندية، والتي يمكن تحقيقها بكفاءة بوسائل لا تعيق حرية انتقال العمال^(٢).

(٣) قضية "موتو" *MOTOE* لعام ٢٠٠٨^(٣):

حيث قامت جمعية يونانية خاصة غير ربحية، بتنظيم مسابقات للدراجات النارية في اليونان، وطالبت بأن تشترك مع السلطات العامة عند منح التراخيص الخاصة بمثل هذه المسابقات، باعتبارها محتكرة لهذا النشاط، وقد أوضحت المحكمة أنه يجب تمييز مدى استغلال هذه المسابقات تجاريًا، وكونها تشكل مصدر دخل للجمعية من عدمه، ثم بحث مدى توافق الطلب المقدم مع أهداف قانون المنافسة المجتمعية، وأوضحت المحكمة أن ارتباط النشاط

(١) Case ٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football ASBL v Bosman [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لهذا الحكم، تم تعديل قواعد انتقالات التي اعتمدها "الفيفا" لعام ٢٠٠١، وجاء الإصدار الأخير منها في ١٧ مارس ٢٠١٦، وأصبح ساريًا اعتبارًا من ١ يونيو ٢٠١٦. راجع: Case ٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football ASBL v. Bosman, Para. ١١٠ of the ECJ Judgement.

(٣) Motosykletistiki Omospondia Ellados NPID (MOTOE) v Elliniko Dimosio, Grand Chamber of the ECJ, ١ July ٢٠٠٨, Case C-٤٩/٠٧.

الاقتصادي بالرياضة، لا يعيق تطبيق قواعد المنافسة الواردة في معاهدة الاتحاد الأوربي، حتى مع منافسة نشاط الجمعية أو خدماتها لمشغلين آخرين، بل إن الجمعيات غير الهادفة للربح التي تقدم سلعاً أو خدمات في سوق معينة، قد تجد نفسها في منافسة مع نظيراتها من الجمعيات الأخرى، ويعتمد نجاح الجمعيات أو ازدهارها الاقتصادي على قدرتها بشأن فرض خدماتها في السوق، على حساب الخدمات التي يقدمها الآخرون.

وقد رفضت المحكمة الطلب، وقررت أن المادتان (٨٢)، (٨٦) من معاهدة المجموعة الأوروبية . السارية وقت نظر القضية . تستبعدان وجود قاعدة وطنية تمنح الشخص الاعتباري المنظم لمسابقات رياضية، ويبرم عقود رعاية وإعلان وتأمين، سلطة منح الموافقة على طلبات الإذن بتنظيم هذه المسابقات، دون إخضاع ذلك للقيود والالتزامات والمراجعة، حيث لا يمكن ضمان صحة نظام المنافسة، وتوافقه مع القواعد الواردة في المعاهدة، إلا إذا تم ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف القائمين بالنشاط، ويعد تكليف شخص يستغل هذه المسابقات تجارياً بمنح الموافقة على طلبات تنظيمها، بمثابة منحه سلطة تحديد من يُصرح لهم بالتنظيم وتحديد شروط التنظيم، وبالتالي منحه ميزة واضحة على منافسيه، والإخلال بمبدأ المساواة مع باقي المشغلين^(١).

(١) International Sports Law Journal, ISLJ ٢٠٠٨/٣-٤, PP.١٣:١٨.

الفرع الثاني

الوضع في المحاكم الوطنية

وفقاً لكثير من الممارسات القضائية الوطنية، يتم استبعاد نظر المنازعات الرياضية،

وذلك على النحو التالي:

أولاً: الوضع في إنجلترا:

توجد أحكام مماثلة في قواعد وأنظمة هيئات الرياضة الوطنية، بشأن عدم اختصاص المحاكم العادية بتسوية النزاعات الرياضية، وعلى سبيل المثال، المادة "K. 1 (e)" من قواعد الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، نصت على اللجوء إلى التحكيم لتسوية النزاعات، واستبعدت صراحةً صلاحيات المحاكم الإنجليزية، بموجب الأقسام (٤٤، ٤٥، ٦٩) من قانون التحكيم في المملكة المتحدة لعام ١٩٩٦.

وبشكل عام، لا تنتظر المحاكم الإنجليزية في المنازعات الرياضية، ويترك أمر تسويتها لهيئات التسوية الرياضية، باعتبار أن ذلك الطريق أكثر ملاءمة من المحاكم^(١)، التي تحقق العدالة بشكل أفضل للأشخاص العاديين، ولكنها خارج التسلسل الهرمي لنظام المحاكم التأديبية الرياضية^(٢)، وفي قضية "Cowley v. Heatley"^(٣)، أشارت المحكمة إلى أن الرياضة ستحقق فائدة أكبر، إذا لم يتم تحريك دعاوى قضائية مستمرة للطعن في قرارات الهيئات الرياضية.

كما رفضت المحكمة العليا الإنجليزية في ١٨ يوليو ٢٠٠٨، النظر في طلب إلغاء

الحظر الذي فرضته الجمعية الأولمبية البريطانية "British Olympic Association" "BOA"

(١) McInnes v. Onslow-Fane ([1978] 1 WLR 1520, P. 1535.

(٢) Enderby Town Football Club Ltd v. Football Association Ltd ([1971] 1 Ch. 591, P. 605.

(٣) (1986) T.L.R. 430.

على العداء البريطاني "دواين تشامبرز" لمدة عامين، بسبب تعاطيه المنشطات في عام ٢٠٠٣، على أساس أنه نزاع مهني يتعلّق بقوانين خاصة، هي التي تحدد ما إذا كان هذا الحظر يُشكّل قيدًا غير معقول على المهنة^(١)، وهو مثال على إجحام المحاكم الإنجليزية عن التدخل في المنازعات الرياضية، لتتعامل معها أنظمة هيئات التسوية الرياضية.

وفي قضية "آغا خان" ضد "نادي الجوكي" " " *Aga Khan and the Jockey Club Case*^(٢)، طلب المدعي "آغا خان" إلغاء القرار الصادر من نادي فروسية في المملكة المتحدة باستبعاد الجواد المملوك له، بسبب إخفاقه في اختبار المخدرات، وقضت محكمة الاستئناف الإنجليزية، بأنه على الرغم من سيطرة النادي على معظم سباقات الخيل في المملكة، إلا أنه لم يكن بأي حال من الأحوال جهازًا تابعًا للحكومة، وإنما منظمة خاصة تلتزم مع أعضائها بموجب عقد، وبالتالي، فإن سبل الانتصاف المناسبة ضدها من مسائل القانون الخاص، وليست هناك قابلية أو نطاق للمراجعة القضائية لقرار هذا المجال الرياضي، فالمراجعة القضائية لقرارات الهيئات العامة وليس ضد قرارات الهيئات الخاصة^(٣).

ثانيًا: الموقف في الولايات المتحدة الأمريكية:

(١) ISLJ ٢٠٠٨-٣/٤، P. ١٥٥.

(٢) R. v Disciplinary Committee of the Jockey Club ex p. the Aga Khan [١٩٩٣] ١ WLR ٩٠٩.

(٣) وتجدر الإشارة إلى أن نهج المحاكم الإنجليزية، قد شهد فيما يتعلق بالمراجعة القضائية للقضايا الرياضية تغييرًا جذريًا، على الرغم من إجحامها السابق عن ممارسة سلطة المراجعة القضائية لأنشطة الاتحادات الرياضية. راجع:

Poplar Housing and Regeneration Community Association Ltd. v. Donoghue (٢٠٠١) ٣ W.L.R. ١٨٣.

يوجد وضع قانوني مشابه في الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، في قضية "Harding" ضد الجمعية الأمريكية للتزلج على الجليد^(١)، أوردت المحكمة الفيدرالية أنه على المحاكم أن تتردد قبل التدخل في الجلسات التأديبية التي تعقدتها الجمعيات الخاصة، وأن ذلك التدخل يكون مناسباً فقط في الظروف الاستثنائية وغير العادية، باعتبار أنه ينتهك القواعد الخاصة لتلك الجمعيات، مما قد يؤدي إلى ضرر جسيم لا يمكن إصلاحه للمدعي، حيث يكون قد استنفد جميع سبل الانتصاف الداخلية، وحتى في هذه الحالة، يقتصر إصدار حكم مستعجل على تصحيح خرق القواعد، ولا ينبغي للمحكمة أن تتدخل في موضوع النزاع الأساسي.

ثالثاً: الموقف في كندا:

في كندا، يتشابه الوضع مع الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، في قضية "ماكيج" "McCaig" ضد جمعية اليخوت الكندية والجمعية الأولمبية الكندية^(٢)، أورد القاضي ملاحظات حول دور المحاكم في حل النزاعات الرياضية، ومفادها أن المحكمة كانت قد استمعت إلى آراء ذوي الخبرة والمعرفة في رياضة الإبحار، وعلى دراية كاملة بها، وأنه سيتردد في استبدال رأيه بمن يعرف الرياضة ويعرف طبيعة المشكلة.

رابعاً: الوضع في سويسرا:

بشكل عام، في معظم أنظمة القانون المدني الأوروبية، تخضع المحاكم لإرادة الأطراف التي تحاول تسوية نزاعاتها خارج نطاق القضاء، سواء عن طريق التحكيم أو أي طرق بديلة أخرى، وهناك من يشترط أن يكون اللجوء إلى المحاكم العادية، فقط عند الإخفاق في التوصل

(١) Harding v United States Figure Skating Association [١٩٩٤] ٨٥١ F Supp ١٤٧٦.

(٢) McCaig v. Canadian Yachting Association & Canadian Olympic Association [١٩٩٦] Case ٩٠-٠١-٩٦٦٢٤.

إلى حل خارج نطاق القضاء، وفي بعض الحالات المحدودة للغاية، تبت المحاكم في النزاع بعيداً عن الهيئات الرياضية المعنية، وعلى سبيل المثال، قضت المحكمة الفيدرالية السويسرية "المحكمة العليا"، في حكمها الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٣ بشأن الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن محكمة التحكيم للرياضة "CAS"، أن أي حكم يكون هدفه الوحيد تطبيق قواعد لعبة رياضية، فإنه من حيث المبدأ خارج نطاق الرقابة القانونية العادية^(١).

وبموجب المادة رقم (٢/١٩٠) من القانون الفيدرالي السويسري بشأن قواعد القانون الدولي الخاص، الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٨٧، فإنه لا يمكن الطعن على قرار محكمة التحكيم للرياضة "CAS" إلا في الحالات التالية:

(أ) إذا تم تعيين محكم منفرد بشكل غير نظامي أو تم تشكيل هيئة التحكيم بشكل غير نظامي.

(ب) إذا رأت هيئة التحكيم عن طريق الخطأ أنها تتمتع بالولاية القضائية أو ليس لها اختصاص.

(ج) إذا حكمت هيئة التحكيم في مسائل تتجاوز المطالبات المقدمة إليها أو إذا فشلت في الفصل في أحد المطالبات.

(د) إذا لم تُحترم المساواة بين الأطراف أو حقهم في الاستماع إليهم في إجراءات الخصومة.

(هـ) إذا كان القرار غير متوافقة مع النظام العام السويسري.

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ١٢.

خامساً الوضع في إسبانيا:

يتم الخضوع لأي مطلب قانوني للأطراف المتنازعة، بشأن التسوية من خلال "إجراءات التوفيق" التي تُجرى أمام القاضي، قبل السماح للأطراف بالمضي قدماً في الإجراء القانوني أمام المحاكم. في مثل هذه الإجراءات، يستكشف القاضي مع الأطراف المتنازعة إمكانيات تسوية النزاع ودياً.

سادساً: الوضع في إيطاليا:

هناك وضع مماثل في إيطاليا حيث يتعين على الأطراف في النزاعات الرياضية، إحالتها أولاً إلى غرفة خاصة للتوفيق والتحكيم للرياضة " *Camera di Conciliazione e Arbitrato per lo Sport* "، وهي محكمة تحكيم رياضية. ويوجد وضع مماثل في دول كثيرة، لإيجاد حلول فاعلة لتسوية النزاعات الرياضية بمختلف أنواعها، سواء الخاصة بالأفراد، أم ذات الطبيعة التجارية، ويمكن النص على معايير تضبط الاختصاص في حالة توافرها، وتعدد الولاية بناءً على ذلك للمحاكم العادية، أم هيئات التسوية الرياضية المتخصصة، على سبيل المثال، عندما يكون المطلوب هو حكم مستعجل أو يتعلّق الأمر بسابقة قانونية، تكون المحاكم هي أنسب الحلول^(١).

(١) I. S. BLACKSHAW, Sporting Injunctions, Global Sports Law and Taxation Reports, December ٢٠١٤, PP. ٢٢:٢٦.

المطلب الثاني

اختصاص بعض المحاكم الوطنية

بنظر النزاعات الرياضية

في قضية *US case of Doyle v. Insurance Company*، قبلت المحكمة العليا الأمريكية نظر قضية بشأن عقد رياضي، تم الاتفاق فيه على عدم لجوء أي من الطرفين إلى المحاكم الأمريكية^(١)، إلا بعد اللجوء إلى التحكيم، باعتبار أنه إذا لم يرض الطرفان بعد اللجوء إلى التحكيم، يجوز لهما إحالة الأمر إلى المحاكم الوطنية^(٢)، وأكّدت محكمة التحكيم الرياضية في قضية *Claudia Pechstein* "على المبدأ السابق، من حيث أنه في حالة عدم رضا الأطراف المتنازعة، يمكنهم إحالة الأمر إلى المحاكم العادية.

وعلى ذلك نجد حالات نظرت فيها المحاكم الوطنية نزاعات بين الاتحادات الوطنية

والرياضيين، ونبين بعضاً منها على النحو التالي:

الفرع الأول

المحاكم المدنية

أولاً: قضية "رودي توميانوفيتش" ضد شركة "كاليفورنيا سبورتس" عام ١٩٧٩^(٣):

في ٩ ديسمبر من عام ١٩٧٧، وخلال مباراة تنظمها الرابطة الوطنية لكرة السلة، تلقى المدعي "رودي توميانوفيتش"، لكمات في وجهه من قبل خصمه "كيرميت واشنطن"، وتسبب له في إصابة خطيرة، وحرك "رودي" دعوى قضائية أمام محكمة ولاية "تكساس"، ضد "واشنطن"

(١) ٩٤ U.S. ٥٣٥ (١٨٧٦).

(٢) the English House of Lords Decision in the case of Scott v Avery (١٨٥٦) ٥ HLC ٨١١.

(٣) Tomjanovich v California Sports Inc. [No. H-٧٨-٢٤٣ (SD Tx ١٩٧٩)].

والنادي الذي يُمثله وهو "لوس أنجلوس ليكرز"، ونجح "توميانوفيتش" في إثبات أن النادي مسئول بشكل غير مباشر عن الإصابات التي لحقت به، لأن مسئولية النشاط الرياضي فيه كانوا على علم بطريقة وأسلوب اللعب العنيف لواشنطن، ولم يفعلوا شيئاً لتصحيح مساره، واستمروا في اختياره لتمثيل النادي، وقد حصل "رودي" على تعويض قدره ٣.٢٥ مليون دولار أمريكي عما لحقه من أضرار.

ثانياً: قضية *"Ben Smoldon"* "بن سمولدون" ضد حكم مباراة الرجبي "ايكل نولان"،

واللاعب المنافس "توماس ويتورث" لعام ١٩٩٧^(١):

كان المدعي *"Smoldon"* يلعب في مباراة ضمن منافسة محلية، يُنظمها اتحاد الرجبي للاعبين تحت سن (١٩) عامًا، وقد أصيب بخلع في رقبته أثناء المباراة، نتيجة استخدام لاعبي الفريق المنافس للقوة الجسدية المفرطة، وعدم مراعاتهم لقواعد الملامسة الجسدية، حتى أن حكم المباراة طرد بعضهم، ولكن خلافاً لقواعد اللعبة، سمح الحكم بإجراء تبديلات غير متساوية، ثمانية لاعبين في جانب وسبعة في الجانب الآخر، كما سمح للمكلف بالتسديد في فريق *"Smoldon"* بأن يأخذ مركزه، بعد أن علم بأن رقبته قد تضررت وأنه يجد صعوبة في مواصلة اللعب في مركزه، واستمرت الإدارة السيئة للمباراة من حكم المباراة، وفشل في تنفيذ إجراءات السلامة التي نصت عليها قواعد اللعبة أو الروح الرياضية، على الرغم من تحذيره من جانب المدربين والحكام المساعدين، مما نتج عنه إصابة المدعي بكسر في الرقبة بعد الشوط الأول، أدي إلى إصابته بشلل رباعي.

(١) Smoldon v Nolan and Whitworth [١٩٩٧] ELR ٢٤٩.

وقد رأَت المحكمة وفقاً للسوابق القضائية في قضيتي، "كوندون" ضد "باسي" عام ١٩٨٥، و"اليوت" ضد "سوندرز وليفربول" عام ١٩٩٤، أنه يجب إثبات ما إذا كان الحكم مديناً بواجب حماية اللاعبين، وما إذا كان قد أهمل في أداء هذا الالتزام، وبالفعل تم ثبت أنه مدين للاعبين بممارسة درجة من العناية بسلامتهم وفقاً لأحوال المباراة، والتصرف وفقاً للمعقول وأعراف اللعبة، ولا توجد أسس يمكن أن تُستبعد على أساسها مسئوليته.

وقررت المحكمة أنه بالرغم من الطبيعة الخطرة لرياضة الرجبي العنيفة، إلا أن حكم المباراة قد فشل في إجراء "CTPE" الذي نصت عليه قواعد اللعبة، والتأكد من وجود أعداد متساوية عند مواجهة الفريقين في أوضاع معينة، ولم ينتبه إلى تحذيرات المدربين وقاضي اللمس، الذين نبهوه إلى أنه ما لم يفعل شيئاً فإن اللاعبين سيتعرضون للإصابة، وكذلك لم يكثرث لإصابة المدعي التي جعلته يغير مركزه؛ ومن ثم، فقد توافرت أدلة على أنه قد أخل بواجبه، وفشل في ممارسة قدر معقول من العناية في أداء واجبه، وحكمت المحكمة للاعب بمبلغ (١.٨) مليون جنيه إسترليني كتعويض عن إصاباته^(١)، كما أوضحت أنه تم التوصل إلى قرارها بعد مراعاة الطبيعة الخاصة لوقائع القضية، والتي ربما لا تكون قابلة للتطبيق في كل الحالات^(٢).

(١) S. CORNELIUS, the expendables: Do Sports People Really Assume the Risk of Injury? Global Sports Law and Taxation Reports' December ٢٠١٥ and March ٢٠١٦.

(٢) the English Court of Appeal case of Vowles v Evans and The Welsh Rugby Union Ltd [٢٠٠٣] EWCA Civ.٣١٨.

ثالثاً: قضية "واتسون" ضد "مجلس التحكم البريطاني للملاكمة" لعام ٢٠٠١

"Michael Watson"^(١):

ادعى الملاكم المحترف "مايكل واتسون"، أمام المحكمة الإنجليزية العليا ضد المدعى عليه، وهو مجلس التحكم البريطاني للملاكمة *British Boxing Board of Control* "BBBC"، حيث إنه خلال مباراة نظّمها المجلس، قام الحكم بإنهاء المباراة في الجولة الأخيرة، لأن "واتسون" لم يعد بإمكانه الدفاع عن نفسه، وبالفعل أُعيد إلى ركنه في الحلبة وسرعان ما فقد وعيه في الساعة ١٠.٥٤ مساءً، وفي تمام الساعة ١١.٠١، فحصه طبيب الحلبة وأمر بنقله إلى مستشفى *North Middlesex*، التي وصل إليها الساعة ١١.٢٢ مساءً، وقرّر أطباؤها حاجته إلى إجراء جراحة في مستشفى متخصص في "سانت بارثولوميو" وبالفعل نُقل إليها، وخضع لعملية جراحية في الساعة ١٢:٣٠ صباحاً، لإزالة ورم دموي تحت الجافية، وبعد الجراحة أُصيب بشلل كامل لجانبه الأيسر، مع بعض من الإعاقات الجسدية والذهنية.

وقد ادعى "واتسون" أن مجلس "BBBC" يدين بواجب قانوني بضمان سلامة اللاعبين، وأنه انتهكه بعدم توفير خدمات طبية مناسبة لطبيعة اللعبة في مكان المباراة، وقد قررت المحكمة أن المجلس لا دخل له بالخطر الأولي الذي قد ينتج عن ضربات الملاكمين، إلا أن هناك قواعد متخصصة للسلامة يجب عليه أن يتأكد من علم المشاركين في المباريات بما فيهم الملاكمين والمروجين بها، حيث توفر هذه القواعد نظاماً آمناً لعلاج الإصابات التي قد تحدث أثناء المنافسة، أو العلاج الطبي اللازم بعد المباريات^(٢).

(١) Watson v British Boxing Board of Control [٢٠٠١] QB ١١٣٤.

(٢) N. PARTINGTON, Coaching, Sport and the Law: A Duty of Care, Routledge, ٢٠٢١, P. ٧٣.

ولاحظت المحكمة أن المجلس لم يتأكد من وجود طاقم طبي، ومعدات طبية متخصصة في المباراة، ولم يكن هذا السلوك متوافقاً مع أفضل الممارسات الطبية المتطلّبة، حيث إن أهم وقت لبدء علاج نزيف المخ هو الدقائق التي تلي الإصابة مباشرة، وكلما طال التأخير، زاد احتمال تفاقم الإصابات التي لحقت بالدماغ بسبب الورم الذي يضغط على المخ، مما يتطلّب أن يُقدّم العلاج أسرع بكثير مما كان عليه الحال، أو على الأقل أن يشرع طبيب الحلبة في إعداد الملاكم المصاب للجراحة، وإذا سار الأمر على هذا النحو، فمن المحتمل أن تؤثر الإصابات على المدعي كانت ستكون أقل بكثير.

ونظراً لأن إصابات الدماغ الخطيرة نتيجة متوقعة . وإن كانت نادرة . في مباريات الملاكمة، فيجب أن تكون هناك إمكانيات تعكس الاحتياط لهذا الخطر، وتضمن حماية الملاكمين منه قدر الإمكان. ونظراً لموقعه كهيئة رياضية لها دور في ضمان السلامة الطبية للمتنافسين، فإن مجلس "BBBC" يدين بواجب السلامة للمدعي، وقد انتهك هذا الواجب بسبب عدم كفاية التجهيزات، مما تسبب في الإضرار به، وتفاقم إصابة دماغه بصورة خطيرة خلال المباراة، وبالتالي، يُسأل المجلس عن الأضرار التي لحقت باللاعب، لأنه لم يتأكد من وجود المتطلبات والممارسات الطبية اللازمة، ولم تتصرّف كهيئة مسؤولة بطريقة منطقية ومتخصصة، وقررت المحكمة للمدعي تعويضاً قدره أربعمئة ألف جنيه إسترليني، وتم تأكيد الحكم في الاستئناف.

رابعاً: قضية "فلاهيرتي" ضد نادي سباق كلاب الصيد الوطني " *Flaherty v.* "

National Greyhound Racing Club " عام ٢٠٠٥^(١):

(١) [٢٠٠٥] EWCA Civ. ١١١٧.

تعلقت وقائع القضية بثبوت انتهاك "فلاهيرتي" لقواعد سباق، حيث قاع بإعطاء كلب الصيد الذي يملكه مادة منشطة محظورة، فقام الاتحاد الرياضي الانجليزي المختص بتغريمه وحكم عليه تأديباً بعقوبة اللوم، وطعن "فلاهيرتي" على القرار أمام المحكمة، على أساس أن التحقيق معه لم يتم بشكل عادل، وبالفعل قُبل طعنه في الدرجة الأولى، لكنه رُفض أمام محكمة الاستئناف الانجليزية، التي قررت بالإجماع عدم وجود أي مخالفة إجرائية من قبل الاتحاد وأن قراره كان عادلاً وبنبغي تأييده، وقررت المحكمة أن العدالة لا ينبغي أن تتحقق فحسب، بل يجب أن يتم ملاحظتها بوضوح وهي تتحقق، وعلى أي هيئة رياضية تنظيمية، أن تتبع مبادئ العدالة الطبيعية، وأبرزها:

١. المساواة، فلا يجوز لأي شخص أن يكون قاضياً في قضيته الخاصة، وفقاً للقاعدة

اللاتينية "*Nemo Iudex in Re sua*".

٢. الحق في جلسات استماع عادلة، من قبل محكمة غير متحيزة ومحايدة، وإعمال

القاعدة اللاتينية استمع إلى الطرف الآخر "*audi alteram partem*"، ودع الطرف الآخر

يسمع.

١. تقديم تفاصيل القضية إلى المتهم في وقت كاف ليقوم بإعداد دفاعه.

٢. منح المتهم الفرصة لتقديم أدلة، وشهود، واستجواب الشهود.

٤. تسبب قرار المحكمة.

خامساً: قضية لاعب كرة القدم "دا سيلفا" ضد الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لعام

٢٠١٢^(١):

وتعد قضية " *Francelino da Silva Matuzalem v. Fédération Internationale de Football Association (FIFA)* " بمثابة سابقة تاريخية للمحكمة

الفيدرالية السويسرية، حيث ألغت حكم محكمة التحكيم للرياضة "CAS" لأنه انتهك "مبادئ القانون الأساسية"، والنظام العام بموجب المادة (١٩٠/٢/هـ) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسرية "PILA"، وهي المرة الأولى التي يتم فيها إبطال قرار "CAS" على أساس موضوعي وليس إجرائياً^(٢).

وتتلخص وقائع القضية في أن لاعب كرة القدم البرازيلي "da Silva"، الذي كان يلعب حتى عام ٢٠٠٤ لنادي "روما لاتسيو"، وفي يونيو من نفس العام وقّع عقداً للعب لصالح نادي كرة القدم الأوكراني "شاختر دونيتسك"، ولمدة خمس سنوات، تبدأ في الأول من يوليو ٢٠٠٤، وحتى الأول من يوليو ٢٠٠٩. وبعد ثلاث سنوات، وفي ٢ يوليو ٢٠٠٧ أنهى اللاعب عقده بإرادته المنفردة وتعاقد مع نادي "سرقسطة" "Real Saragossa" الإسباني، والذي تعهد بحماية اللاعب من أي مطالبات قد تنشأ عن إنهاء العقد دون سبب.

لجأ نادي "شاختر" إلى لجنة الانضباط في الفيفا "FIFA DRC"، والتي خلصت إلى أنه وفقاً للمادة (١٧) من اللوائح الخاصة بوضع اللاعبين وانتقالاتهم، يستحق النادي مبلغ (٦.٨) مليون "يورو" من اللاعب، مع منعه من ممارسة أي نشاط يتعلق بكرة القدم في العالم وفقاً للوائح

(١) Case (٤) A_٣٢٠ / ٢٠٠٩.

(٢) L. W. VALLONI, T. PACHMANN, Switzerland: the Landmark Matuzalem Case And Its Consequences On The FIFA Regulations, mondaq, ٢٠٢١, PP. ١:٥.

"FIFA"، ودون تحديد مدة زمنية، وتم استئناف هذا القرار أمام محكمة التحكيم الرياضية من قبل الطرفين، وفي ١٩ مايو ٢٠٠٩، أصدرت "CAS" قرارها بأن يدفع اللاعب ونادي "سرقسطة" بالتضامن والتكافل مبلغ (١١،٨٥٨،٩٣٤) "يورو" إلى "شاختر"، بالإضافة إلى فائدة ٥% سنويًا، تبدأ من تاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٧.

تم استئناف هذا القرار من قبل "دا سيلفيا"، ونادي "سرقسطة" أمام المحكمة الاتحادية السويسرية العليا، والتي ألغت قرار "CAS" في ٢٧ مارس ٢٠١٢، واعتبرت أن هذا الحظر يخالف النظام العام السويسري، كونه التزامًا مفرطًا وفقًا للمادة (٢/٢٧) من القانون المدني السويسري، ولا يمكن الوفاء به وفقًا للمعنى الوارد في المادة (٢/١٩٠) من القانون المدني السويسري "PILA"، وأن التطور الحر للفرد لا يجب أن تحترمه الدولة فحسب، بل جهات الاحتكار مثل الاتحادات الرياضية، كما أن الحظر الموقع على اللاعب عالميًا، ولفترة غير محددة، يعد انتهاكًا للنظام العام، لأن اللاعب لن يكون قادرًا على كسب ما يكفي لدفع التزاماته.

وقد أشارت المحكمة إلى في حكمها إلى سابقة قضائية غير رياضية، وهي قضية

"نوردنفيلت" ضد شركة "مكسيم نوردنفيلت" للبنادق والذخيرة *Nordenfelt v. Maxim*

Nordenfelt Guns and Ammunition Co. لعام ١٨٩٤^(١)، التي تتلخص وقائعها في أن

مالك مصنع الأسلحة السويدي "Thorsten Nordenfelt"، كان يمتلك شركة لذات النشاط،

تمارس نشاطها في كل أنحاء العالم، ثم قام ببيع هذه الشركة، إلى مؤسسة "Hiram Stevens

"Maxim" المدعى عليهم، ووافق على أن يتضمن عقد البيع شرطًا يلزمه بألا يعمل في شركات

(١) AC ٥٣٥ [١٨٩٤] (١).

منافسة لمدة (٢٥) عامًا في أي مكان بالعالم^(١)، وفي وقت لاحق عمل *Nordenfelt* في شركة منافسة، فأقام المدعى عليهم دعوى لإنفاذ التعهد الوارد في عقدهم مع المدعى أمام مجلس اللوردات.

وقد شرح اللورد *MacNaghter* مبدأ حظر تقييد التجارة، باعتبار أنه يحق لأي شخص ممارسة تجارته بحرية، ويتعارض كل تدخل في هذه الحرية أو أي قيد غير مبرر مع النظام العام، حتى لو كان الشخص هو الذي التزم بتقييد نفسه، ويُعد التزامه غير قانوني، ولكي يكون تقييد التجارة معقولاً ولصالح الطرفين، يجب ألا يوفر أكثر من الحماية الكافية لصالح الطرف المعني، وقد كان التقييد الوارد في القضية فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي والزمني، يتجاوز ما هو ضروري لحماية الشركة المدعية.

أي أنه كمسألة تتعلق بالنظام العام، لا ينبغي تقييد قدرة شخص على كسب لقمة العيش بأي قيود، تتجاوز ما هو ضروري بشكلٍ معقول لتحقيق هدف مشروع، مع ضرورة وجود مصالح مشروعة ينبغي حمايتها وتبرر مثل هذا التقييد، الذي يجب أن يكون معقولاً من حيث النطاق الجغرافي والزمني^(٢)، وبالمثل فإن أي حظر لممارسة الرياضة تفرضه هيئة تأديبية رياضية على

(١) وأنه لا يجوز لشركة Thorsten Nordenfelt، خلال فترة خمسة وعشرين عامًا من تاريخ تأسيس الشركة، إذا استمرت في ممارسة الأعمال التجارية، المشاركة إلا نيابة عن الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التجارة، أو الأعمال التجارية لمصنع حوامل البنادق أو العربات، أو متفجرات البارود أو الذخيرة، أو في أي عمل يتنافس أو يمكن أن ينافس بأي شكل من الأشكال ما تقوم به الشركة في الوقت الحالي، شريطة ألا ينطبق هذا التقييد على متفجرات غير البارود، أو القوارب، أو الطوربيدات تحت الماء، أو الغواصات، أو المسبوكات، أو المطروقات من الفولاذ أو الحديد، أو سبائك الحديد أو النحاس، ولا يتم إعفاء Thorsten Nordenfelt من هذا القيد من قبل الشركة التي توقفت عن مزاوله أعمالها لمجرد أغراض إعادة تشكيلها أو بهدف نقل أعمالها إلى شركة أخرى طالما يجب أن تستمر الشركة التي تقوم بتحويلها في الاستمرار في ذلك.

(٢) ٦٨٨ AC ١ [١٩١٦] the English Appeal Case of Herbert Morris Ltd v Saxelby

الرياضيين، يجب أن يمتثل لمبدأ حظر تقييد التجارة الذي هو من النظام العام، وأن يكون معقولاً في نطاقه من حيث المدى الزمني والنطاق الجغرافي.

سادساً: قضايا نادي "إس في فيلهلمسهافن" *FC Wilhelmshaven* لعام

٢٠١٥^(١):

تمحورت القضية حول نادي كرة القدم الألماني "إس في فيلهلمسهافن" *SV Wilhelmshaven* "Wilhelmshaven"، الذي أصدر "الفيفا" قراراً بأن يدفع مبلغ تعويض إلى ناديين أرجنتينيين، مقابل فترة تدريبهما لأحد اللاعبين، الذي أتم تدريبه ثم انتقل مباشرةً إلى النادي الألماني، بينما تقضي لوائح "الفيفا" الخاصة بوضع اللاعبين والانتقالات، بأن يقضي اللاعب في الناديين مدة تماثل فترة تدريبه فيهما، وقد رفض "فيلهلمسهافن" دفع التعويض، واستأنف قرار "الفيفا" أمام محكمة التحكيم الرياضية، التي أيدت حكم "الفيفا"، ولم يطعن النادي الألماني في الحكم أمام أي محكمة رياضية أو عادية، ثم فرضت عليه لجنة تأديبية في الاتحاد الألماني لكرة القدم *NFV* غرامات إضافية، وقراراً بهبوطه إلى دوري الدرجة الأدنى.

وبعد هذه العقوبات قرّر نادي "فيلهلمسهافن" إحالة الأمر إلى المحاكم الوطنية الألمانية، فقضت محكمة "بريمن" بأن القرارات التي أصدرتها محكمة التحكيم الرياضية ضد "فيلهلمسهافن" صحيحة، وأن النادي لم يستأنفها أمام المحاكم السويسرية، ولا يمكنه الطعن على قرارات الاتحاد الوطني التابع للفيفا، إعمالاً لمبدأ حجية الأمر المقضي به. إلا أنه في استئناف آخر للنادي، أمام محكمة ولاية "بريمن" العليا، قضت المحكمة بأن الإجراءات التأديبية التي فرضها الاتحاد الوطني الألماني لكرة القدم، كانت ضد المصلحة العامة بموجب القانون الألماني، لأنها نفذت

(١) SV Wilhelmshaven eV/Norddeutscher Fußball-Verband eV.

قرارات *CAS* وقرارات الفيفا، التي تتعارض مع حرية تنقل العمال بموجب المادة (٤٥) من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي، الذي يخضع له الاتحاد الألماني لكرة القدم.

ومن حيث الموضوع، فإن القضية تتعلق بعدم قبول نادي ألماني لكرة القدم، لقرار اتحاد رياضي ألماني في محكمة ألمانية، ومع كون الهيئات الرياضية الألمانية تخضع للقانون الألماني وقانون الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تتبع كذلك الهيئات الرياضية الدولية، وتنفذ لوائحها وقواعدها، ولا تستطيع الامتناع عن تنفيذ قراراتها، مع مراعاة القانون الألماني ولوائح الاتحاد الأوروبي، وقد رأت المحاكم الألمانية باختلاف درجاتها أن لها اختصاص بنظر القضية.

وبشأن نفس القضية، كان الاتحاد الألماني لكرة القدم، قد قدم استئنافاً إلى المحكمة الفيدرالية الألمانية عن قرار التعويض والغرامة والهبوط ضد نادي "فيلهلمسهافن"، وتم رفضه، ولم تشر المحكمة في قرارها إلى مدي تعارض دفع تعويض التدريب مع المادة (٤٥) من معاهدة الاتحاد الأوروبي، ولكنها استندت في الرفض إلى أن الرابطة الأم تضع قواعد لأعضائها المنتسبين إليها فقط، وأن نادي "فيلهلمسهافن" عضواً في الاتحاد الألماني، لكنه ليس عضواً في الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا، وأوضحت المحكمة أن القواعد التي تضعها الرابطة أو الجمعية ينبغي أن تقتصر على أعضائها فقط^(١).

وبالتالي فإن مجرد عضوية الاتحاد الألماني لكرة القدم في الفيفا، لم يوفر الأساس القانوني لتنفيذ قرارها ضد نادي "فيلهلمسهافن"، حيث لا يوجد ما يفيد أنه قد قبل الولاية القضائية التأديبية للفيفا، وهذا الجانب هو العامل الحاسم الذي خلصت إليه المحكمة الفيدرالية الألمانية، باعتبار أن الإقصاء الإجباري للنادي إلى دوري بدرجة أقل لم يكن مناسباً، كما أن قواعد الاتحاد

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ٣١

الألماني لا تجيز له فرض الهبوط على الأندية في حالات عدم الوفاء بتعويض التدريب وفقاً لقرار الفيفا، وفي كل الأحوال، فيما يتعلق باللوائح الرياضية في ألمانيا، لم يكن "فيلهمسهافن" ملزماً بدفع تعويض التدريب، لذلك تم رفض استئناف الاتحاد الألماني.

ويمكن القول بأن جوهر الحكم هو إعمال مبدأ خصوصية العقد، بمعنى أن الاتحادات الوطنية يمكنها فرض إجراءات تأديبية على أعضائها، لكن الاتحادات الدولية لا تستطيع فرض مثل هذه العقوبات على أندية تابعة لأعضائها، ولا يكون لها أي اختصاص تأديبي على الأندية المنتسبة إلى الاتحادات الوطنية. لأنه لا توجد علاقة تعاقدية بين تلك الأندية والاتحادات الدولية وهم ليسوا أعضاء فيها.

الفرع الثاني

المحاكم الجنائية

ارتبط العنف بالرياضة منذ عصور الإغريق والرومان القدماء، وبعد قرون، لا تزال المجتمعات غير قادرة على التخلص من العنف غير الضروري في الأنشطة الرياضية، وقد لجأ كثير من الرياضيين إلى المحاكم الوطنية الجنائية، للدعاء ضد سلوكيات بعض المنافسين التي ربما تمثل جرائم جنائية، للحكم بعقوبات رادعة وتحميل الرياضيين المسؤولية الجنائية عن أفعالهم^(١)، وبالفعل تصدت المحاكم الوطنية للحكم في هذه القضايا، دون التخلي عن نظرها لصالح هيئات تسوية النزاعات الرياضية، وذلك على النحو التالي:

(١) C. LASSITER, Lex Sportiva: Thoughts Towards A Criminal Law Of Competitive Contact Sport, St. John's J. Legal Comm., vol. ٢٢, ٢٠٠٧, P. ٣٥.

أولاً: قضية "R v. Davies"^(١) لعام ١٩٩١:

بعد اصطدام لاعبين في إحدى مباريات كرة القدم الأمريكية، قام المدعى عليه بضرب اللاعب الآخر في وجهه، فأصابه بكسر في عظم الوجنة، فقام المصاب بتحريك دعوي أمام مجلس اللوردات الانجليزي، دائرة الاستئناف الجنائية، وقد رأت المحكمة أن هذا السلوك يُشكّل جريمة بموجب المادة (٤٧) من قانون الجرائم ضد الأشخاص في المملكة المتحدة لعام ١٨٦١، وتقرر عقوبة السجن لكل من يُدان بارتكاب أي اعتداء يسبب ضرراً جسدياً، واعتبرت المحكمة هذا الاعتداء غير مبرر ومتعمد وتسبب في إصابة خطيرة، وانتهت إلي الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر على الجاني.

ثانياً: قضية "R v. Barnes"^(٢) لعام ٢٠٠٥:

تدخل اللاعب "بارنز" خلال مباراة كرة قدم للهواة مع المدعي، مما أصاب الأخير بإصابة خطيرة في الساق، وقد استأنف "بارنز" أمام مجلس اللوردات، ضد إدانته بإلحاق ضرر جسدي خطير بشكل غير قانوني وسوء نيّة، بموجب المادة (٢٠) من قانون الجرائم ضد الأشخاص في المملكة المتحدة لعام ١٨٦١، والتي قرّرت أن أي شخص يجرح أو يلحق أي ضرر بدني خطير بشخص آخر، باستخدام أو بدون استخدام سلاح أو أداة، يكون مرتكباً لجنحة، وأورد "بارنز" دفاعه أنه:

(١) عدم ملاءمة تحريك دعوي جنائية بسبب إصابة لاعب أثناء حدث رياضي تحكمه

قواعد رياضية.

(١) R v. Davies [١٩٩١] Crim LR ٧٠.

(٢) R v. Barnes [٢٠٠٥] ١ Cr App Rep ٥٠٧.

(٢) على الرغم من أن التدخل كان "قويًا"، إلا أنه كان مبررًا وفقًا لقواعد اللعبة، وأن

الإصابة الناتجة مُتوقعة في مثل هذه المباريات.

(٣) لم يكن تسبب حكم أول درجة كافيًا فيما يتعلّق بتطبيق القانون الجنائي على

الإصابات الرياضية.

وقد أوردت محكمة الاستئناف أنه عندما يتم التعرض للإصابة أثناء ممارسة رياضة تتطلب الاحتكاك الجسدي، فلا بد من مراجعة القاعدة اللاتينية التي تقضي بأنه ليس هناك إصابة عن طيب خاطر "*Volenti Non Fit Impluria*"، حيث تُثار في مثل هذه الحالات مسألة الموافقة الضمنية على اللعب وما يترتب عليها من أضرار، إلا أنه يجب وزن جميع ظروف الواقعة، بما في ذلك أن هذا النوع من الرياضة الخشنة، يمكن توقع حدوث سلوك خارج القواعد في لحظة حماس أو اندفاع، ولكنه لا يرقى لعتبة الحد الأدنى من السلوك الإجرامي.

وقررت المحكمة أن تقييم توافر الموافقة الضمنية على الإصابة في الرياضة الخشنة، يجب أن يتم بموضوعية ووفقًا لنوع الرياضة، والمستوى الذي يتم اللعب فيه، وطبيعة السلوك، ودرجة القوة المستخدمة، وخطورة الإصابة، والحالة الذهنية للمدعي عليه أو مدى توافر القصد الجنائي. وفيما يتعلّق بتسبب حكم أول درجة، وجدت المحكمة أنه بالفعل غير كافٍ، لأن قاضي الموضوع لم يُفند حقيقة أن التدخل بقوة كان خطأً، إلا أنه لا يستوفي بالضرورة مستوى السلوك الإجرامي، حيث لا يتحمل الأشخاص المسؤولية عن إلحاق ضرر في سياق الرياضة، إلا عندما يكون هذا السلوك خطيرًا بدرجة كافية ليتم اعتباره جريمة، وقد قبل الاستئناف، وتم إلغاء إدانة "بارنز" بتهمة الاعتداء الجنائي.

ثالثاً: قضية "R v. Amir & Butt Case" لعام ٢٠١١^(١):

اتفق ثلاثة لاعبين يمثلون باكستان في لعبة "الكريكيت"، وهم "محمد أمير"، و"سلمان بات"، و"محمد آصف"، مع "مظهر مجيد" المقيم في المملكة المتحدة، ويعمل وكيلاً للاعبين "بوت" و"آصف"، على أنهم سيضيعون كرات في مباراة دولتهم ضد إنجلترا عام ٢٠١٠، مقابل تلقي مبالغ مالية، وتم تنفيذ الاتفاق في عملية احتيال تُعرف باسم "إصلاح النقاط"، وتم كشف عملية الرشوة نتيجة تحقيق لصحيفة "The News of the World" الإنجليزية بشأن الفساد في لعبة الكريكيت، والأرباح التي يحققها المتورطون، وقد أقر اللاعب "أمير" بالواقعة في ١٦ سبتمبر ٢٠١١ أمام محكمة التاج الإنجليزية، واعترف بقبول مال للتأمر والغش في المباراة. وفي ١ نوفمبر ٢٠١١، أدين "بات" من قبل هيئة محلفين بنفس الجرائم. وفي نوفمبر ٢٠١١، حُكم على "بوت" بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر، وحُكم على "أمير" بالسجن سنة وستة أشهر في مؤسسة الأحداث حيث كان أمير ما زال قاصراً، وأدين "آصف" في نفس التاريخ مع "بوت" وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. في ١٦ سبتمبر ٢٠١١، أقر "مظهر مجيد" بواقعة إعطاء رشوة لأمير و"بوت"، و"آصف" والتأمر للغش، وحُكم عليه في ٣ نوفمبر ٢٠١١، بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وشهرين.

استأنف "أمير" و"بوت" أمام محكمة الاستئناف الإنجليزية ضد الحكم الصادر ضدتهما لكن استئنافهما رُفض، ثم استأنف الثلاثة لاعبين أمام محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، ضد الحظر لعدم الأهلية الذي فرضه عليهم مجلس "الكريكيت" الدولي "ICC"، نتيجة خرقهم قواعد اللعبة، لكن المحكمة رفضت استئنافهم.

(١) EWCA Crim ٢٩١٤ [٢٠١١] (١).

الفرع الثالث

تعارض قرارات المحاكم الوطنية

مع قواعد الهيئات الرياضية الدولية

تتبع الاتحادات الرياضية الوطنية قواعد ولوائح الهيئات الرياضية الدولية، والتي غالبًا ما تُدمج في قوانين الرياضة الوطنية، وتلتزم هيئات الرياضة الدولية بقانون دولة مقرها، وتنظم أنواع الرياضة كل بحسب نوع نشاطه، وعلى ذروة هذا الهرم توجد اللجنة الأولمبية الدولية، كما توجد محكمة التحكيم للرياضة "CAS"، التي تعمل ضمن سياق النظام، ومقرها في لوزان بسويسرا، وتخضع لقواعد القانون الدولي الخاص السويسري، وتحديدًا الفصل الثاني عشر، الذي ينظم التحكيم الدولي^(١).

ووفقًا للنظام الأساسي للاتحادات الرياضية الدولية، تُحال جميع النزاعات الناشئة بين الرياضيين واتحاداتهم إلى "CAS"، كما تلتزم الاتحادات الدولية نظيرتها الوطنية بتضمين بند يفيد بأن محكمة التحكيم الرياضية هي الهيئة الوحيدة المختصة بحل النزاعات الرياضية، بغض النظر عن الأحكام المخالفة في قانون الرياضة الوطني، أو الأحكام الواردة في قواعد الاتحادات الوطنية.

ويثير تعارض القرارات الصادرة من المحاكم الوطنية بشأن النزاعات الرياضية، مع ما تصدره الهيئات الرياضية الدولية عددًا من التعقيدات القضائية، وقد اتضح ذلك جليًا من خلال

(١) D. PANAGIOTOPOULOS, International Sports Rules' Implementation – Decisions Executability: The Bliamou Case, Marquette Sports Law Review, vol. ١٥, issue ١, ٢٠٠٤, PP. ٣:٤.

قضية "بليامو" ضد الاتحاد الدولي للسباحة "Bliamou v. FINA" لعام ٢٠٠٣^(١)، والتي نبينها على النحو التالي:

خلال دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط، التي استضافتها "تونس" في السادس من سبتمبر عام ٢٠٠١، تم إجراء اختبار لكشف تعاطي المنشطات، ووجدت السباحة اليونانية "كاترينا بليامو" متعاطية لمادة "نوراندروستيرون" المحظورة، وتنفيذاً لقواعد الاتحاد الدولي للسباحة "FINA"، فرض الاتحاد اليوناني للسباحة على "بليامو"، عقوبة الإيقاف عن ممارسة النشاط الرياضي لمدة أربع سنوات، وإلغاء جميع نتائجها في منافسات السباحة^(٢)، وقد قدمت اللاعببة استئنافاً لهذا القرار، أمام المجلس الأعلى لتسوية المنازعات الرياضية في اليونان "ASEAD"^(٣)، والذي أصدر القرار رقم (٢٠٠٢/٥٣)، بقبول استئناف اللاعببة، ونقض قرار الاتحاد اليوناني، وتبرئتها مما نُسب إليها^(٤).

(١) Court of Arbitration for Sport, ٢/A/٤٣٠ (Bliamou v/FINA); Swiss Federal Tribunal (1st Civil Chamber) Judgement of ٢٧ May ٢٠٠٣.

(٢) Hellenic Swimming Federation Board Decision, No. ١٦ (Dec. ١٠, ٢٠٠١).

(٣) أنشأ الدستور اليوناني والقوانين المتعلقة بالرياضة، بعض الهيئات القضائية لحل النزاعات الناشئة عن تنفيذ القواعد الرياضية، وهي: أ) لجان تسوية المنازعات المالية التي تتعامل مع الأمور في المرحلة الابتدائية وعند الاستئناف، ب) المحاكم ذات الطابع التأديبي، سواء كانت رياضية للمحترفين أو للهواة، وتتألف من عضو واحد أو ثلاثة أعضاء، ج) المجلس الأعلى لتسوية المنازعات الرياضية (ASEAD)، وهو هيئة إدارية لها سلطة تأديبية، تتم مراجعة قراراته فقط من حيث شرعيتها من قبل المحكمة مجلس الدولة اليوناني، وبما لا يمنع من تنفيذها، وفي حالة عدم تنفيذها من قبل الهيئات الإدارية للاتحادات الرياضية يطالب الطرف المعني بالتعويض عن تضرره. وقد تم البت في استئناف قضية Bliamou من قبل ASEAD، على أساس أحكام قوانين الرياضة اليونانية وقواعد "FINA" بشأن المنشطات، وألغيت عقوبة استبعاد "كاترينا بليامو" من المسابقات.

(٤) ASEAD Decision No. ٥٣/٢٠٠٢ (Greece).

ويُحدّد القانون اليوناني هيئة مجلس الدولة للطعن على قرارات 'ASEAD'، مع الاستمرار في تنفيذها داخل اليونان وفي أي مكان آخر تسري فيه ولاية المحكمة^(١)، ولما لم يطعن أيًا من اتحاد السباحة اليوناني أو الدولي على القرار، فقد صار نهائيًا وغير قابل للنقض، ويجب على الاتحادين احترامه، إلا أنه بعد مرور ثمانية أشهر، أرسل الاتحاد الدولي للسباحة قرارًا إلى الاتحاد اليوناني، بإيقاف اللاعبة عن ممارسة أي نشاط تنافسي تنفيذًا للقواعد الدولية، وعلى أساس أن قرار 'ASEAD' لم يُطبق القانون بشكل صحيح؛ مع استمرار هذا الإيقاف حتى يُعاد النظر في القضية من قبل لجنة المنشطات التابعة للاتحاد الدولي^(٢). وبالفعل نفذ الاتحاد اليوناني القرار الجديد، وأمر باستبعاد "بليامو" من جميع مسابقات السباحة الوطنية والدولية، أي أنه تم فرض نفس العقوبة التي ألغتها بالفعل الهيئة القضائية اليونانية المختصة 'ASEAD' بشكلٍ قانوني.

وفي وقت لاحق، أقرت لجنة المنشطات التابعة للاتحاد الدولي، إيقاف اللاعبة لمدة أربع سنوات واستبعادها من جميع المنافسات، فلجأت اللاعبة إلى 'CAS' للمطالبة بإلغاء قرار الاتحاد الدولي، بالنظر إلى أن الاتحادين اليوناني والدولي لم يطعنا على قرار 'ASEAD' وفقًا لطرق الطعن المقررة، وأجبروا اللاعبة على اللجوء إلى التحكيم، والذي يجب أن يتم بشكل اختياري لا إلزامي، ولكن تم رفض دعواها، فلجأت اللاعبة إلى المحاكم المدنية اليونانية^(٣)، للمطالبة بإصدار حكم مستعجل للسماح لها بالمشاركة في مسابقات السباحة، كما حرّكت دعوى للحصول على تعويض مالي عن الضرر المعنوي الذي لحق بها.

(١) Law ٢٧٢٥/١٩٩٩, art. ١٢٦, § ٤ (Greece).

(٢) FINA Doping Panel Decision, No. ٣ (Sept. ٢٧, ٢٠٠٢).

(٣) Monomeles Protodikeio: Athens Single-member Court of First Instance; Athens Court of Appeal Decision, No. ٢٩٤٨/١٩٩٤, ٤٢ LEGAL TRIB. ١١٧٩ (Greece).

وقد ورد في حيثيات حكم 'ASEAD'^(١)، أن قواعد الاتحادات الدولية لا تشكل قانونًا دوليًا، لأنها لم تُدمج في النظام القانوني اليوناني وفقًا للدستور والبرلمان اليوناني، وبالتالي، لا تسود على القواعد المقابلة للاتحاد اليوناني، كما أنها لا تشكل قواعد مقبولة بشكل عام كقانون دولي عرفي^(٢).

وكانت الهيئة القضائية الاستئنافية للاتحاد اليوناني لكرة القدم والتي تُماثل 'ASEAD'، قد قررت أنه يجب أن تراعي قواعد الاتحادات الرياضية الوطنية القواعد الدولية المعمول بها؛ وذلك لجعل التشريعات الرياضية متوافقة مع لوائح الاتحادات الدولية، وبما لا يعني أن قواعد تلك الاتحادات تتجاوز الأحكام الأخرى، أو أنها تسمو على القانون الوطني في حالة التعارض، أو تُنفذ تلقائيًا داخل الدولة، ولكن يتم موازنتها من الهيئات المختصة لتتوافق مع القانون الوطني^(٣)، باعتبار أن الاتحادات الرياضية اليونانية أعضاء في الاتحادات الدولية وتلتزم بتطبيق لوائحها^(٤)، والتي تعد مقبولة عمومًا من الأوروبيين، ومن قبل الهيئات الرياضية اليونانية^(٥).

ويمكن القول بما يلي:

(١) سلّطت هذه القضية الضوء على وجود تشابك بين اختصاص الهيئات القضائية الرياضية الدولية والوطنية، حيث إن الاتحاد اليوناني للسباحة كعضو في الاتحاد الدولي، كان ملزمًا بفرض عقوبة على اللاعب بناءً على قواعد وقرارات الأخير؛ بينما من ناحية أخرى، كان

(١) Op. State Legal Council, No. ٧٥٦/١٩٩٨ (Greece).

(٢) GREECE CONST. art. ٢٨, §§ ١-٢.

(٣) GREECE CONST. art. ٢٨, § ١.

(٤) ASEAD Decision No. ٢٥/١٩٩٩ (Greece); ASEAD Decision, No. ٩/١٩٩٩ (Greece).

(٥) ASEAD Decision, No. ٨٦/١٩٩٧ (Greece); ASEAD Decision, No. ٢٤/١٩٩٧ (Greece).

قرار 'ASEAD' قد صدر بتبرئة اللاعبه من جريمة تعاطي المنشطات وإلغاء تلك العقوبة، ومع ذلك، تم اعتماد قراري "FINA"، "CAS" بفرض عقوبة على اللاعبه، بغض النظر عن نتيجة الحكم الوطني، وباعتبار أن الهدف من ذلك هو ضمان التنفيذ المتسق للوائح مكافحة المنشطات عالمياً.

(٢) ربما يعنى قرار 'CAS'، أن الاتحاد الدولي ليس ملزماً بقرارات المحاكم المدنية ولجان التحكيم الوطنية، التي تصدر بناءً على إجراءات لم يُختصم فيها الاتحاد، وأن جميع أعضاء الاتحاد ملزمون بإتباع تلك القواعد وفرض عقوبات على أي رياضي يرتكب جريمة تعاطي المنشطات تقع ضمن اختصاصه.

(٣) أن سلوك لجنة المنشطات جاء متناقضاً، لأن العقوبة التي فرضها الاتحاد اليوناني على السباحة قد ألغيت من قبل 'ASEAD'، وهذا يعني أنه لا توجد عقوبة أصلاً على هذه الرياضية، ولذا كان على اتحاد "FINA" أن يُقرر عقوبة جديدة، لا أن يتمسك بالضرورة بالعقوبة الملغاة.

(٤) بالإضافة إلى الاختصاص القضائي الذي أنشأته الهيئات أو المحاكم الرياضية الوطنية، بموجب التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالنزاعات الرياضية، التي تنشأ أثناء المنافسات الرياضية الدولية، نجد أيضاً اختصاص موازٍ من قبل هيئات الاتحادات الرياضية الدولية.

(٥) بالإشارة إلى السوابق القضائية للمحاكم اليونانية، نجد أنها قد أقرت عدم الاعتراف بقرار الهيئات الإدارية أو المحاكم الأجنبية، أو حتى الأمر المؤقت، باعتباره واجب النفاذ في

اليونان إذا لم يكن قابلاً للتنفيذ وفقاً لقانون الإجراءات المدنية اليوناني^(١)، وبالتالي، كان القرار الذي اتخذته لجنة المنشطات وقرار "CAS"، يتطلب الاعتراف بأنه قابل للتنفيذ داخل اليونان من قبل المحكمة الابتدائية المختصة بالنظر في هذه الأمور.

(٦) لا يبدو أن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة مضمونة في نظام تسوية النزاعات الرياضية الدولي، لاسيما الهيكل القضائي الذي يضمن الحقوق الأساسية للرياضيين ومشروعية القرارات الصادرة في هذه النزاعات على أساس وقائع القضية، وضمان حقوق الرياضيين والمشاركين في الأنشطة الرياضية بشكل عام، وكذلك النظام الإجرائي الخاص بتحقيق العدالة وضمان تطبيق القانون بشكل صحيح.

(١) the procedure in the HELLENIC CODE OF CIVIL PROCEDURE, art. ٩٠٤ § ٢(f)-(g), and the HELLENIC CODE OF CIVIL PROCEDURE, art. ٩٠٥ §§ ١-٢; Piraeus Court of Appeal Judgement, No. ١٩/١٩٩٥, ١٩٩٥ COM. LAW REV. ٩٣ (Greece).

المبحث الثاني

محكمة التحكيم الرياضية الدولية والطرق البديلة لتسوية تلك النزاعات

ندرس في هذا المبحث محكمة التحكيم للرياضة "CAS"، من حيث نشأتها، وتنظيمها، واختصاصها، وتعيين المحكمين والطعن فيهم، ومشاركة أطراف ثالثة في إجراءاتها، وإصدار التدابير المؤقتة، وعدد من القضايا التي نظرتها المحكمة، وكذلك مسائل عبء الإثبات، ونقيّم ما قد يميزها عن إجراءات التحكيم العادية، وأخيراً، نتناول الطعون المقدمة إلى المحكمة الفيدرالية ضد قراراتها، وأسباب إلغائها المنصوص عليها في القانون السويسري.

المطلب الأول

نشأة محكمة التحكيم الرياضية الدولية "CAS"

طرحت اللجنة الأولمبية الدولية خلال اجتماعها عام ١٩٨١ في روما، برئاسة القاضي السابق في محكمة العدل الدولية "كيبا مبابي"، فكرة إنشاء هيئة قضائية دولية متخصصة في الشئون الرياضية، وتم تشكيل مجموعة عمل لصياغة النظام الأساسي للهيئة المقترحة، والتي أُطلق عليها محكمة التحكيم الرياضية "CAS"^(١)، ونوالي دراستها على النحو التالي.

الفرع الأول

نشأة وتنظيم محكمة التحكيم الرياضية الدولية

في عام ١٩٨٣، دعت اللجنة الأولمبية الدولية الدول الأعضاء، لتوقيع النظام الأساسي الأول لمحكمة محكمة التحكيم الرياضية، والذي دخل حيز النفاذ في ٣٠ يونيو عام ١٩٨٤،

"، راجع: Tribunal Arbitral du Sport "TAS" (١) تعرف المحكمة أيضاً بالاختصار الفرنسي " M. REEB, the Role and Functions of the Court of Arbitration for Sport (CAS), the International Sports Law Journal, ٢٠٠٢, n. ٢, PP. ٢١:٢٣.

وتضمّن (٧٠) مادة، حُصّصت (٢٦) منها للشق الموضوعي، وأُفردت المواد من (٢٧: ٧٠) للقواعد الإجرائية^(١)، وقد كان رئيس اللجنة الأولمبية "مباي"، حريصًا على أن يُحدّد هذا النظام الأساسي، إطارًا إجرائيًا يمكن مقارنته مع النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية^(٢)، وقد نص نظام "CAS" على أن:

(١) تختص المحكمة بالتحكيم في القضايا الخلافية، على أساس قبول شرط التحكيم من قبل أطراف النزاع وتصدر قرارًا ملزمًا.
 (٢) يكون للمحكمة اختصاص استشاري، عند تقديم أي جهة رياضية معنية طلبًا بذلك، ويكون رأيها الاستشاري غير ملزم^(٣).

ولعدة سنوات تالية، تم تحريك عدد قليل من القضايا أمام المحكمة، لأن المنظمات الرياضية لم تكن قد أُدرجت بند اللجوء إلى التحكيم في المحكمة ضمن أنظمتها الأساسية، أو في العقود التي وقعتها، وقد تم تسجيل أول قضية في جدول "CAS" عام ١٩٨٦، وكان نزاعًا سويسريًا بشأن لعبة هوكي الجليد، وفي عام ١٩٩١، كان الاتحاد الدولي للفروسية "FEI" أول اتحاد دولي يُدرج في نظامه الأساسي بندًا يقبل باختصاص المحكمة، بشأن أي إشكاليات تنشأ عن القرارات الصادرة عن هيئاته التأديبية، ولذلك، نلاحظ أن معظم القضايا التي عُرضت على المحكمة في تلك الفترة تتعلّق بالفروسية، مثل إساءة معاملة الخيول أو إعطائها منشطات.

(١) د. الشهابي إبراهيم الشرفاوي، التحكيم في المنازعات الرياضية، وفقاً لقواعد مركز التحكيم الرياضي السعودي، في ضوء القواعد الإجرائية لدى محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، الجزء الأول، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة عجمان، المجلد (٤)، العدد (٨)، يوليو ٢٠١٨، ص ٢٩.

(٢) J. CRAWFORD, *Brownlie's Principles of Public International Law*, ٨th Edition, Oxford, Oxford University Press, ٢٠١٢, P. ٧٢١:٧٣٣.

(٣) تقدم محكمة "CAS" أيضاً خدمات الوساطة، منذ ١٨ مايو ١٩٩٩، وأيضاً خدمات التوفيق، بموجب إجراءات التحكيم العادية.

وفي عام ١٩٩٢، تم الطعن في استقلال محكمة التحكيم الرياضية وصلاحياتها للتحكيم، بالنظر إلى ارتباطها باللجنة الأولمبية الدولية، من حيث النشأة، والتمويل وبعض الإجراءات الإدارية، وذلك في قضية "إلمار جوندل" *Elmar Gundel*^(١)، لاعب رياضة الفروسية الألماني، الذي كان الاتحاد الدولي للفروسية *FEI* قد فرض عليه عقوبة الغرامة والإيقاف عن المشاركة في المنافسات لمدة ثلاث شهور، عندما جاءت تحاليل الحصان الذي يتسابق به إيجابياً لمادة منشطة محظورة، وقد استأنف هذا القرار أمام *CAS*، والتي خفّضت الغرامة نسبياً، وكذلك الإيقاف إلى شهر واحد، إلا أنها رفضت موضوع الاستئناف، فقدّم "جوندل" طعناً في قرار *CAS*، أمام الدائرة المدنية الأولى للمحكمة الفيدرالية السويسرية *SFT*، وأورد شارحاً لظنه، أن قرار *CAS* باطلاً لأن المحكمة لا تقي بمتطلبات الحياد والاستقلال اللازمين لاعتبارهما مؤسسة تحكيمية مناسبة.

وفي ١٥ مارس ١٩٩٣، أصدرت المحكمة الفيدرالية حكمها في القضية، وقرّرت أن *CAS*، ليست هيئة تابعة للاتحاد الدولي للفروسية، ولا تتلق منه تعليمات، ولها استقلال كاف، وطالما أنها تنتظر نزاعات لم تكن اللجنة الدولية طرفاً فيها، فإنها تصدر قراراتها بشكل مستقل، سواء في نزاعات اتحاد الفروسية أو الاتحادات الدولية أخرى، أما ارتباط المحكمة باللجنة الأولمبية الدولية، فإنه يتعلّق بالتمويل، وإنشاء القواعد، واختيار قوائم المحكمين، وتظل المحكمة مستقلة في عملها، مع ضرورة أن تسعى *CAS* إلى ضمان تحقيق استقلالية أكبر لها في مواجهة اللجنة الأولمبية الدولية، حتى لا تصبح هذه الروابط مصدراً للتشكيك في استقلاليتها حال كون اللجنة الأولمبية طرفاً في الإجراءات المعروضة عليها^(٢).

(١) CAS ٩/A/٦٣ Gundel v FEI.

(٢) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ١٣٥.

وقد أدى قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية إلى إجراء بعض الإصلاحات الجوهرية في *CAS*، وذلك عام ١٩٩٤، بموجب ما عُرف بإصلاحات باريس، وإنشاء المجلس الدولي للتحكيم للرياضة "*ICAS*".

أولاً: اتفاق باريس والمجلس الدولي للتحكيم الرياضي "*ICAS*":

في ٢٢ يونيو ١٩٩٤، وقّع ممثلو الهيئات الرياضية في الحركة الأولمبية^(١)، وهي اللجنة الأولمبية الدولية، ورابطة الاتحادات الصيفية الأولمبية الدولية "*ASOIF*"، ورابطة الاتحادات الدولية للألعاب الأولمبية الشتوية "*AIOWF*"، ورابطة اللجان الأولمبية الوطنية "*ANOC*"، اتفاق "باريس" الذي أنشأ المجلس الدولي للتحكيم الرياضي " *International Council of Arbitration for Sport* " "*ICAS*"، كمؤسسة مستقلة، مقرها في لوزان، سويسرا، وتعمل وفقاً للمادة (٨٠) وما يليها من القانون المدني السويسري، مع اعتبار المجلس هو الجهاز الإداري الأعلى في "*CAS*"، ومهمته الرئيسية هي الحفاظ على استقلاليتها وحقوق الأطراف التي تمثل أمامها^(٢)، مع مسؤوليته عن إدارة وتمويل إستراتيجية التحكيم الرياضي الدولي، وحماية حقوق الأطراف أمام محكمة التحكيم الرياضية وضمان الاستقلال المطلق لها.

ويتكون مجلس إدارة "*ICAS*" من عشرين عضواً قانونياً ذوي خبرة، كقضاة المحاكم العليا من مختلف الولايات القضائية، وبحيث يتم تعيين أربعة أعضاء من قبل اللجنة الأولمبية الدولية، وثلاثة من قبل "*ASOIF*"، وواحد من قبل "*AIOWF*"، وأربعة من قبل "*ANOC*"؛

(١) وفقاً للمادة (١) من الميثاق الأولمبي، تخضع الحركة الأولمبية للسلطة العليا وقيادة اللجنة الأولمبية الدولية، وبما يشمل المنظمات والرياضيين وغيرهم من الأشخاص الذين يوافقون على الاسترشاد بالميثاق الأولمبي. راجع: A. M. MESTRE, the Law of the Olympic Games, P. R., P. ٣٥.

(٢) Preamble of the Paris Agreement, in M. REEB (ed.), Digest of CAS Awards, II, ١٩٩٨-٢٠٠٠, The Hague, Kluwer, ٢٠٠٢, P. ٨٨٣.

وأربعة من قبل أعضاء "ICAS"، ويتم اختيار أربعة من قبل الأعضاء الستة عشر الآخرين في "ICAS"، من بين الشخصيات المستقلة عن الهيئات الرياضية المذكورة، وبحيث يمثلون مصالح الرياضيين^(١)، ويوقعون تعهدًا عند تعيينهم بممارسة وظائفهم بأنفسهم، وبموضوعية واستقلالية تامة، ويتم التعيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد^(٢)، ويعين "ICAS" محكمي "CAS" ويوافق على الميزانية والحسابات المالية الخاصة بها^(٣).

كما ينتخب "ICAS" رئيسه من بين أعضائه، وينتخب كذلك رئيس "CAS"، ورؤساء أقسام المحكمة، ويعتمد ويعدل قواعد التحكيم والوساطة، كما يقوم بتعيين المحكمين وشطبهم من قائمة محكمي "CAS"، ويتعامل مع الصعوبات التي يواجهها المحكمون، كما انه مسئول عن تمويل وميزانية "CAS"، والتي وفقًا لاتفاقية "باريس"، تكون من خلال نسبة مئوية من عائدات بيع حقوق الألعاب الأولمبية التلفزيونية، وبشكل عام يؤدي "ICAS" أي وظائف مطلوبة للإشراف على مهام "CAS".

وبعد هذا التطور، اعترفت معظم الاتحادات الدولية باختصاص محكمة التحكيم الرياضية، كهيئة استئناف لقرارات أجهزة العدالة الداخلية بتلك الاتحادات، وازداد تدريجيًا عدد القضايا المعروضة عليها.

ثانيًا: إنشاء القسم المخصص للألعاب الأولمبية في "CAS":

في عام ١٩٩٦، وبمناسبة إقامة دورة الألعاب الأولمبية في "أتلانتا"، نجح المجلس الدولي للتحكيم الرياضي في إنشاء القسم الأولمبي المخصص في "CAS"، والمنوط به حل

(١) Article (٣) of the Paris Agreement, id. P. ٨٨٤.

(٢) Article (٤) of the Paris Agreement, id. P. ٨٨٤.

(٣) Article (٥) of the Paris Agreement, id. P. ٨٨٥.

النزاعات المتعلقة بالألعاب الأولمبية في غضون (٢٤) ساعة من تقديم طلب التحكيم، وأن يصبح ذلك خياراً أساسياً في جميع الدورات التالية من الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية^(١).

ثالثاً: تصديق المحكمة الفيدرالية السويسرية على استقلال "CAS":

في عام ٢٠٠٣، أصدرت اللجنة الأولمبية الدولية قراراً بإيقاف اثنين من المتزلجات الروس لمدة عامين، وهما "لاريسا لازوتينا"، و"أولجا دانيلوف"، لتعاطيهما العقار المنشط "إريثروبيتين"، خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٠٢ في "سولت ليك سيتي"^(٢)، وقد طعنت اللاعبتان على هذا القرار أمام "CAS"، إلا أن المحكمة أيدت قرار الإيقاف^(٣)، فقامتا بالطعن أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية، على سند من أن "CAS" محكمة غير مستقلة لارتباطها بتمويل جزئي من اللجنة الأولمبية الدولية.

وفي ٢٧ مايو ٢٠٠٣، أصدرت المحكمة الفيدرالية حكمها برفض الطعن، على أساس أن "CAS" قدمت جميع ضمانات الاستقلال والحياد كمحكمة تحكيم، حتى مع كون اللجنة الأولمبية الدولية طرفاً في إجراءاتها، وأن الإطار المؤسسي لـ "CAS" يضمن استقلالها وحيادها تجاه اللجنة، من الناحيتين الرسمية والموضوعية، وقد خسرت اللجنة أربعاً من القضايا الاثنتي عشرة التي كانت طرفاً فيها أمام "CAS" حتى ذلك الوقت، ووجدت المحكمة أن "CAS"، قد اكتسبت الثقة والاستقلال في عالم الرياضة تدريجياً، وصارت أحد الركائز الأساسية لتسوية

(١) G. KAUFMANN KOHLER, Arbitration at the Olympics, Issues of Fast-Track Dispute Resolution and Sports Law, The Hague, Kluwer, ٢٠٠١, P. ٥٣.

(٢) Judgement of ٢٧ May ٢٠٠٣ of the First Civil Division of the Swiss Federal Tribunal in the case of A. & B. v International Olympic Committee and International Ski Federation (٤P.٢٦٧/٢٠٠٢; ٤P.٢٦٨/٢٠٠٢; ٤P.٢٦٩/٢٠٠٢; and ٤P.٢٧٠/٢٠٠٢).

(٣) Awards CAS ٢٠٠٢/A/٣٧٠ Lazutina v. IOC and CAS ٢٠٠٢/A/٣٧١ Danilova v. IOC.

النزاعات الرياضية، وأوردت المحكمة نقلاً عن رئيس اللجنة الأولمبية الدولية السابق "خوان أنطونيو سامارانش"، وصفه لـ "CAS" بأنها محكمة عليا حقيقية لعالم الرياضة، وأنه لا يبدو أن هناك بديلاً عملياً لهذه المؤسسة، التي يمكنها حل النزاعات الرياضية الدولية بسرعة وبتكلفة زهيدة^(١).

وفيما يتعلق بمسألة تمويل اللجنة الأولمبية الدولية الجزئي لـ "CAS"، فقد خلصت المحكمة إلى أنه لا توجد علاقة سبب ونتيجة بين طريقة تمويل هيئة قضائية ومستوى استقلالها، ويتضح هذا على سبيل المثال، من حقيقة أن محاكم الدول في معظم الأنظمة القانونية يُطلب منها الفصل في نزاعات تكون الدولة نفسها طرفاً فيها، دون التشكيك في استقلال قضائها، على أساس أنه يعتمد على ما تحصله الدولة من موارد، وبالمثل، ينبغي افتراض قدرة محكمي "CAS" على معاملة اللجنة الأولمبية الدولية على قدم المساواة مع أي طرف آخر، بغض النظر عن حقيقة أنها تمول جزئياً المحكمة التي هم أعضاء فيها والتي بدورها تدفع أتعابهم^(٢).

رابعاً: الاعتماد على محكمة التحكيم الرياضي في قضايا المنشطات وكرة القدم:

في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح توصيف محكمة التحكيم الرياضية على أنها المحكمة العليا للرياضة الدولية واضحاً، لاسيما في مسائل المنشطات وكرة

(١) Federal Tribunal, case ٤P.٢٦٧-٢٧٠/٢٠٠٢, Lazutina, Danilova v. IOC, FIS, CAS, at para. ٣.٣.٣.٣.

(٢) قدمت المحكمة توصية لجعل قائمة المحكمين أكثر شفافية، بحيث يتم الإفصاح عن الهيئات التي قامت باختيار كل محكم، من بين الفئات الخمس المذكورة في المادة (٤١٤S)، والمحكمون المختارون لحماية مصالح الرياضيين، والمحكمون المختارون من بين الأشخاص المستقلين عن الهيئات الثلاث المذكورة، ولأولئك في فئتين من هذه الفئات تم اقتراحهم من قبل "IF" أو "NOC"، عندئذٍ سيكون الأطراف قادرين على تعيين محكم مع معرفة كاملة بخلفيته، وعلى سبيل المثال، سيمنع ذلك أي طرف في نزاع مع اللجنة الأولمبية الدولية، من تعيين شخص تم اقتراحه من قبل اللجنة.

القدم، بسبب قبول المحكمة كدرجة استئناف من قبل كل من الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، والاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا"، حيث أدرجت الأولي بند التحكيم في "CAS" ضمن مدونة مكافحة المنشطات^(١)، وأدرجته الثانية في نظامها الأساسي، وواقعًا تتعلّق معظم القضايا التي تنظرها المحكمة بانتهاكات قواعد مكافحة المنشطات أو كرة القدم.

خامسًا: إعادة التأكيد على استقلال المحكمة الرياضية الدولية عام ٢٠١٦:

تم التشكيك في استقلال "CAS" مرة أخرى، في قضية الرياضية "Claudia Pechstein" ضد الاتحاد الألماني للتزلج، والتي بدأت وقائعها في عام ٢٠٠٩، بقرار من الاتحاد الدولي للتزلج "ISU" بإيقاف الرياضية "كلوديا بينتشتين" لمدة عامين، وحظر مشاركتها في أي منافسات، بعد أن أظهرت اختبارات الدم خاصتها نتائج غير طبيعية. وقد التزم الاتحاد الألماني للتزلج بإصدار قرار تنفيذي بالإيقاف، فطعن "Pechstein" على القرارين أمام "CAS"^(٢)، والتي بدورها أيدت القرار. فقامت لاعبة باللجوء إلى المحكمة الفيدرالية السويسرية لإلغاء قرار "CAS"، وتم رفض استئنافها،

أقامت "Pechstein" دعوي في محكمة "ميونخ" الجزئية، ضد الاتحادين الدولي والألماني للتزلج، وطالبت بتعويض قدره (٣.٥) مليون يورو، على سند من أنها لاعبة محترفة والتزلج هو مصدر دخلها الوحيد، ولا تستطيع الكسب بدون ممارسة اللعبة، وأن الاتحادين يتعاملان وفقًا لمبدأ الإذعان فيما يخص شرط تسوية المنازعات، بما لا يفي بمعايير المحاكمة

(١) اعترفت الدول بشكل غير مباشر بدور محكمة التحكيم الرياضية بصفتها الأساس في الفصل في قضايا المنشطات، من خلال اعتمادها في إطار اتفاقية اليونسكو الدولية لمكافحة المنشطات في الرياضة المؤرخة في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥، والتي بموجبها "تلتزم الدول المتعاقدة بمبادئ المدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

(٢) Pechstein v International Skating Union CAS ٢٠٠٩/A/١٩١٢؛ Deutsche Eisschnelllauf Gemeinschaft eV v International Skating Union CAS ٢٠٠٩/A/١٩١٣.

العادلة، لأنه يستبعد اختصاص المحاكم العادية، وينص فقط على التحكيم أمام "CAS"، واعتبار قراراتها نهائية وملزمة، وأن تعيين محكمي "CAS" يتم من قبل مجلس "ICAS"، وبموجب قائمة يحددها بناءً على خبرته المحددة، وهو يمثل مصالح اللجنة الأولمبية الدولية، ولا يمكن أن يكون محايداً هو أو قائمة محكميه التي يحددها لمحكمة "CAS"، إلا أن المحكمة قد انتهت إلى رفض الدعوى.

قامت "Pechstein" باستئناف الحكم أمام محكمة "ميونخ" الابتدائية^(١)، والتي لم تشكك في مبدأ التحكيم الإلزامي في مجال الرياضة، بل أشارت إلى أنه لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولا يشكل إساءة لاستخدام السلطة، وتوجد أسباب قانونية وجيهة وراء تفضيل الاتحادات الرياضية لإحالة المنازعات إلى التحكيم، لاسيما توحيد الأحكام وتجنب اختلافها في حالة اختصاص المحاكم الوطنية للدول بنظرها. وخلصت المحكمة إلى أن مصلحة الرياضة والرياضيين، تقتضي التحكيم أمام محكمة محايدة، وبالرغم من أن الطريقة التي تم بها تشكيل "ICAS" وتعيين محكمي "CAS"، كانت من جانب واحد ومن خلال هيئات مثل "IOC"، و"IFs"، إلا أن أشخاص المحكمين ليست محل شك، ولا يمكن القول بأنهم سينظرون إلى الأمور من منظور الاتحادات الدولية، ولا يوجد أساس منطقي للقول بعدم استقلال المحكمة.

وفي حيثيات حكمها، أوردت محكمة "ميونخ" توصية تتعلق بتعديل طريقة تعيين أعضاء "ICAS"، حتى لا يتم الطعن في عدم حيادها، وبالتالي حياد واستقلال "CAS"، حيث يتم تعيين جميع هؤلاء الأعضاء من قبل "IOC"، و"NOCS"، و"IFs"، وحتى الأعضاء الذين يُفترض

(١) Pechstein/Deutsche Eisschnelllauf-Gemeinschaft eV OLG Munich URT vom ٠١.١٥.٢٠١٥—You ١١١٠/١٤ Kart, paras. ٨٨, ٨٩, ٩٤:١١٠.

تعيينهم لتمثيل مصالح الرياضيين، وما يسمى بالأعضاء المستقلين، تم تعيينهم من قبل الأعضاء المعينين من قبل الهيئات الرياضية المختلفة^(١).

الفرع الثاني

هيكل محكمة التحكيم الرياضية "CAS"

في عام ١٩٩٤، سن المجلس الدولي للتحكيم الرياضي "ICAS" قانون التحكيم الرياضي الدولي، والذي يحدد قواعد تنظيم "CAS" وما يتصل بها من مسائل قضائية وإجرائية، ومن وقت لآخر يعدل المجلس هذا القانون، بالأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة من الأمين العام للمحكمة وكذلك من المحكمين^(٢)، وقد دخل أحدث إصدار من قانون "CAS" حيز التنفيذ في الأول من مارس ٢٠١٣، وهو قابل للتطبيق على جميع منازعات التحكيم التي بدأت إجراءاتها في ذلك التاريخ أو بعده، وفقاً لحكم المادة "R٦٧" من قانون "CAS"^(٣).

(١) وقد جادلت الاتحادات الرياضية بأن الرياضيين لم يكونوا منظمين بشكل كافٍ لتعيين أعضاء في ICAS، وكانت هذه الحجة غير منطقية، لأنه في العديد من الألعاب الرياضية، توجد اتحادات للاعبين، وتوفر تمثيلاً للرياضيين داخلها، مثل الاتحاد الدولي لألعاب القوى، ولن يكون من الصعب دعوة هذه الهيئات لتعيين ممثلي الرياضيين في "ICAS"، والذي إذا تم، فسيظل هناك عدم توازن لأن أربعة فقط من بين عشرين عضواً في "ICAS" يمثلون مصالح الرياضيين، وستظل الهيئات الرياضية تعين اثني عشر من بين عشرين عضواً في المجلس، بما لا يوفر ضماناً كافياً للاهتمام بمصالح الرياضيين، لاسيما في خلافاتهم مع الاتحادات الرياضية. كما قرّرت المحكمة أن إلزام الرياضيين باتفاق تحكيم معين كان ضد المصلحة العامة، وبالتالي، لا يمكن للمحاكم الألمانية أن تعترف بقرار "CAS".

(٢) الإصدار الحالي من كود CAS، متاح على الموقع الرسمي CAS:

www.tascas.org.٢/١/٢٠٢٢.

(٣) قضت المادة (R٦٧) بأن تنطبق هذه القواعد على جميع الإجراءات التي بدأتها "CAS" اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٠. تظل الإجراءات المعلقة في ١ يوليو ٢٠٢٠ خاضعة للقواعد السارية قبل ١ يوليو ٢٠٢٠، ما لم يطلب الطرفان تطبيق هذه القواعد. وجاء نصها:

R٦٧: These Rules are applicable to all procedures initiated by the CAS as from ١ July ٢٠٢٠. The procedures which are pending on ١ July ٢٠٢٠ remain subject to the Rules in force before ١ July ٢٠٢٠, unless both parties request the application of

أولاً: أقسام محكمة التحكيم الرياضي *CAS* :

تتكون *CAS* " من قسمين دائمين وهما، قسم التحكيم العادي، وتحكيم الاستئناف، ويختصان بإجراءين تحكيمين مختلفين، علاوة على العديد من الأقسام المؤقتة، والتي يتم إنشاؤها من وقت لآخر لحل النزاعات التي تنشأ خلال الأحداث الرياضية، أبرزها القسم الأولمبي المخصص، الذي يتم إنشاؤه كل عامين لحل النزاعات الناشئة بمناسبة الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية، وقد تم إنشاؤه لأول مرة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، في الذكرى المئوية للألعاب الصيفية في أتلانتا عام ١٩٩٦، ويطبق قواعد تحكيم *CAS* " الخاصة بالألعاب الأولمبية "قواعد التحكيم الأولمبية، ويختص بحل النزاعات الأولمبية في غضون (٢٤) ساعة وبدون تكاليف^(١).

ثانياً: مكتب محكمة *CAS* :

لدى *CAS* " مكتب يقع في لوزان بسويسرا، ويقوم بالوظائف المسندة إليه بموجب قانون *CAS* "، ويرأسه أمين عام، ويتألف من العديد من المستشارين الذين يساعدون الأمين العام، وقد يمثلونه عند الاقتضاء وفقاً للمادة (S٢٢) من قانون *CAS* "، إضافة إلى الموظفين الإداريين وموظفي السكرتارية^(٢).

these Rules. Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html.٥/١/٢٠٢٢>.

(١) وقد تعامل AHD خلال الألعاب الصيفية لعام ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو، مع العديد من قضايا المنشطات، ويتخذ AHD قراراته في القضايا المعروضة عليه وفقاً للميثاق الأولمبي، واللوائح المعمول بها، والمبادئ العامة للقانون وقواعد القانون التي يراها مناسبة.

(٢) S٢٢: "CAS includes a Court Office composed of the Director General and one or more Counsel, who may represent the Director General when required.

The Court Office performs the functions assigned to it by this Code". Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html.٥/١/٢٠٢٢>.

ويتلقى الأمين العام ومختلف المستشارين تدريباً قانونياً ويديرون جميع إجراءات التحكيم والوساطة، ويدعمون المحكمين من الناحية الإجرائية ويتعاملون مع الأطراف. وبالمقارنة مع مؤسسات تحكيم أخرى، يشارك مكتب محكمة "CAS" بشكل مكثف في الإدارة اليومية لإجراءات التحكيم، بإشراف الأمين العام^(١).

ويشارك مستشارو "CAS" في اجتماعات المحكمين، والمداولات الجماعية وتبادل المراسلات، بين المحكمين والأطراف، بحيث يتجنب المحكمون الاتصال المباشر مع الأطراف، ويجب أن تتم جميع إخطارات واتصالات المحكمة إلى الأطراف من خلال المكتب، ووفقاً للمادة (R٣١) من قانون "CAS"، تم تغيير قواعد استخدام البريد الثابت أو الفاكس لجميع الاتصالات أو الإخطارات، بحيث يُسمح للأطراف بإرسال مراسلاتهم وتقديم الملفات عن طريق البريد الإلكتروني^(٢).

من الناحية العملية، يلعب مستشاري "CAS" أيضاً دوراً مهماً في إبقاء المحكمين على دراية بالقواعد والممارسات الإجرائية وسوابق المحكمة، نظراً لأنه لا يتم نشر جميع قراراتها على موقع الويب الرسمي لها، وبوجه عام، يشرف المكتب على إجراءات التحكيم والوساطة ويعمل كسجل، كما أنه يتعامل مع المسائل الإدارية الأخرى وينظم الأقسام المخصصة.

(١) M. COCCIA, International Sports Justice: The Court of Arbitration for Sport, European Sports Law and Policy Bulletin, vol. ١, ٢٠١٣, P. ٢٨.

(٢) R٣١/١: Notifications and Communications: "all notifications and communications that CAS or the Panel intend for the parties shall be made through the CAS Court Office. The notifications and communications shall be sent to the address shown in the arbitration request or the statement of appeal, or to any other address specified at a later date". Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html>. ٥/١/٢٠٢٢.

ثالثاً: مقر محكمة CAS:

على الرغم من أنه بموجب قواعد التحكيم للعديد من مؤسسات التحكيم، يكون مقر التحكيم غير ثابت، اعتماداً على اختيار الأطراف أو المؤسسة في كل مرة^(١)، إلا أنه وفقاً للمادة (R٢٨) من قانون "CAS" بشأن التحكيم العادي والاستئناف، يكون مقر هيئة المحكمة في "لوزان" بسويسرا^(٢)، ولها فرعين دائمين في سيدني بأستراليا، ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتعدّد لجان التحكيم في لوزان، وهو نفس ما أورده المادة (٧) من قواعد التحكيم الأولمبية التي قرّرت أنه: "يقع مقر القسم المخصص ولجان التحكيم في لوزان، بسويسرا. وهذا النص له أهمية باعتبار أن مكان التحكيم ينشئ علاقة معينة بين التحكيم والنظام القانوني والقضائي للإقليم المختار، وقد يكون اختيار مكان التحكيم ذا صلة من الناحية القانونية لتحديد قضايا مثل:

(١) المحاكم الوطنية التي لها اختصاص بإلغاء قرار التحكيم.

(٢) المحاكم الوطنية التي قد تتدخل لدعم هيئة التحكيم لاتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية.

(٣) قابلية تطبيق بعض قواعد تنازع القانون.

(١) المادة (١/١٨) من قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية: "يتم تحديد مكان التحكيم من قبل المحكمة ما لم يتفق الطرفان على ذلك".

(٢) المادة (R٢٨): مقر "CAS" هو لوزان، سويسرا، ومع ذلك، إذا اقتضت الظروف، وبعد التشاور مع جميع الأطراف، يجوز لرئيس الهيئة أن يقرر عقد جلسة استماع في مكان آخر وقد يصدر التوجيهات المناسبة المتعلقة بـجلسة الاستماع هذه. وجاء نصها:

R٢٨: Seat : The seat of CAS and of each Arbitration Panel is Lausanne, Switzerland. However, should circumstances so warrant, and after consultation with all parties, the President of the Panel may decide to hold a hearing in another place and may issue the appropriate directions related to such hearing. Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html.٥/١/٢٠٢٢>.

- ٤) قابلية تطبيق القواعد الإلزامية للبلد الذي يتم فيه التحكيم أو في البلدان الأخرى.
- ٥) القانون الوطني المطبق على بعض المسائل الإجرائية وأهمية السياسة العامة.
- ٦) القانون الوطني الذي يحكم قابلية موضوع معين التحكيم.
- ٧) جنسية قرار التحكيم لأغراض المادة الأولى من اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- وحرى بالذكر أن مقر التحكيم مفهوم قانوني، يجب تمييزه عن الموقع الجغرافي، أو المواقع التي قد يعقد فيها المحكمون جلسات استماع، أو مشاورات أو اجتماعات أخرى، وواقعاً قد تُعقد جلسات "CAS" في أماكن أخرى، على النحو المنصوص عليه في المادة (٢٢٨)، والتي تقضي بأنه إذا اقتضت الظروف، وبعد التشاور مع جميع الأطراف، يجوز لرئيس الهيئة أن يقرر عقد جلسة استماع في مكان آخر، ويتم إصدار التوجيهات المناسبة المتعلقة بهذه الجلسة، حتى أن "CAS" لديها مكتبان لا مركزيان، في "نيويورك"، و"سيدني"، من أجل تسهيل وصول الأطراف من أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا إليها.
- وقد تتعقد جلسات "CAS" في دولٍ أخرى بخلاف "سويسرا"، عندما تشير القواعد إلى ولاية قضائية أخرى، مثلما جرى في الحكم الصادر من محكمة أستراليا في الأول من سبتمبر عام ٢٠٠٠، في قضية "راجوز" ضد "سوليفان"، الخاصة بلاعب "جودو" أستراليين، تنافسا للانضمام إلى الفريق الأولمبي الأسترالي^(١)، وقد أشار أحد عنصر إجراءات التحكيم إلى اختصاص أستراليا، حيث كان الأطراف والمحامون والمحكمون جميعاً مواطنين أستراليين ومقيمين بها، وعقدت جلسات الاستماع في "سيدني"، وتمت إدارة الإجراءات من مكتب "CAS"

(١) Angela Raguz v Rebecca Sullivan & ORS, [٢٠٠٠] NSWCA ٢٤٠٠.

في سيدني. ثم طعن الرياضي على قرار "CAS" أمام المحكمة الاسترالية العليا، والتي رفضت الاختصاص بنظر القضية لأن مقر التحكيم له وظيفة كمفهوم قانوني، واختيار "لوزان" غير المشروط كمقر للجميع، يعني أن اتفاق التحكيم نص على التحكيم في بلد آخر غير أستراليا^(١).

لذلك، فإن الاتفاق على تحكيم أمام "CAS"، يعني اختيار الأطراف تلقائياً "سويسرا" كمكان للتحكيم، وحتى إذا أشاروا صراحةً إلى مكان آخر في اتفاق خاص، فإن مثل هذا الاختيار يكون تالياً لقبولهم بقانون "CAS"، باعتبار أن اختيار الأطراف للمحكمة يعني التزامهم بقواعدها، وحقيقة أن مقر تحكيم "CAS" دائماً في "لوزان" يعني ضمناً، أنه عندما لا يكون أحد الطرفين على الأقل مواطناً أو مقيماً بشكل معتاد في "سويسرا"، فإن التحكيم مؤهل لاعتباره "تحكيمياً دولياً" سويسرياً يخضع للفصل الثاني عشر، المواد من (١٧٦) إلى (١٩٤) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسرية لسنة ١٩٨٧^(٢).

وإذا كان جميع الأطراف مواطنين أو مقيمين بشكل اعتيادي في "سويسرا"، كأن يطعن نادي كرة قدم سويسري ضد "FIFA" أو "UEFA"، فإن تحكيم "CAS" يكون سويسرياً "محلياً" بحكم الفصل الثالث، المواد من (٣٥٣) إلى (٣٩٩) من قانون الإجراءات المدنية السويسري الصادر في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨، والذي صار سارياً في الأول من يناير ٢٠١١. كما أن المقر السويسري الدائم لجميع إجراءات التحكيم في "CAS"، يجعل المحكمة التي لها اختصاص بالنظر في الإجراءات الخاصة بإلغاء قرارات "CAS" الدولية، هي المحكمة الفيدرالية، والتي تعمل كمشرف أو رقيب على "CAS"، "ICAS".

(١) G. K. KOHLER, Arbitration at the Olympics, P. R., PP. ٥١:٧٨.

(٢) عملاً بالمادة (١/١٧٦) من قواعد التحكيم الدولي، تسري أحكام هذا الفصل على عمليات التحكيم إذا كان مقر هيئة التحكيم في "سويسرا"، وكان أحد الأطراف على الأقل في وقت إبرام اتفاقية التحكيم ليس مواطناً أو مقيماً بشكل اعتيادي في "سويسرا".

رابعاً: لغة الإجراءات وفقاً لقانون 'CAS':

عملاً بالمادة (R٢٩) من قانون 'CAS'، فإن اللغتان الرسميتان هما الإنجليزية والفرنسية^(١)، ومن ثم، يجب على الطرف الذي يلجأ إلى المحكمة أن يختار إحدى اللغتين لتقديم طلب التحكيم، وتبدأ الإجراءات إذا لم يبد المدعى عليه اعتراضاً على تلك اللغة، أما في حالة الخلاف بين الأطراف، يختار رئيس الهيئة المعنية، أو إذا لم تكن الهيئة قد عُينت، يختار رئيس القسم المعني إحدى اللغتين، مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة، ثم تسير كافة الإجراءات باللغة المختارة فقط، ما لم يتفق الطرفان واللجنة على خلاف ذلك. ووفقاً للمادة (R٢٩)، قد يتفق الطرفان على إجراء التحكيم بلغة غير الفرنسية أو الإنجليزية؛ كالإسبانية أو الإيطالية أو الألمانية، بشرط موافقة هيئة التحكيم ومكتب 'CAS'، وفي هذه الحالة يتم تعيين محكمين يجيدون اللغة المختارة.

خامساً: الاختصاص وقبول الدعاوى:

يحكم قانون 'CAS' نوعين من إجراءات التحكيم، العادية والاستئناف، إضافة إلى مجموعة من القواعد الإجرائية الأخرى، وتُطبق المواد من (R٣٨) إلى (R٤٦) من قانون 'CAS'، والمواد من (R٤٧) إلى (R٥٩) على التوالي بشأن الإجراءات العادية وإجراءات

(١) R٢٩: Language: "The CAS working languages are French, English and Spanish. In the absence of agreement between the parties, the President of the Panel or, if she/he has not yet been appointed, the President of the relevant Division, shall select one of these three languages as the language of the arbitration at the outset of the procedure, taking into account all relevant circumstances. Thereafter, the proceedings shall be conducted exclusively in that language, unless the parties and the Panel agree otherwise". Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html>. ٥/١/٢٠٢٢.

الاستئناف، كما تنطبق المواد من (R٢٧) إلى (R٣٧)، ومن (R١٣) إلى (R٧٠) على الإجراءات العامة، والتي ينطبق بعضها أيضًا على إجراءات الاستئناف، وذلك بموجب بعض الإشارات الصريحة المدرجة في القواعد الإجرائية للاستئناف^(١).

ويكون التحكيم عاديًا عندما يكون بند التحكيم الذي يشير إلى اختصاص محكمة التحكيم الرياضية واردًا في عقد أو لائحة رياضية، أو في اتفاق تحكيم خاص، في حين أنه يقع ضمن إجراءات الاستئناف عندما يطعن الطرف طالب التحكيم على قرار صادر من منظمة رياضية، أو أن تشير قواعد هيئة رياضية بشكل مباشر إلى تقديم طلبات الاستئناف إلى "CAS"^(٢).

ومن ثم، فإن الاختلاف الأساسي بين الإجراءين، يكمن في وجود أو عدم وجود اعتراض على قرار اتخذته منظمة رياضية، هذا هو العنصر الأول الذي يجب استجلائه قبل اتخاذ قرار بتقديم طلب تحكيم، وبناءً عليه يتحدد نوع التحكيم، علاوة على أنه، عندما يستند الاختصاص إلى شرط تحكيم مدرج في قواعد هيئة رياضية، فإن طريقة صياغة هذا الشرط، قد تكون ذات صلة بتصنيف وتأهيل القضية كاستئناف أو عادية.

بمجرد تقديم الطلب إلى "CAS"، يختص مكتب المحكمة . بغض النظر عن توصيف الطرف . بإحالة القضية إلى القسم المناسب سواء العادي أم الاستئناف، ووفقًا للفقر الثالثة من

(١) على وجه الخصوص، نصت المادة (R٥٧) من قانون CAS على أن المادتين (R٤٤.٢)، المتعلقة بجلسة الاستماع، (R٤٤.٣)، التي تحكم مسائل الإثبات، تنطبق أيضًا في سياق إجراءات الاستئناف؛ أما المادة (R٥٤)، المتعلقة بتعيين المحكمين، فقد نصت على أن المادة (R٤١) تنطبق مع ما يلزم من تعديل على إجراءات التحكيم في الاستئناف.

(٢) G. J. LINDHOLM, the Court of Arbitration for Sport and Its Jurisprudence: An Empirical Inquiry into Lex Sportiva, Springer, ٢٠١٩, PP.٣٣: ٣٧.

المادة (٥٢٠) من قانون "CAS"^(١)، لا يجوز الطعن في الإحالة من مكتب المحكمة من قبل الأطراف أو إثارتها كسبب للاعتراض، وفي حالة تغيير الظروف أثناء الإجراءات يجوز لمكتب محكمة "CAS"، بعد التشاور مع الهيئة، إحالة التحكيم إلى قسم آخر، بما لا يؤثر على تشكيل الهيئة أو صحة أي إجراءات أو قرارات أو أوامر سرت قبل إعادة التخصيص هذه، وفي حالة التصنيف الخطأ للطلب من جانب مكتب المحكمة، فقد قرّرت هيئة تحكيم لـ "CAS"، أن ذلك لا يعدو كونه قرارًا إداريًا لا يمكن الطعن عليه، أو المرافعة بشأنه، أو استئنافه^(٢).

ويكون لتصنيف القضية كعادية أو استئناف أهمية كبيرة، لأن الحق في تقديم استئناف أمام المحكمة ضد قرار صادر عن منظمة رياضية مقيد بفترات زمنية محددة، تتراوح من بضعة أيام حتى شهر، وفقًا للقواعد المعمول بها، في حين أن الحق في طلب التحكيم العادي يقتصر بشكل أساسي على قانون التقادم المعمول به، والذي عادة ما يكون عدة سنوات^(٣).

وإذا كانت إحالة القضية تحتاج إلى قرار بشأن الاختصاص، فإن هيئات "CAS" المُعيّنة لديها سلطة البت في هذه المسألة ومراجعة ما قرره مكتب المحكمة، وبموجب المادة (١٨٦.١) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري "PILA"، وعلى أساس مبدأ الاختصاص

(١) "Arbitration proceedings submitted to CAS are assigned by the Court Office to the appropriate Division. Such assignment may not be contested by the parties nor be raised by them as a cause of irregularity. In the event of a change of circumstances during the proceedings, the CAS Court Office, after consultation with the Panel, may assign the arbitration to another Division. Such re-assignment shall not affect the constitution of the Panel nor the validity of any proceedings, decisions or orders prior to such re-assignment". Available at: <https://www.tas-cas.org/en/arbitration/code-procedural-rules.html>. ٥/١/٢٠٢٢.

(٢) CAS ٢٠٠٤ / A / ٧٤٨ ROC (Ekimov v. IOC, USOC, Hamilton).

(٣) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٣٢.

بالاختصاص، فإن هيئة التحكيم تحكم في اختصاصها، وعلى سبيل المثال، في قضية " CAS GFA v. UEFA ١٢٣٧ / O / ٢٠٠٧"، وجدت اللجنة أنها مختصة كمحكمة تحكيم وفقاً للمادة (٦١) من النظام الأساسي للاتحاد الأوروبي لكرة القدم^(١).

كما رفضت المحكمة حجة اتحاد الكرة الأوربي، بأن طريقة اختصاص " CAS" بهذا النزاع يكون من خلال تشكيل لجنة استئناف، حيث يتضمن النظام الأساسي للاتحاد " UEFA" في نظامه فقرتين منفصلتين للتحكيم، إحداهما تمنح محكمة التحكيم الرياضية "اختصاصاً عادياً" والأخرى تمنحها الاختصاص بالاستئناف، وكان على اللجنة أن تقرر تحت أي فقرة يندرج النزاع، بحيث لأنه إذا وجدت اللجنة لها اختصاص بالاستئناف، فإن تقديم طلب التحكيم الأولي يمكن اعتباره غير مقبول^(٢).

سادساً: الإجراء الأولمبي المخصص:

يشمل نظام " CAS" إجراء تحكيمي ثالث، وهو الإجراء الأولمبي المخصص، الذي تحكمه قواعد التحكيم الأولمبية، وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على جميع الرياضيين المشاركين في الألعاب الأولمبية، تقديم نزاعاتهم إلى " CAS"، ويُعد التعهد بذلك جزءاً من نموذج السماح للرياضي بالمشاركة في الأولمبياد.

ويعمل المحكمون المعينون وفقاً لقواعد التحكيم الأولمبية، على حل النزاعات الناشئة خلال الألعاب الأولمبية أو خلال الأيام العشرة التي تسبق حفل افتتاح الألعاب الأولمبية، وذلك وفقاً للمادة (١) من قواعد التحكيم الأولمبية، إلى جانب القاعدة (٦١) من الميثاق الأولمبي، التي

(١) قضية " CAS ٢٠٠٧ / O / ١٢٣٧ GFA v. UEFA"، قرار التحكيم الصادر في ٣ يوليو ٢٠٠٨، القسم الأول.

(٢) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٣٣.

تعد هي أساس اختصاص "CAS"، وتقضي بأن الغرض من القواعد الحالية هو توفير، لصالح الرياضيين والرياضة، لحل أي نزاعات عن طريق التحكيم مشمولة بالمادة (٦١) من الميثاق الأولمبي، بقدر ما تنشأ أثناء ذلك الألعاب الأولمبية أو خلال فترة عشرة أيام تسبق حفل افتتاح الألعاب الأولمبية^(١).

وتنشأ معظم مشاكل الاختصاص القضائي في الألعاب الأولمبية من الشرط الزمني بالاختصاص، وما إذا كان الخلاف قد نشأ خلال الألعاب، أو خلال فترة العشرة أيام التي تسبق الافتتاح، وكانت هناك العديد من القضايا الأولمبية، التي تعين على "CAS" تحديد ما إذا كان النزاع قد نشأ خلال فترة العشرة أيام المذكورة، واختصاصها بالنزاع، وعلي سبيل المثال، حددت المحكمة أن تقرير اختصاص المحكمة منوط بها، ولا يرجع للرياضي ليقرر متى نشأت المشكلة، وإنما بناءً على ما تقرره المحكمة بعد فحص وقائع كل حالة، وفهم وجهة نظر الرياضي أو الطرف المتضرر الآخر، والحقائق ذات الصلة بالنزاع^(٢).

(١) Dispute resolution: ١. the decisions of the IOC are final. Any dispute relating to their application or interpretation may be resolved solely by the IOC Executive Board and, in certain cases, by arbitration before the Court of Arbitration for Sport (CAS). ٢. Any dispute arising on the occasion of, or in connection with, the Olympic Games shall be submitted exclusively to the Court of Arbitration for Sport, in accordance with the Code of Sports-Related Arbitration. Olympic Charter, in Force as From ١٧ July ٢٠٢٠.

(٢) CAS OG ١٢/٠٢ Ward v. IOC & AIBA.

سابعًا: اتفاق التحكيم:

تختص "CAS" بنزاع معين إذا كان هناك اتفاق تحكيم، أي توافق الأطراف المتنازعة على حل نزاعهم بطريق التحكيم أمام المحكمة، ووفقًا للمادة (R٢٧) من قانون "CAS"^(١)، فإن قواعد الإجرائية تنطبق عندما يتفق الأطراف على إحالة نزاع متعلق بالرياضة إليها، وذلك بموجب شرط تحكيم وارد في عقد أو لائحة، أو وفقًا لاتفاق تحكيم لاحق "إجراءات تحكيم عادية"، أو استئناف ضد قرار صادر عن اتحاد أو هيئة رياضية، تشترط قواعد استئناف النزاعات أمام "CAS" "إجراءات تحكيم استئناف".

وتتجسد خصوصية تحكيم "CAS"، في إلزام الهيئات الرياضية للرياضيين بقبول شرط التحكيم المدرج في قوانينها أو لوائحها، وينتقد بعض الفقه هذا النهج الملزم تلقائيًا بشرط التحكيم إذا كانوا يرغبون في المشاركة في المنافسات، وهو وضع لا يختلف عما يحدث عادةً للمستهلكين أو الشركات الصغيرة في الحياة اليومية مع ما يسمى "عقود الالتصاق"؛ بحيث يوقعون عقودًا

(١) R٢٧: Application of the Rules: These Procedural Rules apply whenever the parties have agreed to refer a sports-related dispute to CAS. Such reference may arise out of an arbitration clause contained in a contract or regulations or by reason of a later arbitration agreement (ordinary arbitration proceedings) or may involve an appeal against a decision rendered by a federation, association or sports-related body where the statutes or regulations of such bodies, or a specific agreement provide for an appeal to CAS (appeal arbitration proceedings). Such disputes may involve matters of principle relating to sport or matters of pecuniary or other interests relating to the practice or the development of sport and may include, more generally, any activity or matter related or connected to sport.

قياسية مع بنك أو شركة تأمين، ويضطرون إلى قبول بنوده بما فيها شروط التحكيم، التي لم يكونوا ليقبلوها إذا كان لهم الاختيار بأي طريقة^(١).

وهناك موقف أكثر تعقيداً عندما يوجد شرط التحكيم بالإحالة^(٢)، وهي الحالة التي لا تُدرج الهيئة الرياضية في قواعدها شرط تحكيم بواسطة "CAS"، وإنما يتم الإشارة إلى قوانين الاتحاد الدولي ذات الصلة، أو اللوائح التي تتضمن شرط التحكيم في "CAS"، وقد انعقد الاختصاص للجان "CAS" في عدة حالات بموجب هذه الإشارات، وأيدت المحكمة الفيدرالية مثل هذا الاجتهاد القضائي "CAS"، واعتمدت نهجاً مرناً لهذه الحالة^(٣). على سبيل المثال، في قضية "روبرتس" "Roberts"، ذكرت المحكمة الفيدرالية أن الاختصاص لا يحتاج إلى النص صراحةً على شرط التحكيم في المحكمة، ولكن يمكن أن ينعقد بناءً على نص عام يتضمن مثل هذا الشرط، ويمكن أيضاً افتراض أن الرياضي يقر بلوائح الاتحاد الذي يمثله، إذا كان قد تقدم بطلب لذلك الاتحاد للمشاركة في مسابقة عامة أو لاستخراج رخصة ممارسة اللعبة^(٤).

وفي قضية اللاعب "Dodô"^(٥)، أكدت "CAS" أن قوانين الاتحاد البرازيلي لكرة القدم، الذي ينتمي إليه اللاعب، تشترط التزام جميع الرياضيين بقواعد "الفيفا"، ومنها شرط التحكيم أمام "CAS"، وكذلك استئناف القرارات أمامها. وقد أيدت المحكمة الفيدرالية السويسرية القرار الصادر

(١) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٣٤.

(٢) S. NETZLE, Arbitration Agreements by Reference to Regulations of Sports Organisations, in Arbitration of Sports-Related Disputes, ASA Special Series No. ١١, Basel, ١٩٩٨, PP. ٤٥-٥٨.

(٣) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٤٢٨/٢٠١١ of ١٣ February ٢٠١٢, Wickmayer/Malisse, at ٣.٢.٣.

(٤) Federal Tribunal, Judgment ٤P.٢٣٠/٢٠٠٠ of ٧ February ٢٠٠١, Roberts, at ٢.a.

(٥) CAS ٢٠٠٧/A/١٣٧٠-١٣٧٦ FIFA & WADA v. STJDF, CBF & Ricardo Lucas Dodô, award of ١١ September ٢٠٠٨.

في تلك القضية، مشيرة إلى أنه يتوافق مع السوابق القضائية الخاصة بصحة الإشارة إلى شرط التحكيم الوارد في النظام الأساسي للهيئة الرياضية^(١)، ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الإشارة واضحة، حيث لا يمكن افتراضها على أساس صياغة غير دقيقة^(٢).

كما نصت المواد (S١، S٢، S٦، R٢٧) من قانون "CAS" على أن التحكيم متاح لغرض حل النزاعات المتعلقة بالرياضة، وفي حالة عرض نزاع لا يتعلق بالرياضة أمام المحكمة، يجب على اللجنة المعنية رفض الاختصاص، حتى إذا اتفق الطرفان على تقديم النزاع إلى المحكمة، ومن الواضح أنه حتى الارتباط الفضفاض بالرياضة يكون كافيًا لعقد الاختصاص، وبخلاف ذلك لن ينعقد.

ووفقًا للمادة (١) من قواعد التحكيم الأولمبية، يكون اللجوء إلى التحكيم الأولمبي في "CAS" لصالح الرياضيين والرياضة، وقد دفعت هذه الصياغة القسم الأولمبي في "CAS" في قضية "سولت ليك سيتي" إلى رفض الاختصاص القضائي بشأن طلب قدمته جمعية للحيوانات الأليفة ضد اللجنة الأولمبية الدولية، لوقف إقامة مسابقات رعاة البقر التي تم تنظيمها كحدث جانبي لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية^(٣).

(١) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٤٦٠/٢٠٠٨ of ٩ January ٢٠٠٩, Dodô.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٩، ألغت المحكمة الفيدرالية السويسرية القرار الصادر في قضية Busch لأن لجنة CAS احتفظت بالاختصاص على أساس غير دقيق. راجع: Federal Tribunal, Judgment ٤A_٣٥٨/٢٠٠٩ of ٦ November ٢٠٠٩, Busch, annulling CAS ٢٠٠٨/A/١٥٦٤ WADA v. Busch & IIHF, award of ٢٣ June ٢٠٠٩.

(٣) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٣٦.

المطلب الثاني

الجوانب الموضوعية لعمل محكمة التحكيم الرياضية

يتم تقييم قابلية النزاع للتحكيم في المنازعات المعروضة على "CAS" بموجب النظام القانوني السويسري، عملاً بالمادة (١٧٧.١) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري "PILA"، التي قرّرت جواز تقديم جميع المطالبات المالية إلى التحكيم، وقد فسر القضاء السويسري هذه الصياغة، باعتبار أنه يكفي أن يشتمل النزاع على مصالح اقتصادية على المحك لأحد الأطراف، وبالتالي فإن جميع نزاعات الرياضة قابلة للتحكيم في "CAS"، حتى القضايا التأديبية، حيث يكون للرياضي الخاضع للعقوبات مصالح اقتصادية على المحك، تجلّه يطعن على عقوبة تمنعه مؤقتاً من المنافسات^(١).

الفرع الأول

قابلية القرارات للاستئناف في "CAS"

أولاً: الشروط المتطلبّة في القرار:

قضت المادة (R٤٧) من قانون "CAS"، بأنه يجوز تقديم استئناف ضد قرار اتحاد أو جمعية أو هيئة ذات صلة بالرياضة إلى المحكمة، إذا كانت اللوائح الخاصة بالهيئة المذكورة تنص على ذلك، أو إذا اتفق الأطراف على ذلك، وكان المستأنف قد استفد سبل الانتصاف القانونية المتاحة له قبل الاستئناف، وفقاً لقوانين أو لوائح تلك الهيئة^(٢). وبالتالي، فإنه لتقديم

(١) Federal Tribunal, Judgment ٤P.٢٣٠/٢٠٠٠ of ٧ February ٢٠٠١, Stanley Roberts c. FIBA, reprinted in Bulletin ASA, ٢٠٠١, ٥٢٣, at ٥٢٦.

(٢) R٤٧: Appeal: An appeal against the decision of a federation, association or sports-related body may be filed with CAS if the statutes or regulations of the said

استئناف إلى المحكمة، يحتاج المستأنف إلى إثبات أن الهيئة الرياضية قد أصدرت قرارًا نهائيًا، وأنه استنفد مراحل التظلم منه داخل في الهيئة الرياضية، وفي هذا الصدد، ذكرت لجنة "CAS" أن المحكمة لا يكون لها سلطة الفصل في الاستئناف، ما لم يكن هناك قرار، أو إذا كان القرار غير نهائي، أو إذا كانت القوانين أو اللوائح أو لا تسمح للمستأنف بتقديم استئناف ضد القرار^(١). ويتضح من قرارات "CAS" أن شكل التواصل يمكن أن يكون كافيًا لتحديد ما إذا كان هناك قرار^(٢)، وبالتالي، فإن النموذج الذي تستخدمه هيئة رياضية للتواصل، كخطاب، أو بريد إلكتروني، أو بيان صحفي، وما إلى ذلك، لا يستبعد إمكانية اعتبار هذا الاتصال "قرارًا"، ويخضع للاستئناف أمام "CAS"، بشرط أن تكون هذه الهيئة الرياضية قد قبلت اختصاص "CAS"، دون الاعتداد بشكل القرار، أو باعتباره ذو صلة بتحديد وجود القرار، ومن ذلك، فإن تقديم بلاغ في شكل خطاب لا يستبعد إمكانية أن يشكل قرارًا قابلاً للاستئناف^(٣).

وفي ممارسات المحكمة، يمكن وصف اتصال من هيئة رياضية بأنه قرار من حيث المبدأ، ويكون قابلاً للاستئناف أمام المحكمة، إذا لم تكن له طبيعة إعلامية فقط، ويتضمن حكمًا

body so provide or if the parties have concluded a specific arbitration agreement and if the Appellant has exhausted the legal remedies available to it prior to the appeal, in accordance with the statutes or regulations of that body. An appeal may be filed with CAS against an award rendered by CAS acting as a first instance tribunal if such appeal has been expressly provided by the rules of the federation or sports-body concerned.

(١) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, United States Olympic Committee & Hamilton, at para. ٨٤.

(٢) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, paras ٩٠: ٩١.

(٣) Award CAS ٢٠٠٤/A/٦٥٩, Galatasaray v. FIFA, Club Regatas Vasco da Gama & F. J. Loureiro, at para. ٦٣.

يؤثر على الوضع القانوني للمرسل إليه أو إليهم، أو الأطراف المعنية الأخرى، أي أنه لكي يمثل الاتصال قرارًا، يجب أن يتضمّن حكمًا بموجبه تعتزم الهيئة التي أصدرت القرار التأثير على الوضع القانوني للمرسل إليه أو الأطراف الأخرى، باعتبار أن لقرار فعلاً انفرادياً، يهدف إلى إحداث آثار قانونية، كما أنه عندما ترفض هيئة رياضية إصدار قرار، أو تؤخر إصداره بعد فترة زمنية معقولة، فقد يكون يمثل ذلك إنكاراً للعدالة، مما يفتح الطريق أمام الطعن في عدم وجود قرار، أو طعن على القرار السلبي بالامتناع^(١).

ويوضح جانب فقهي أن القرار الصادر عن اتحاد رياضي والقابل للاستئناف، هو اتصال من الاتحاد، موجه إلى أحد الأطراف، ويستند إلى أسباب تبين قصد الاتحاد من اتخاذه، ولا يمكن اعتبار المعلومات البسيطة التي لا تحتوي على حكم، قرارًا، كالقرارات الخاصة باختصاص الهيئة أو عدم اختصاصها، ولا يمكن اعتبار الإبلاغ عن مجرد نية، قرارًا، وفي ظل ظروف معينة، يمكن اعتبار القرارات السلبية، أو رفض اتخاذ القرار قرارات قابلة للاستئناف، إلا أن هيئات 'CAS' تتحري الدقة عند تقرير وجود إنكار للعدالة، بحيث تتأكد أن الهيئة الرياضية قادرة على إصدار القرار ولم تفعل، لأن التوسع في هذا الأمر سيقود إلى إمكان استئناف كل خطاب أو فاكس من الهيئة^(٢).

كما يُشترط في القرار القابل للاستئناف أمام 'CAS' أن يكون نهائيًا، وفقًا لما قرره المادة (R٤٧)، ولا يجوز لأي طرف أن يستأنف قرارًا حتى يستنفد سبل الانتصاف القانونية

(١) Award CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٩, FC Aris Thessaloniki v. FIFA & Panionios, at paras. ٦١, ٦٢.

(٢) M. BERNASCONI, When is a «decision» an appealable decision?, in A. Rigozzi, M. Bernasconi (eds.), The Proceedings before the Court of Arbitration for Sport, Berne, editions Weblaw, ٢٠٠٧, P. ٢٧٣.

المتاحة، وفي حالة ما إذا كانت لوائح الهيئة الرياضية المعنية لا تقرر أي مراحل للانتصاف الداخلي، أو لا تنص على أي بديل قانوني للاستئناف أمام محكمة التحكيم الرياضية، فإن المحكمة تقبل الفصل في استئناف مثل هذا القرار مباشرة^(١).

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار كل سبيل داخلي للانتصاف بمثابة بديل قانوني، يجب استفادته قبل تقديم استئناف إلى 'CAS'، ويجب أن يكون هذا السبيل متاحًا فعليًا للطرف المعني، وتحكمه قواعد إجرائية محددة، تسمح باتخاذ قرار سريع، وفي هذا الصدد قضت 'CAS'، أن قواعد الاتحاد الدولي التي تمنح الاتحاد الوطني فرصة، لتقديم مسألة معينة إلى الجمعية العامة للاتحاد الدولي، ليس طريقًا قانونيًا بالمعنى المعروف، لأنه لا يمنح الحق للمتظلم في دعوة هذه الجمعية بشكل استثنائي، ويكون عليه الانتظار لمدة عامين أو أكثر، موعد الاجتماع العادي التالي، ولا يتوافق ذلك، مع إتاحة سبل الانتصاف الداخلي وفعاليتها للطرف المضرور^(٢).

ثانيًا: طابع إجراءات الاستئناف:

وفقًا للمادة (R٥٧) من قانون 'CAS'^(٣)، يتمتع محكمو المحكمة بالسلطة الكاملة لمراجعة الوقائع والقانون، وبما يعني أن الاستئناف ضد قرار الهيئات الرياضية، يستلزم مراجعة

(١) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, United States Olympic Committee & Hamilton, at para. ٩٦.

(٢) Award CAS ٢٠٠٣/O/٤٦٦ NISA vs. ISU, in International Sports Law Review, ٢٠٠٤, vol. ٤, no. ٤, SLR-٤٨, at para. ٦.١٢.

(٣) R٥٧, Scope of Panel's Review, Hearing: The Panel has full power to review the facts and the law. It may issue a new decision which replaces the decision challenged or annul the decision and refer the case back to the previous instance. The President of the Panel may request communication of the file of the federation, association or sports-related body, whose decision is the subject of the appeal.

جديدة لموضوع القضية برمتها، ولا يقتصر على تقرير ما إذا كان القرار قد صدر صحيحاً أم لا، بل يتم بحث مدى صحة ادعاءات الأطراف، حيث لا تعد "CAS" محكمة إدارية تراجع عملاً لسلطة إدارية، ولا تقتصر مهمتها على مراجعة صحة القرار، والإجراءات، وطريقة اتخاذه، وأسبابه، واختصاص الهيئة التي اتخذته، وإنما تنظر في مدى صحة القانون، والوقائع، والموضوع، وادعاءات الأطراف^(١).

وتتظر المحكمة في وجود أي خلل إجرائي حدث أثناء المراحل السابقة، مثل انتهاك الحق في الدفاع، أو المعاملة غير العادلة أثناء الإجراءات التأديبية الداخلية للهيئة الرياضية، أي أن تحكيم الاستئناف يسمح بنظر القضية من جديد، ومراجعة أي انتهاكات تكون صدرت عن الهيئة الرياضية مصدره القرار، وبحث مدى توافر الضمانات الإجرائية القانونية، ومنح الأطراف فرصة لتقديم دفاعاتهم المكتوبة والشفهية، وأي نوع من الأدلة، وتنظرها المحكمة وتفحصها، كما تراجع الوقائع، والأسانيد القانونية المقدمة، وتستجوب الشهود أو الخبراء أثناء جلسات المرافعة^(٢). وتجدر الإشارة إلى أن المادة (R٤٣) من قانون "CAS"، قد نصت على سرية إجراءات المحكمة، وتعهّد الأطراف والمحكمين والمحكمة، بعدم الكشف لأي طرف ثالث عن أي حقائق أو معلومات أخرى تتعلق بالنزاع أو الإجراءات، إلا أنه يجوز الإعلان عن قرارات المحكمة، إذا

Upon transfer of the CAS file to the Panel, the President of the Panel shall issue directions in connection with the hearing for the examination of the parties, the witnesses and the experts, as well as for the oral arguments.

(١) د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، التحكيم في المنازعات الرياضية، وفقاً لقواعد مركز التحكيم الرياضي السعودي، المرجع السابق، ص ٣١. راجع كذلك:

Final Award CAS ٢٠٠٩/A/١٨٨٠-١٨٨١ FC Sion & El-Hadary v. FIFA & Al Ahly SC, at para. ١٤٦.

(٢) Final Award CAS ٢٠٠٩/A/١٥٤٥ Anderson et al. v. IOC, at para. ٧٨; CAS ٢٠٠٣/O/٤٨٦, at para. ٥٠; CAS ٢٠٠٨/A/١٥٩٤ Sheykhov v. FILA, at para. ١٠٩.

اتفق جميع الأطراف أو قرر رئيس الشعبة ذلك^(١)، وفيما يتعلق بسرية إجراءات الاستئناف، فقد نصت المادة (R٥٩) من قانون "CAS" في فقرتها رقم (٥) على أنه: يجب أن يتم الإعلان عن القرار و/ أو الملخص، و/ أو البيان الذي يحدد نتائج إجراءات "CAS"، ما لم يتفق الطرفان على أنه ضرورة إبقائه سرياً، وبالتالي، فإنه في حالات الاستئناف، يكون الأصل هو نشر القرار، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، ويتم النشر على موقع المحكمة الرسمي^(٢).

ثالثاً: شروط التقاضي أمام CAS:

يجب أن يتمتع طالب التحكيم أمام "CAS"، بأهلية التقاضي، ويكون مؤهلاً قانوناً للمثول أمامها، بأن تتوفر له صفة قانونية طوال مراحل نظر الدعوي، ومصالحة في تقديمها، وقد حددت بعض لجان "CAS"، أن الاستئناف أمامها بمثابة تظلم من قرار هيئة رياضية، ولا بد أن يُقدّم من الطرف المتضرر، الذي له مصلحة في الطعن على القرار^(٣)، أو بعبارة أخرى، لا يُقبل الطعن من طرف لم يتأثر مباشرة بالقرار المستأنف منه^(٤)، ويعد هذا الشرط جوهرياً، لأن مهمة اللجنة

(١) R٤٣, Confidentiality: Proceedings under these Procedural Rules are confidential. The parties, the arbitrators and CAS undertake not to disclose to any third party any facts or other information relating to the dispute or the proceedings without the permission of CAS. Awards shall not be made public unless all parties agree or the Division President so decides.

(٢) "The award, a summary and/or a press release setting forth the results of the proceedings shall be made public by CAS, unless both parties agree that they should remain confidential. In any event, the other elements of the case record shall remain confidential".

(٣) Final Award CAS ٢٠٠٩/A/١٨٨٠-١٨٨١ FC Sion, P. R., para. ١٥٣.

(٤) Award CAS ٢٠٠٦/A/١٢٠٦ Zivadinovic v. IFA, at para. ٣١.

في الاستئناف، هو حل نزاع فعلي وليس تقديم رأي استشاري إلى طرف لم يتأثر بالقرار المستأنف^(١).

وتتضمن أنظمة بعض الهيئات الرياضية شروط من له حق تقديم استئناف أمام "CAS"، واعتبار أن من يفتقر إلى هذه الشرط فاقداً لأهلية الاستئناف أمام المحكمة، ومن ذلك، حددت المادة (٣، ٢/١٣) من مدونة "WADA" أنه لا يجوز لمنافس الرياضي المتهم بتعاطي المنشطات، أن يستأنف قرار بتوقيع عقوبة على منافسه أو بتبرئته، كما قضت "CAS" برفض قضايا لم تتوافر في الرياضيين أو الاتحادات الوطنية المستأنفة الصفة المتطلبة، حيث قررت أنه، لا أحد من منافسي الرياضي الخاضع لقرار مكافحة المنشطات، ولا لجنته الأولمبية الوطنية، الذين قد يستفيدون من استبعاد منافس آخر، من بين الأشخاص أو الهيئات المدرجة ضمن أصحاب الحق في الاستئناف^(٢).

وقد قررت هيئة قسم "CAS" المخصص في "بكين"، عدم قبول دعوى استئناف مقدمة من اللجنة الأولمبية الوطنية الأذربيجانية، واتحاد الهوكي الأذربيجاني، ولاعبو فريق الهوكي الوطني الأذربيجاني، ضد الاتحاد الدولي للهوكي، لقيام الأخير باستبعاد الفريق الإسباني من الألعاب الأولمبية، وذلك لأن مقدمي الدعوى لم يتمكنوا من إثبات صفتهم ومصالحهم في الدعوى، واستندت "CAS" إلى المادة (٣، ٢/١٣) من مدونة "WADA"، والخاصة بمن لهم حق

(١) Final Award CAS ٢٠٠٩/A/١٨٨٠-١٨٨١ FC Sion, P. R., para.١٥٤.

(٢) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, United States Olympic Committee & Hamilton, at para.١١٩.

الاستئناف وفقاً لأهليتهم، وبما يشمل الرياضيين المتهمين، والاتحاد الدولي للهوكي، واللجنة الأولمبية الدولية، والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات^(١).

وكما يجب أن يكون للمدعي أو المستأنف صفة في التقاضي، يجب أن يكون للمدعى عليه أيضاً صفة، أي أن يكون له مصلحة في النزاع، وعلى سبيل المثال، في قضية "CAS ٢٠٠٦/A/١١٨٩ IFK Norrköping vs. TrinitéSports FC & Fédération Française de Football" قدم النادي السويدي "Norrköping" استئنافاً إلى "CAS" ضد قرار صادر من "FIFA"، والاتحاد الفرنسي لكرة القدم، ونادي "Trinité" الفرنسي، وقد طلب الاتحاد الوطني الفرنسي استبعاده من القضية، ولاحظت هيئة "CAS" أن الاتحاد لم يكن طرفاً في القضية أمام "الفيفا"، وأن المستأنف لا يطالب بأي شيء ضده ومن ثم، أستبعد من القضية لعدم توافر الصفة للمقاضاة^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن قسم الاستئناف في "CAS"، يتعامل مع الطعون على قرارات الاتحادات الرياضية الدولية عندما تتعلق بمسائل تأديبية، بما في ذلك قضايا المنشطات، بصرف النظر عن دفع رسوم المحكمة غير القابلة للاسترداد وهي (١٠٠٠) فرنك سويسري، إلا أنه في الحالات التي يقوم فيها طرفان بتسوية نزاعهما قبل المثل أمام "CAS"، ولا يبلغان المحكمة بانقضاء النزاع إلا في يوم جلسة الاستماع، مما يترتب عليه حضور أعضاء اللجنة، فإنهما يلتزم

(١) Award CAS OG ٠٨/٠١ ANOC, AFHF, et al. v. FIH, RFEH, IOC, WADA & Spanish Olympic Committee, paras.٣.١٠-٣.١٢.

(٢) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٤١.

بدفع التكاليف المقررة^(١)، وفي جميع قضايا الاستئناف الأخرى، مثل منازعات الانتقالات في كرة القدم، يتم تحديد التكاليف بنفس الطريقة التي يتم بها التعامل مع النزاعات في القسم العادي. ويتم التعامل مع النزاعات التجارية المحالة إلى "CAS" وفقاً للولاية القضائية العادية، وتحدد التكاليف وفقاً لمقياس متدرج، بناءً على المبلغ المتنازع عليه، وقبل البدء في القضية يتعين على الأطراف سداد دفعة من الرسوم إلى مكتب المحكمة^(٢)، ويمكن لـ "CAS" إعادة التكاليف للطرف الذي يصدر القرار لصالحه أو تحديد النسبة التي يجب أن يتقاسمها الطرفان؛ كقاعدة عامة، يُمنح الطرف المحكوم له مساهمة في أتعابه القانونية وغيرها من النفقات، بما في ذلك تكاليف الشهود والمترجمين الفوريين^(٣).

رابعاً: الدعاوى المعلقة:

ينطبق مفهوم الدعوى المعلقة في سياق إجراءات "CAS"، بحيث يتمتع في بعض الحالات على المحكمة، أن تنتظر نزاع، إذا كانت نفس القضية منظورة بالفعل أمام محكمة أو هيئة تحكيم أخرى، ووفقاً للفقرة (١) مكرر من المادة (١٨٦) من قانون (PILA) السويسري، فإن "CAS" تُعلق إجراءات التحكيم في قضية إذا توافرت ثلاثة شروط مجتمعة وبشكل تراكمي:

(١) القضية قيد النظر أمام محكمة دولة أو هيئة تحكيم أخرى.

(٢) القضية الأخرى منظورة بالفعل عند تقديم دعوى التحكيم إلى محكمة التحكيم

الرياضية.

(١) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٢٣٤/٢٠١٠ of ٢٩ October ٢٠١٠, Valverde I, at ٤.٢; Federal Tribunal, Judgment ٤A.٢٣٤/٢٠٠٨ of ١٤ August ٢٠٠٨.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤A.٥٢٨/٢٠٠٧ of ٤ April ٢٠٠٨, at ٢.٥.١.

(٣) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٢٣٤/٢٠١٠ of ٢٩ October ٢٠١٠, Valverde I, at ٣.٣.١

(٣) إثبات الطرف الذي يثير استثناء التعليق وجود أسباب جدية تتطلب وقف إجراءات

التحكيم.

ومن قضايا محكمة التحكيم الرياضية التي تعين فيها على اللجنة التعامل مع مسألة تعليق التحكيم، هي "قضية اللاعب "عصام الحضري" ضد "الفيفا" و"النادي الأهلي المصري" *El-Hadary v. FIFA & Al-Ahly* CAS ٢٠٠٩/A/١٨٨١^(١)، حيث تقدّم النادي الأهلي في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٨، بشكوى إلى "الفيفا" ضد حارس كرة القدم المصري "عصام الحضري" ونادي "FC Sion"، لخرق الأول شروط عقده مع النادي الأهلي، وتحريض الثاني للاعب على هذا الخرق.

في ١٦ أبريل عام ٢٠٠٩، أصدرت اللجنة التأديبية للفيفا قرارًا، يتضمن انتهاك نادي "FC Sion" واللاعب المصري للوائح الفيفا الخاصة بوضع اللاعبين وانتقالاتهم، ومعاقبة اللاعب بحرمانه من اللعب لمدة أربعة أشهر، والتزامه بدفع مبلغ (تسعمائة ألف يورو) للنادي الأهلي.

في ١٨ يونيو عام ٢٠٠٩، قدم اللاعب استئنافًا إلى "CAS"، ودفع بعد اختصاص لجنة الفيفا التي أصدرت قرار وقفه، وطلب وقف آثار القرار مؤقتًا لحين الطعن على موضوعه خلال (٢١) يومًا.

وفي ٢٩ يونيو ٢٠٠٩، أقام اللاعب دعوى مدنية أمام المحكمة الجزئية في "زيورخ" ضد "الفيفا" والنادي "الأهلي"، طاعنًا في قرار "الفيفا" ومطالبًا بإلغائه على أساس المادة (٧٥) من القانون المدني السويسري. وفي ١٠ يوليو ٢٠٠٩، قدم اللاعب إلى "CAS" ملخصًا لدعواه أمام

(١) Final Award CAS ٢٠٠٩/A/١٨٨٠-١٨٨١ FC Sion & El-Hadary v. FIFA & Al Ahly SC.

المحكمة السويسرية، وطلب فيه من لجنة *CAS* تعليق إجراءات التحكيم لحين الحكم في الدعوى المدنية.

في ٧ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت لجنة *CAS* قرارًا تمهيدياً بشأن تعليق الدعوى، والاختصاص بنظرها، ورفضت بموجله طلب اللاعب الخاص بالتعليق، مشيرة إلى أنه قد حرّك دعواه المدنية بعد أن قدّم استئنافه إلى *CAS*، لوقف القرار المطعون عليه والطعن في اختصاص مُصدره، وشددت اللجنة على أنه حتى المطالبة المشروطة المقدمة إلى *CAS*، بشأن التعليق ورفض الاختصاص، تؤدي إلى "التعليق" الإجرائي للتحكيم بموجب المادة (١٨١) من القانون الدولي الخاص، والتي بموجبها يكون التحكيم معلقاً من لحظة شروع أحد الطرفين في إجراءات تعيين هيئة التحكيم.

وذكرت اللجنة أن اللاعب كان له الحق في تقديم استئنافه إلى *CAS* لغرض وحيد هو المطالبة بتعليق التحكيم ورفض اختصاصها، وبالرغم من مطالبته للجنة بالفصل في هذه القضايا الأولية لصالحه، إلا أنه قام ببدء إجراءات تعيين المحكمين، وطلب من اللجنة التعامل مع تلك القضايا الأولية، وبالتالي تحديد مدة انتظار التحكيم بشكل لا مفر منه من تاريخ الإيداع.

وفيما يتعلق بالشرط الثالث المنصوص عليه في المادة (١٨٦) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري "*PILA*"، فقد أوردت اللجنة أنه لإثبات وجود أسباب جدية، كان على المستأنف أن يثبت أن الوقف كان ضرورياً لحماية حقوقه، وأن استمرار التحكيم كان من شأنه أن يسبب له عائقاً خطيراً، لكنه لم يفعل.

خامساً: مبدأ الأمر المقضي به في إجراءات "CAS":

الأمر المقضي به هو مبدأ نشأته لاتينية، ويعني مسألة تم الفصل فيها بالفعل، وينطبق في إجراءات "CAS"، وقد ألغت المحكمة الفيدرالية بعض قرارات "CAS" بسبب عدم مراعاة هذا المبدأ^(١)، وبشأن ما إذا كان مبدأ الأمر المقضي به، يعني ضمناً عدم اختصاص المحكمة أو عدم قبول الدعوى، فقد أورد التقرير النهائي بشأن الأمر المقضي، الصادر عن لجنة التحكيم التجاري الدولي التابعة لرابطة القانون الدولي، أن اللجنة لا تحدد اتجاهًا بشأن الآثار الوقائية لتحكيم سابق، وما إذا كانت تتصرف إلى الحكم بعدم الاختصاص أو عدم القبول، حيث تختلف الممارسات القضائية بهذا الشأن، وتفضل اللجنة ترك هذه الإشكالية للقانون المعمول به^(٢).

وفي قضية " *Dennis Lachter v. Derek Boateng* " ٢٠١٠/أ/٢٠٩١ CAS

Owusu، بدأت "CAS" بتحليل ما إذا كانت الدعوى تشمل نفس الأطراف وتتعامل مع نفس الموضوع، وتستند إلى نفس الإشكاليات القانونية لقضية أخرى، أقامها نفس الأطراف أمام محكمة أو هيئة تحكيم أخرى، وتم الحكم فيها، بحيث إذا توافر ذلك التماثل وحازت الوقائع المعروضة قوة الأمر المقضي به، فليس لمحكمة CAS الحرية في إعادة نظر القضية، ويمكن القول أنه بالرغم من عدم وجود نص أو ممارسة مستقرة في "CAS"، توضح ما إذا كان مبدأ الأمر

(١) على سبيل المثال، ألغت المحكمة في حكمها الخاص بقضية " ١٣ April of ٢٠٠٩/٤٩٠_٤A Atlético/Benfica " قرار "CAS" في قضية " ٢٠١٠/أ/١٧٦٥ Benfica Lisboa v. Atlético Madrid & FIFA"، لأنها تجاهلت حكمًا سابقًا أصدرته محكمة زيورخ التجارية بشأن نفس الأمر، بشأن طلب تم تقديمه وفقًا للمادة (٧٥) من القانون المدني السويسري. راجع:

A. DUVAL, A. RIGOZZI, Yearbook of International Sports Arbitration ٢٠١٧, Springer Nature, ٢٠٢٠, P. ٧٨.

[٢٠٠٦] Toronto Conference [١٩], www.ila-hq.org/en/committees/index.cfm/cid/١٩, para. ٦٨.

المقضي به يعني عدم الاختصاص أو عدم مقبولية الدعوى، إلا أن النتيجة الواقعية في الحالتين هي أن هيئة التحكيم لن تتعامل مع موضوع القضية^(١).

سادساً: اختيار المحكمين في "CAS":

يقتصر اختيار المحكمين في "CAS" على القائمة التي يحددها "ICAS"، والتي تتضمن حوالي (٣٠٠) محكم على دراية وافية بالتحكيم وقانون الرياضة، ويمثلون قارات العالم، ومجموعة واسعة من الأنظمة القانونية، ومدة ولاية المحكمين المعينين أربع سنوات، يمكن تجديدها دون قيود وفقاً للمادة (S١٣) من قانون "CAS"، ويُشترط فيهم وفقاً للمادة (S١٤)، توافر التدريب القانوني المناسب، والكفاءة في تطبيق قانون الرياضة و/ أو التحكيم الدولي، والمعرفة الجيدة بالرياضة بشكل عام، والإلمام بلغة عمل واحدة على الأقل في "CAS"، كما يُراعى في اختيارهم وفقاً للمادة (S١٦) التمثيل القاري والثقافات القانونية المختلفة.

كما نصت المادة (S١٤) من قانون "CAS" على أن مجلس "ICAS"، قد يعين محكمين ذوي خبرة متخصصة للتعامل مع أنواع معينة من النزاعات، وبما يسمح بإنشاء قوائم منفصلة تتضمن هؤلاء المحكمين^(٢)، على سبيل المثال، يعرض موقع "CAS" الإلكتروني قائمة

(١) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٤٣.

(٢) S١٤: "The ICAS shall appoint personalities to the list of CAS arbitrators with appropriate legal training, recognized competence with regard to sports law and/or international arbitration, a good knowledge of sport in general and a good command of at least one CAS working language, whose names and qualifications are brought to the attention of ICAS, including by the IOC, the IFs, the NOCs and by the athletes' commissions of the IOC, IFs and NOCs. ICAS may identify the arbitrators with a specific expertise to deal with certain types of disputes. The ICAS shall appoint personalities to the list of CAS mediators with experience in mediation and a good knowledge of sport in general".

بمحكمي كرة القدم، للذين لديهم دراية خاصة بهذه اللعبة، وهي قائمة استشارية وليست إلزامية، نظراً لأن الأطراف في قضية كرة القدم قد يعينون بشكل تقديري محكم غير مدرج في تلك القائمة، وغالباً ما يفعلون ذلك، وغني عن البيان أن أي قائمة متخصصة هي ذات طبيعة استشارية فقط، ويكون لأطراف النزاع حرية اختيار المحكمين^(١).

وعند اختيار محكمين لنظر قضية معينة، تتطلب المادة (S١٨) منهم التوقيع على تعهد بممارسة وظائفهم بأنفسهم، وبموضوعية تامة وحياد واستقلال عن الأطراف، وبما يتوافق مع أحكام قانون "CAS"، وبالإضافة إلى متطلبات الاستقلال والحياد، يجب على المحكمين قبول القضية فقط، إذا كان لديهم الوقت اللازم لمباشرتها، والقدرة على نظرها بفعالية باللغة المقررة للتحكيم^(٢).

(١) A RIGOZZI, E. HASLER, B. QUINN, The ٢٠١١, ٢٠١٢ and ٢٠١٣ revisions to the Code of Sportsrelated Arbitration, in Jusletter, ٣ juin ٢٠١٣, <http://jusletter.weblaw.ch>, ٤-٥.

(٢) S١٨: Arbitrators who appear on the CAS general list may serve on Panels constituted by either of the CAS Divisions. However, arbitrators appearing on the special list of arbitrators for the CAS Anti-doping Division (ADD) may not serve as an arbitrator in any procedure conducted by the CAS Appeals Arbitration Division. Upon their appointment, CAS arbitrators and mediators shall sign an official declaration undertaking to exercise their functions personally with total objectivity, independence and impartiality, and in conformity with the provisions of this Code. CAS arbitrators and mediators may not act as counsel or expert for a party before the CAS.

وتتعرض القائمة المغلقة للمحكّمين، والتي تحددها "ICAS" للنقد^(١)، والتأييد^(٢)، وبشكل عام، لا يعني اللجوء إلى قائمة مغلقة، أن المحكّمين يخضعون لمعايير مختلفة من الاستقلال والحياد، أعلى أو أقل من المستقرة في التحكيم الدولي^(٣)، ولتجنب بعض الانتقادات، وتعزيز استقلال ونزاهة المحكّمين المرشحين، فإنه منذ عام ٢٠١٠، عدلت "ICAS" قانون "CAS" بحيث لا يجوز وفقاً للمادة (S١٨) لهؤلاء المحكّمين العمل كمستشارين لأحد الأطراف قبل اختيارهم في المحكمة، وبالتالي تجنب تبادل الأدوار بين المحكم والمستشار الذي يحدث أحياناً في التحكيم التجاري، إضافة إلى ذلك، يجوز لـ ICAS وفقاً للمادة (S١٩) حذف محكم من قائمة أعضاء CAS، بشكل مؤقت أو دائم إذا انتهك أي قاعدة من قواعد هذا القانون.

ووفقاً للمادة (٣) من قواعد التحكيم الأولمبية، هناك قائمة خاصة من المحكّمين الذين اختارهم "ICAS" من الموجودين بالفعل في القائمة العامة، وفي كل إصدار من دورة الألعاب الأولمبية، يتم اختيار عشرات المحكّمين، الذين يجب أن يكونوا حاضرين في الموقع أثناء ممارسة الأنشطة، وعلى استعداد لنظر القضايا وإصدار قرار في غضون (٢٤) ساعة من تقديم الطلب وفقاً للمادة (١٨) من قواعد التحكيم الأولمبية.

(١) A. A. SANTENS, The Move Away from Closed-List Arbitrator Appointments: Happy Ending or a Trend to Be Reversed? In: Kluwer Arbitration Blog, ٢٨ June ٢٠١١, <http://kluwarbitrationblog.com.٢/٢/٢٠٢٢>.

(٢) J. PAULSSON, Moral Hazard in International Dispute Resolution, in Transnational Dispute Management, ٢٠١١, ٢, www.transnational-dispute-management.com, at ١١-١٢.

(٣) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٥٠٦/٢٠٠٧ of ٢٠ March ٢٠٠٨, Biolley, at ٣.١.١.

سابعاً: تعيين محكمين لمباشرة إجراءات التحكيم:

عادةً ما يتم نظر القضايا في "CAS" من قبل لجان مؤلفة من ثلاثة محكمين، ويجوز تعيين محكم واحد في إجراءات التحكيم العادية والاستئناف، إذا وافق الأطراف صراحةً على ذلك، أو إذا قرر رئيس قسم "CAS" المعني ذلك مع مراعاة ظروف القضية^(١)، وواقعاً، عادةً ما يتم تعيين محكمين فرديين إما لتقليل تكاليف التحكيم لاسيما في القضايا ذات الأهمية الثانوية، أو للتعامل مع القضايا التي تحتاج إلى حل عاجل، مثل القضايا تؤثر على فرصة رياضي أو فريق للمشاركة في مسابقة ستبدأ قريباً.

ولا يجوز للأطراف في الإجراء الأولمبي، تعيين محكم واحد بدلاً من هيئة، ولكن يجوز لرئيس القسم المخصص تعيين محكم واحد وفقاً لتقديره، وقد طُبِّق ذلك في قضية نُظرت في دورة الألعاب الأولمبية بلندن، عندما كان هناك حاجة لاتخاذ قرار في غضون ساعات، حيث تعلق

(١) R٥٠: Number of Arbitrators: The appeal shall be submitted to a Panel of three arbitrators, unless the parties have agreed to a Panel composed of a sole arbitrator or, in the absence of any agreement between the parties regarding the number of arbitrators, the President of the Division decides to submit the appeal to a sole arbitrator, taking into account the circumstances of the case, including whether or not the Respondent pays its share of the advance of costs within the time limit fixed by the CAS Court Office. When two or more cases clearly involve the same issues, the President of the Appeals Arbitration Division may invite the parties to agree to refer these cases to the same Panel; failing any agreement between the parties, the President of the Division shall decide.

الأمر بسباق الشراع الذي كان من المقرر عقده بعد أربع ساعات من تقديم الطلب، وكان متوقعًا أن يضطلع المحكم بالقيام بذلك بشكل أكثر كفاءة من الانتظار لتشكيل هيئة^(١).

أما في الإجراء العادي ووفقًا للمادة (R٤٠.٢)، يُعيّن كل طرف محكمًا، ويختار المحكمان المعينان رئيس اللجنة بالاتفاق بينهما، وإذا لم يختار المدعي محكمًا، لا يبدأ التحكيم، بينما إذا فشل المدعى عليه في تعيين محكم أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان من قبل الطرفين على الرئيس، يتم تعيين هذا المحكم المتبقي من قبل رئيس القسم، ووفقًا للمادة (R٤٠.٣) من قانون 'CAS'، يجب أن يوافق الطرف على المحكم المعين، ويوافق رئيس قسم التحكيم العادي في حالة تعيين رئيس اللجنة، وفي كل الأحوال يتم التحقق مما إذا كان المحكمون يمثلون لمتطلبات النزاهة والاستقلال المنصوص عليها في المادة (R٣٣) من قانون 'CAS'.

وبالنسبة لإجراءات الاستئناف، ووفقًا للمادة (R٥٤) من قانون 'CAS'، يعين كل طرف محكمًا ويعين رئيس قسم الاستئناف 'CAS' رئيس اللجنة، ويجب أن يتم تأكيد المحكمين المعينين من قبل الطرفين ورئيس قسم الاستئناف، الذي يتحقق مما إذا كانا يبدوان مستقلين وغير متحيزين.

وفي الإجراء الأولمبي، يتم تعيين المحكمين الثلاثة من قبل رئيس القسم المخصص من ضمن قائمة الموقع الإلكتروني للمحكمة، وعادةً، لا يعين رئيس القسم المخصص محكمين من نفس جنسية أحد أطراف النزاع، بما يختلف عن الإجراءات العادية وإجراءات الاستئناف، حيث

(١) في هذه القضية، تم تقديم الطلب في ١١ أغسطس ٢٠١٢، الساعة ٨.٠٠ صباحًا، وتم إخطار الأطراف بمنطوق القرار في نفس اليوم الساعة ١١.٤٠ صباحًا، مع إعلان الحكم الكامل مع الأسباب التي تم إخطارها في وقت لاحق في نفس اليوم. راجع:

CAS OG ١٢/١١ Russian Olympic Committee v. International Sailing Federation & Spanish Olympic Committee, award of ١١ August ٢٠١٢

يمكن أن واحدًا أو أكثر من المحكمين، وحتى رئيس اللجنة، يكون له نفس جنسية أحد الطرفين، وربما يُفسر هذا الاختلاف بأن الجانب القومي في الألعاب الأولمبية يكون مهمًا للغاية، سواء في نظر المتنافسين أو لدى الرأي العام^(١).

وعند الاتصال بالمحكم قبل التعيين، يجب على الطرف أن يقتصر على إعطاء المحكم بعض المعلومات الأساسية حول النزاع، مثل أسماء الأطراف، والمحامين، ولغة الإجراء، وموضوع القضية، وأن يتجنب مناقشة تفاصيل القضية معه، سواء الإجرائية أو الموضوعية، علاوة على أنه بعد التعيين، يكون من غير المناسب القيام بأي تواصل مع المحكم المعين من قبل الطرف، أو أي محكم آخر، فيما يتعلق بالقضية، وذلك وفقًا لحكم المادة (R٣١) من قانون 'CAS'، الخاص بسرية اتصالات المحكمة وإجرائها من خلال مكتبها.

وعندما يختار الأطراف محكمًا، فمن المستحسن أن يتحروا فيه الإنصاف والخبرة والعمل الجاد، بدلاً من القبول الشخصي، لأنه في نهاية المطاف يكون الحكم أكثر موضوعية مع محكم كفء وله خبرة ويحظى باحترام زملائه ويدافع عن نزاهة عملية التحكيم، بدلاً من محكم يُتوقع أن يدافع عن موقفهم ولو خارج نطاق الموضوعية، وهذا لا يعني إنكار الدور المهم للمحكم المعين من قبل طرف، إذا كان حريصًا على دراسة القضية بجدية، وفهم الطلبات المقدمة، والاستماع إلى المرافعات وتحليلها، ويسعى طوال الإجراءات إلى أن تتظر اللجنة بعناية في أدلة هذا الطرف، بما يثمر جلسة استماع عادلة وإصدار قرار موضوعي^(٢).

(١) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٤٦.

(٢) L. W. NEWMAN, R. D. HILL, the Party-Appointed Arbitrator: Further Reflections, Leading Arbitrators' Guide to International Arbitration, ٢.nd edn., New York, Juris Publishing, ٢٠٠٨.

كما يجب على الأطراف أيضًا التأكد قبل التعيين من أن المحكم مُلم جيدًا باللغة التي سيتم بها الإجراءات، وبما يفي بمتطلبات المادة (R٣٣) من قانون "CAS"، بحيث يكون قادرًا على فهم مواد الإثبات ولغة الشهود، والفروق الدقيقة للقضية، والتأكد من أن المحكمين الآخرين يفهمونها.

ثامناً: الطعن على صلاحية المحكمين المعيّنين:

يلتزم محكمو "CAS" في جميع الأوقات بحيادهم واستقلالهم، وتنفيذ ما تعهدوا به لدى تعيينهم بموجب المادة (S١٨)، وأن يمارسوا وظائفهم ومهامهم بأنفسهم وبموضوعية تامة، ثم تتيح المادة (R٣٤)، للأطراف إمكان الطعن على تعيين المحكمين^(١).

يكون أمام الأطراف سبعة أيام فقط، بعد تحديد موضوع الطعن لتقديمه، وهذه المدة القصيرة أقرتها المحكمة الفيدرالية السويسرية، باعتبارها جهة الاستئناف هذه الطعون، وأشارت إلى أنه وفقاً لمبدأ حسن النية، وعدم التعسف في استخدام الحق المنصوص عليها في المادة (٢)

(١) R٣٤, Challenge: An arbitrator may be challenged if the circumstances give rise to legitimate doubts over her/his independence or over her/his impartiality. The challenge shall be brought within seven days after the ground for the challenge has become known. Challenges shall be determined by the Challenge Commission, which has the discretion to refer a case to ICAS. The challenge of an arbitrator shall be lodged by the party raising it, in the form of a petition setting forth the facts giving rise to the challenge, which shall be sent to the CAS Court Office or the CAS Anti-Doping Division Court Office. The Challenge Commission or ICAS shall rule on the challenge after the other party (or parties), the challenged arbitrator and the other arbitrators, if any, have been invited to submit written comments. Such comments shall be communicated by the CAS Court Office or the CAS Anti-Doping Division Court Office to the parties and to the other arbitrators, if any. The Challenge Commission or ICAS shall give brief reasons for its decision and may decide to publish it.

من القانون المدني السويسري، لا يُقبل الطعن ضد المحكم بسبب عدم استقلاله أو عدم حياده أثناء إجراءات التحكيم، إلا إذا تم تقديم أسباب هذا الطعن في الوقت المناسب^(١)، ولا يُسمح بتكرار الطعن بعد الفصل في موضوعه، لنفس الأسباب التي أُثرت سابقاً^(٢).

ومن ثم، إذا توافر لدى أحد الأطراف أسباباً للطعن في تعيين محكم، فعليه أن يُقدّم طلب الطعن خلال أسبوع إلى مجلس "ICAS"، وهو المختص بالفصل في هذه الطعون، وقبل صدور الحكم، تتم دعوة الأطراف الأخرى، والمحكم المطعون على تعيينه، والمحكمين الآخرين في الهيئة، لتقديم تعليقات مكتوبة على الطعن، وفقاً للمادة (R٣٤) من قانون "CAS".

ووفقاً للمادة (١٨٠.١) من القانون المدني المتعلقة بقواعد القانون الدولي الخاص

"PILA"، فإنه يجوز الطعن في المحكم للأسباب التالية:

(أ) إذا لم يمتلك المؤهلات المتفق عليها بين الأطراف.

(ب) إذا اعترى تطبيق قواعد التعيين التي أقرها الأطراف خلل يستوجب الطعن.

(ج) إذا توافرت بعض الشكوك المشروعة حول مدى استقلاله وحياده^(٣).

وبالنسبة للبند (ج) فقد أورد جانب فقهي تمييزاً بين مصطلحي "الاستقلال"، و"الحياد"،

حيث يتحقق عدم الاستقلال عند ارتباط المحكم بعلاقة مع أحد الأطراف، أو مع أي شخص آخر

مشارك في التحكيم، في حين أن الافتقار إلى الحياد يرتبط عادةً بانحياز المحكم إلى طرف،

نتيجة تصوره وقناعاته المسبقة بشأن النزاع أو الإشكاليات التي يتضمنها؛ إلا أن السوابق

(١) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٢٣٤/٢٠١٠ of ٢٩ October ٢٠١٠, Valverde I, at ٤.٢; Federal Tribunal, Judgment ٤A.٢٣٤/٢٠٠٨ of ١٤ August ٢٠٠٨.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤A.٥٢٨/٢٠٠٧ of ٤ April ٢٠٠٨, at ٢.٥.١.

(٣) وقد سمحت المادة (R٣٤) من قانون "CAS" للأطراف بالطعن أيضاً على تعيين محكم في مجلس "ICAS" عندما تُوجد بعض الشكوك المشروعة حول استقلاله أو حياده.

القضائية للمحكمة الفيدرالية السويسرية قد أوردت أنه لا يوجد تمييز حاسم بين مفهومي الاستقلال والحياد^(١)، يبدو أنه لا يوجد تمييز واضح وبشكل مقنع في الفقه القانوني^(٢)، ونتيجة لذلك، يمكن التعامل مع متطلبات الاستقلال والحياد كمفهوم مشترك.

وللتحقق من استقلال وحياد المحكمين، شددت المحكمة الفيدرالية على أهمية تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن تضارب المصالح في التحكيم الدولي "IBA"^(٣)، معتبرة أنها أداة ثمينة لا ينبغي إغفال قيمتها وتأثيرها الإيجابي على ممارسات وهيئات التحكيم^(٤)، وهي ليست مبادئ ملزمة في حد ذاتها، لكنها تُشكّل معياراً مقبولاً على نطاق واسع بشأن التحكيم الدولي، وتتضمن "IBA" توجيهات عامة، وثلاث قوائم توضيحية لمواقف تمثل شكوكاً لها ما يبررها من وجهة نظر موضوعية، فيما يتعلق بحياد المحكم واستقلالته، وعلى سبيل المثال:

(١) القائمة الحمراء: وتحدد حصراً لحالات تضارب المصالح، التي يجب على المحكم

حال توافرها تنحية نفسه، ولو لم يطلب الأطراف منه ذلك، إلا إذا قرّر الأطراف جميعاً رغبتهم في استمراره صراحةً.

(١) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٢٣٤/٢٠١٠ of ٢٩ October ٢٠١٠, Valverde I, at ٣.٣.١.

(٢) C. PONCET, the independence of the Court of Arbitration for Sport, European International Arbitration Review, ٢٠١٢, vol. ١, P. ٤٠٠.

(٣) يلجأ المحكمون إلى القواعد التوجيهية "IBA"، كمرجع إرشادي للتعامل مع الإشكاليات الإجرائية، التي لا تتضمن قواعد التحكيم المعمول بها حكم بشأنها. راجع:

IBA: International Bar Association, Rules on the Taking of Evidence in International Arbitration, ٢٠١٠, available at: www.ibanet.org; O. L. W. WIJNEN, N. VOSER, N. RAO, Background Information on the IBA Guidelines on Conflicts of Interest in International Arbitration, in Business Law International, vol. ٥, ٢٠٠٤, P. ٤٥٤.

(٤) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٥٠٦/٢٠٠٧ of ٢٠ March ٢٠٠٨, Biolley, at ٣.٣.٢.٢.

(٢) القائمة البرتقالية: وتحدد الحالات التي يجب فيها على المحكم الإفصاح عن

التضارب المحتمل، مع عدم إلزامه بالتحتي تلقائياً.

(٣) القائمة الخضراء: وهي التي تشير إلى حالات لا تشكل تضارباً في المصالح،

وبالتالي لا يلزم المحكم بالإفصاح عنها.

وقد أوضح مجلس "ICAS" أنه عند تقييم استقلال المحكم وحياده، فإن الجنسية أو محل

الإقامة لا صلة لهما بالموضوع من حيث المبدأ؛ وإنما يجب تقييمهما وفقاً لظروف القضية، بعيداً

عن الافتراضات العامة والذاتية التي لم يتم التحقق منها بشكل موضوعي، وفيما يتعلّق

بالانطباعات الشخصية، يجب أن تستند إلى حقائق مادية يُمكن تبريرها بموضوعية ومعقولة وفقاً

للمنطقي والمعقول من التصرفات^(١)، وعلى سبيل المثال، يمكن إثبات عدم الاستقلال عند وجود

صلة مباشرة بين المحكم وأحد أطراف النزاع، كوجود علاقة شراكة أو تبعية اقتصادية، أو ارتباط

عائلي أو شخصي.

وإذا أيد "ICAS" الطعن ضد المحكم، تتم تنحيته وتعيين محكم آخر بإتباع إجراءات

التعيين المعتادة، وفي حالة رفض الطعن ضد المحكم، يجوز للطرف المعني استئناف الأمر أمام

المحكمة الفيدرالية، كما يمكنه تأجيل هذا الإجراء^(٢)، والانتظار حتى ينتهي نظر الدعوى أمام

"CAS"، وإذا لم يلق الحكم لديه قبولاً، يمكنه الطعن في الحكم بأكمله أمام المحكمة الفيدرالية،

استناداً إلى السبب الأول للإلغاء المنصوص عليه في المادة (١٩٠.٢) من "PILA"، والخاص

بتعيين محكم أو تشكيل هيئة التحكيم بشكل غير صحيح.

(١) ICAS Board, ٢٠٠٧/A/١٣٢٢ Giannini et al. vs. SC FC ٢٠٠٥.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٦٤٤/٢٠٠٩ of ١٣ April ٢٠١٠, Valverde.

الفرع الثاني

الضم والتدخل والأشكال الأخرى لمشاركة أطراف أخرى في إجراءات "CAS"

تم النص في قانون "CAS" على قواعد الانضمام والتدخل في إجراءات التحكيم العادية، وهي تنطبق أيضًا على تحكيم الاستئناف، وذلك بموجب إشارة الفقرة الأخيرة من المادة (R٥٤) التي قضت بانطباق المادة (R٤١) مع ما يلزم من تعديل، بالنسبة لتحكيم الاستئناف^(١).

ويجوز ضم طرف من الغير إلى إجراء تحكيم "CAS"، أو أن يقرر الغير التدخل في النزاع، مع التزامه باتفاق التحكيم الذي أبرمه الأطراف، أو إذا وافق أطراف النزاع على ذلك كتابةً، وذلك وفقًا للمادة (R٤١.٤) من قانون "CAS"، التي أقرت مشاركة الغير في حالتين، الضم أو التدخل، وفقًا للشرط السابق^(٢)، وغني عن البيان، ضرورة توافر شرطي الصفة القانونية والمصلحة بشأن الطرف الثالث المنضم أو المتدخل، ويخضع هذا للإثبات من جانب مقدم الطلب^(٣)، ووفقًا للفقرة الأولى من المادة (R٤١.٤)، يمكن اتخاذ قرار مشاركة طرف ثالث، عن طريق الضم أو التدخل، من قبل رئيس القسم المعني، ومن قبل هيئة التحكيم، وتتخذ اللجنة القرار النهائي، ولها حق مراجعة قرار سابق صدر بهذا الشأن من رئيس القسم.

(١) Article R٤١ applies mutatis mutandis to the appeals arbitration procedure, except that the President of the Panel is appointed by the President of the Appeals Division.

(٢) CAS ٢٠٠٦/A/١١٥٥ Giovannella v. FIFA, at para. ٥٤.

(٣) Order on Request for Intervention, CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, United States Olympic Committee & Hamilton, at para. ٨٤.

أولاً: الضم Joinder:

يجوز لطرف من أطراف النزاع أن يطلب استدعاء طرف ثالث للمشاركة في إجراءات التحكيم، وبموجب المادة (R٤١.٢) من قانون "CAS"^(١)، إذا رغب المدعى عليه ضم طرف ثالث في إجراءات التحكيم، فعليه تضمين طلبه ذلك مع توضيح أسبابه، وللتعامل مع طلب الانضمام، يجب على مكتب المحكمة إرساله إلى الطرف الثالث المطلوب مشاركته، وتحديد مدة زمنية له لإبداء موقفه وتقديم الرد، وعلى المكتب أن يطلب كذلك من المدعي أو المستأنف، إبداء رأيه بشأن إجراء الضم المطلوب.

وقد أوضحت "CAS" أنه لا يمكن ضم طرف ثالث في الإجراءات، إلا بناءً على طلب المستأنف ضده وليس المستأنف، لأن الأول قد يكون لديه إمكانية تسمية عدد من المدعى عليهم في عريضة الاستئناف، يرغب في إشراكهم في الإجراءات عند تقديم طلب التحكيم أو الاستئناف، لاعتقاده أنهم معنيين بنتيجة التحكيم^(٢)، ولا يجوز لأي طرف أن يطلب من "CAS" الفصل في دعاوى ضد أطراف ثالثة لم يتم تمثيلهم أمامها، وعلى سبيل المثال، في قضية "CAS ٢٠٠٥ / ٨١٢ / A"، رفضت الهيئة طلب المستأنف، وقررت أنه لا يمكنها إصدار قرار يفرض التزاماً على الغير، الذي لم يكن طرفاً في إجراءات المحكمة، أو في إجراءات "الفيفا" السابقة^(٣).

(١) R٤١.٢ Joinder: If a Respondent intends to cause a third party to participate in the arbitration, it shall so state in its answer, together with the reasons therefor, and file an additional copy of its answer. The CAS Court Office shall communicate this copy to the person whose participation is requested and fix a time limit for such person to state its position on its participation and to submit a response pursuant to Article R٣٩. It shall also fix a time limit for the Claimant to express its position on the participation of the third party.

(٢) CAS ٢٠٠٦/A/١١٥٥ Giovannella v. FIFA, at para. ٥٦.

(٣) Award TAS ٢٠٠٥/A/٨١٢ Sporting Clube de Lisboa v. J.-J. Misse Misse.

ثانياً: التدخل "Intervention":

بموجب المادة (R٤١.٣) من قانون "CAS"، يجوز لطرف ثالث التدخل في التحكيم، بتقديم طلب يتم النظر فيه وقبوله أو رفضه في غضون عشرة أيام، على أن يتم تقديمه قبل بدء المرافعات، أو قبل ختام إجراءات الإثبات إذا لم يتم عقد جلسة استماع، وعلى المتدخل أن يورد أسباب طلب التدخل عند إيداع الطلب^(١).

ولا ينطبق ذلك الإجراء على الطرف الذي كان له الحق في الاستئناف، ولكنه لم يفعل قبل انتهاء الموعد المحدد لذلك، حيث لا يجوز له طلب التدخل، وفي هذا الصدد، رفضت "CAS" الأمر الصادر عن رئيس شعبة الاستئناف في المحكمة بقبول طلب تدخل من طرفين، كان لهما حق في استئناف قرار اللجنة الأولمبية الدولية، لكنهما لم يقوما بذلك خلال المدة المقررة، لأنه قبول طلبهما يعني ضمناً السماح لهما باستعادة حقهما في الاستئناف، الذي أغفلا القيام به على النحو المقرر قانوناً، ولا يجوز استخدام قواعد التدخل لتصحيح إخفاق المستأنف

(١) R٤١.٣ Intervention: If a third party wishes to participate as a party to the arbitration, it shall file an application to this effect with the CAS Court Office, together with the reasons therefor within ١٠ days after the arbitration has become known to the intervenor, provided that such application is filed prior to the hearing, or prior to the closing of the evidentiary proceedings if no hearing is held. The CAS Court Office shall communicate a copy of this application to the parties and fix a time limit for them to express their position on the participation of the third party and to file, to the extent applicable, an answer pursuant to Article R٣٩.

في تقديم استئنائه في المدة المحددة، بغض النظر عما إذا كان القرار الذي ستصدره المحكمة قد يؤثر في موقفه من عدمه^(١).

وفي بعض الحالات يشارك طرف ثالث في إجراءات "CAS" بصفته طرفاً معنياً، مع عدم تمتعه بحقوق الأطراف، وعلي سبيل المثال، تناولت قضية "٧٤٨ / A / ٢٠٠٤ CAS"، إمكان السماح لطرف ثالث ليس له الحق في التدخل في إجراءات المحكمة بالمشاركة كطرف معني، وذلك بموافقة الأطراف على هذا الشكل من المشاركة، ويوضح رئيس قسم الاستئناف في المحكمة أنه في هذه القضية، تم منح السيد "مايكل روجرز"، صفة طرف بعد موافقة كل أطراف التحكيم كتابةً، وبما يشمل حقه في متابعة الإجراءات، والوصول إلى سجلات القضية، وتلقي نسخ من مذكرات الأطراف، وتقديم بيانات مكتوبة لدعم المستأنفين أو المدعى عليهم، والمشاركة في جلسة الاستماع^(٢).

وغالباً ما يُستخدم هذا الإجراء في إجراءات التحكيم الأولمبية، حيث يسمح لأطراف من الغير، ولكنهم معنيين بنتيجة التحكيم، بالمشاركة في جلسات الاستماع وتقديم ملاحظات، بشرط عدم اعتراض أي من الأطراف، وتسمح هذه الآلية للمحكمن بالحصول على صورة أوضح للإشكاليات المطروحة، وعلى سبيل المثال، في التحكيم الأولمبي في "لندن"، قدّم متسابق من جنوب إفريقيا طلباً إلى الاتحاد الرياضي الجنوب أفريقي واللجنة الأولمبية واتحاد جنوب إفريقيا للفروسية، للمشاركة كطرف معني، وقد قبلت اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي للفروسية

(١) Order on Request for Intervention, CAS ٢٠٠٤/A/٧٤٨ Russian Olympic Committee & Ekimov v. International Olympic Committee, United States Olympic Committee & Hamilton, at para. ٨٤.

(٢) Award TAS ٢٠٠٥/A/٨١٢ Sporting Clube de Lisboa v. J.-J. Misse Misse, para. ٣٦.

الطلب^(١)، وفي قضية أخرى في أولمبياد "لندن"، قدّم ملاكم أيرلندي طلباً للمشاركة في التحكيم ضد اللجنة الأولمبية الدولية واتحاد الملاكمة الدولي، وقد سمحت هيئة "CAS" لملاكم آخر من الجبل الأسود ولجنته الأولمبية الوطنية بالمشاركة في جلسة الاستماع، كأطراف معنية^(٢).

ثالثاً: صديق المحكمة 'Amicus curiae':

هو تعبير لاتيني يعني أن يقدم شخص ليس طرفاً في النزاع، رأياً إلى المحكمة في قضية معروضة عليها، وهذا الرأي قد يتعلّق بناحية تاريخية أو علمية أو اقتصادية أو غيرها، وهي أداة إجرائية مُستخدمة في بعض الولايات القضائية للقانون العام، على سبيل المثال، غالباً ما يتم تقديم ملخصات صديق المحكمة إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة^(٣).

وتسمح الفقرة الأخيرة من المادة (٤.١٤ R) بتقديم ملخصات لصديق المحكمة إلى "CAS"، حيث تقضي بأنه بعد النظر في المذكرات المقدمة من جميع الأطراف المعنية، يجوز للهيئة أن تسمح بإيداع موجزات صديق المحكمة، بمراعاة الشروط والأحكام التي قد تحددها^(٤)، وبالنظر إلى تأثير قرارات "CAS" على قطاع الرياضة بأكمله، فإن هذا الحكم بمثابة دعم كبير لتحقيق العدالة والرضا بالأحكام في هذا المجال.

(١) Award CAS OG ١٢/٠١ Peterzell v. SASCOC & SAEF.

(٢) Award CAS OG ١٢/٠٢ Ward v. IOC & AIBA.

(٣) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٥٣.

(٤) "After consideration of submissions by all parties concerned, the Panel may allow the filing of amicus curiae briefs, on such terms and conditions as it may fix".

الفرع الثالث

طلب تدابير مؤقتة وتحفظية من المحكمة

تسمح المادة (١٨٣) من القانون الدولي الخاص السويسري "PILA"، لهيئات التحكيم الموجودة في سويسرا، بمنح تدابير أو إجراءات مؤقتة أو تحفظية، بناءً على طلب أحد الأطراف، وتتبع المادة (R٣٧) من قانون "CAS" المادة (١٨٣) من حيث السماح لأي طرف بطلب تدابير مؤقتة أو تحفظية، ثم يقوم رئيس القسم المعني، أو هيئة التحكيم، إذا كان ملف القضية قد وصل إليها وتم سداد تكاليف التحكيم، وعلى الفور، بالنظر في الطلب وإصدار قرار بقبوله أو رفضه. ويمكن تقديم طلب منح الإجراء المؤقت قبل بدء نظر القضية، وفي حالة الموافقة عليه، يجب على مقدم الطلب أن يبدأ التحكيم في غضون فترة زمنية قصيرة، وتحديداً، يجب تقديم طلب التحكيم في غضون عشرة أيام من تقديم طلب التدابير المؤقتة، وذلك في حالة الإجراء العادي، بينما في حالة الاستئناف، يجب تقديم عريضة الاستئناف في غضون الموعد النهائي المعتاد، ولا يجوز تمديد هذه الحدود الزمنية، وفي حالة عدم الامتثال لها، يتم إلغاء الإجراء المؤقت الممنوح تلقائياً، وذلك وفقاً للفقرة السادسة من المادة (R٣٧) من قانون "CAS"^(١).

وجدير بالذكر، أنه بموافقة الأطراف على تقديم النزاع إلى "CAS"، سواء كان تحكيمياً عادياً أو استئنافاً، فإنهم يتنازلون صراحةً عن حقوقهم في طلب أي إجراء من هذا القبيل من سلطات الدولة أو المحاكم، وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (R٣٧)، إلا أن مدى إمكان

(١) "The procedure for provisional measures and the provisional measures already granted, if any, are automatically annulled if the party requesting them does not file a related request for arbitration within ١٠ days following the filing of the request for provisional measures (ordinary procedure) or any statement of appeal within the time limit provided by Article R٤٩ of the Code (appeals procedure). Such time limits cannot be extended".

صلاحية التنازل عن هذا الحق، يعتمد على محكمة الدولة والقانون الذي تطبقه، وعلى سبيل المثال، في قضية "ستانلي روبرتس"^(١)، تجاهلت محكمة الاستئناف في "ميونيخ" هذا التنازل، وطبقت المادة رقم (١٠٣٣) من قانون الإجراءات المدنية الألماني، ووافقت على التدابير المؤقتة للمحاكم وهيئات التحكيم الألمانية، وأمرت بإجراء مؤقت ضد الاتحاد الدولي لكرة السلة^(٢).

كما يجب على الطرف مقدم الطلب إثبات أنه قد استفد جميع سبل الانتصاف الداخلية، بموجب قواعد الاتحاد أو الهيئة الرياضية ذات الصلة، أما قبل استفاد هذه السبل، فلا يجوز طلب الإجراء المؤقت أو التحفظي من "CAS"^(٣)، ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة (R٣٧) من قانون "CAS"، عندما يطلب طرف إصدار تدبير مؤقت، يُمنح الطرف الآخر مهلة عشرة أيام، أو أقل إذا اقتضت الظروف، للتعليق على هذا الطلب، وفي حالات الاستعجال القصوى، يجوز لرئيس القسم المعني، أو رئيس اللجنة منح أمر من طرف واحد، أي أمر يستند فقط إلى الطلب، مع وجوب الاستماع إلى الطرف الآخر في وقت لاحق^(٤).

(١) CAS ٢٠٠٠/A/٢٦٢ Roberts v. FIBA, in Digest of CAS Awards, II, ١٩٩٨ ٢٠٠٠, The Hague, Kluwer, ٢٠٠٢, P. ٣٧٧.

(٢) OLG München, order ٢٦ October ٢٠٠٠, ٣٢٠٩/٠٠, Stanley Roberts v. FIBA, in SpuRt – Zeitschrift für Sport und Recht, ٢٠٠١, n. ٢ (March–April).

(٣) Order CAS ٢٠٠٧/A/١٣٤٧ Gibilisco vs. CONI.

(٤) "Should an application for provisional measures be filed, the President of the relevant Division or the Panel shall invite the other party (or parties) to express a position within ten days or a shorter time limit if circumstances so require. The President of the relevant Division or the Panel shall issue an order on an expedited basis and shall first rule on the prima facie CAS jurisdiction. The Division President may terminate the arbitration procedure if she/he rules that the CAS clearly has no jurisdiction. In cases of utmost urgency, the President of the relevant Division, prior to the transfer of the file to the Panel, or thereafter the President of the Panel may

وعلى سبيل المثال، في قضية "Salé-Pelletier" بمدينة "سالت ليك"، حيث منح حُكَّام التزلج على الجليد، الميدالية الذهبية للثنائي الروسي "Berezhnaya-Sikharulidze"، بدلاً من الثنائي الكندي "Salé-Pelletier"، ثم أفاد أحد الحُكَّام أنهم قد تعرضوا للضغط للتصويت لصالح الروس، فتقدّمت اللجنة الأولمبية الكندية بطلب إلى "CAS" للحصول على حكم عاجل ضد الاتحاد الدولي للتزلج "ISU"، وأمرت "CAS" بالزام الاتحاد الدولي بالألا يغادر حُكَّام المسابقة القرية الأولمبية كي لا يتم التأثير عليهم، ثم استدعتهم لجلسة استماع كشهود، وطلبت منهم إحضار أي كتابة أو سجل أو وثيقة أو ورقة، يمكن اعتبارها كدليل مادي^(١)، وفي غضون ساعات، وقبل أن تُعقد الجلسة، ومع انتشار أخبار وتقارير صحفية عن فساد قد شاب عملية التحكيم، قامت اللجنة الأولمبية ووحدة دعم التنفيذ، باتخاذ أمر من طرف واحد ومنح الثنائي الكندي ميدالية ذهبية ثانية^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة "CAS"، وقبل إصدار أمر بتدبير مؤقت، يجب أن تفصل في مسألة اختصاصها بنظر الدعوى، وبموجب المادة (R٣٧)، يُمنح رئيس القسم الحق في إنهاء إجراءات التحكيم، إذا اعتقد أن المحكمة ليس لها ولاية قضائية على القضية، إلا أن أي أمر صادر عن رئيس القسم، قد يُلغى بأمر لاحق من اللجنة، فيما يتعلق بالاختصاص والتدبير المؤقت، وعلى سبيل المثال، في قضية "CAS ٢٠٠٧ / O / ١٤٤٠"، قررت "CAS" أنها غير ملزمة بقرار رئيس قسم التحكيم العادي بشأن الاختصاص، وأن عليها أن تعيد النظر في تقييمه،

issue an order upon mere presentation of the application, provided that the opponent is subsequently heard".

(١) Order CAS OG ٠٢/٠٤ COC v. ISU.

(٢) M. COCCIA, International Sports Justice, P. R., P. ٥٥.

باعتبارها تتمتع بسلطة كاملة لاتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق باختصاصها، وفقاً للمبدأ القانوني المستقر "الاختصاص بالاختصاص".

وقد نصت الفقرة الخامسة من المادة (R٣٧) من قانون CAS، على شروط الحصول على تدابير مؤقتة وتحفظية، حيث قضت بأنه^(١)، عند اتخاذ قرار بشأن منح المساعدة الأولية، فإن رئيس القسم أو الهيئة ينظر في الحالة، ويُقيّم ما إذا كان هناك:

(١) حدوث ضرر لمقدم الطلب لا يمكن تداركه إذا نُفذ القرار.

(٢) ترجيح إلغاء القرار وعدم جدارته.

(٣) توازن المصالح بحيث تفوق مصالح مقدم الطلب مصالح الطرف الآخر.

وبالنسبة لكون الضرر لا يمكن إصلاحه، يجب على مقدم الطلب إثبات أن الإجراء المطلوب سيفيده بشأن حماية مركزه من الأضرار التي قد يستحيل، أو يصعب للغاية إصلاحها لاحقاً، على سبيل المثال، غالباً ما يترتب على اتخاذ قرار بمنع رياضي من المشاركة في منافسة كبرى، أضراراً يصعب أو يستحيل تداركها^(٢).

ولإثبات مدى جدارة القرار، يجب أن يُثبت مقدم الطلب أن لديه فرصة معقولة للحكم لصالحه، وفي هذا الصدد نذكر قضيتين نظرتهما CAS، قررت في الأولى أن وقائع الطلب يجب أن تعطي انطباعاً باحتمال قبول القضية، وأن الحقوق المُطالب بها جديّة، وأن الشروط

(١) "When deciding whether to award preliminary relief, the President of the Division or the Panel, as the case may be, shall consider whether the relief is necessary to protect the applicant from irreparable harm, the likelihood of success on the merits of the claim, and whether the interests of the Applicant outweigh those of the Respondent(s)".

(٢) Order TAS ٢٠٠٩/A/١٧٩٠ GM Bikes c RCS & UCI.

المادية للإجراء القانوني مستوفاة^(١)، وفي الحالة الثانية، خلصت "CAS" إلى أنه بفحص ظاهر الأوراق، ودون جلسة استماع أو فحص شامل للأدلة والوقائع ذات الصلة، فإن عدم قدرة اللجنة على الجزم بأن الرياضي لا توجد لديه فرصة في القضية، تعني أن لديه فرصة معقولة^(٢).
أما توازن المصالح، فيعني أن إثبات مقدم الطلب أن مصلحته في الحصول على التدبير المؤقت، تفوق مصالح الطرف أو الأطراف الأخرى، وقد أشارت "CAS"، إلى أنه لا بد من مقارنة المخاطر التي قد يتكبدها المستأنف في حالة تنفيذ القرار، مع الأضرار التي قد تلحق بالمدعى عليه في حالة حرمانه من هذا التنفيذ^(٣).

وعند تطبيق توازن المصالح في القضايا التأديبية، تراعي لجان "CAS" مصلحة الرياضيين الآخرين الذين ليسوا أطرافاً في التحكيم، لأن الحكم بمشاركة رياضي بشكل مؤقت في المنافسة، قد تغير وضعها بشكل لا يمكن تداركه، لاسيما بالنظر إلى قدرة الرياضي على المنافسة، أو تغيير الرياضيين لخططهم عند وجود مثل هذا الرياضي، وذلك وفقاً لنص المادة (١٤) من قواعد التحكيم الأولمبية، وفي قضايا المنشطات، يجب حماية مصلحة الرياضيين غير المتورطين، حيث تتحري لجان "CAS" إعمال مبدأ الملاءمة والتوازن، بين المصلحة الشخصية والعامّة بشأن مكافحة المنشطات^(٤).

(١) Order CAS ٢٠٠١/A/٣٢٤ Addo & Van Nistelrooij vs. UEFA.

(٢) Order CAS ٢٠٠٩/A/١٩١٢-١٩١٣ Pechstein, DESG vs. ISU.

(٣) Order CAS ٢٠٠٣/O/٤٨٦ Fulham vs. Olympique Lyonnais.

(٤) Order CAS ٢٠٠٧/A/١٣٧٠ FIFA & WADA vs. CBF & Ricardo Lucas Dodô.

المطلب الثالث

الإثبات وحدود تقديم الأدلة أمام هيئات "CAS"

نتناول في هذا الجزء طرق تقديم الأطراف للأدلة أمام "CAS"، وكذلك مبدأ تحمّل كل طرف بعبء إثبات دعواه أو دفاعه، وليس الحقائق التي ينكرها، كما نتطرّق إلى الأدلة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني، وكذلك شهادة الشهود، والحالات التي يمكن فيها للمحكمة الرياضية الدولية أن تلزم أحد الأطراف بالكشف عن الأدلة التي يحوزها. وذلك من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول

طرق تقديم الأدلة

في قضايا التحكيم الخاصة بالاستئناف أمام "CAS"، يُقدّم أطراف القضية كل أدلتهم مرة واحدة في بداية القضية، مع ملخص لموضوع الدعوي، وبيان بالمستندات المُقدمة، وقد نصت المادة (R٥٦) من قانون "CAS"، على أنه بعد تقديم ملخص الاستئناف، لا يجوز للأطراف استكمال أو تعديل طلباتهم، أو أدلتهم، أو تقديم مستندات أو أدلة جديدة^(١)، مع وجود استثناءين على هذه القاعدة.

(١) Appeal and answer complete – Conciliation: "Unless the parties agree otherwise or the President of the Panel orders otherwise on the basis of exceptional circumstances, the parties shall not be authorized to supplement or amend their requests or their argument, to produce new exhibits, or to specify further evidence on which they intend to rely after the submission of the appeal brief and of the answer. The Panel may at any time seek to resolve the dispute by conciliation. Any settlement may be embodied in an arbitral award rendered by consent of the parties".

(١) يمكن للأطراف التقدم بأدلة جديدة لم يتم تقديمها في بداية القضية، بموافقة باقي الأطراف.

(٢) يجوز لرئيس اللجنة بناءً على طلب أحد الأطراف، أن يأمر بتقديم أدلة إضافية على أساس وجود ظروف استثنائية، ومن الناحية العملية، يتطلب ذلك، إثبات مُقدّم الطلب أن الدليل الجديد لم يكن متاحًا، أو لم يكن ممكنًا الحصول عليه وقت إيداع ملخص الاستئناف، وقد تقرر اللجنة وجود ظروف استثنائية، إذا كان ذلك ضروريًا لحماية المساواة بين الأطراف وحققهم في الدفاع، بحيث يُسمح بتقديم مزيد من الأدلة، ومن ذلك، مراعاة حاجة المدعي إلى تقديم مستندات لدحض الأدلة التي قدمها المدعى عليه، إذا كانت هذه الأدلة غير متوقعة.

وفي ممارسات 'CAS' يمكن منح الأطراف فرصة لتقديم طلبات، إذا قررت اللجنة عدم عقد جلسة استماع، وذلك وفقًا للفقرة الأخيرة من المادة (٢.٤٤ R) من قانون 'CAS'، والتي قضت بأنه بعد استشارة الأطراف، يجوز للهيئة إذا رأت أنها على اطلاع جيد بما فيه الكفاية بوقائع القضية، أن تقرر عدم عقد جلسة استماع. كما قضت المادة (٧٥ R)، بأن للهيئة سلطة تقديرية في استبعاد أدلة مقدمة من الأطراف، إذا كانت متاحة لهم، أو كان من المعقول اكتشافها قبل وقت تقديم الملخص، أي أنه إذا حجب أحد الأطراف بعض الأدلة عن هيئة رياضية أثناء اتخاذ الإجراءات السابقة، فقد يتم منعه من تقديمها أمام محكمة التحكيم الرياضية.

أولاً: عبء الإثبات:

تطبق 'CAS' مبدأ تَحْمُل كل طرف بعبء إثبات دعواه أو دفاعه، وليس الحقائق التي ينكرها، وهو مبدأ عام من مبادئ القانون، مقبول في التحكيم الدولي وكذلك في الأنظمة القانونية الوطنية، وتم النص عليه في المادة (٨) من القانون المدني السويسري، ويعني ذلك أنه على كل

طرف تقديم أدلته المكتوبة والشفوية التي قد تقنع المحكمين بصدق ادعاءاته وتدحض ادعاءات الطرف الآخر.

وفي قضية *"USADA v. Montgomery"* لعام ٢٠٠٤^(١)، أبلغت وكالة مكافحة المنشطات في الولايات المتحدة الأمريكية، "تيم مونتجمري" العداء الأمريكي الفائز ببطولة العالم، وميداليات ذهبية أولمبية، وصاحب رقم قياسي عالمي، بأن لديها أدلة على مشاركته في ترتيبات لتحايل الرياضيين على قانون مكافحة تعاطي المنشطات، بالتعاون مع عدة مختبرات في "كاليفورنيا"، وقررت إيقافه عن ممارسة الرياضة لمدة أربع سنوات، وتمحورت الإشكالية القانونية في القضية حول حقيقة أن الوكالة قد اتهمت "مونتجمري" بانتهاك قواعد الاتحاد الدولي لألعاب القوى، وقواعد مكافحة المنشطات، على الرغم من أن نتائج اختباره العملية لم تكن إيجابية في أي اختبار منشطات أجري في منافسات رسمية أو غير رسمية.

وقد نظرت "CAS" القضية، ورأت أنه يمكن إثبات جرائم المنشطات بوسائل متنوعة، وعلى سبيل المثال، في حالة عدم وجود نتائج تحاليل، يمكن التعويل على بدائل أخرى مثل شهادة غير قابلة للجدل من شاهد موثوق، تُثبت أن الرياضي قد اعترف باستخدام مواد محظورة وانتهاك قواعد مكافحة المنشطات، كما رأت "CAS" أن وكالة مكافحة المنشطات في الولايات المتحدة الأمريكية، تتحمل عبء الإثبات، وعليها أن توفر أدلة قوية تتناسب مع ادعاءات ارتكاب الرياضي جرائم خاصة بتعاطي المنشطات.

وبالنسبة لإجراءات تحكيم الاستئناف، ونظرًا لأن إجراءات "CAS" تختلف عن إجراءات هيئات القانون الداخلية للاتحادات، فمن المستحسن أن يعيد الأطراف تقديم أي مستندات أو أدلة

(١) CAS ٢٠٠٤/O/٦٤٥.

إلى المحكمة، أو أن تطلب المحكمة الحصول من الاتحاد أو الهيئة الرياضية ذات الصلة على نسخة كاملة من الملف. وعلى الرغم من أن المادة (R٥٧) من قانون "CAS" قد قضت بأنه يجوز لرئيس الهيئة طلب الحصول على ملف الاتحاد أو الهيئة ذات الصلة، إلا أن هذا الأمر ليس ملزمًا وللمحكمة سلطة تقديرية بشأن تطبيقه.

وتتمتع "CAS" بموجب المادة (R٤٤.٣) بصلاحيات طلب الأدلة، إذا رأت أنه من المناسب استكمال ما يقرره الأطراف، كما يجوز لها في أي وقت أن تأمر بتقديم مستندات إضافية أو استجواب الشهود، وتعيين خبراء والاستماع إليهم، أو أي خطوة إجرائية أخرى، إلا أنه لا ينبغي لأي للأطراف أن يعتمد على ممارسة اللجنة لهذه السلطة، أو أن تأخذ هذا الأمر باعتباره مسلم به، وأنه سيتم تلقائيًا، حيث إن سلطة اللجنة في هذا الشأن تقديرية وليست إلزامية.

وعلى سبيل المثال، في قضية "CAS ٢٠٠٣ / O / ٥٠٦"، احتج المدعى عليه بالمادة (R٤٤.٣)، وأن الهيئة ملزمة بالحصول على ملف القضية، ولا يمكنها الاكتفاء بأدلة الأطراف، لاسيما إذا رأت أنها غير كافية، وأضاف أنه مستعد لتقديم أدلة إذا طلبت هيئة التحكيم مزيدًا من المعلومات أو المستندات. إلا أن الهيئة لم تقبل هذا الدفاع، وذكرت أنه على الرغم من أن المادة (R٤٤.٣) تُمكن هيئة التحكيم من استكمال أدلة الأطراف، إلا أن هذه السلطة تقديرية، قد تمارسها المحكمة إذا رأت ذلك مناسبًا، ولكنها ليست التزامًا عليها.

ولا يُقصد بتلك السلطة التقديرية لمحكمة "CAS" نقل عبء الإثبات بين الأطراف، أو تقديم أدلة كافية لتجنب إصدار حكم سلبي، كما أن لجان المحكمة نادرًا ما تلجأ إلى ممارستها، باعتبار أن قانون المحكمة يحدد نظامًا للعدالة التحكيمية وليس نظامًا للتحقيق، وبعبارة أخرى، لا يمكن لأي طرف أن يعلن أنه مستعد لتقديم أدلة، ولكن إذا رغب في إثبات بعض الحقائق وإقناع

المحكمين، عليه إثبات ادعاءاته بأدلة مقنعة^(١)، وهو نهج يتوافق مع المستقر في مجتمع التحكيم الدولي، بسلبية المحكم فيما يتعلق بالحصول على أدلة واقعية وقانونية، وأنه فقط في ظروف خاصة محدودة سيتخذ مبادرات لتقديم الأدلة، بهدف إصدار قرار أكثر صحة، بصرف النظر عن مذكرات الأطراف.

ثانياً: المحكمة تعرف القانون:

يشير تطبيق لجان "CAS" لمبدأ المحكمة تعرف القانون جدلاً، حيث يعني ما إذا كان القانون الموضوعي الذي يحكم النزاع سيتم إثباته من قبل الأطراف، أو سيتم التحقيق فيه بشكل مستقل من قبل المحكمين، وهي إشكالية تتعلّق بالتحكيم الدولي عموماً^(٢)، وبدل الواقع العملي على أن المحكمين، يفضلون الاعتماد على ثقافتهم القانونية، ويميلون إلى تحري هذه المسألة كما يفعلون في محاكمهم الأصلية^(٣).

وبموجب القانون السويسري، ينطبق هذا المبدأ على إجراءات التحكيم، ويسمح لهيئات التحكيم بالفصل على أسس قانونية مختلفة عن المقدمة من قبل الأطراف^(٤)، وفي ممارسات "CAS" يميل المحكمون بالفعل إلى التدقيق في قواعد المنظمات الرياضية ذات الطبيعة

(١) Award CAS ٢٠٠٣/O/٥٠٦ at para. ٥٤.

(٢) P. LANDOLT, Arbitrators Initiatives to Obtain Factual and Legal Evidence, in Arbitration International, ٢٠١٢, vol. ٢٨, no. ٢, PP. ٢٢٢:٢٢٣.

(٣) G. KAUFMANN-KOHLER, the Governing Law: Fact or Law? – A Transnational Rule on Establishing its Content, in M. Wirth (ed.), Best Practices in International Arbitration, ASA Special Series no. ٢٦, ٢٠٠٦, PP. ٧٩:٨٥.

(٤) Federal Tribunal, judgment ٤P.١١٤/٢٠٠١ of ١٩ December ٢٠٠١, at ٣.a; Federal Tribunal, Judgment ٤A.٤٠٠/٢٠٠٨ of ٩ February ٢٠٠٩, Urquijo Goitia, at ٣.١.

التعاقدية، وبحث ودراسة أي قانون وطني، وكذلك آراء الفقه ذات الصلة، أو أي أدلة مكتوبة أو شفوية، أو أدلة خبراء^(١).

وبالنسبة للسوابق التحكيمية لـ "CAS"، فإن المحكمين ليسوا ملزمين بإتباعها^(٢)، وقد تختلف الأحكام الصادرة منهم في الموضوعات المتشابهة حتى بشأن تفسير القواعد وتطبيقها^(٣)، ووفقاً لإحدى اللجان، فإنه بحسب الأصل، لا يوجد مبدأ لسابقة ملزمة أو تكرار للقرار، إلا أنه لصالح صحة التحكيم فإن لجان المحكمة عادةً ما تفعل إذا سمحت الأدلة بذلك^(٤)، وبالتالي تمنح لجان "CAS" القرارات السابقة قيمة كبيرة، وتتردد في الابتعاد عنها، وتتبع الحلول الناشئة عن هذه السوابق قدر الإمكان، ونتيجة لهذه الممارسة، تم بناء مجموعة قيمة من قوانين الرياضة^(٥).

وعلى سبيل المثال، في قضيتي "Andrew Webster" لعام ٢٠٠٨^(٦)، "Matuzalem" و"da Silva" Matuzalem Francelino لعام ٢٠٠٩^(٧)، المتعلقتان بنفس الموضوع وهو تعويض التدريب، نجد أن المبالغ الممنوحة من قبل لجان "CAS" قد اختلفت طريقة تقديرها، ففي

(١) CAS ٩٨/٢٠٠ AEK, Slavia v. UEFA on issues of US antitrust law, in TAS ٢٠٠٢/A/٤٠٣-٤٠٨ UCI vs. Pantani, FCI on issues of Italian law, and in CAS ٢٠١١/A/٢٤٢٦ Adamu v. FIFA on issues of Swiss law.

(٢) CAS ٢٠٠٤/A/٦٢٨, IAAF v. USA Track and Field & Jerome Young, award of ٢٨ June ٢٠٠٤ at ١٨.

(٣) Advisory Opinion CAS ٢٠٠٥/C/٩٧٦ & ٩٨٦, FIFA & WADA Advisory Opinion, ٢١ Apr. ٢٠٠٦, ¶١٨٤ at ٣١; A. ERBSEN, the Substance and Illusion of Lex Sportiva, in the Court of Arbitration for Sport ١٩٨٤-٢٠٠٤, P. ٤٤١.

(٤) Federal Tribunal, judgment εP.١١٤/٢٠٠١ of ١٩ December ٢٠٠١, at ٣.٨.

(٥) Federal Tribunal, Judgment εA.٤٠٠/٢٠٠٨ of ٩ February ٢٠٠٩, Urquijo Goitia, at ٣.١.

(٦) DRC Case ε٧٩٣٦, ε April ٢٠٠٧.

(٧) CAS ٢٠٠٨/A/١٥١٩.

قضية "ويبيستر"، قررت اللجنة للنادي الذي تركه اللاعب مبلغًا يعادل راتب العام المتبقي في عقده، والبالغ (١٥٠) ألف جنيه إسترليني، بينما في قضية "دا سيلفيا" لم يتم إتباع نفس طريقة "ويبيستر" في حساب التعويض، إنما تم إجراء تقييم مناسب للأضرار من قبل اللجنة، بحيث تتم إعادة الطرف المتضرر إلى الوضع الذي كان سيصبح فيه لو لم يحدث خرق العقد، وقررت أن يكون مبلغ (١١) مليون جنيه إسترليني^(١).

ويمكن القول، بأن أهم إرث خلال الثلاثين عامًا الأولى من ممارسات "CAS" هو أن محكميها كانوا يبنون مجموعة متسقة وقيمة من السوابق القضائية، دعمت مصداقية عملية تسوية المنازعات الرياضية، وساهمت في تماسك النظام القانوني الرياضي الدولي، وعززت حل الإشكاليات الخاصة بقانون الرياضة الدولي.

ثالثًا: الإلزام بالكشف عن الأدلة:

يشير هذا المفهوم إلى إلزام كشف أحد الطرفين عن مستندات أو أدلة تتعلق بالنزاع، بناءً على طلب الطرف الآخر، وواقعاً يُسمح بهذا الإجراء بصورة محدودة، وبموجب المادة (٤.٣ R٤٤) من قانون "CAS"، يجوز للجنة بناءً على طلب طرف أو باقتراح منها، أن تأمر أحد الأطراف بتقديم مستندات أو أدلة في حوزته لكي تطلع عليها، ويجب على الطرف الذي طالب بالكشف، إثبات أن المستندات موجودة وأنها ذات صلة^(٢)، وفي الممارسة لا يسمح محكمو "CAS" بهذا

(١) The International Sports Law Journal, ISLJ ٢٠١١/٣-٤ PP. ٤٢:٥٦.

(٢) "A party may request the Panel to order the other party to produce documents in its custody or under its control. The party seeking such production shall demonstrate that such documents are likely to exist and to be relevant".

الإجراء، إذا كان الطلب موسع جداً، ولا يصف بالتفصيل الكافي المستندات المطلوبة، أو نوعها، وأهميتها.

وتورد المادة (٣) من "IBA" توجيهات بشأن صياغة طلب الكشف عن الأدلة، وإرشادات لمحكمة "CAS" بشأن التعامل مع إشكاليات هذا الإجراء^(١)، ونظرًا لأن محكمة "CAS" يفتقرون إلى سلطات الإنفاذ التي يتمتع بها قضاة الدول، فإنه عند مواجهة عدم الامتثال لأمر الكشف عن الأدلة، يُمكن أن تطلب هيئة "CAS" مساعدة القضاء السويسري ووفقًا للمادة (١٨٤.٢) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري، التي قضت بأنه يجوز لأي طرف أن يطلب مساعدة قاضي مقر هيئة التحكيم، فيما يخص الكشف عن الأدلة، ضد طرف غير مستعد للامتثال، وقد يصدر محكمو "CAS" أمرًا يبين للطرف غير الممتثل بان الهيئة قد تستخلص قرينة سلبية من عدم تعاونه، وفي معظم الأحيان، ينتهي الأمر بالأطراف بالامتثال لأمر الكشف.

رابعًا: شهادة الشهود:

في التحكيم الدولي، عادةً ما يتم تقديم أدلة الشهادة كتابةً قبل جلسة الاستماع، سواء في صورة إفادة ملخصة أو بيان تفصيلي، وعلي الشاهد بعد ذلك الإدلاء بشهادته الشفوية في الجلسة، والخضوع للاستجواب من قبل الطرف الآخر والمحكمين، وينطبق الأمر نفسه على الشهود العاديين والخبراء.

ويمكن القول بأن قانون "CAS" جاء غامضًا بشأن ما إذا كان تقديم إفادات الشهود إلزاميًا، حيث نص في الفقرة الثالثة من المادة (١٤٤.١)، على أنه بالنسبة للإجراء العادي،

(١) B. BERGER, F. KELLERHALS, International and Domestic Arbitration in Switzerland, ٢nd ed., Berne, Stämpfli Verlag, ٢٠١٠, para. ١٢٠٠.

يجب تقديم إفادات الشهود مع مذكرات الأطراف، ما لم يقرر رئيس اللجنة خلاف ذلك^(١)، وبالنسبة لإجراءات الاستئناف، فقد قررت المادتان (R٥١)، (R٥٥) أنه يجب تقديم إفادة الشهود، إن وجدت، مع موجز الاستئناف، ما لم يقرر رئيس اللجنة خلاف ذلك. وتظهر ممارسات المحكمة، أن تقديم أقوال الشهود لا يعد إلزامياً بشكل صارم، ولكن معظم محكمي "CAS" يوجهون الأطراف لتقديمها قبل جلسة الاستماع إعمالاً لمبدأ الإنصاف، بحيث يكون كل طرف على علم بالأدلة المعروضة، وكذلك لضمان كفاءة سير الجلسات، حيث يوفر ذلك الوقت في جلسة الاستماع.

وتسمح المادة (R٤٤.٢) من قانون "CAS" لرئيس اللجنة، بتفويض سماع الشهود والخبراء عن بعد، من خلال الاتصال الهاتفي أو تقنيات الفيديو، كما يجوز للرئيس بالاتفاق مع الأطراف، إعفاء شاهد أو خبير من الحضور في جلسة الاستماع إذا كان الشاهد أو الخبير قد قدم بياناً مكتوباً مسبقاً.

خامساً: أدلة الخبراء:

تكون شهادة الخبراء حاسمة في بعض قضايا "CAS"، لاسيما إذا كانت الاشكاليات البيولوجية أو الطبية أو الإحصائية هي جوهر القضية، مثل حالات إثبات تعاطي المنشطات، ولا

(١) "In their written submissions, the parties shall list the name(s) of any witnesses, whom they intend to call, including a brief summary of their expected testimony, and the name(s) of any experts, stating their area of expertise, and shall state any other evidentiary measure which they request. Any witness statements shall be filed together with the parties' submissions, unless the President of the Panel decides otherwise".

توجد قاعدة في قانون "CAS" لمعايير قبول ما أورده الخبراء أو الالتزام به، والأمر منوط بلجان التحكيم التي تُقدّر وزنًا مناسبًا لتلك التقارير^(١).

وفي قضية "Valjavec"، قام اتحاد دولي بتعليق مشاركة أحد الرياضيين في المنافسات، على أساس الرأي العلمي للجنة خبراء جوازات السفر البيولوجية^(٢)، وكان اتجاه بعض محكمي "CAS" هو الاقتصار على التحقق مما إذا كان فريق الخبراء قد فحص الإشكاليات الصحيحة، وأورد تقديره بطريقة منطقية وغير تعسفية، إلا أن جانب آخر رفض هذا النهج، وذكر أن اللجنة لا يمكنها التنازل عن دورها القضائي، نقلاً عن مبدأ القانون الروماني " *Iudex Peritus Peritorum* "، أن القاضي هو الخبير الأعلى^(٣).

ووصف القرار الصادر في القضية دور "CAS" بشأن أدلة الخبراء بأنه، يجب على اللجنة تحديد ما إذا كان تقييم الخبراء يستند إلى حقائق أولية صحيحة، والتأكد من أن تقدير النتيجة المستمدة من تلك الحقائق كان صحيحًا بنفس القدر، مع الأخذ في الاعتبار من بين أمور أخرى، مكانة الخبراء ومدى رسوخ خبرتهم، وقوة حججهم وأدلتهم، جنبًا إلى جنب مع توافق رأيهم مع أي بحث علمي منشور في مجلة علمية متخصصة.

وفي قضية "De Bonis"، أورد المحكمون في معرض بيان دور هيئة "CAS" تجاه أدلة الخبراء، أن اللجنة في وضع يمكنها من تقييم ووزن رأي الخبراء المعينين من قبل الأطراف، وتقييم الحقائق التي يستند إليها، ومدى صحة ومنطق الاستنتاجات التي توصلوا إليها، وفي

(١) C. DAVIES, Expert Evidence and the Court of Arbitration for Sport: A Question of Weight, in International Sports Law Review, ٢٠١٢, vol. ١٢, no. ٢, PP. ٢٥:٣١.

(٢) M. COCCIA, the Athlete Biological Passport: Legal and Scientific Aspects, in International Sports Law Review, ٢٠١٣, vol. ١٣, no. ١, PP. ٩:٢٦.

(٣) Award CAS ٢٠١٠/A/٢٢٣٥ UCI v Valjavec and OCS, at paras. ٧٨, ٧٩.

مقابل ذلك، تأخذ اللجنة في الاعتبار البيانات والآراء التي أوردتها جميع الأطراف، وبناءً على الموازنة بين مختلف الآراء، تشكل اللجنة رأيها الخاص في الوقائع، وقد يتماشى هذا الرأي مع الأدلة المقدمة من قبل خبير معين، وقد يكون العكس صحيحاً أيضاً، وبالتالي، فإن ما تنتهي إليه اللجنة ليس إجابة خالصة إلى رأي شخص آخر^(١).

وفي قضية أوسكار بيستوريوس "Oscar Pistorius" ضد الاتحاد الدولي لألعاب

القوى "IAAF" عام ٢٠٠٨^(٢)، التي تعلقت بأهلية العداء الجنوب إفريقي "بيستوريوس" من ذوي الإعاقة ببيتر الرجلين، بشأن المنافسة في ألعاب القوى جنباً إلى جنب مع الرياضيين الأصحاء، حيث طعن "بيستوريوس" على قرار مجلس اتحاد ألعاب القوى رقم (٠١/٢٠٠٨) الصادر في عام ٢٠٠٨، الخاص باعتبار الأرجل الاصطناعية للطاعن، جهاز تقني يمنحه ميزة على الرياضيين الأصحاء، مما ينتهك قاعدة ألعاب القوى رقم (e) ١٤٤.٢ والتي حظرت استخدام أي جهاز تقني يشتمل على نوابض أو عجلات أو أي عنصر آخر يوفر عند لاستخدامه ميزة لرياضي بالنسبة لآخر لا يستخدم مثل هذا الجهاز^(٣).

وقد دفع "بيستوريوس" بأن جهازه الاصطناعي لم يمنحه ميزة على الرياضيين الآخرين، وأنه كرياضي معاق لا ينبغي منعه من المنافسة في المنافسات الدولية لألعاب القوى عموماً، ورأت هيئة "CAS" أن الحكم يتمحور حول مسألة علمية بحثية، لإثبات مدى وجود دليل علمي كاف على أن هذا الجهاز يوفر ميزة تنافسية لصالح الطاعن، وقررت أن الإجراءات القانونية

(١) Award CAS ٢٠٠٩/A/٢١٧٤ De Bonis v. CONI & UCI, at para. ٩.٤.

(٢) CAS ٢٠٠٨/A/١٤٨٠ Pistorius v IAAF.

(٣) ١٤٤.٢(e) provision is, "For the purposes of this Rule, the following shall be considered assistance, and are therefore not allowed: [...]. (e) Use of any technical device that incorporates springs, wheels, or any other element that provides the use with an advantage over another athlete not using such a device".

التي أدت لإصدار قرار مجلس الاتحاد بحظر "بيستوريوس"، غير صحيحة لافتقارها إلى مثل هذا الدليل العلمي، وقد قررت المحكمة إحالة الدعوي إلى خبير، والذي قرر عدم وجود ما يفيد أن الطاعن قد استخدم كميات من الأكسجين تفوق المتسابقين الآخرين، ولا يوجد دليل على أن التأثيرات الميكانيكية لاستخدام جهازه أعطت له ميزة تنافسية، وبالفعل استندت المحكمة إلى رأي الخبير وقررت قبول الطعن.

سادساً: وضع الأدلة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني:

استقرت الممارسات القضائية في لجان "CAS"، بأن الأدلة التي تم الحصول عليها بانتهاك بعض القوانين الوطنية، لا تنتهك بالضرورة السياسة العامة الإجرائية أو الحقوق الشخصية المقررة بموجب القانون السويسري، وبالتالي يمكن تقديمها إلى "CAS"، إذا كانت هناك مصلحة عامة على المحك.

وفي قضية "فالفيدي"^(١)، كانت الشرطة الإسبانية قد جمعت خلال عملية لمكافحة المنشطات "أوبراسيون بويرتو"^(٢)، أدلة تشمل كيس دم يُشتبه بأنه للرياضي "فالفيدي"، وطلب المدعي العام الإيطالي، الذي كان يتابع تحقيقاً جنائياً ذي صلة في إيطاليا، الحصول على كمية من هذا الدم، وفقاً لإجراءات الإنابة القضائية، وبالفعل سمح القاضي الإسباني بذلك، وتم نقل عينة من الدم إلى إيطاليا، وفي وقت لاحق، أكد اختبار الحمض النووي أن الدم يخص اللاعب "فالفيدي"، فألغى القاضي الإسباني الإذن الصادر سلفاً للمدعي العام الإيطالي، وأصدر أمراً

(١) CAS ٢٠٠٩/A/١٨٧٩ Alejandro Valverde Belmonte v. CONI; CAS ٢٠٠٧/A/١٣٩٦-١٤٠٢ WADA & UCI v. Alejandro Valverde Belmonte & RFEC.

(٢) "أوبراسيون بويرتو" أو ممر الجبل، هي الاسم الرمزي لعملية الشرطة الإسبانية ضد شبكة تعاطي المنشطات الخاصة بالدكتور "يوفيميانو فوينتيس"، وقد بدأت في مايو ٢٠٠٦، مما أدى إلى تورط العديد من أشهر الفرق في العالم في ذلك الوقت.

يحظر استخدام هذه الأدلة في أي إجراءات قانونية خارج أسبانيا، إلا أن هذا الدليل كان قد أُستخدم من قبل لجنة مكافحة المنشطات الإيطالية، ضد "فالفيدي"، وتمت معاقبته بالوقف عامين لتعاطيه المنشطات.

ولدي استئناف اللاعب لهذا القرار أمام "CAS"، تم تأييد العقوبة بعد تقرير من "WADA"، "UCI" وتمديد عقوبة اللاعب على المستوى الدولي، وقررت اللجنة أنه حتى إذا كانت الأدلة قد جُمعت بطريقة غير مشروعة وتنتهك بعض حقوق الإنسان، فإنه بموجب القانون السويسري، يمكن استخدامها إذا كانت هناك مصلحة عامة على المحك، وفي القضية قيد النظر، فإن مكافحة المنشطات دوليًا تمثل مصلحة عامة، تفوق احتمال انتهاك حقًا شخصيًا للسيد "فالفيدي"^(١)، وتم تأكيد نفس الاتجاه لاحقًا في قضية فساد تتعلق باستخدام تسجيلات فيديو وتسجيلات صوتية حصل عليها بعض الصحفيين سرًا، واستخدمت لأغراض تأديبية، ونشرت جزئيًا في النسخ الورقية والإلكترونية لإحدى الصحف^(٢).

وبوجه عام، فإن ممارسات "CAS" تقضي بإمكان تقديم مثل هذه الأدلة، بحساب أن حظر الاعتماد على أدلة غير قانونية في محاكم الدول، ليس ملزمًا في حد ذاته لهيئة التحكيم، ووفقًا لقواعد التحكيم الدولي، لا تلتزم هيئة التحكيم بقواعد الإثبات المدنية المطبقة أمام محاكم الدول، والسلطة التقديرية للمحكم في اتخاذ قرار بشأن مقبولية الأدلة مقيدة فقط بالنظام العام الإجرائي، ولا يتعلق استخدام الأدلة غير القانونية بالنظام العام السويسري، والذي لا يُنتهك إلا

(١) Award CAS ٢٠٠٧/A/١٣٩٦-١٤٠٢ WADA & UCI v. Alejandro Valverde Belmonte & RFEC, at para. ١٠٠.c.

(٢) Award CAS ٢٠١١/A/٢٤٢٦ Amos Adamu v. FIFA.

في وجود تناقض غير مقبول مع الشعور بالعدالة، بحيث يبدو القرار غير متوافق مع القيم المعترف بها في الدولة^(١).

سابعاً: القانون الواجب التطبيق:

فيما يتعلق بالقانون المطبق على الأسس الموضوعية، فقد نصت المادة (١٨٧.١) من قواعد "PILA"، على أن هيئة التحكيم تفصل وفقاً لقواعد القانون التي يختارها الأطراف، وفي حالة عدم وجود هذا الاختيار، تفصل وفقاً لقواعد القانون الأكثر ارتباطاً بالوقائع. ونلاحظ أن حكم المادة يشير إلى أن القانون الأساسي هو ما يختاره الأطراف من قواعد، ثم بعد ذلك القانون الفرعي وهو قانون الدولة الأكثر ارتباطاً بالدعوى^(٢).

وتختلف القواعد المتعلقة بالقانون المطبق على القضايا بحسب نوعها، وما إذا كانت

عادية، أو استثنائية، أو أولمبية، وذلك على النحو التالي:

(١) القانون الواجب التطبيق في الإجراءات العادية في "CAS":

نصت المادة (R٤٥) من قانون "CAS"، على أن تقرر هيئات المحكمة نظر النزاع وفقاً لقواعد القانون التي يختارها الأطراف، أو في حالة عدم وجود مثل هذا الاختيار، فتفصل وفقاً للقانون السويسري، ويجوز للأطراف تفويض الهيئة لاتخاذ قرار على أساس العدل والإنصاف.

لذلك، إذا اختار الأطراف صراحةً قانوناً معيناً، يجب تطبيقه بشكل قاطع للبت في

النزاع، ولا يلزم أن يكون الاختيار التعاقدية للقانون صريحاً؛ فالمعترف به بموجب القانون

(١) Award CAS ٢٠٠٩/A/١٨٧٩ Alejandro Valverde Belmonte v. CONI, at paras. ١٣٤ ff.

(٢) P. KARRER, Art. ١٨٧, in S.V. Berti (ed.), International Arbitration in Switzerland, The Hague, ٢٠٠٠, para. ٥٩.

السويسري، وكذلك الاجتهاد القضائي للمحكمة^(١)، أن اختيار الأطراف للقانون قد يكون ضمناً أيضاً، بشرط أن يتم تبينه بدرجة يقين معقولة من خلال شروط الاتفاق أو ظروف القضية، وعلى سبيل المثال، قد تشير بعض بنود الاتفاق أو غيرها من الأدلة المكتوبة مثل المراسلات المتبادلة إلى قانون دولة معينة، وأن الأطراف قد اتفقت ضمناً على تطبيقه^(٢).

وإذا لم يكن من الممكن الاستدلال على اختيار ضمني للقانون، فإن ممارسات "CAS" واضحة اللجوء إلى القانون السويسري وفقاً للمادة (R٤٥) من قانون "CAS"، حتى لو كانت القضية لا علاقة لها على الإطلاق بسويسرا^(٣)، وكما ذكرت هيئة "CAS"، فإنه نظراً لأن الأطراف قد اختاروا قانون المحكمة لحل نزاعهم، فقد اختاروا أيضاً دولة مقر المحكمة، وبالتالي، فإنه في حالة عدم وجود خيار مختلف، يكونا قد اختاروا القانون الموضوعي السويسري^(٤).

(٢) القانون الواجب التطبيق على إجراءات الاستئناف في "CAS":

فيما يتعلق بإجراءات استئناف "CAS"، فقد قضت المادة (R٥٨) من قانون "CAS" بأنه: "يجب على الهيئة أن تنظر النزاع وفقاً للوائح المعمول بها، وبشكل فرعي، وفقاً لقواعد القانون التي يختارها الأطراف أو، في حالة عدم وجود مثل هذا الاختيار، وفقاً لقانون الدولة التي بها مقر الاتحاد أو الجمعية، أو الهيئة ذات الصلة بالرياضة، والتي أصدرت القرار المطعون

(١) Awards CAS ٢٠٠٢/O/٣٧٣; CAS ٢٠٠٦/O/١١٢٧.

(٢) Award CAS ٢٠١٠/O/٢٢٣٧.

(٣) Awards CAS ٩٦/١٦١ International Triathlon Union (ITU) v. Pacific Sports Corp. Inc., CAS ٢٠٠٣/O/٤٨٢, CAS ٢٠٠٣/O/٤٨٦.

(٤) Award CAS ٢٠١٠/O/٢٢٣٧, at para. ١٣٦.

فيه، أو وفقاً لقواعد القانون التي تراها الهيئة مناسبة، وفي الحالة الأخيرة على الهيئة أن تسبب قرارها^(١).

وتطبق لجان "CAS" على النزاع في المقام الأول، قواعد المنظمة الرياضية، ويسمح القانون السويسري للأطراف باختيار قواعد القانون. ليست قوانين الدول. كالقواعد واللوائح الخاصة التي تعتمد عليها الهيئات الرياضية، وهو ما طبقت المحكمة في العديد من الطعون المقدمة إليها ضد قرارات "الفيفا"، لاسيما في المسائل المتعلقة بوضع اللاعبين وانتقالاتهم، ونظراً لوجود مقر العديد من الاتحادات الدولية في "سويسرا"، غالباً ما يتم تطبيق القانون السويسري وفقاً للمعيار الفرعي، المتمثل في قانون الدولة التي يقع فيها الاتحاد أو الجمعية أو الهيئة ذات الصلة والتي أصدرت القرار المُستأنف عليه، وقد يطبق محكمو "CAS" أيضاً قواعد قانونية أخرى مناسبة، كقوانين وطنية، أو المبادئ العامة للقانون، أو قانون "Lex Sportive"، بشرط توضيح الأسباب.

على سبيل المثال، طبقت لجنة "CAS" قانون دولة "باراجواي"، عندما أثار الأطراف إشكاليات بالقواعد ذات الصلة وهي لوائح "FIFA"، ورأت اللجنة عملاً بالمادة (R٥٨)، أنه من غير المناسب تطبيق القانون السويسري على العقود الموقعة بين اللاعب والنادي المستأنف، حيث لا توجد أي صلة لهما بسويسرا، فقد تمت صياغتها تلك العقود وتوقيعها في "باراجواي" بين

(١) R٥٨, Law Applicable to the merits: "The Panel shall decide the dispute according to the applicable regulations and, subsidiarily, to the rules of law chosen by the parties or, in the absence of such a choice, according to the law of the country in which the federation, association or sports-related body which has issued the challenged decision is domiciled or according to the rules of law the Panel deems appropriate. In the latter case, the Panel shall give reasons for its decision".

مواطن من "باراجواي"، ونادي كرة قدم في "باراجواي"، وفقاً لقواعد الرياضة في "باراجواي"، علاوة على أن الأطراف قد أشاروا مراراً وتكراراً في مذكراتهم المكتوبة وأثناء جلسة الاستماع، إلى القانون المدني وقانون العمل في "باراجواي"، وبالتالي انتهت اللجنة إلى ارتباط تلك العقود وخضوعها لقانون "باراجواي" وليس القانون السويسري^(١).

(٣) القانون المطبق على الدعاوي الأولمبية في "CAS":

فيما يتعلق بإجراءات التحكيم الأولمبية، فقد قضت المادة (١٧) من قواعد التحكيم الأولمبية على أن، تحكم اللجنة في النزاع وفقاً للميثاق الأولمبي، واللوائح المعمول بها، والمبادئ العامة للقانون، وقواعد القانون التي تراها مناسبة، وعليه، تتمتع لجان التحكيم الأولمبية في "CAS"، بمجال واسع بشأن اختيار القانون الذي سيتم تطبيقه على القضايا، وواقعاً يتم البت في معظم القضايا الأولمبية وفقاً لنصوص الميثاق الأولمبي، والنظام الأساسي للاتحاد الدولي المعني، وقد تطبق لجان "CAS" المبادئ العامة للقانون مثل مبدأ "الإغلاق"^(٢)، ومبدأ الأمر المقضي به.

" عدم تطبيق بعض لوائح الاتحادات الرياضية أو قوانين الدول، إذا اعتبرت أنها تتعارض مع CAS (١) قد تقرر " . راجع: PILA مع النظام العام السويسري، وذلك وفقاً للمادة (١٩٠) من "

Award CAS ٢٠٠٥/A/٨٧٨ Club Guaraní v. González Ferreira & FC St. Gallen; Award CAS ٢٠٠٥/A/٩٨٣-٩٨٤ Club Peñarol v. Bueno, Rodriguez & PSG.

(٢) يعني أن كل تصرف قولي أو فعلي أو إسقاط من ذي أهلية يترتب عليه حق لأخر؛ يكون ملزماً لمن صدر منه، ولا يقبل الرجوع عنه، أي عدم نفاذ الإنكار بعد الإقرار، وهو مصطلح أصله انجليزي، يفيد الإغلاق أو الإيقاف لتصرف أو سلوك، وغلق باب رجوع الملتزم فيما قال أو فعل وجعل قوله أو فعله حجة عليه، وقاعدة الإغلاق هي قاعدة إجرائية ارتقت إلى مركز القاعدة الموضوعية في القانون، وهي في نطاق القانون الدولي تحظر على دولة أن تدافع عن موقف حالي يتعارض مع موقف سابق، كالدولة التي تقوم بالتوقيع على معاهدة وهي تعلم بوجود خطأ، إلا أنها تصرفت وكأن الخطأ غير موجود، ثم طالبت بعد فترة ببطان المعاهدة بسبب الخطأ، ومن تطبيقات مبدأ الإغلاق في القانون المدني ضمان التعرض وضمان الاستحقاق في عقد البيع، والادعاء بالفضالة بعد البيع. راجع:

على سبيل المثال، في قضية "CAS ٠٢/٠٦"، طبقت اللجنة مبدأ الإغلاق، كمبدأ راسخ في القانون العام، ومعترف به في الأنظمة القانونية وإن كان تحت مسميات مختلفة، وتطبقه "CAS" كأحد المبادئ العامة للقانون الذي أقرت تطبيقه المادة (١٧) من قواعد التحكيم الأولمبية، حيث سمحت الفقرة الأخيرة من المادة، والخاصة بتطبيق قواعد القانون التي تراها اللجنة مناسبة، باللجوء إلى مجموعة متنوعة من القواعد، مثل القوانين الوطنية، والقانون الدولي العام، وقانون الرياضة، ومن ذلك، تم تطبيق القانون الدولي العام في قضيتي "بيريز"، و"ميراندا"، والبت فيهما في دورة ألعاب سيدني الأولمبية، حيث تمت مناقشة قضايا الجنسية والمواطنة وكذلك فكرة انعدام الجنسية^(١).

(٤) تطبيق قانون الرياضة "Lex Sportive":

بالنظر إلى حكم المادة (R٥٨) من قانون CAS بشأن إجراءات الاستئناف، وحكم المادة (١٧) من قواعد التحكيم الأولمبي، فإنهما يسمحان للجان CAS بتطبيق "Lex Sportiva"، إلا أنه ليس من السهل تحديد قواعد هذا القانون، وما زال هناك جدل فقهي بشأنها^(٢)، حتى أن المصطلح نفسه مزيجاً من كلمة لاتينية "Lex"، وكلمة إيطالية "Sportive"،

D. PIETRO, Rules of Interpretation of International Statutes and Application of Venire Contra Factum Proprium and Estoppel in the Case Law of CAS Tribunals, in International Sports Law Review, ٢٠٠٤, vol. ٤, no. ٤, PP. ٧٩:٨٤.

(١) Awards CAS OG ٠٠/٠١, USOC & USA Canoe/Kayak v. IOC, CAS OG ٠٠/٠٣ Arturo Miranda v. IOC, CAS OG ٠٠/٠٥ Angel Perez v. IOC, CAS OG ٠٠/٠٨ Arturo Miranda v. IOC, CAS OG ٠٠/٠٩ in the matter Angel Perez.

(٢) R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK, Lex Sportiva: What is Sports Law?, Springer, ٢٠١٢; M .J. BELOFF, Is there a Lex Sportiva?, in International Sports Law Review, vol. ٥, no. ٣, ٢٠٠٥, PP. ٤٩:٦٠; K. FOSTER, Lex Sportiva and Lex Ludica: The Court of Arbitration for Sport's Jurisprudence, in: I. S. Blackshaw, R.C.R. Siekmann, J.

وتم تعريفه بطرق مختلفة باعتباره يتضمن القواعد المكتوبة للهيئات الرياضية الدولية، أو أنه مجموعة من المبادئ القانونية غير المكتوبة لقانون الرياضة^(١)، مستمدة من التفاعل بين قواعد الرياضة والمبادئ العامة للقانون، والتي تم تطويرها على مر السنين من خلال ممارسات تسوية المنازعات الرياضية، سواء في محكمة التحكيم الرياضية، أو في هيئات تسوية منازعات أخرى متخصصة في الرياضة^(٢).

ونجد تطبيقاً لقواعد "*Lex Sportiva*" في قضايا "*CAS*" الأولمبية الخاصة بنتائج ميدان اللعب^(٣)، الذي بمقتضاه تراجع لجنة التحكيم القرارات المتخذة من قبل الحكام في ميدان اللعب، وما إذا كانت مشوبة بعيب التعسف أو سوء النية^(٤)، بحيث لا يتم تغيير قرار اتخذه حكم أو قاض في الميدان، حتى مع اعترافه اللاحق بأنه قد أخطأ، ما لم يثبت وجود تعسف أو سوء نية^(٥)، ولعل إثبات هذا الأمر يمثل عقبة كبيرة أمام مقدم الطلب الذي يسعى لمراجعة قرار ميدان اللعب، وقد يكون ذلك مقصوداً، حتى لا يتم فتح الباب لأي مشارك غير راضٍ من السعي إلى

Soek (eds.), *The Court of Arbitration for Sport ١٩٨٤-٢٠٠٤*, the Hague, TMC Hasser Press, ٢٠٠٦, PP. ٤٢٠:٤٤٠.

(١) J. A. R. NAFZIGER, *Lex Sportiva*, in *The International Sports Law Journal*, ٢٠٠٤, vol.١, no. ٢, P. ٣:٨.

(٢) CAS ٩٨/٢٠٠٠ *AEK Athens and Slavia Prague v. UEFA*, at para. ١٨٨.

(٣) Awards CAS OG ٩٦/٠٦ *Mendy v. AIBA*, CAS OG ٠٠/١٣ *Segura v. IAAF*.

(٤) Award CAS OG ١٢/١٠, *Swedish National Olympic Committee & Swedish Triathlon Federation v. International Triathlon Union*, at para. ٧.١.

(٥) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٠٤ *Yang Tae Young v. FIG*, at para. ٤.٧.

مراجعة قرار ميدان اللعب^(١)، وباعتبار أن مجال الرياضة لا يستسيغ بسهولة مسألة تغيير المحاكم للنائج التي سُجّلت في الملاعب^(٢).

كما طبّقت لجان "CAS" "Lex Sportiva" وألغت العديد من القرارات التي اعتمدها الهيئات الرياضية الدولية، وفقاً لمعيار الإنصاف الإجرائي، وهو مبدأ أساسي يقبله المجتمع الرياضي بأكمله، باعتبار أن المشاركين في الأحداث الرياضية من رياضيين وأندية وغيرهم، يجب أن يعاملوا بإنصاف من قبل المنظمين، ووفقاً لقانون الرياضة الذي تمثل له الاتحادات الدولية^(٣).

وعلى سبيل المثال، ألغت اللجنة في قضية "CAS ٢٠٠٨ / O / ١٤٥٥"، قراراً لاتحاد دولي بشأن تغيير نظام التأهيل الأولمبي للرياضيين عندما صدر في وقت متأخر جداً، وأثر على بعض الرياضيين الذين خططوا لتدريبهم على أساس نظام التأهيل السابق، ورأت اللجنة أن تغيير نظام التأهيل الأولمبي بأثر رجعي، وقبل أشهر قليلة من بدء الألعاب الأولمبية ينتهك مبدأ العدالة الإجرائية، وأن الميثاق الأولمبي يتطلب من الاتحادات الدولية أن تقترح على اللجنة الأولمبية الدولية أنظمة تأهيلها قبل ثلاث سنوات من الألعاب الأولمبية، حتى لو لم يكن هذا الموعد مقصوداً لذاته، فإنه مؤشر على أن الاعتبارات الحاسمة للعدالة الإجرائية تجاه أعضائها تتطلب من هذه الاتحادات الإعلان في وقت مبكر عن عملية التأهل للأولمبياد وعدم تغييرها،

(١) Award CAS OG ٠٢/٠٧ Korean Olympic Committee v. International Skating Union, at para. ٥.٢.

(٢) Award CAS ٢٠٠٤/A/٧٠٤ Yang Tae Young v. FIG, at para. ٣.١٣.

(٣) Award CAS ٩٨/٢٠٠ AEK, Slavia v. UEFA, at para. ١٩٠; awards CAS ٢٠٠٢/O/٤١; CAS OG ٠٢/٠٠٦, NZOC v. FIS, IOC, SLOC.

بعد أن تبدأ الاتحادات الوطنية والرياضيين بالفعل الموسم الرياضي المؤدي إلى الألعاب الأولمبية^(١).

ثامناً: الاستئناف ضد قرارات "CAS":

نظراً لوجود مقر تحكيم "CAS" في سويسرا، فإنه وفقاً للمادة (R٢٨) من قانون "CAS"، يجب رفع دعاوى إلغاء قرارات "CAS" في المحكمة العليا السويسرية "الفيدرالية"، مع الإشارة إلى أن القرارات محل الطعن هي قرارات التحكيم الفعلية سواء كانت جزئية أو نهائية، وليس مجرد أوامر أو تعليمات إجرائية أخرى صادرة عن لجان "CAS" أو رؤساء أقسامها.

وعملاً بالمادة (١٩٢.١) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري، يجوز للأطراف بإرادتهم ومن حيث المبدأ، التنازل عن حقهم في الطعن على قرارات تحكيم "CAS"، بالموافقة على استبعاد اختصاص المحكمة الفيدرالية، إلا أن الأخيرة قد قررت أنه لا يجوز أن تدرج هيئة رياضية في قواعدها بند بشأن هذا التنازل، في النزاعات بين الهيئة نفسها والرياضي، باعتبار أن موافقة الرياضي على التنازل عن الطعن على قرارات "CAS" المستقبلية، لا يمكن أن يكون مستنداً إلى إرادة حرة تماماً^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الفيدرالية لا تعيد مناقشة وقائع القضية، وإنما تنظر القضية وتصدر قرارها على أساس الحقائق التي تم إثباتها من قبل لجنة "CAS"، وبشكل أساسي تفحص المحكمة ما إذا كان الطعن على القرار يستند إلى مبررات وأسباب صحيحة^(٣). وبموجب المادة (١٩٠.٢) من قواعد القانون الدولي الخاص السويسري "PILA"، نجد أن

(١) Award CAS ٢٠٠٨/O/١٤٥٥, paras. ٦.١١, ٦.١٧.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤P.١٧٢/٢٠٠٦ of ٢٢ March ٢٠٠٧, Cañas, at ٤.٣.٢.٢.

(٣) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٢٣٤/٢٠١٠١ of ٢٩ October ٢٠١٠, Valverde I, at ٢.١-٢.٢.

الحالات التي يجوز فيها الطعن على قرارات "CAS"، أمام المحكمة الفيدرالية، محددة على سبيل الحصر^(١)، وتقتصر على الأسباب الآتية:

(١) إذا تم تعيين محكم بشكل غير نظامي أو تم تشكيل هيئة التحكيم بشكل غير نظامي.

(٢) إذا رأت هيئة التحكيم عن طريق الخطأ أنها تتمتع بالولاية القضائية أو ليس لها اختصاص.

(٣) إذا حكمت هيئة التحكيم في مسائل تتجاوز الطلبات المقدمة إليها أو إذا لم تفصل في أحدها.

(٤) إذا لم يتم احترام المساواة بين الأطراف وحققهم في الاستماع.

(٥) إذا كان القرار يتعارض مع النظام العام.

(١) إذا تم تعيين محكم منفرد بشكل غير نظامي أو تم تشكيل هيئة التحكيم بشكل غير نظامي:

بموجب المادة (١٩٠.٢/أ) من "PILA"، يجوز الطعن في قرارات "CAS" إذا تم

تعيين محكم منفرد بشكل غير نظامي، أو في الحالات التي يتم فيها تشكيل اللجنة بشكل غير نظامي، وعليه، فإن هذه الحالة من حالات الطعن تتعلق بعدم الامتثال للإجراءات المنصوص عليها بشأن تعيين المحكمين.

(١) A. RIGOZZI, Challenging Awards of the Court of Arbitration for Sport, Journal of International Dispute Settlement, vol. ١, no. ١, ٢٠١٠, PP. ٢١٧:٢٦٥; D. AKIKOL, Review of the Recent Case Law of the Swiss Federal Tribunal, in C. Müller, A. Rigozzi (eds.), New Developments in International Commercial Arbitration, Zurich, ٢٠١١, PP. ١١٩:١٧٥.

(٢) إذا رأَت هيئة التحكيم عن طريق الخطأ أنها تتمتع بالولاية القضائية أو أن ليس

لها اختصاص:

تعالج المادة (١٩٠.٢ ب) من "PILA"، إشكالية قبول الاختصاص أو رفضه على أساس خطأ، بحيث يمكن لأي طرف أن يستأنف قرار التحكيم، إذا كان يعتقد أن اللجنة قد قيّمت ما إذا كان مختصة أم لا على أسس خاطئة، وقد ألغت المحكمة الفيدرالية عدة قرارات للجان "CAS"^(١)، بسبب قبول الاختصاص على أساس خطأ، وحرى بالذكر، ضرورة أن يكون الطرف المعني قد أثار مسألة عدم اختصاص "CAS" في بداية إجراءات التحكيم، باعتبار أن الدفع بعدم الاختصاص يجب أن يُبدى قبل التطرق إلى الموضوع، ووفقاً للمادة (١٨٦.٢) من "PILA"، فإن الطرف الذي يناقش موضوع القضية دون تحفظ على اختصاص هيئة التحكيم، يُعد مُقرّاً باختصاصها ويفقد الحق في الطعن لهذا السبب^(٢).

وعلى ضوء أحد أحكام المحكمة الفيدرالية السويسرية، فإن عدم الامتثال للحد الزمني للاستئناف أمام محكمة التحكيم المدني لا يعتبر مسألة اختصاص قضائي، بل يتعلّق بعدم القبول، لذلك، في حالة الطعون ضد قرارات "CAS" استناداً إلى هذه النقطة، قد ترى المحكمة الفيدرالية انتهاء المهلة الزمنية للاستئناف، وتصبح غير قابلة للمراجعة بموجب المادة (١٩٠.٢ ب) من "PILA"^(٣).

(١) CAS ٢٠٠٨ / A / ١٥٦٤ WADA v. Busch & IIFH; CAS ٢٠٠٩ / A / ١٧٦٧ Thys v. ASA; CAS ٢٠١٠ / O / ٢٢٥٠,١٤٧; CAS ٢٠١٠ / O / ٢١٩٧.١٤٨.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٣٨٦/٢٠١٠ of ٣ January ٢٠١١, Valverde II, at ٥.٢.

(٣) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٤٨٨/٢٠١١ of ١٨ June ٢٠١٢, Pellizzotti., at ٤.٣.١.

(٣) إذا حكمت هيئة التحكيم في مسائل تتجاوز الطلبات المقدمة إليها، أو أغفلت

الفصل في بعضها:

وفقاً للمادة (١٩٠.٢/ج) من "PILA" يجوز الطعن على قرار التحكيم، إذا أصدر المحكمون حكماً يتجاوز ما طلبه الأطراف، أو أغفلوا الفصل في بعض الطلبات، وعلى مقدم الطعن أن يثبت ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن القرار المطعون فيه، يجب أن يتم تقييمه وفقاً لما طلبه الأطراف في دعواهم، وليس وفقاً للدفع القانونية التي أبدوها لدعم طلباتهم، لأنه من الممكن أن تعتمد هيئات التحكيم على حجج قانونية مختلفة عن تلك المقدمة من الأطراف، تطبيقاً لمبدأ المحكمة تعرف القانون، وبقدر ما يكون الاستنتاج مبرراً بما فيه الكفاية، فإن هيئة التحكيم لا تكون قد فصلت في شيء إضافي، وإنما أعطت سنداً قانونياً مختلفاً لوقائع القضية^(١)، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن، لم تنقض المحكمة الفيدرالية أي حكم قضائي أصدرته "CAS" لهذا السبب.

(٤) إذا لم يتم احترام المساواة بين الأطراف وحقوقهم في الاستماع:

عملاً بالمادة (١٩٠.٢/د) يجوز للأطراف الطعن على قرار "CAS"، إذا حدث انتهاك للإجراءات القانونية الخاصة بالمساواة في معاملة الأطراف، وهو أحد الحقوق القانونية التي تحميها المادة، ويجب على المحكمين منح فرص مماثلة للأطراف خلال إجراءات التحكيم^(٢)، وقد نقضت المحكمة الفيدرالية ثلاثة قرارات للجان CAS لهذا السبب^(٣).

(١) Federal Tribunal, Judgment AFT ١٢٠ II ١٧٢, at ١٧٥. Cf. supra at ٧.٣.

(٢) Federal Tribunal, Judgment ٤A_٤٨٨/٢٠١١١ of ١٨ June ٢٠١٢, Pellizotti, at ٤.٤.١.

(٣) CAS ٢٠٠٥ / A / ٩٥١ Cañas v. ATP; CAS ٢٠٠٧ / A / ١٣٧١ Urquijo Goitia v. da Silva Muñiz; CAS ٢٠١٠ / O / ٢١٦٦ .

كما تحمي المادة (٢/١٩٠.د) الحق في الاستماع للأطراف، بحيث يُمنح كل منهم فرصة لعرض الوقائع، وتقديم الأدلة والدفاع، وشرح وجهة نظره القانونية، والوصول إلى ملف التحكيم، وكذلك فحص أدلة وحجج بعضهم، ومنحهم الفرصة لدحضها، وتصدر لجنة التحكيم حكمها على أساس المناقشات والمرافعات التي جرت أمام الأطراف، وأُتيحت لهم الفرصة لمناقشتها^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في الاستماع، لا يعني أن تكون النتائج التي انتهت إليها لجنة "CAS" صائبة بشكل جوهري أو لا تتعارض مع الأدلة، وفي هذا الصدد ذكرت المحكمة الفيدرالية، أن النتيجة التي من الواضح أنها متناقضة مع محاضر الجلسات، ليست كافية في حد ذاتها لإلغاء قرار التحكيم^(٢)، كما لا يعطي الأطراف الحق في المطالبة بأن تحدد لجنة التحكيم الصادر أسباباً تفصيلية لقرارها^(٣).

كما لا يتطلب الحق في الاستماع أن تكون جلسة الاستماع علنية، عندما تكون هناك دواعي متعلقة بالنظام العام أو الأمن، باعتبار أن العديد من الأطراف في قضايا "CAS" هم أندية أو رياضيون لديهم الكثير من المؤيدين، ولا ينصرف ذلك إلى تنظيم الجلسات من قبل المحكمين، حيث لا بد من وجود المحضرين أو الحراس للحفاظ على النظام والأمن في قاعة المحكمة^(٤).

(٥) إذا كان القرار يتعارض مع النظام العام السويسري:

(١) Federal Tribunal, Judgment εP.١٠٥/٢٠٠٦ of ٤ August ٢٠٠٦, Sheikh Hazza, at: ٧.١,٣.

(٢) Federal Tribunal, Judgment εP.١٠٥/٢٠٠٦ of ٤ august ٢٠٠٦, Sheikh Hazza, at ٧.٤.

(٣) Federal Tribunal, Judgment εA_١٦٢/٢٠١١ of ٢٠ July ٢٠١١, Milutinovic, at ٢.١.٢.

(٤) Federal Tribunal, Judgment εA_٦١٢/٢٠٠٩ ١٠ February ٢٠١٠ Pechstein, at ٤.١.

تتطلب المادة (١٩٠.٢ / هـ) من "PILA" إلغاء قرار "CAS" إذا كان يتعارض مع النظام العام السويسري، وهذا الأساس للطعن من الصعب تحديده في الممارسة العملية، لتتعد مفهوم النظام العام وتفسيره بطرق مختلفة، إلا أنه بوجه عام يمثل كل ما يخالف القيم الأساسية المعترف بها على نطاق واسع، والتي وفقاً للمفاهيم السائدة في سويسرا، تشمل جميع الأنظمة القانونية.

ونميز بين مخالفة النظام العام الموضوعي أو الإجرائي، حيث يتمثل الأخير في مخالفة المبادئ الإجرائية المعترف بها، والتي يتعارض تجاهلها مع الإحساس بالعدالة بطريقة غير متقبلة، ويبدو القرار غير متوافق مع القيم والنظام القانوني للدولة^(١)، وعلى سبيل المثال، قرار التحكيم الذي يتجاهل آثار الأمر المقضي يعد انتهاكاً واضحاً للنظام العام الإجرائي^(٢).

وتتم مخالفة النظام العام الموضوعي، عندما يتجاهل قرار التحكيم بعض المبادئ القانونية الأساسية، ويتعارض مع قيم معترف بها، تمثل وفقاً للآراء السائدة في سويسرا أساس أي نظام قانوني، وتقدم المحكمة الفيدرالية بشكل دوري قائمة لمبادئ النظام العام الموضوعي، كقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، وحظر التعسف في استخدام الحق، والتصرف بحسن نية، وحظر نزع الملكية دون تعويض، وحظر التمييز، وحماية من يفتقرون إلى الأهلية القانونية^(٣).

(١) Federal Tribunal, Judgment $\epsilon A_{\text{-}٤٩٠/٢٠٠٩}$ of ١٣ April ٢٠١٠, Atlético/Benfica, at ٢.١.

(٢) International Law Association, Final Report on Res Judicata and Arbitration, Report of the ILA Seventy-First Conference, Toronto, ٢٠٠٦, International Commercial Arbitration Committee; Federal Tribunal, Judgment $\epsilon A_{\text{-}٤٩٠/٢٠٠٩}$ of ١٣ April ٢٠١٠, Atlético/Benfica.

(٣) Federal Tribunal, Judgment $\epsilon A_{\text{-}٥٥٨/٢٠١١}$ ٢٧ March ٢٠١٢, Matuzalem, at $\epsilon.١$.

وقد ألغت المحكمة قرارين لهيئات 'CAS'، أحدهما بسبب مخالفة النظام العام الإجرائي^(١)، والآخر لمخالفته للنظام العام الموضوعي^(٢).

وحرى بالذكر، أنه خلال السنوات الأخيرة، زاد عدد الطعون في قرارات 'CAS' بشكل ملحوظ، لدرجة أن ما يقرب من نصف عبء قضايا المحكمة الفيدرالية السويسرية الخاصة بالتحكيم الدولي تخص قرارات 'CAS'^(٣)، وتعاود عدد قرارات 'CAS' الملغاة كل قرارات التحكيم الملغاة في مجال التحكيم التجاري^(٤).

وفي نهاية دراستنا للمحكمة الرياضية الدولية، نوّكّد على أن 'CAS' مؤسسة مستقلة عن أي هيئة أو اتحاد رياضي، وتضطلع بتسوية النزاعات المتعلقة بالرياضة من خلال التحكيم أو الوساطة، بإعمال قواعد إجرائية ثلاث الطبيعة الخاصة لمجال الرياضة، وتكون الأحكام الصادرة عنها قابلة للتنفيذ كأحكام المحاكم العادية، ويمكن استئناف قراراتها أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية، على أساس عدد محدود من الأسباب مثل عدم الاختصاص، وانتهاك القواعد الإجرائية الأولية أو التعارض مع النظام العام. وفيما يتعلّق بالطرق البديلة لتسوية النزاعات الرياضية فإننا ندرسها من خلال المطلب التالي.

(١) CAS ٢٠٠٩ / A / ١٧٦٥ Benfica Lisboa v. Atlético Madrid & FIFA ١٦٣.

(٢) في ٢٧ مارس عام ٢٠١٢، نقضت المحكمة الفيدرالية قرار استئناف صادر من CAS، في قضية لاعب كرة قدم البرازيلي المحترف "ماتوزاليم فرانسيلينو دا سيلفا"، لانتهاكه النظام العام السويسري، وفقاً للمادة (١٩٠) / ٢/ هـ من القانون الدولي الخاص السويسري لعام ١٩٨٧.

(٣) A. RIGOZZI, Challenging Awards of the Court of Arbitration for Sport, P. R., P. ٢١٧.

(٤) H. STUTZER, M. BÖSCH, Federal Supreme Court overturns a CAS Award for lack of jurisdiction – has the CAS a quality issue? No!, in Arbitration Newsletter Switzerland, ٣ April ٢٠١٣, available at: www.thouvenin.com. ٣/٢/٢٠٢٢.

المطلب الثالث

الطرق البديلة لتسوية بعض النزاعات الرياضية

مع وجود استثمارات وأموال طائلة في مجال الرياضة، تنشأ الخلافات نتيجة تعدد المعاملات، ويثور التساؤل عن طرق تسويتها، وهل يكون بالوسائل التقليدية من خلال المحاكم، أم باللجوء إلى طرق بديلة خارج نطاق القضاء، وبشكل عام، تفضل الهيئات الرياضية والمنتسبين إليها اللجوء إلى حلول بديلة، إلا في الحالات التي تتطلب الحصول على أوامر مستعجلة أو مؤقتة، حيث تكون المحاكم هي المكان المناسب.

وقد تطورت وسائل تسوية المنازعات البديلة "*Alternative Dispute Resolution*"

"*ADR*"، كنتيجة لكون طرق التسوية من خلال المحاكم أو غرف التحكيم، إما أنها تستغرق وقتاً طويلاً، أو أن تكاليفها باهظة، أو لا تتصف بالمرونة، وتفرض تلك الحلول البديلة للتسوية نفسها في مجال الرياضة، بسبب الخصائص المميزة وطبيعة هذا المجال.

وتعد الوساطة أحد أشكال الحلول البديلة لتسوية النزاعات الرياضية ودياً، حيث تتيح

للأطراف المتنازعة التحدث والتفاوض مع بعضها البعض، بما يُيسر استعادة والحفاظ على ودية

العلاقات لاسيما التجارية، وإذا لم تنجح، يبقى خيار التحكيم مطروحاً باعتباره وسيلة فعالة

للتسوية في مجال الرياضة^(١).

(١) I. S. BLACKSHAW, Sports Mediations: Preserving Sporting and Business Relationships, International Association for Arbitration (AIA), Brussels, Belgium, Newsletter, ٢٠١٠, PP. ٩:١٠.

أولاً: مركز "الويبو" *WIPO* للتحكيم والوساطة:

تزايدت بشكل ملحوظ نزاعات السطو الإلكتروني الخاصة بأسماء النطاقات الرياضية، كأسماء المواقع الرسمية، أو العلامات التجارية، ويتمثل في قيام شخص أو جهة بتسجيل اسم نطاق شبيه إلى درجة كبيرة يصعب تمييزها، أو علامة تجارية لشخص أو جهة أخرى، بهدف الاستفادة بشكل غير مشروع من الشهرة التي يتمتع بها هذا الاسم أو العلامة.

ويتم تسوية النزاعات ذات الصلة من خلال مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"، الذي تأسس عام ١٩٩٤ ومقره جنيف، ويعمل كهيئة مستقلة ومحايدة وبدل لتسوية المنازعات التجارية الدولية بشأن الملكية الفكرية بما فيها الرياضية، حيث أنشأ إطاراً تنفيذياً وقانونياً لإدارة منازعات الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وتم الاعتراف بها من قبل *ICANN*^(١)، باعتبار أن اللجوء إلى المركز هو الأصل في تسوية نزاعات السطو الإلكتروني، وينشر المركز كل عام تقريراً عن النزاعات التي تعامل معها، ووفقاً لتقرير عام ٢٠٠٧، شكلت النزاعات المتعلقة بالرياضة ما يقارب نسبة ١٠% من هذه القضايا، كما أفصح المدير العام للويبو *Francis Gurry*، عن زيادة عدد منازعات أسماء النطاقات الرياضية

(١) أنشأت وزارة التجارة الأمريكية شركة للأسماء والأرقام المخصصة أطلق عليها (*ICANN*)، تتعلق بتسجيل واستخدام "أسماء النطاقات" أو عناوين الإنترنت، وتقديم تدابير تنظيم الإنترنت، كتوفير إجراءات لتسوية المنازعات ذات الصلة، باعتبارها تمثل شكلاً من أشكال الملكية الفكرية، وأحد أشكال العلامات التجارية الإلكترونية التي تحتاج إلى حماية قانونية، وتعمل الشركة وفقاً لسياسة (*UDRP*) التي اعتمدها مجلس إدارة (*ICANN*) في اجتماعه عام ١٩٩٩، في "شيلي"، وتخص حل نزاعات أسماء النطاقات، بين المسجل اسم النطاق، وأي طرف آخر غير مسجل، وكذلك الاستخدام غير المشروع أو المسيء، والسطو الإلكتروني، وتستند (*UDRP*) إلى التوصيات الواردة في تقرير مشروع "الويبو" بشأن أسماء النطاقات على الإنترنت، فضلاً عن التعليقات المقدمة من الأطراف المهتمة، وعمل مركز "الويبو" كمستشار تقني للجنة الصياغة التابعة لـ (*ICANN*)، ويتعين على أي شخص أو كيان يرغب في تسجيل اسم مجال الموافقة على شروط وأحكام سياسة (*UDRP*).

المعروضة على مركز التسوية للفصل فيها، وفقاً لقرار التسوية الموحد مع *ICANN* وقواعد *UDRP*^(١).

وعلى سبيل المثال في مجال كرة القدم، تعلقت الشكاوى بلاعبين مشهورين مثل "رونالدينييو"، و"توتي"، ومدرين بارزين، مثل "أليكس فيرجسون"، وأندية كبرى مثل "برشلونة"، و"ريال مدريد"، و"ليفربول"، وكانت أول قضية يقوم المركز بتسويتها تخص اتحاد المصارعة العالمي^(٢).

ويعد إجراء التسوية في مركز "الويبو" دولياً من حيث نطاقه، حيث يقوم بالتسوية بغض النظر عن مكان وجود المحتال، أو صاحب اسم النطاق، أو مقدم الشكاوى، وبيت المركز في القضايا وفقاً لأحكام سياسة وقواعد *UDRP*، والقواعد التكميلية التي يضعها المركز، ويتم نظر القضايا إما من قبل محكم فردي، أو من لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينهم المركز من بين قائمة خبراء في الملكية الفكرية، مع مراعاة أن يكونوا مستقلين عن الأطراف المتنازعة، وأن يقدموا تعهداً موقفاً بهذا المعنى، يلتزمون فيه أيضاً بأنه وفقاً لمعرفتهم، لا توجد أي حقائق أو أحوال في الماضي أو الحاضر، أو يمكن أن تظهر في المستقبل، يجب الكشف عنها، باعتبارها ذات طبيعة تستدعي التشكيك في استقلالهم عند أحد الطرفين أو كليهما.

وبعبارة أخرى، يجب ألا يكون هناك أي تعارض في المصالح من جانب أعضاء الهيئة، إلا أنه حتى في الحالات التي يكون فيها عضو اللجنة مستقلاً عن الأطراف، قد تكون هناك ظروف قد تشكك في استقلاليته من وجهة نظر أحد طرفي النزاع أو كليهما، وفي هذه الحالة

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ١١٩.

(٢) ويُعرف الآن باسم World Wrestling Entertainment، حيث اضطر إلى تغيير اسمه لتجنب استخدام الاختصار WWF.

يجب أن يتم إعلام العضو، ومناقشة تلك الظروف، حتى يقرر المركز ما إذا كان سيؤيد تعيينه في القضية أم لا.

ووفقاً للفقرة (١٥/أ) من قواعد المركز، يجب على الهيئة أن تنتظر الشكوى على أساس البيانات والوثائق المقدمة، ووفقاً للسياسة والقواعد وأي قواعد ومبادئ قانونية تراها قابلة للتطبيق، علاوة على أنه في حالة عدم وجود ظروف استثنائية، يجب على الهيئة البت في القضية في غضون (١٤) يوماً من تاريخ إخطار المركز للأطراف بتعيينه.

كما قرّرت المادة (١٤/أ)، أنه في حالة عدم امتثال أحد الأطراف، لأي من الفترات الزمنية التي تحددها القواعد أو الهيئة، تمضي الهيئة قدماً في نظر القضية وتتخذ القرار، وإذا لم يمتثل أحد الأطراف لأي حكم أو شرط بموجب القواعد أو أي طلب من الهيئة، تستخلص الهيئة الاستنتاجات التي تراها مناسبة.

ووفقاً للفقرة (١٠/د)، يتعين على الهيئة تحديد مدى قبول الأدلة وأهميتها ووزنها. وفي حالة عدم تقديم المدعى عليه ردّاً على المخاطبات بالتوقف والكف، فإن الهيئة تستصحب قرينة سوء النية ضده^(١)، ومع ذلك، يجب ألا تتخذ الهيئة قراراً لصالح المدعي فقط بناءً على تقصير المدعى عليه^(٢)، وعليها أن تقر ما إذا كان مقدم الشكوى قد قدم عناصر الإثبات التي تسمح للهيئة باستنتاج أن ادعاءاتها صحيحة.

(١) Vanguard Group, Inc. v. Lorna Kang, WIPO Case No. D٢٠٠٢-١٠٦٤; Köstritzer Schwarzbierbrauerei v. Macros-Telekom Corp, WIPO Case No. D٢٠٠١-٠٩٣٦.

(٢) Cortefiel S.A. v. Miguel García Quintas, WIPO Case No. D٢٠٠٠-٠١٤٠.

وفي قضية "فريدي أدو" *Freddy Adu*^(١)، أغلى لاعب في دوري كرة القدم الأمريكية، تمكّن المدعى عليه عن طريق الاحتيال، من تسجيل اسم النطاق الخاص باللاعب وهو (*freddyadu.com*)، ثم اتصل بوكيل اللاعب، وعرض عليه رد الموقع مقابل الحصول على مزايا، مثل حصة مقابل الإعلانات التي يروج لها، ومشاركة رعاته في بعض شئونه، وكذلك تحصيل نصيب من قيمة تذاكر المباريات، وقد قرر مركز "الويبو" أن المدعى عليه قد تحايل من خلال سرقة اسم النطاق لطلب فدية من اللاعب، وسعي بشكل غير لائق إلى علاقة تجارية طويلة الأمد معه، وقررت الهيئة:

إن أخطر الأعمال المسيئة التي يقترفها المحتال الإلكتروني، هو السطو على ملكية شخص آخر للحصول على فدية، وفي القضية المعروضة، لم يطلب المحتال من اللاعب دفع مبلغ لرد اسم النطاق الخاص به، بل طلب المشاركة في شئونه والأنشطة الترويجية التي يقوم بها، وهذا المقابل يتجاوز التكاليف التي تكبدها للاحتيال وتسجيل اسم النطاق المتنازع عليه، وعلى الرغم من أن المدعي بدأ بالفعل في تحويل الأموال إليه، إلا أن المدعى عليه كان يضغط بقوة للحصول على وضع رسمي والمشاركة في الأنشطة التسويقية والمالية للاعب، وقد نظم القسم الفرعي (٤/ب) من *UDRP* هذا السلوك، بما يضمن تمكين المالك من اللجوء إلى بديل سريع وغير مكلف للنقاضي لاسترداد علامته.

وفي قضية "واين روني" *Wayne Rooney*، لاعب كرة القدم في نادي "مانشستر يونايتد"، الذي لجأ إلى مركز "الويبو" لتسوية نزاع يتعلق باسم النطاق الخاص به^(٢)، وهو (*waynerooney.com*)، الذي سجله أحد مشجعي نادي "إيفرتون" لكرة القدم، أول نادي بدأ

(١) WIPO Case No. D٢٠٠٤-٠٦٨٢.

(٢) WIPO Case No. D٢٠٠٦-٠٩١٦.

مع "روني" مسيرته عندما كان يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا عام ٢٠٠٠، وتحول معه إلى الاحتراف عام ٢٠٠٣ ثم انتقل إلى نادي "مان يونايتد" في عام ٢٠٠٤. وكان على "روني" أن يثبت أن هذه الواقعة تمثل حالة سطو إلكتروني بموجب أحكام سياسة *UDRP* التابعة لـ *ICANN*، وأن التسجيل قد تم بشكل تعسفي ولغرض الاحتيال، وإلغاء اسم النطاق المخالف، أو نقله إلى اللاعب، فإن عليه إثبات العناصر الثلاثة الواردة في الفقرة (٤/أ) من *UDRP* وهي^(١):

(١) اسم المجال المتنازع عليه متطابق أو مشابه بشكل مربك لعلامة تجارية أو علامة خدمة يمتلك عليها الشاكي حقوقًا.

(٢) المدعى عليه ليس لديه حقوق أو مصالح مشروعة فيما يتعلق باسم المجال.

(٣) تم تسجيل اسم المجال المتنازع عليه واستخدامه بسوء نية.

وتورد الفقرة (٤/ب) أربعة أمثلة على الأفعال التي تشكل للوهلة الأولى دليلاً على سوء

النية، وهي^(٢):

(١) عرض بيع اسم المجال لمالك العلامة التجارية أو منافس له.

(١) "The disputed domain name is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which Complainant has rights; and (ii) Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name; and (iii) The disputed domain name has been registered and is being used in bad faith".

(٢) هذه القائمة مجرد أمثلة لأنواع السلوك التي تمثل سوء نية، وواقعًا، لا يورد المدعى عليه دفاعًا في العديد من النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات، إضافة إلى أنه غالبًا ما يتجاهل الرد على أي مخاطبات كان مقدم الشكوى قد أرسلها له بالتوقف والكف، قبل بدء إجراءات "الويبو"، مما تعتبره هيئات المركز دليلاً إضافيًا على سوء النية من جانب المدعى عليه.

(٢) محاولة جذب مستخدمي الإنترنت لتحقيق مكاسب مالية، بخلق حالة من اللبس مع علامة أخرى.

(٣) منع مالك العلامة التجارية من التصرف في اسم النطاق المقابل.

(٤) تعطيل أعمال صاحب العلامة.

وتمحورت القضية حول إشكاليتين، الأولى، أن تسجيل اسم النطاق المتنازع عليه، تم قبل رسوخ حقوق العلامة التجارية الخاصة باسم اللاعب، وبالتالي صعوبة تقرير سوء نية المدعى عليه بشأن التسجيل، وكانت الإشكالية الثانية، ما إذا كان "روني"، في الوقت الذي سجل فيه المدعى عليه اسم النطاق المتنازع عليه، قد اكتسب سمعة وشهرة كافيين لتقرير حماية لهما، وقد التزمت الهيئة وفقاً للقواعد بإصدار قرارها في غضون (١٤) يوماً من تاريخ تشكيلها، وقررت أحقية اللاعب في اسم النطاق المتنازع عليه، وألزمت المدعى عليه بتحمل عبء نقله أو إلغائه. وبعد صدور الحكم، يكون أمام المدعى عليه (١٠) أيام للطعن على القرار في ولاية قضائية مناسبة، وهو ما لم يحدث في قضية "روني"، ونادراً ما يحدث في الممارسة، وقد أوضحت القضية إمكان تسوية نزاعات أسماء نطاق الرياضيين، وعلاماتهم التجارية التي يجب حمايتها بسرعة وفعالية، كما أن قرارات نقل أو إلغاء أسماء النطاقات المتنازع عليها يجب أن يتم إنفاذها من قبل المسجل المحتال.

وحرى بالذكر أن تكلفة اللجوء إلى مركز "الويبو" غير مرتفعة نسبياً، حيث تبلغ الرسوم المستحقة للمركز (١٥٠٠) دولار أمريكي، في حالة تشكيل اللجنة من عضو واحد، في حين أن المحامي الذي يتولى الدفاع يُكفّل الطرف (٣٠٠٠) دولار أمريكي^(١).

(١) www.wipo.int. ١٠/٢/٢٠٢٢.

وفي قضية نادي برشلونة "Barcelona FC" لكرة القدم، التي تعلقت بقيام شركة يقع
شركة مقرها بالقرب من "جبرونا" في إسبانيا، بالسطو الإلكتروني، وتسجيل أسماء نطاق تماثل
علامات نادي "برشلونة" لكرة القدم وهي (*fcbarcelona.net*)، (*fcbarcelona.org*) ثم
محاولة بيعها إلى النادي^(١).

وقد قدّم النادي إلى مركز "الويبو" شكوى باعتباره يمتلك أسماء النطاقات
(*fcbarcelona.es*)، (*fcbarcelona.com*)، كما أنه يسجل عددًا من العلامات التجارية
الخاصة بمنتجات وخدمات، بما في ذلك العلامة التجارية الإسبانية
(*FCBARCELONA.COM*)، وطلب النادي نقل أسماء النطاقات المتنازع عليها إليه، لأن
الشركة المدعى عليها قد تصرفت بشكلٍ غير مشروع واستغلت علامات النادي، وقد امتنعت
الشركة عن تقديم أي رد على الشكوى في غضون الوقت المسموح به، مما يُعد قرينة على سوء
النية، بموجب سياسة *ICANN UDRP* التي يطبقها المركز^(٢)، كما تطلب الأمر من النادي
إثبات كل العناصر الأساسية في الفقرة (٤/أ) من السياسة.

وقد وجدت الهيئة أن أسماء النطاقات المتنازع عليها، كانت متشابهة بشكلٍ مريب مع
العلامات التجارية لنادي برشلونة المدعى، والتي سجلها واستخدمها قبل تسجيلها المدعى عليه
لها، وأن الأخير لم يكن لديه أي حقوق أو مصالح مشروعة في تلك الأسماء المتنازع عليها،
وكان يجب عليه أن يعلم بعلامات المدعى، باعتباره نادٍ مشهور لكرة القدم، ومعروف محليًا حيث
يوجد مقر الشركة المدعى عليها، وكذلك على الصعيد الدولي، وكان هذا الوضع موجودًا وقت

(١) WIPO Case No. D٢٠٠٦-٠١٨٣.

(٢) Patelco Credit Union v Hong Kong Names LLC, WIPO Case No. D٢٠٠٦-٠٢٠٢;

Hustle, LLC v. Tropic Web, WIPO Case No. D٢٠٠٠-٠٦٢٤.

تسجيل المدعي عليها للعلامات التجارية، وبالرغم من ذلك قامت بالتسجيل واستخدم أسماء النطاقات بسوء نية، بأن عرضتها للبيع، وبالتالي، قررت الهيئة نقل أسماء النطاقات من المدعي عليه إلى النادي^(١).

كما تم اللجوء إلي مركز "الويبو" بشأن حماية أسماء الأحداث الرياضية، وعلى سبيل المثال، الشكوى التي قُدمت من الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA"، لاستخدام علامته التجارية الخاصة بكأس العالم وهي "WORLD CUP" من قبل طرف آخر، والتي لا تتعلق فقط بالاسم ولكن بحقوق طبع ونشر المحتوى من الموقع الرسمي للفيفا^(٢)، وقد توافر دليل على سوء نية المدعي عليه، حيث عرض بيع بعض أسماء هذه النطاقات إلى FIFA، وقد قررت هيئة "الويبو" نقل أسماء النطاق المتنازع عليها إلى "الفيفا" باستثناء اسم يتكون من الحرفين "WC"، لأنه ليس مميزًا بما يكفي لاعتبارها بشكل لا لبس فيه، أنها اختصار لكأس العالم^(٣).

ثانياً: غرفة تسوية المنازعات للفيفا "FIFA":

تأسست الفيفا كهيئة عالمية حاكمة لنشاط كرة القدم في عام ١٩٠٤، بهدف تطوير اللعبة وتحقيق المساواة فيها على أساس عالمي، وتحسينها داخل وخارج الملعب، وتحسين جودة الحياة، ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأت "FIFA" لجنة وضع اللاعبين "PSC" كجنة دائمة، تختص بالفصل في النزاعات الدولية المتعلقة بكرة القدم. وفي عام ٢٠٠١، أنشأت غرفة تسوية

(١) النص الكامل لهذا القرار، الذي صدر في ١١ أبريل ٢٠٠٦، متاح على الإنترنت في الموقع الرسمي للمركز، ويمكن أيضاً الوصول إلى جميع قرارات "الويبو" السابقة لسياسة "UDRP" عبر الإنترنت. راجع: www.arbiter.wipo.int; www.wipo.int/amc/en/domains/decisionsx/index.html.

(٢) WIPO Case No. D٢٠٠٠-٠٠٣٤.

(٣) كما تم استخدام عملية تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات التابعة للويبو بنجاح لحماية الدوريات الرياضية الشهيرة، بما فيها دوري أبطال أوروبا UEFA الذي يستخدم اسم النطاق (uefachampionsleague.com)، راجع: WIPO Case No.D٢٠٠٠-٠١٥٣.

المنازعات "DRC" لتتولى تسوية النزاعات التي كانت تنظرها "PSC" وتتعلق بوضع اللاعبين وانتقالاتهم، ويمتد اختصاصها إلى القضايا المتعلقة بالنزاعات العمالية ذات البعد الدولي، وكذلك المنازعات المتعلقة بتعويضات التدريب وما يسمى بالمساهمة التضامنية.

وتتظر لجنة "DRC" عدة مئات من القضايا المتعلقة بكرة القدم كل عام، ولا يتم نشر كل هذه القضايا على الموقع الرسمي للفيفا^(١)، ولكن فقط التي تتعلق بمصلحة عامة، وعلى سبيل المثال، في ١٥ أغسطس ٢٠٠٨، نشر موقع "الفيفا" قرار لجنة "DRC" في قضية "أديان موتو" "Adrian Mutu"، الذي أقاله نادي "تشيلسي" لكرة القدم في أكتوبر ٢٠٠٤، وقرّر عليه غرامة قدرها (٢٠٠٠٠) جنيه إسترليني، كما حظره الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم لمدة سبعة أشهر، بعد ثبوت تعاطيه لمخدر الكوكايين، وقد أقام "تشيلسي" دعوى ضد اللاعب أمام لجنة "DRC" لخرقه العقد والتي قضت على تشيلسي بدفع تعويض قدره (١٧.١٧٣.٩٩٠) يورو^(٢).

وبشكل عام، تستند قرارات "DRC" إلى المبادئ العامة لقانون العمل، ولكن في بعض القضايا تضع نوع القانون الخاص بها، والذي يمكن وصفه بـ "Lex Sportiva"، وبما يراعي خصوصية كرة القدم الاحترافية الدولية، والتي تأخذها اللجنة في الاعتبار عند اتخاذ قراراتها.

وتجدر الإشارة إلى أن "DRC" ليست محكمة تحكيم، مثل محكمة التحكيم للرياضة "CAS"، وبالتالي فإن قراراتها ليست قرارات تحكيم دولية، ولا يمكن تنفيذها إلا من خلال قوانين ولوائح "الفيفا"، بعبارة أخرى، ضمن ما يسمى بعائلة كرة القدم، يجب على أعضاء الفيفا من الاتحادات الوطنية، الامتثال الكامل لجميع قرارات الفيفا، بما فيها قرارات "DRC"^(٣). في

(١) www.fifa.com.

(٢) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ١٢٨.

(٣) FIFA Statutes (April ٢٠١٦ Edition) in force from ٢٧ April ٢٠١٦, Article ١٣.١(d).

المقابل، يجب على الاتحادات الوطنية اتخاذ تدابير لضمان امتثال أعضائها، من اللاعبين والأندية الوطنية، بشكل كامل لهذه القرارات^(١).

وتُتخذ قرارات "DRC" بأغلبية أصوات أعضائها، ولكل منهم صوت واحد، وفي حالة التساوي يكون للرئيس صوت مُرَجَّح، ولا يُسمح بالامتناع عن التصويت، ويتم إرسال القرارات إلى الأطراف كتابة، وفي الحالات العاجلة يمكن تقديمها شفهيًا وعلى الفور، مع تأكيد بالكتابة الخطية في غضون العشرين يومًا التالية^(٢)، ومع ذلك، يمكن الفصل في القضايا البسيطة من قبل قاض واحد، بما يسمى بقاضي غرفة تسوية المنازعات.

ولدى البت في القضايا، تطبق "DRC" لائحة "الفيفا" بشأن وضع اللاعبين وانتقالاتهم، الصادرة في ١٧ مارس ٢٠١٦ "RSTP"، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ يونيو ٢٠١٦، مع مراعاة جميع الإجراءات والقوانين و/ أو اتفاقات التفاوض الجماعي ذات الصلة على المستوى الوطني، وكذلك خصوصية الرياضة^(٣)، ومن الناحية العملية، فإن قواعد "RSTP" هي المصدر الرئيس للجنة "DRC" عند الفصل في نزاع يتعلق بالانتقالات الدولية للاعبين وأهليتهم للمشاركة في كرة القدم الاحترافية، ويتم تطبيق هذه القواعد بشكل إلزامي وموحد في جميع أنحاء العالم، بهدف توحيد قواعد الانتقالات الدولية عند الفصل في النزاعات بين الاتحادات الأعضاء، كما أنها ترسي مبادئ أساسية تضمن معاملة موحدة ومتساوية لجميع المشاركين في مجال كرة القدم دوليًا^(٤).

(١) FIFA Statutes (April ٢٠١٦ Edition) in force from ٢٧ April ٢٠١٦, Article ٦٥.٢.

(٢) FIFA Statutes (April ٢٠١٦ Edition) in force from ٢٧ April ٢٠١٦, Article ١٣, para ٢.

(٣) RSTP, Article ٢٥, para ٦.

(٤) FIFA Commentary, explanation Article ١, para ٢, P. ٨.

وبوجه عام هناك حد زمني أقصى مدته سنتان لرفع الدعوى أمام "DRC"^(١)، ويتم إكمال قواعد "RSTP" بالقواعد الإجرائية التي تحكم إجراءات "PSC"، "DRC" لعام ٢٠١٤ وتسري اعتباراً من الأول من أبريل عام ٢٠١٥، حيث تتعامل تلك القواعد مع مسائل مثل تكوين "DRC"، واختصاصها القضائي والقانون المعمول به. ويتعين على "DRC" إصدار قراراتها في غضون (٦٠) يوماً من تقديم القضية، ويلتزم قضاتها بإبداء أسباب قرارهم في غضون (٣٠) يوماً من صدوره^(٢).

وتخضع تكاليف الإجراءات أمام القاضي المنفرد، وكذلك الهيئة كاملة لأحكام المادة (١٨) من القواعد الإجرائية، ويجب تحملها في ضوء نجاح الأطراف في الإجراءات، ومع ذلك، إذا تكبّد أحد الطرفين تكاليف غير ضرورية نتيجة لسلوكه، يجوز لـ "DRC" فرض تكاليف على الطرف المعني، بغض النظر عن نتيجة القضية^(٣).

كما يمكن استئناف قرارات "DRC" أمام محكمة التحكيم الرياضية الدولية "CAS"، وينص كل قرار صادر عن "DRC" صراحةً على أنه يجب إرسال بيان الاستئناف إلى "CAS" مباشرةً في غضون (٢١) يوماً من استلام الإخطار بالقرار المعني. وتنظم أحكام قانون "CAS" هذا الاستئناف وتطبق لوائح "الفيفا" إضافة إلى القانون السويسري^(٤)، ولا توقف الطعون المقدمة إلى "CAS" تنفيذ القرار، إلا أنه يجوز للفيفا أو "CAS" نفسها أن تأمر بالاستئناف ليكون له مثل هذا التأثير^(٥).

(١) RSTP, Article ٢٥.٥.

(٢) RSTP, Article ٢٥.١.

(٣) RSTP, Article ١٨.١.

(٤) FIFA Statutes, Article ٦٦.٢.

(٥) FIFA Statutes, Article ٦٣.٤.

الفصل الثالث

إشكاليات الملكية الفكرية في مجال الأنشطة الرياضية الدولية

ندرس في هذا الجزء دور حقوق الملكية الفكرية بشأن التسويق والتررويج للأحداث الرياضية الكبرى، كالألعاب الأولمبية، وكأس العالم لكرة القدم، وحماية العلامات التجارية الرياضية^(١)، والتي بدونها سيكون من الصعب تسويق أي أحداث رياضية، أو خصائص للرياضيين أو الفرق الرياضية، لأنه لن يدفع أحد مقابل الحصول على حقوق لا يعترف بها القانون، ويمكن لأي شخص أن يستغلها دون أن يملكها أو يحصل على موافقة بذلك.

وقد صارت حماية الملكية الفكرية أمر جوهري، بعد اصطباغ المعاملات الرياضية بصبغة تجارية، تبلغ قيمتها أكثر من ٣% من التجارة العالمية، ٣.٧% من الناتج القومي الإجمالي المشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والذي يعمل في دوله ٥.٤% من الأيدي العاملة في الرياضة^(٢).

وندرس تسويق الأحداث الرياضية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، خاصة العلامات التجارية النشر والبحث، من خلال المبحثين التاليين.

(١) العلامة التجارية هي كلمة أو اسم أو رمز أو أي مجموعة منها، تُستخدم لتمييز سلع أحد المصنّعين عن تلك التي يصنعها أو يبيعهها الآخرون والإشارة إلى منشأ البضائع. راجع:

In National Football League v Coors Brewing Co. (٩٩ Civ. ٤٦٢٧ at ٤٩٦, SDNY, ٤ August ١٩٩٩).

(٢) A. A. GUROVITS, the Sports Law Review, Law Business Research Limited, ٢٠٢٠, P. ٥٣.

المبحث الأول

تسويق الأحداث الرياضية

تكمن المشكلة الأساسية التي يواجهها مسوقو الأحداث الرياضية، أنه وبحسب الأصل، لا يوجد اعتراف قانوني بالملكية القانونية لتلك الأحداث في حد ذاتها، وعلى سبيل التوضيح، في قضية "Victoria Park Racing and Recreation Grounds Co Ltd v Taylor" ،^(١) أوردت المحكمة العليا الاسترالية أن الحدث الرياضي في حد ذاته، ليس نوعاً من الملكية القانونية التي يمكن حمايتها، وأن مشاهدات الحدث لا يمكن أن تكون مملوكة بالمعنى العادي للكلمة^(٢). وعلى الرغم من عدم الاعتراف بحقوق ملكية الحدث الرياضي في حد ذاته، فإن هناك جوانب أخرى له تشكل مصالح معترف بها يمكن حمايتها قانوناً، ويعتمد الراغبون في تسويق الأحداث الرياضية عليها، وبما يشمل شهرة الهيئات الرياضية، والاستخدام الإبداعي للعلامات والرموز والشعارات التجارية وحقوق النشر ومشاركة الفعاليات الرياضية عبر الإنترنت^(٢)، وأسماء النطاقات الرياضية المسجلة كعلامات تجارية، وكذلك حقوق الخصائص الرياضية للأشخاص والأندية مثل الحق في الصورة، والتي نتناولها بالدراسة على النحو التالي.

(١) High Court of Australia, Victoria Park Racing And Recreation Grounds Co Ltd., Judgment by: McTIERNAN J, ١٩٣٧, ٥٨ CLR ٤٧٩.

(٢) S. CORBETT, the Importance of Trade Marks in Sports Marketing, Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٣, PP. ٢٣:٢٧.

المطلب الأول

أنواع الحقوق التي يمكن تسويقها في مجال الرياضة

تشمل الحقوق التي يمكن تسويقها في مجال الرياضة شهرة الهيئات الرياضية، التي لها دور مهم في جذب العملاء، في صورة متفرجين ومشجعين يتابعون فرقهم الرياضية، وكذلك العلامات والرموز والشعارات الأولمبية التي تضمّن الميثاق الأولمبي أحكامًا بالقدر اللازم للحفاظ على قيمتها، وكذلك حقوق الطبع والنشر للروابط الشعبية الرياضية، والتي تتعلّق بمشاركة الأحداث والفعاليات أو أجزاء منها على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

الفرع الأول

تسويق شهرة الهيئات الرياضية

اعترف القانون بأن لكل شركة حقًا في السمعة أو ما يُعرف بشهرة الشركة^(١)، والتي لها دور مهم في جذب العملاء، وربما تكون أهم أصول العمل التجاري، وبدونها لا تستطيع تحقيق أهدافها، وعلى سبيل المثال، تملك الفرق الرياضية الكبرى علامات تجارية ذات قيمة مالية عالية، وينتصر نادي "ريال مدريد" قائمة "فوربس" لأهم العلامات الرياضية لعام ٢٠١٣، بما يقدر بـ (٣.٣) مليار دولار أمريكي، يليه "مانشستر يونايتد" بمبلغ (٣.١٧) مليار دولار أمريكي، ثم "برشلونة" بمبلغ (٢.٦) مليار دولار أمريكي، و"نيويورك يانكيز" بمبلغ (٢.٣) مليار دولار أمريكي^(٢).

(١) J. NEETHLING, J. M. POTGIETER, P. J. VISSER, Law of Delict, English edn. LexisNexis, Durban, ٢٠١٠, ٣٢٦ ff.

(٢) IRC v. Muller & Co Margarine Limited [١٩٠١] AC ٢١٧; L. GLICKMAN, Trademarks in Sports: an Overview, 'LawInSport' website, ٢٠١٣, available at: www.lawinsport.com.٥/٢/٢٠٢٢.

وبالنظر إلى قدرة الاتحادات الرياضية على جذب عملاء، يتمثلون في المتفرجين والمشجعين والمتابعين لفرقهم الرياضية، فإن لها شهرة تمثل مصلحة مملوكة لها، وللشهرة التجارية علاقة قوية بمصلحة الشخص في السمعة، حيث ترتبط الشهرة والسمعة ارتباطاً وثيقاً بهوية الشخص أو المؤسسة^(١)، والتي تشير إلى التفرد أو الخصوصية التي تحدد شخص أو مؤسسة وتميز كلاهما عن الآخرين، وتشمل مجموعة سمات أو خصائص متفردة ومتميزة^(٢)، وفي حالة المؤسسة، فإنها تتطلب علامات تجارية مسجلة، كما تتضمن على سبيل المثال، الطريقة التي يتم بها تصميم المكان، فيمكن للفرد مثلاً الدخول إلى أي منفذ للوجبات السريعة "لماكدونالدز" في أي مكان في العالم ولديه شعور بالاعتیاد والألفة.

كما تتضمن الهوية منتجات المؤسسة والطريقة التي يتم إعدادها بها، وفي حالة الهيئات الرياضية فإن المنتجات أو البضائع هي الأحداث الرياضية، وتنعكس هوية كل هيئة رياضية في البطولات والمباريات التي ينظمها، وعلى سبيل المثال، بالنسبة للجنة الأولمبية الدولية، نجد صورة الشعار الأولمبي المميز، وهي عبارة عن خمس حلقات ملونة على خلفية بيضاء، وكذلك حفل افتتاح تلك الألعاب، وإضاءة الشعلة، والمنافسة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية، وتقديم الميداليات إلى الفائزين وما إلى ذلك، وكلها سمات أساسية لهوية اللجنة الأولمبية الدولية، وهو نفس الشيء بالنسبة للاتحادات الرياضية الأخرى والبطولات التي ينظمونها.

(١) لا تقتصر الشهرة على الأشخاص الاعتباريين، بل تشمل الأشخاص الطبيعيين، الذين يكون لهم حقوق شخصية تتمثل في حسن السمعة والشهرة. راجع:

S. CORNELIUS, Global Sports Law and Taxation Reports, (GSLTR), vol. ٤, ٢٠١١, P. ١٢.

(٢) J. NEETHLING, J. M. POTGIETER, P. J. VISSER, Law of Delict, P. R., PP. ٣٦٩ ff.

ويُنْتَهك الحق في الهوية إذا استخدم شخص الخصائص الفريدة لشخص آخر كصورته دون إذن، بغرض تحقيق مكاسب تجارية، أي أن الأمر يُتطلَّب توافر دافع تجاري بالإضافة إلى الاستخدام غير المصرح به، كالترويج لمنتج أو خدمة تجذب المستفيدين، ولذلك يرتبط انتهاك الحق في الهوية بالاستخدام غير المصرح به للخصائص الأساسية بهدف الاستفادة ماليًا^(١).

الفرع الثاني

العلامات التجارية الرياضية

يوضح جانب من الفقه أنه على جميع الأطراف المعنية إدراك أن إدارة الرياضة الاحترافية، وتنظيم الأحداث الرياضية الكبرى هي أعمال تجارية كبيرة، ويجب التعامل معها باعتبار أن العلامات التجارية الرياضية ممتلكات قيِّمة في سياق حقوق الملكية الفكرية، ولعل الرسالة التي يجب أن يعيها مالكي تلك العلامات، هي أن يعتنوا بعلاماتهم التجارية، ثم ستعتني هذه العلامة بنفسها وبهم^(٢).

وقد تضمَّن الميثاق الأولمبي أحكامًا تحمي حقوق ملكية الألعاب الأولمبية، باعتبارها أضخم عرض رياضي في العالم، فنص المادة رقم (٧) منه، بعنوان الحقوق على الألعاب الأولمبية والممتلكات الأولمبية^(٣)، على أنه:

(١) High Court of South Africa, Wells v Atoll Media (Pty) Ltd [٢٠١٠] ٤ All SA ٥٤٨ (WCC) (٩ November ٢٠٠٩).

(٢) O. DEAN, Sport as a Brand and its Legal Protection in South Africa, Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٢, PP. ٤١:٤٦.

(٣) Rights over the Olympic Games and Olympic properties: ١. As leader of the Olympic Movement, the IOC is responsible for enhancing the values of the Olympic Movement and for providing material support in the efforts to organise and disseminate the Olympic Games, and supporting the IFs, NOCs and athletes in their preparations for the Olympic Games. The IOC is the owner of all rights in and to the

١. بصفتها قائدة الحركة الأولمبية، فإن اللجنة الأولمبية الدولية مسئولة عن تعزيز قيم الحركة الأولمبية وتقديم الدعم المادي في الجهود المبذولة لتنظيم ونشر الألعاب الأولمبية، ودعم الاتحادات الدولية، واللجان الأولمبية الوطنية والرياضيين في استعداداتهم للألعاب الأولمبية. واللجنة هي المالكة لجميع الحقوق في الألعاب الأولمبية والممتلكات الأولمبية الموضحة في هذه المادة، وهي الحقوق التي من المحتمل أن تدر عائدات لهذه الأغراض. ومن مصلحة الحركة الأولمبية وأعضائها الذين يستفيدون من تلك الإيرادات أن تُمنح هذه الحقوق والممتلكات الأولمبية أكبر حماية ممكنة من قبل جميع الأطراف المعنية.

Olympic Games and Olympic properties described in this Rule, which rights have the potential to generate revenues for such purposes. It is in the best interests of the Olympic Movement and its constituents which benefit from such revenues that all such rights and Olympic properties be afforded the greatest possible protection by all concerned and that the use thereof be approved by the IOC. ٢. The Olympic Games are the exclusive property of the IOC which owns all rights and data relating thereto, in particular, and without limitation, all rights relating to their organisation, exploitation, broadcasting, recording, representation, reproduction, access and dissemination in any form and by any means or mechanism whatsoever, whether now existing or developed in the future. ٣. The IOC shall determine the conditions of access to and the conditions of any use of data relating to the Olympic Games and to the competitions and sports performances of the Olympic Games. ٤. The Olympic symbol, flag, motto, anthem, identifications (including but not limited to “Olympic Games” and “Games of the Olympiad”), designations, emblems, flame and torches, as defined in Rules ٨-١٤ below, may, for convenience, be collectively or individually referred to as “Olympic properties”. All rights to any and all Olympic properties, as well as all rights to the use thereof, belong exclusively to the IOC, including but not limited to the use for any profit-making, commercial or advertising purposes. The IOC may license all or part of its rights on terms and conditions set forth by the IOC Executive Board.

٢. الألعاب الأولمبية هي ملكية حصرية للجنة الأولمبية الدولية التي تمتلك جميع الحقوق والبيانات المتعلقة بها، على سبيل المثال لا الحصر، جميع الحقوق المتعلقة بتنظيمها، واستغلالها، وبثها، وتسجيلها، ونسخها، والوصول إليها، ونشرها بأي شكل وأي وسيلة أو آلية مهما كانت، سواء كانت موجودة الآن أو وضعت لتتطور مستقبلاً.

٣. تحدد اللجنة الأولمبية الدولية شروط أي استخدام للبيانات المتعلقة بالألعاب الأولمبية والمسابقات والعروض الرياضية للألعاب الأولمبية.

٤. الرمز الأولمبي والعلم والشعار والنشيد الوطني والتعريفات والتسميات والشعارات والشعلة، على النحو المحدد في القواعد من (٨) إلى (١٤) يشار إليها بشكلٍ جماعي أو فردي باسم "الممتلكات الأولمبية". وجميع الحقوق والممتلكات الأولمبية، وحقوق استخدامها، مملوكة حصرياً للجنة الأولمبية الدولية، بما في ذلك على سبيل المثال الاستخدام لأي أغراض ربحية أو تجارية أو دعائية. ويجوز للجنة ترخيص كل أو جزء من حقوقها وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها من قبل المجلس التنفيذي للجنة الأولمبية الدولية.

وبالنظر إلى ملكية اللجنة الأولمبية الدولية للممتلكات الأولمبية، فإنها تسعى دائماً لحمايتها بالقدر اللازم للحفاظ على قيمتها، لتتمكن من تسويقها مع شركائها الرياضيين والتجاربيين، ولذا فإنها تمارس رقابة صارمة على حقوق الملكية الفكرية الأكثر قيمة، والخاصة بدورتي الألعاب الصيفية والشتوية، كما تطالب اللجنة المدن المضيفة بسن تدابير تسويقية تتضمن منع الاعتداء على تلك الحقوق وحمايتها، فضلاً عن تصميم وتنفيذ ما يسمى ببرامج حماية العلامة التجارية^(١).

(١) C. CASTRO, the Olympic properties, Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٥, PP. ٣٨:٤١.

كما تتخذ الهيئات الرياضية الدولية إجراءات لحماية علاماتها وملكيته، وعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" بتسجيل حوالي (١٣٠٠٠) علامة تجارية في جميع أنحاء العالم، وعند تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في جنوب إفريقيا في عام ٢٠١٠، قام "الفيفا" بتسجيل قائمة واسعة من العلامات باسمه، ولاحق مستغلي علامات وشعارات المسابقة ومنتهكي حقوقه بحزم، وذلك بتحريك (٤٥٠) دعوى قضائية ضدهم، وفي كأس العالم ٢٠١٤ في البرازيل، تم تسجيل (١١١٦) علامة تجارية، منها (٤٠٠) بعد إقرار البرازيل لقانون حماية العلامات التجارية لكأس العالم^(١)، وبما فيها علامة "٢٠١٤ BRASIL"، "COPA DO MUNDO"، كما تم تسجيل اسم كل مدينة مضيئة مع كلمة ٢٠١٤ كعلامات تجارية، على سبيل المثال، "ريو ٢٠١٤"^(٢).

وفي قضية العلامات التجارية لنادي "برشلونة" لكرة القدم لعام ٢٠١٥، حيث تقدّم نادي برشلونة في أبريل من عام ٢٠١٣، بطلب لتسجيل علامة تجارية عبارة عن صورة ظل لشعاره، لوضعها على مجموعة من السلع الورقية، والأدوات المكتبية، والملابس والأحذية وأغطية الرأس، إلا أن هيئة الاتحاد الأوروبي للعلامات التجارية "Office for Harmonization in the Internal Market" *OHIM* رفضت طلب النادي^(٣)، على أساس أن هذه العلامة تفتقر إلى التميز، ومن ثم، لا تفي بالمعايير الأساسية لشرط التسجيل، وقد تظلم النادي من القرار،

(١) www.fifa.com.

(٢) FIFA World Cup Brazil FIFA Public Guidelines, available at: www.fifa.com; S. CORBETT, Global Sports Law and Taxation Reports, June ٢٠١٣, PP. ٢٣: ٢٧.

(٣) تأسست "OHIM" في ٢٣ مارس ٢٠١٦، وتُعرف حاليًا باسم مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية "European Union Intellectual Property Office" "EUIPO". راجع الموقع الرسمي للمكتب:

<https://euipo.europa.eu/ohimportal/en.١٠/١/٢٠٢٢>.

على سند من أن عدم تمييز العلامة لا يمنع من تسجيلها، باعتبار أنها ستكتسب هذا لتمييز من خلال الاستخدام، إلا أن تظلم النادي قد رُفض^(١).

وقد استأنف نادي "برشلونة" القرار أمام المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، والتي بدورها وفي ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ أيدت قرار هيئة *OHIM*، وأكدت رفض تسجيل العلامة التجارية لصورة ظل شعار برشلونة، بالرغم من دفاع برشلونة، بأن صورة الظل تتمتع بجودة إبداعية، إذا ما قورنت بعلامات أخرى في السوق، مع الإشارة إلى تسجيل علامات تجارية أخرى مماثلة في إسبانيا، وكذلك تسجيل هيئة *OHIM* نفسها لصور ظل شعار "*Harley Davidson*" عام ١٩٩٧^(٢)، حيث قررت المحكمة أن العلامة لا تتوافر فيها إمكانية جذب انتباه المستهلكين كعلامة مميزة لصاحب السلعة أو الخدمة وهو نادي "برشلونة"، وتتشابه مع كثير من عناصر الزخرفة المستخدمة في عدة قطاعات تجارية، وبالتالي تفنقر إلى الصفة المميزة اللازمة للتسجيل. وفيما يتعلق بالأدلة التي قدمها نادي "برشلونة" بإمكان اكتساب صورة الشعار التمييز المطلوب من خلال الاستخدام، فقد قضت المحكمة بأن هذا غير كاف لإثبات الطابع المميز للعلامة، كما أن هذه الأدلة كانت عبارة عن مقتطفات من بعض الصحف، ومن موقع "ويكيبيديا"، ومعلومات عن النادي، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، ولم تستطع المحكمة أن تستخلص منها إمكان تمييز الجمهور للعلامة^(٣).

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., PP. ٣٧: ٣٨.

(٢) كان شعار Harley Davidson قد قُدم إلى الهيئة في عام ١٩٩٧، وتطور قانون السوابق كثيراً منذ ذلك الحين بشأن موضوع التمييز المطلوب لإمكانية تسجيل العلامات التصويرية، التي تتكون من أشكال بسيطة و/ أو هندسية. راجع قرار محكمة العدل الأوروبية:

EUCJ Decision T-٥٣/١٣ in Vans v OHIM of ٦ November ٢٠١٤.

(٣) General Court of the European Union Press Release No. ١٤٤/١٥, Luxembourg, ١٠ December ٢٠١٥, Judgment in Fútbol Club Barcelona v OHIM, Case T-٦١٥/١٤.

أما قضية العلامات التجارية "لـفريق" واشنطن ريد سكينز" *Washington Redskins*

Redskins لعام ٢٠١٥، فتعلقت بنزاع قانوني استمر لمدة عشرين عامًا، بشأن استخدام نادي كرة القدم الأمريكي *Washington Redskins* لاسم *Redskins*، وقد أصدر قاضي فيدرالي أمريكي في ٨ يوليو ٢٠١٥، أمرًا إلى المكتب الفيدرالي الأمريكي للعلامات التجارية وبراءات الاختراع، بإلغاء تسجيل العلامات التجارية التي تحمل هذا الاسم والخاصة بالنادي، باعتبار أن اسم *Redskins* ويعني "الهنود الحمر" قد يكون مهينًا للأمريكيين الأصليين، الذين اعترضوا على الاسم لعقود، واستشهد القاضي بقاموس لغوي أورد أن الاسم يعتبر مسيئًا، كما استشهد بحكم صدر عن المحكمة العليا الأمريكية، في يونيو ٢٠١٥، وسمح لولاية تكساس بحظر استخدام علم معركة الكونغرس على لوحات المركبات الخاصة، والتي طالب برسمها ابناء قدامى محاربي الكونغرس، وأكد على أن مبدأ عدم التبصر الذي دفع به النادي لا ينطبق في قضايا "المصلحة العامة"^(١).

وفي قضية شعار أولمبياد طوكيو لعام ٢٠٢٠، حيث تتمتع شعارات الفعاليات الرياضية

بالحماية القانونية، باعتبارها أعمالاً فنية بموجب قانون حقوق الطبع والنشر، وذلك بغض النظر عن جدارتها الفنية، فلا يجوز نسخها أو إعادة استخدامها دون موافقة صاحب حقوق الطبع والنشر، وفي دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التي أُقيمت في طوكيو عام ٢٠٢٠، ثار نزاع بشأن حق نشر شعار الدورة، على سند من أن "كينجيرو سانو"، الذي قام بتصميمه اعتمد على تصميم المصمم البلجيكي "أوليفيه ديبلي" لمسرح "لييج". وقد أنكرت اللجنة المنظمة ذلك، إلا انه بعد

(١) Pro-Football, Inc. v. Amanda Blackhorse, et al. ٠٧/٠٨/١٥ Case No. ١:١٤-cv-٠١٠٤٣-GBL.IDD—United States District Court for the Eastern District of Virginia (Alexandria Division).

تهديد "ديبي" برفع دعوى لانتهاك حقوق النشر . بالرغم من أنه لم يسجل تصميمه . تخلت اللجنة عن هذا الشعار في ٢٩ يناير ٢٠١٦، وقامت بتصميم شعار آخر وأعلنته في ٢٥ أبريل ٢٠١٦.

الفرع الثالث

حقوق نشر الروابط التشعبية الرياضية

يحصل كثير من الأشخاص على معلوماتهم عن الأنشطة الرياضية من مصادر عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن الشائع وجود منشورات على مواقع مثل "Facebook" أو "Twitter" أو "مدونات"، تحتوي على ارتباطات تشعبية أي مشاركات للصور، أو لمقاطع الفيديو، أو لمعلومات على مواقع الويب الأخرى، كما يُنشأ بعض مشجعي الرياضة مواقع على الانترنت لمتابعة أخبار فرقهم ورياضيهم المفضلين^(١).

وقد نظرت محكمة العدل الأوروبية قضية "Media GS Media BV v Sanoma"

(C-١٦٠/١٥) Netherlands عام ٢٠١١، وتعرضت فيها لإشكالية متى يُسمح بنشر الارتباطات التشعبية للصور ومشاركتها، ومتى يُمنل ذلك انتهاكاً لحقوق الطبع والنشر، وذلك بمناسبة قيام موقع إلكتروني باسم "GeenStijl"، بنشر ارتباطات تشعبية لصور التقطها مُصور مجلة "Playboy"، لنشرها في عدد المجلة الصادر في ديسمبر ٢٠١١، إلا أنه في نوفمبر من

(١) A. M. MOORMAN, Sport Law: A Managerial Approach, Routledge, Edition ٤, ٢٠٢٠, P. ٥٠٣.

نفس العام، تم وضع هذه الصور على الموقع الإلكتروني دون موافقة المصور أو المجلة، والتي طالبت بحذف هذه للصور، إلا أن الموقع قد استمر في نشرها^(١).

وقررت المحكمة أن نشر صور أو مواد أخرى، دون موافقة صاحب الحق، ولغرض تحقيق مكاسب مالية، يمثل انتهاكاً لحقوق النشر، أما نشر عمل متاح بطبيعته مجاناً للجمهور، ودون السعي لتحقيق مكاسب مالية، ودون علم الناشر، أو عدم وجود التزام بأن يعلم أن المادة قد نشرت بشكل غير قانوني، فلا تشكل إعادة النشر اتصالاً جديداً بالجمهور، ولا ترقى إلى حد انتهاك حقوق النشر، ولا ينطبق ذلك إذا تجاوزت هذه المشاركة ذلك، واخترقت عوامل أمان موقع النشر الأصلي، وتلاعبت بإعدادات الوصول والتحكم في المادة الأصلية.

ومن ثم، عندما يقوم شخص ما بتشغيل موقع أو صفحة إنترنت لتحقيق مكاسب مالية، وبما يشمل نشر ارتباطات تشعبية فمن المفترض أن يكون هذا الشخص قد أجرى تدقيقاً معقولاً، للتأكد من أن نشر المواد تم بشكل قانوني، وبموافقة صاحب حقوق الطبع والنشر، أما في حالة علم الناشر بعدم الحصول على موافقة صاحب الحق، فإن الارتباط التشعبي يشكل بالفعل اتصالاً جديداً بالجمهور وانتهاكاً لحقوق النشر.

وفيما يتعلّق بالمشجعين الذين يستخدمون صفحات ومدونات إنترنت، ويشاركون من خلالها معلومات وأخبار عن فرقهم، أو عن الرياضيين المفضلين لديهم، ولا يستفيدون من الموقع، فيمكنهم نشر الارتباطات التشعبية ومشاركة المواد، طالما أنهم لا يتجاوزون عوامل أمان موقع النشر الأصلي، وطالما لم يتضرر صاحب حقوق النشر. من ناحية أخرى، في حالة

(١) S. CORNELIUS, GS Media BV v. Sanoma Media Netherlands (C-١٦٠/١٥), Global Sports Law and Taxation Reports (GSLTR), ٢٦ September ٢٠١٦, available at: www.gsltr.com. ٢/١/٢٠٢٢.

الموقع الالكتروني الرياضي التجاري، أو قيام شخص بإدارة موقع انترنت أو صفحة ويب لتحقيق مكاسب مالية، على سبيل المثال، من خلال الإعلانات المدفوعة، فيجب نشر الارتباطات التشعبية فقط إذا كانت متاحة للجمهور وبموافقة صاحب حقوق النشر، وما يخالف ذلك، يمثل انتهاكاً لحقوق الطبع والنشر^(١).

المطلب الثاني

حقوق الصورة الرياضية

تكون لبعض خصائص الرياضيين كصورهم الشخصية قيمة تجارية^(٢)، وإذا اختار رياضي مشهور أن تكون صورته علامات تجارية، يتم إثبات التزاماته مع مؤسسة الدعاية والإعلان بموجب عقود، حيث يؤدي استخدام هذا النوع من التسويق للسلع والخدمات، إلي جذب انتباه العملاء وزيادة المبيعات، وعلى سبيل المثال، يتم إدارة الشركات العالمية الأكثر نموًا

(١) I. S. BLACKSHAW, Sports Marketing Agreements: Legal, Fiscal and Practical Aspects. TMC Asser Press, The Hague, ٢٠١٢; W. CHAMPION, K. WILLIS, P. THORNTON, Intellectual Property Law in the Sports and Entertainment Industries, Praeger, Santa Barbara, California, ٢٠١٤.

(٢) لتسويق الصور الرياضية بعد مالي يجب مراعاته، ونشير إلى القضية التي نظرتها محاكم المملكة المتحدة (٤٤٣) STC (SCD) [٢٠٠٠] Sports Club plc v Inspector of Taxes، والتي سدّد فيها نادي "أرسنال" لكرة القدم مستحقات إلى شركات تسويق، نظير استغلال النادي التجاري لصور اللاعبين "ديفيد بلات"، و"دينيس بيركامب"، تحت بند مبالغ رأسمالية، لا تخضع لضريبة على الدخل، وبالتالي فإنه للأغراض الضريبية، تعتبر حقوق الصور أصولاً رأسمالية، على الرغم من عدم الاعتراف بها في حد ذاتها كنوع منفصل من الممتلكات بموجب القانون الإنجليزي. راجع:

P. HACKLETON, Image rights companies – where are we now?, Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٥; F. HUXTABLE, the tax treatment of Image Rights in the English Premier League (EPL), Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٦, PP. ٢٠:٢٣. A New View of Athlete Agreements, Coaches Plan – Fall ٢٠٠٦, Volume ١٣ Number ٢, Centre for Sport and Law, available at: http://www.sportlaw.ca/articles/contracts_athleteagreement.php. ٣٠/١/٢٠٢٢.

وربحية وفقاً لفلسفة تعتبر أن علامتها التجارية أثن أصولها، وقد تنفق وقتاً طويلاً في إنشائها وتطويرها، لأن الناس تشتري العلامة التجارية وليس المنتجات^(١)، وقد طبقت تلك الفلسفة من قبل مسوقي الرياضة والفعاليات الرياضية والرياضيين، كمنتجات تتنافس على حيازة اهتمام المستهلك.

وكثيراً ما تلجأ المؤسسات الرياضية وكذلك الرياضيين إلى المحاكم بشأن استغلال صورهم دون موافقة^(٢)، وفي قضية " *Haelan Laboratories Inc. v. Topps Chewing Gum, Inc*"^(٣)، اتهم السيد "زاكيني"، محطة تلفزيونية محلية بانتهاك حقه في الخصوصية، عندما قامت بتصويره ونشرت صورته بعد أن رفض صراحةً القيام بذلك، وعلى الرغم من أن محكمة الاستئناف حكمت لصالح المحطة^(٤)، إلا أنها قررت أن القانون يحمي حق الشخص في صورته، ولا ينبغي حرمان الرياضيين من فرصة كسب المال بالسماح للآخرين باستخدام صورهم في الإعلانات دون إذن، وأن حماية الحق في الدعاية يمنع الإثراء غير المشروع^(٥).

وخلال عام ٢٠٠٧، نظرت المحكمة العليا الأمريكية قضية " *C.B.C. Distribution*

" *L.P. ، and Marketing Inc. v. Major League Baseball Advanced Media*

(١) صارت تلك العلامات في مجال الرياضة شارة تعريف وأداة تسويق قوية، ولم يعد تقييم الأعمال يعتمد على أساس القدرة التصنيعية، ولكن على أساس رأس المال الفكري.

(٢) F. L. JEFFREY, Meeting the Challenges of International Brand Expansion in Professional Sports: Intellectual Property Right Enforcement in China through Treaties, Chinese Law and Cultural Mechanisms, Texas Review of Entertainment & Sports Law, vol. ٩, ٢٠١٨, P.٢٠٣.

(٣) Haelan Labs. v. Tops Chewing Gum, Inc., ٢٠٢ F.٢d ٨٦٦ (٢d Cir. ١٩٥٣).

(٤) Zacchini v. Scripps-Howard Broad. Co., ٤٣٣ U.S. ٥٦٢, ٥٦٣-٦٤ (١٩٧٧).

(٥) T. H. RYAN, The Freedom To Imagine Fantasy Sports: Applying New Ideas In Copyright Law To Professional Athletes' Right Of Publicity, Journal, Copyright Society of the U.S.A., ٢٠٠٧, P. ٢٠١.

والتي تعلقت بحقوق الدعاية للاعبين بيسبول تم تمثيل صورهم في لعبة رياضية خيالية عبر الإنترنت، باعتبار أن مالكي هذه اللعبة لا يمكنهم استخدام أسماء اللاعبين المحمية بموجب حقوق الدعاية، مما يُعد انتهاكاً لحقوق الطبع والنشر^(١).

الفرع الأول

قيمة الصور الرياضية

لعبت العلامة التجارية دوراً مهماً في عملية تسليع الرياضة، حيث يتم النظر للفرق الرياضية والفعاليات والرياضيين كقيمة مالية، يتم تسويقها وتداولها بالبيع والشراء، وعلي سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، ووفقاً لقائمة "فوربس" كان لاعب كرة القدم "كريستيانو رونالدو"، هو ثالث أعلى رياضي مدفوع الأجر في العالم، حيث حصل على راتب قدره (٥٢.٦) مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى (٢٧) مليون دولار أمريكي من الاستغلال التجاري لحقوق صورته، التي باعها في ٢٩ يونيو ٢٠١٥، في صفقة مدتها ست سنوات "لبيتر ليم"، رجل الأعمال السنغافوري ومالك نادي كرة القدم الإسباني "Primera Division"، ولم يتم الكشف عن قيمة الصفقة، ولكنها وصفت بأنها مربحة، وعلق رونالدو قائلاً: "هذه خطوة إستراتيجية لي ولفريقي الإداري لنقل ماركة "كريستيانو رونالدو" إلى المستوى التالي خاصة في آسيا^(٢).

(١) M. N. BERMAN, R. D. FRIEDMAN, the Jurisprudence of Sport: Sports and Games as Legal Systems, West Academic, ٢٠٢١, PP. ٤٤: ٤٠; C.B.C. Distribution and Marketing, Inc. v. Major League Baseball Advanced Media, L.P. ٤٤٣ F. Supp. ٢d ١٠٧٧ (E.D. Mo. ٢٠٠٧)

(٢) Deloitte Annual Review of Football Finance, ٢٠١٦, association football (soccer) is reputed to be worth £٢٢ billion in Europe and is expected to exceed £٢٥ billion in ٢٠١٦/٢٠١٧.

كما تم تطوير نادي وفريق "مانشستر يونايتد" لكرة القدم وتسويقهما كعلامة تجارية في كل أنحاء العالم، تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، وأدرجت شركة "مانشستر يونايتد" في بورصة لندن وأصبحت أول نادي كرة قدم في العالم عام ٢٠٠٠ يحقق رأسمال سوقي قدره مليار جنيه إسترليني، كما يستكشف النادي باستمرار لاستثمار الفرص التجارية، ووفقاً لشركة " *Brand Finance Plc* " رائدة تقييم العلامات التجارية في أوروبا، فإن العلامة التجارية لنادي "مانشستر يونايتد"، لها تأثير على المستهلكين، وعوائد التجارة، وشروط الموردين، ومثلت الأرباح الناتجة من الاستثمار فيها قضية مصيرية لمجلس إدارة النادي، وصارت ترد في ميزانيات الشركات كأصل، ويتم تطوير طرق تقييمها خاصة في مجال تسويق العلامات الرياضية^(١).

وقد أصبحت الصور الشخصية لمشاهير الرياضة، وخاصة لاعبي كرة القدم أيقونات تسويق، يتم ترخيصها لطرف ثالث للاستغلال التجاري في السوق، واستخدامها للترويج لبيع المنتجات الاستهلاكية والخدمات، كالمياه المعدنية، أو السيارات أو منتجات التجميل، أو الترويج للخدمات التي تقدمها الشركات^(٢)، حيث إن استخدام الرياضيين للترويج للمنتجات، واعتبارهم بمثابة سفراء لها، يعزز قيمتها ويزيد الطلب عليها، ويرفع حجم مبيعاتها، بل إن المنتج الذي يتم طرحه في السوق، وهو يحمل اسم أحد مشاهير الرياضة يحوز مصداقية فورية^(٣).

(١) A. KOLAH, Maximising Revenue from Licensing and Merchandising' Sport Business Group London, ٢٠٠٢, PP. ٢٥٢, ٢٦٤:٢٧٠.

(٢) International Studies in Sport, Selected Essays ٢٠٠٠/٢٠٠١, published by Editions CIES, Neuchatel Suisse—٢٠٠٣, PP. ٧٣:٧٩; I. S. BLACKSHAW, Cashing in on the Right Image and Getting the Image Right, ٩, ١٠ December ٢٠٠٢, Sport Business web site: www.sportbusiness.com.٥/١/٢٠٢٠.

(٣) A. M. WALL, Sports marketing and the law: Protecting proprietary interests in sports entertainment events, Marquette Sports Law Journal, vol. ٧, ١٩٩٦, P. ١٥٤.

وعلى سبيل المثال، صارت صورة اللاعب "ديفيد بيكهام" المهاجم السابق لنادي "مانشستر يونايتد" علامة تجارية، ربح من تسويقها هي واسمه أكثر مما حصل عليه كلاعب، وبما يقارب (٤٠) مليون جنيه إسترليني سنويًا فقط في صفقات الرعاية والترخيص، وبهذا المعنى، يمكن القول أن وجهه يساوي أكثر من قدميه، ليس فقط لنفسه ولكن لناديه أيضًا، ووصف "كريس بريثشر"، المحرر السابق لموقع *SportBusiness International*، "بيكهام" بأنه حلم كل رجل تسويق، وذلك في مقال بعنوان علامة "بيكهام" التجارية، واسترسل في شرح أسباب نجاحه كعلامة تجارية رياضية^(١).

الفرع الثاني

ماهية حقوق الصورة الرياضية

تتنوع التسمية التي تُطلق على الحق في الصورة وفقًا للولايات القضائية المختلفة، فتُعرف بالحق في الخصوصية في المملكة المتحدة، وحق الدعاية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحق الشخصية في أوروبا، ويشير البحث إليها باسم حقوق الصورة، باعتبار أن هذا المصطلح يعبر عن المعاني السابقة، ويبرز شخصية أو صاحب العلامة التجارية.

ويتمتع الرياضيون بالحق في الاستخدام التجاري لهوياتهم، والذي يُعرف وفقًا لبند "منح الحقوق" في اتفاقية ترخيص الصور الرياضية بصياغة عامة، أنه الحصول على خدمات تتعلق بخصائص الشخصية، لغرض التصوير والبث في التلفزيون، سواء بشكل مباشر أو من خلال التسجيل، أو بالصور المتحركة، أو مقاطع الفيديو والصور الإلكترونية بتحميل صور من الانترنت وطباعتها، أو استخدامها لتأييد منتج والإعلان عنه في بعض الوسائط، كما يشمل

(١) www.sportbusiness.com. ٣/١/٢٠٢٢.

الحق في استخدام وطباعة ونشر اسم الشخصية وتوقيعها، وسيرتها، وإنجازاتها، وحقوق الملكية الفكرية الأخرى، لأغراض ترويجية أو تجارية، واستخدام صوتها أو صورتها الفعلية، أو بطريق المحاكاة، وغيرها من الخصائص الشخصية^(١).

وقد أجرت مجلة "International SportBusiness" استطلاعاً على موقعها على الانترنت، لمجموعة من المنسبين إلى مجال الرياضة، بشأن من يملك الحق في صورة الرياضيين، وقد ورأى ٥٤.٨% منهم أن الرياضيين أنفسهم هم من يجب أن يتحكم في حقوق صورهم واستغلالها التجاري، ورأى ٢١.٦% أن هذه الحقوق يجب أن تكون مشتركة بين كل الأطراف المعنية، بينما اعتبر ١٦.٥% أن النادي أو الفريق الذي يمثله اللاعبون يجب أن يكون هو المتحكم في هذا الأمر. كما أيد ٣.٧% امتلاك الاتحادات الرياضية الوطنية تلك الحقوق، ورأى ٣.٤% أن الدوري الذي يلعب فيه اللاعب يجب أن يكون هو المتحكم^(٢).

وتُظهر مثل هذه الاستطلاعات افتقاراً إلى الوضوح في عقود التسويق الرياضي التجاري بشأن ملكية حقوق الصورة الرياضية، والحاجة إلى إدراج أحكام عالمية صريحة تتناول استغلال هذه الحقوق، باعتبار أن مثل هذه الأحكام موجود في بعض الأنظمة الوطنية، وعلى سبيل المثال المادة (٤) من عقود لاعبي الدوري الإنجليزي الممتاز، بعنوان العلاقات العامة والتسويق المجتمعي، التي قضت بأنه:

(١) لأغراض الترويج المجتمعي وأنشطة العلاقات العامة للنادي و/ أو بناءً على طلب النادي، لأي رعاية أو شركاء تجاريين للنادي و/ أو الدوري و/ أو أي رعاية رئيسيين للنادي، يجب

(١) English High Court judicial definition of 'sports image rights, Proactive Sports Management Ltd. v Wayne Rooney, Coleen Rooney, [٢٠١٠] EWHC ١٨٠٧ (QB), para.١٨٧.

(٢) www.sportbusiness.com.٣/١/٢٠٢٢.

أن يشارك اللاعب في الأحداث التي قد يطلبها النادي بشكل معقول، بما في ذلك على سبيل المثال، المناسبات والمقابلات والتصوير على النحو الذي يأذن به النادي. ويجب على النادي تقديم إشعار في وقت معقول إلى اللاعب، ويكون اللاعب متاحًا لمدة تصل إلى ست ساعات أسبوعيًا، يخصص نصفها تقريبًا لأنشطة المجتمع والعلاقات العامة في النادي. ولا يجوز للنادي أو أي شخص آخر استخدام أي صورة للاعب تم التقاطها وفقًا لأحكام هذا البند للترويج لأي علامة تجارية أو منتج.

(٢) يلتزم اللاعب عند أداء الخدمات المقررة في هذا العقد، بما في ذلك السفر مع

النادي، بالآتي:

(١/٢) ارتداء الملابس التي يوافق عليها مسئول مفوض من النادي.

(٢ / ٢) عدم عرض أي اسم تجاري أو شعار أو علامة على الملابس، دون موافقة

خطية من مسئول في النادي، ولا تمنع هذه الفقرة اللاعب من ارتداء أحذية كرة القدم و/ أو الترويج لها، أو قفازات حراس المرمى من اختياره.

(٣/٤) باستثناء أي التزامات أبرمها اللاعب في تاريخ هذا العقد، أو عندما كان في

مهمة دولية للاتحاد الوطني لكرة القدم، أو الأوروبي أو "الفيفا"، لا يجوز له دون موافقة خطية من النادي، في أي وقت خلال مدة هذا العقد الترويج لأي منتج، أو تقديم خدمات تسويقية أو دعائية ترويجية، أو استغلال صورته كعلامة تجارية أو للخدمات الخاصة لأي شخص والتي قد تتعارض أو تنافس أيًا من منتجات النادي ذات العلامات التجارية أو بنشاطه، أو أي علامة تجارية لمنتجات أو خدمات للراعي / أو الشركاء التجاريين الرئيسيين للنادي^(١).

(١) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ٤٩.

(٤/٤) يوافق اللاعب على أنه لن يقوم بإنابة أحد، أو بطرف ثالث أو من خلاله، بأنشطة ترويجية وبما يشمل استغلال صورته بأي طريقة و/ أو في أي وسائط ولن يمنح الحق في القيام بذلك لأي طرف ثالث.

(٥/٤) باستثناء الحد المنصوص عليه في هذه الاتفاقية أو المتفق عليه بشكل خاص مع اللاعب، لا يوجد في هذا العقد ما يمنع اللاعب من القيام بأنشطة ترويجية أو من استغلال صورة اللاعب طالما:

(١/٥/٤) لا تتعارض الأنشطة الترويجية أو الاستغلال المذكور مع التزامات اللاعب بموجب هذا العقد.

(٢/٥/٤) يقدم اللاعب إشعارًا مسبقًا في وقت معقول إلى النادي بأي أنشطة ترويجية أو استغلال.

(٦/٤) يكون للنادي الحق في تصوير اللاعب بشكلٍ فردي ومع الفريق، واستخدام هذه الصور في سياق الترويج للنادي وأنشطته والترويج للدوري، والإعلان وتسويق والترويج للمنتجات التي تحمل العلامة التجارية للنادي والمنتجات ذات الصلة بكرة القدم، أو الخدمات والمنتجات التي يتم اعتمادها أو إنتاجها بترخيص من النادي، وبالطريقة التي قد يراها النادي مناسبة.

وقررت المادة (٣/٦/٤) بأن تتوقف جميع الحقوق عند إنهاء هذا العقد باستثناء استخدام و/ أو بيع أي مواد أو منتجات ترويجية يجب أن يتم تصنيعها بالفعل أو في طور التصنيع أو مطلوب لتلبية أي طلب، كما بيّنت المادة (٤/٦/٤) مسؤولية النادي عندما يسمح بالنقاط صور للرياضي، ببذل جهود معقولة لضمان أن حقوق الطبع والنشر للصور الملتقطة على هذا النحو مخولة للنادي و/ أو عدم استخدامها بدون إذنه.

الفرع الثالث

وضع الحق في الصورة في بعض الأنظمة الوطنية

قام عدد من الرياضيين بتسجيل أسمائهم وصورهم، بموجب قانون العلامات التجارية في كثير من دول العالم، وعلي سبيل المثال، في المملكة المتحدة لعام ١٩٩٤، سجّل "ديمون هيل" سائق الفورمولا السابق، صورة عينيه وهو ينظر من خلال خوذة السباق كعلامة تجارية، وكذلك "جوزيه مورينيو" الذي سجّل اسمه الكامل ولقبه وتوقيعه كعلامة^(١)، وقد صدر لصالح الرياضي البريطاني "ديفيد بيدفورد" صاحب الرقم القياسي العالمي السابق في (١٠٠٠٠) متر، حكمًا ضد شركة دليل الهاتف، بسبب إعلانها عن إحدى خدماتها من خلال رسم صورة له، دون موافقته^(٢). وحرى بالذكر، أنه في كثير من الولايات القضائية الوطنية، لا يوجد قانون محدد يحمي حقوق الصور في حد ذاتها، ولا يمكن للشخص أن يتخذ إجراءً قانونيًا، إلا إذا أدى نسخ أو استخدام صورته إلى التعدي على بعض حقوقه القانونية الأخرى^(٣)، لذلك، يتعين على الأشخاص المتضررين الاعتماد على قواعد مثل قوانين العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، ومبدأ خرق السرية التجارية^(٤)، وعلى سبيل المثال، حرّك الرياضي "إيدي إيرفين" دعوى قضائية ضد

(١) M. MACCHI, the Special One – Trade Marks and Image Rights, ٢٧ May ٢٠١٦, on the official website of 'Global Sports Law and Taxation Reports' (GSLTR): www.gsltr.com.٩/١٢/٢٠٢١.

(٢) Bedford against The Number Ltd: OfCom, February ٢٠٠٤.

(٣) Irvine v Talksport Ltd [٢٠٠٣] EWCA Civ ٤٢٣.

(٤) وفي قضية المحكمة العليا الإنجليزية الخاصة بالفنانة "ريهانا" والشركة البريطانية "توب شوب"، حيث طبعت الأخيرة صورة "ريهانا" على قميص، وباعت منه (١٢٠٠٠) قطعة بسعر (٢٢) جنيهًا إسترلينيًا لكل واحد، وقد دفعت "ريهانا" بأن ذلك قد انتهك حقوقها، وفي ٣١ يوليو ٢٠١٣، أقرت المحكمة ما قررتته "ريهانا"، على سند من أن معجبيها قد اشتروا القميص لاعتقادهم بأنه يرتبط بها ويعد تذكّار منها، حيث إنها بالفعل تملك خط أزياء خاص لمناجر التجزئة "River Island". وقد استأنف "توب شوب" القرار أمام محكمة الاستئناف، التي أيدت

محطة 'TalkRadio'، لاستخدامها صورة مُصطنعة له، وكأنه يشارك في أحد السباقات، وهو يحمل راديو ويستمتع إلى محطاتهم، بينما في الصورة الأصلية كان يحمل هاتفًا محمولًا، بما يعطي انطباع بأنه يروج لمحطتهم أو يؤيدها، واستنادًا إلى انتهاك حقوق الطبع والنشر حصل "إيرفين" على مبلغ (٢٥٠٠٠) جنيه إسترليني كتعويض^(١).

وفي بعض دول أوروبا كثيرًا ما يقترن الحق في الصورة والخصائص الشخصية، بالحق في حماية الحياة الخاصة، ويتم النص عليه بموجب دساتيرها، مما يبسر أمر حماية حقوق الشخص في صورته والاستخدام التجاري لهويته، ونعرض أمثلة للموقف القانوني لبعض الدول الأوروبية عل النحو التالي.

في ألمانيا، تحمي المادتان (١، ٢) من الدستور حقوق الصورة. وبموجبها حرّك

"أوليفر خان" حارس مرمى المنتخب الوطني الألماني لكرة القدم، دعوى قضائية ضد شركة "Electronic Arts"، المصنعة للألعاب الإلكترونية، لاستخدام صورته واسمه في إحدى ألعاب كرة القدم على الكمبيوتر، وادعت الشركة أنه تم الحصول على موافقة جماعية من اتحادي كرة القدم الألماني والدولي، وليس من لاعبين فرديين^(٢)، وحرى بالذكر أن تلك الألعاب الرياضية الإلكترونية، ومنها ألعاب الفيديو التنافسية تحقق عوائد ضخمة، وعلى سبيل المثال، في عام

بالإجماع في ٢٢ يناير ٢٠١٥ قرار المحكمة العليا، حكمت محكمة الاستئناف لريهاننا بمبلغ (٣.٣) جنيه إسترليني مليون دولار كتعويضات وأمرت "توب شوب" بدفع تكاليفها القانونية المقدرة بحوالي مليون جنيه إسترليني. راجع:

Robyn Rihanna Fenty and others v Arcadia Group Brands Limited (t/a Topshop) and others [٢٠١٣] EWHC ٢٣١٠ (Ch); M. MACCHI, Rihanna, Topshop and a Narrow Opening to Image Rights in the English legal system?' in 'Global Sports Law and Taxation Reports, ٢٠١٥, PP. ٢٨:٣٠.

(١) Per Mr. Justice Laddie in Elvis Presley Trade Marks [١٩٩٧] RPC ٥٤٣ P. ٥٤٨.

(٢) Kahn v Electronic Arts GmbH, unreported ٢٥ April ٢٠٠٣ (Germany).

٢٠١٦ حققت إيرادات قدرت بما يقارب (٤٩٣) مليون دولار أمريكي، ووصلت إلى جمهور عالمي بلغ (٣٢٠) مليون متابع^(١).

وبالمثل، في فرنسا، تمنح المادة (٩) من القانون المدني حقًا عامًا في الخصوصية، كجزء من مجموعة حقوق الشخص، وقد تمكن لاعب كرة القدم "إريك كانتونا" من مقاضاة شركة النشر "Foot Edition"، وحصل على تعويض مقابل استغلالهم التجاري غير المصرح به لاسمه وصورته، من خلال نشر مقال بعنوان "كانتونا المميز"، في عدد خاص من مجلتهم "BUT"، وقد قضت المحكمة بأن استخدام اسم وصورة لاعب كرة القدم لم يكن لأغراض إخبارية عامة وهو أمر قانوني، ولكن فقط من أجل جني منفعة تجارية ومكسب مالي، وبالتالي يكون مخالفًا للقانون.

وتمنح المادتان (٢، ٣) من الدستور الإيطالي الحماية للرياضيين، باعتبار أنه إذا تم عرض أو نشر صورة، في غير الحالات الاستثنائية التي يسمح بها القانون، والمنصوص عليها في المادة (٩٧) من القانون الإيطالي لحقوق الطبع والنشر رقم (٤١/٦٣٣)، أو أن هذا النشر أو العرض قد أضر بكرامة وسمعة الشخص المعني، يجوز للمحاكم أن تأمر بوقف الإساءة ومنح التعويض. وقد قررت المحكمة المدنية العليا الإيطالية "Corte di Cassazione" أن نسخ صورة شخص مشهور، لأغراض الدعاية دون موافقته، يشكل انتهاكًا لحقوقه بالتحكم المطلق في صورته الشخصية.

وحرى بالذكر أن المادة (١/٩٧) من القانون الإيطالي (٤١/٦٣٣)، قد نصت على أن موافقة صاحب الصورة غير مُتطلب، عندما يكون النسخ مبررًا بشهرته أو بالوظيفة العامة التي

(١) M. N. BERMAN, R. D. FRIEDMAN, the Jurisprudence of Sport, P. R., P. ٢٥٣.

يشغلها، أو لمتطلبات العدالة، أو لأغراض علمية أو تعليمية أو ثقافية، أو عندما يكون النسخ مرتبطاً بحقائق وأحداث وفعاليات للمصلحة العامة أو تمت في الأماكن العامة، وتتص الفقرة (٢) من المادة على أنه لا يمكن السماح بعرض الصور أو طرحها للبيع إذا كان ذلك سيؤدي إلى الإضرار بشرف أو سمعة أو كرامة الشخص^(١).

وفي السويد، يعد الاستخدام غير المصرح به لاسم الفرد أو صورته، لغرض الترويج للسلع والخدمات خطأً مدنياً، وجريمة جنائية عندما يكون الاستخدام متعمداً أو إهمالاً جسيماً، وذلك بموجب قانون استخدام الأسماء والصور في الإعلانات لعام ١٩٧٩.

وفي سويسرا، يتمتع الرياضيون المشهورون بالحماية القانونية من الاستغلال غير العادل لأشخاصهم، وذلك بموجب المادة (٢٨) من القانون المدني، التي نصت على أنه، عندما يُضار أي شخص في شخصه بفعل غير قانوني، يمكنه اللجوء إلى المحكمة لحمايته من أي شخص له دور في الضرر، ويعتبر الفعل ضاراً إذا لم يكن مصحوباً بموافقة الشخص المتضرر، أو بمصلحة خاصة أو عامة أو بموجب القانون^(٢).

وفي إسبانيا، تضمنت المادة (١٨.١) من الدستور الإسباني، المكمل بالقانون الأساسي (١٩٨٢/١) الصادر في ٥ مايو، النص على حماية الحق في الشرف والخصوصية والخصائص الشخصية كالصورة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التعامل مع حماية الخصائص الشخصية للرياضي في دول أوروبا، من خلال الحق في الخصوصية الوارد بالمادة (٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان "ECHR"، والحق في الملكية الوارد في المادة (١) من البروتوكول الأول للاتفاقية، إلا

(١) Cassazione Civile Sez. I, ٢ May ١٩٩١ No. ٤٧٨٥.

(٢) Article ٢٨ of the Civil Code.

أن المحاكم الوطنية لم تطبق ذلك، نظرًا لأن الممارسة السائدة أن المصلحة التي يحميها الحق في الصورة تختلف عن مصلحة الحق في الخصوصية، حيث تتعلّق الحماية الأولى، باستغلال أسماء وصور الشخصيات الرياضية تجاريًا، وتحقيق مصلحة خاصة للمُستغل مع الإضرار بسمعة الرياضي أو شخصه، بينما حق الشخص في الخصوصية يحمي الحياة الشخصية للشخص وحرّيته من المراقبة غير المرغوب فيها والسلوك المتطّقل.

كما تتوفر سبل الانتصاف القانونية لانتهاك حقوق الصور الرياضية، وعلى سبيل المثال، فإنه عند تقييم الأضرار في عدد من الولايات القضائية الأوروبية، يتم تطبيق رسوم الترخيص المفقودة، أي ما كان يجب أن يدفعه الطرف المخالف، لو مُنح ترخيصًا لاستخدام الصورة الرياضية المعنية واستغلالها تجاريًا، وفي سويسرا، نادرًا ما تمنح المحاكم أكثر من (٢٠٠٠٠٠) فرنك سويسري لانتهاك تلك الحقوق^(١).

وبالنسبة للأوامر المستعجلة، باعتبار أن طلبها من المحاكم يكون على أساس تقديري، عندما لا تكون التعويضات مناسبة، على سبيل المثال، في إسبانيا، بموجب المادة (٢/٩) من النظام الأساسي، يمكن للقاضي اتخاذ ما يلزم لوقف التدخل غير المشروع، واستعادة تمتع المالك الكامل بحقوق الصور الخاصة به، ومنع التدخلات المستقبلية. وفي المملكة المتحدة، يمنح قانون حقوق الطبع والنشر والتصميمات وبراءات الاختراع لعام ١٩٨٨، في حالة انتهاك حقوق الطبع والنشر، الطرف المتضرر الحق في مصادرة النسخ المخالفة وحجزها^(٢)، وفي الاتحاد الأوروبي،

(١) J. P. FUENTE, Football Business International, Magazine of ٩ August ٢٠٠٣, P. ١٩.

(٢) Sections ٩٦-١٠٠ of the Copyright Designs and Patents Act ١٩٨٨.

بموجب اللائحة رقم (٣٢٩٥) لعام ١٩٩٤، يمكن لأصحاب حقوق الطبع والنشر أن يطلبوا من سلطات الجمارك الخاصة وقف السلع المقفلة من دخول البلاد.

وقد تتقرر عقوبات جنائية على التعدي على حقوق الصورة الرياضية. على سبيل المثال، بموجب المادة (٩٢) من قانون العلامات التجارية في المملكة المتحدة لعام ١٩٩٤، يعتبر الاستخدام الاحتيالي للعلامة التجارية جريمة جنائية؛ ويُعزم الجاني و/ أو يُسجن، إذا ثبت قصده الإجرامي بحيث يتوافر قصد تحقيق كسب للمتعمدي أو التسبب في خسارة شخص آخر جراء استخدام العلامة، وفي كلتا الحالتين، يكون بدون موافقة مالك العلامة التجارية. وبموجب القسم (١/١٠٧) من قانون حقوق الطبع والنشر والتصميمات والبراءات في المملكة المتحدة لعام ١٩٨٨، تتقرر عواقب مماثلة، في حالة علم منتهك حقوق الطبع والنشر، أو توافر سبب لاعتقاده بوجود انتهاك^(١).

ولعل بالإضافة في مجال حماية الحق في الصورة في المجال الرياضي، والتي تتسق وتتوافق مع طبيعة هذا المجال وخصوصيته، هي إدراج شروط أخلاقية وتضمينها في عقود استغلال حقوق الصورة الرياضية، بحيث يلتزم الرياضي خلال مدة هذا الاتفاق، أن يتصرف وفقاً لمعايير السلوك الرياضي والمهني المنضبط، وبيّتعد عن أن أي قول أو فعل قد يضر بأي شكل بسمعة الشركة.

وهذه الصياغة واسعة وتغطي مجموعة من حالات سوء سلوك الشخصية الرياضية، ويمكن تضمين قائمة بالمواقف التي قد تشكل سلوكاً سيئاً ضمن معنى ونطاق الجملة، مع التنبيه لأنها توضيحية فقط، وقد يؤدي أي خرق لأحكام هذا البند الأخلاقي إلى إنهاء الاتفاق، وذلك من

(١) The International Sports Law Journal, ٢٠٠٤/٣-٤, P. ٧٦.

جانب الشركة بتقديم إشعار كتابي، بحيث يمكن مناقشة مدى جوهرية الموقف المؤدي للإلغاء، وتقييم آثار المختلفة، ثم تقييم ما إذا كانت هناك قابلية لتدارك الأمر في غضون فترة زمنية معقولة.

وإذا اتفق الطرفان على الاستمرار في الاتفاق، فيلزم النص على أن إخفاق أي من الطرفين في تنفيذ بند أو أكثر من شروط الاتفاق في أي وقت أو لأي فترة، لا يعد تنازلاً عن الحق في تنفيذ جميع بنود وشروط هذا الاتفاق، مع التأكيد على أن البنود الأخلاقية متبادلة، والأخذ في الاعتبار أن الشركة، التي تدعم الشخصية الرياضية منتجاتها وخدماتها، قد تشارك على سبيل المثال، في وصم علامته التجارية وحسن نيته، إذا كانت منتجاتها أو خدماتها دون المستوى المطلوب.

المبحث الثاني

حقوق البث التلفزيوني ووسائل النقل الأخرى

أشار وزير الرياضة البريطاني السابق "ريتشارد كابورن" الذي أطلق "الكتاب الأبيض" للرياضة في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، أن تسويق الرياضة وخاصة نشاط كرة القدم، يتحرك بوتيرة سريعة كانت خارج نطاق التوقعات، فقد ظهرت الرياضة كصناعة عالمية، وتم تسويق أشخاصها وأحداثها على مدى سنوات، وبما شمل الرعاية، والترويج، والدعاية للمنتجات والخدمات، إلا أن أهم هذه المجالات ربحية هو بيع حقوق البث التلفزيوني والبث من خلال لوسائل الحديثة كالإنترنت، حيث تدر مبالغ ضخمة، ومن الإنصاف القول بأنه بدون أرباح البث الرياضي، فإن الفعاليات الرياضية الكبرى مثل الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية، وكأس العالم لكرة القدم، والعديد من الأحداث الأخرى لا يمكن أن تتم^(١).

المطلب الأول

حقوق بث الأنشطة الرياضية

نتناول في هذا الجزء أنواع حقوق البث للأنشطة الرياضية، ومنها التلفزيوني، الذي يدر عائدًا ضخماً للهيئات الرياضية، واللجنة الأولمبية الدولية "IOC"، وكذلك حقوق البث من خلال الوسائل الحديثة، مثل التلفزيون الرقمي وهواتف الجيل الرابع المحمولة، ووسائل التواصل الاجتماعي، ونبين الحماية المقررة لهذه الحقوق دوليًا وكذلك في بعض الأنظمة الوطنية، وذلك على النحو التالي.

(١) R. PARRISH, Sports Law and Policy in the European Union, Manchester University Press, Manchester/New York, ٢٠٠٣, PP.٢٤٥:٢٤٦.

الفرع الأول

أنواع حقوق البث للأنشطة الرياضية

أولاً: حقوق البث التلفزيوني:

ساهم الوصول السريع إلى الإنترنت وتطور الهواتف المحمولة، في تطوير حقوق البث الرياضي وتعظيم قيمته المالية، باعتبار أن تسويق هذه الحقوق يعد بمثابة أكسجين لاستمرار الأنشطة الرياضية، ولا شك في وجود علاقة تكافلية بين الرياضة والبث التلفزيوني، وصفها جانب فقهي بأنها زواج مقدس^(١)، وأن كل قطاع منهما قد أحدث ثورة في الآخر^(٢).

وعلى سبيل المثال، باع اتحاد كرة القدم الإنجليزي، حقوق بث مباريات دوري كرة القدم على مدار موسم ثلاثة بدأت في عام ٢٠١٦، مقابل مبلغ قدره (٥.١٣٦) مليار جنيه إسترليني، مع بيع حقوق إضافية للبث عبر الإنترنت، بحيث كان المبلغ الإجمالي هو (٨.٣) مليار جنيه إسترليني، واستحوذ أسترالي يملك القمر الصناعي "BSkyB" على جزء كبير من هذه الحقوق، ليتم عرضها كجزء من حزمة "Sky Sports"^(٣)، وقد صرَّح بأن الرياضة كنز ضخم، ومادة أساسية في جميع استثماراته التلفزيونية في كل أنحاء العالم^(٤).

(١) D. G. JONES, Law and the Business of Sport, Butterworth and Co, London, ١٩٩٧, P. ٢٩٨.

(٢) R. PARRISH, Sports law and policy in the European Union, P. R., PP. ١٨٢: ١٨٣

(٣) نظرًا لأهمية استغلال حقوق البث لاسيما في مجال كرة القدم، صار العديد من أندية كرة القدم مثل نادي "مانشستر يونايتد" الإنجليزي، تدير قنواتها التلفزيونية الخاصة لصالح جماهيرها، وكذلك رعاتها التجاريين، وحيث " لديها حقوق بث مباشر لكرة القدم في إنجلترا منذ عام ١٩٩٢، ووفقًا "لبيتر سكودامور"، "BSkyB بالذکر أن " الرئيس التنفيذي للدوري الإنجليزي الممتاز، أصبحت هذه الحقوق الآن أكثر قيمة ولأول مرة تعامل كحقوق محايدة متاحة للاستغلال بموجب تكنولوجيا أكثر تطورًا وأوسع نطاقًا.

(٤) Address at the AGM of News Corporation on ١٥ October ١٩٩٦ in Adelaide, Australia.

كما باعت اللجنة الأولمبية الدولية حقوق البث، لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية في بكين عام ٢٠٠٨، ودورة الألعاب الأولمبية بلندن ٢٠١٢، ودورة الألعاب الصيفية البرازيلية لعام ٢٠١٦ مقابل مبالغ كبيرة^(١)، وزادت قيمة صفقة بيعها لألعاب ٢٠١٦ في العقود التي أبرمتها مع جهات البث بنسبة ٥٢%، وعلى سبيل المثال، دفعت قناة "NBC" الأمريكية حوالي ٧.٦٥ مليار دولار أمريكي لدورات الألعاب الأولمبية الثلاث حتى عام ٢٠٣٢، وتمثل حقوق البث التلفزيوني الآن ٧٠% من الدخل الناتج عن الألعاب الأولمبية^(٢).

وفي ٩ يونيو ٢٠١٦، سجل الدوري الألماني رقمًا قياسيًا جديدًا لبيع حقوق البث التلفزيوني في صفقة بقيمة (٤.٦٤) مليار يورو على مدى أربعة مواسم من ٢٠١٧، وحتى ٢٠٢١، كما باعت رابطة "J League" اليابانية لكرة القدم حقوق البث عبر الإنترنت إلى "Perform Group" البريطانية مقابل (٢) مليار دولار أمريكي على مدى ١٠ سنوات^(٣).

ثانياً: حقوق البث من خلال الوسائط الحديثة:

تتزايد الأهمية القانونية والتجارية لحقوق البث الرياضي عالمياً، وتصل إلى قيم مالية ضخمة مع استمرار تطور تقنيات البث الجديدة، ويظهر التلفزيون الرقمي كوسيلة لبث الأحداث الرياضية، توفر للمشاهدين، خيارات أكبر من حيث محتوى البرامج، والسيطرة على المحتوى

(١) في عام ٢٠١٦ وبعد أولمبياد "ريو"، أطلقت اللجنة الأولمبية الدولية قنواتها التلفزيونية الخاصة، وهي القناة الأولمبية الدولية، التي تقدم الرياضات الأولمبية على مدار ٢٤ ساعة يوميًا، بهدف الوصول إلى أكبر جمهور ممكن.

(٢) <http://www.totalsportek.com/money/olympics-٢٠١٦-tv-rights-deals-worldwide-increased-٥٢/٠١/٢٠٢٢>.

(٣) I. S. BLACKSHAW, International Sports Law, P. R., P. ٦٥.

المعروض، والاستماع إلى توقعاتهم بشأن جودة الصورة والصوت، وإضفاء طابع شخصي على تجربة البث وتعزيزها، من خلال توفر آليات تفاعلية متطورة^(١).

ويقود نمو منصات الاتصالات الحديثة، كانتشار أجهزة الكمبيوتر المنزلية، والهواتف المحمولة من الجيل الرابع، ومسجلات الفيديو الشخصية، حاليًا وفي المستقبل، دورًا مهمًا في تطوير تسويق البث الرياضي، كما تقود إلى ظهور تحديات قانونية وتجارية جديدة، كما أشار جانب فقهي أنها تعطي لمحة عن مستقبل هذه الصناعة الذي ستتغير فيه القواعد الأساسية لإشراك الجمهور وتفاعله بشكلٍ كامل^(٢).

وعلى سبيل المثال، يعد الآن عرض محتوى فيديو قصير ونشره ومشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي، أمرًا أساسيًا لمتابعة الفرق ودعمها والتفاعل معها، وهناك سوق كبير لهذا المحتوى بحيث يتم تلبية طلب المتابعين أنفسهم، أو من خلال المدونات والمواقع غير الرسمية، غالبًا مع القليل من أو بدون اعتبار للحقوق القانونية التي تنطبق على المحتوى الذي يعيدون نشره، لاسيما ما يخص التعدي على حق المؤلف^(٣).

وكما لاحظ جانب فقهي، أن أصحاب الحقوق لديهم فرصة لبيع خدماتهم للعملاء من خلال مجموعة التقنيات والمنصات الحديثة، لاسيما تغطية الأحداث الرياضية الكبرى مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم، ولم يقتصر الأمر على هذه الفعاليات الكبرى، وإنما استفاد

(١) P. IOSIFIDIS, Public Television in the Digital Era: Challenges and New Strategies for Europe, Palgrave Macmillan, London, ٢٠٠٧, PP. ٢٠: ٣٥.

(٢) A. FRY, Delivering Outside The Box, SportBusiness International, ٢٠٠٥, P. ٤٠.

(٣) J. MACDONALD, Short Form Video Content: The New Media Rights Battleground and How to Win, World Sports Law Report, volume ١٣, issue ١٢, ٢٠١٥; S. CORNELIUS, To Hyperlink or not to Hyperlink? That is the question! Global Sports Law and Taxation Reports, (GSLTR), available at: www.gsltr.org/1/2002

أصحاب حقوق الألعاب الرياضية الصغيرة من هذه الثورة التكنولوجية، وتزويد متابعيهم بمحتويات للفيديو لم تُعرض على التلفزيون في دولهم، على سبيل المثال، تُطلق قناة *Premium TV* خدمة اشتراك لمحبي بطولة العالم للرياليات، وتقدم لهم أبرز مقاطع الفيديو، ولقطات من داخل سيارات السباق، ومقابلات مع المتسابقين، بالإضافة إلى أرشيف فيديو يمكن الوصول إليه على موقع القناة على الإنترنت^(١).

الفرع الثاني

نماذج لحماية حقوق البث وطنياً

تنظم معظم التشريعات الوطنية الأشكال المختلفة للبث سواء المباشر، أم المُسجَّل، أم المقاطع المنتقاة، والراديو، وفي قضية " *Victoria Park Racing and Recreation Grounds Company Ltd v. Taylor and others*"^(٢)، التي نظرتها محكمة الاستئناف الأسترالية، وتعلّقت بامتلاك المدعى عليه الأول أرضاً بالقرب من مضمار سباق "فيكتوريا بارك"، وأقام عليها منصة تمكنه من مشاهدة سباقات الخيول، وكذلك لوحات الإعلانات التي تعرض بيانات ومعلومات المنافسات، وقام المدعى عليه الثاني ببث تعليق إذاعي ووصف لما شاهده من علي المنصة، وسعى مالك مضمار السباق إلى إصدار أمر قضائي لإدانة سلوك المدعي عليهما، باعتبار أنه أدي إلى منع الجمهور المحتمل من الحضور، مما كبّده خسائر مالية، وقد

(١) إلى جانب تحصيل اشتراكات و/ أو رسوم من المشاهدين، مقابل الحصول على خدمات منصات التواصل الحديثة، فإن أولئك الذين ليسوا مستعدين أو ربما لا يستطيعون الدفع، سيكون هناك مزيد من الضغط عليهم في المستقبل، مما يؤدي إلى مزيد من الإجراءات، وتعديلات لتوجيه التلفزيون بدون حدود، أو عن طريق تدابير مخصصة أخرى كجزء من سياسة البث الرياضي المتطورة، والتي تسعى إلى تحقيق توازن بين هيكل واحتياجات السوق ذات الصلة، والخصائص والديناميكيات الخاصة بالرياضة، ويُعدها الثقافي على وجه الخصوص. راجع:

Directive ٨٩/٥٥٢ as amended by Directive ٩٧/٣٦.

(٢) [١٩٣٧] ٥٨ CLR ٤٧٩، HC of Australia.

قررت المحكمة أن المدعى عليهما لم يرتكبا أي خطأ تجاه المدعي، بالنظر إلى أن ما حدث من وصف لأشخاص آخرين، والقيام بعرضه للجمهور تم على أرض المدعي عليه.

وقد طعن المدعي في الحكم أمام المحكمة العليا، والتي أوردت أن المُستأنف قد افترض بأنه من خلال إنفاق المال، قد خلق مشهدًا وصار شبه مالكًا له، وأن القانون يحمي هذه الملكية، ولعل غموض هذا الافتراض واضح، لأنه يعني منع الناس في بعض الظروف من فتح أعينهم ورؤية شيء ما ثم وصفه للآخرين، ولا توجد أي قاعدة في القانون الإنجليزي تدعم ادعاء أنه إذا نظّم شخص فعالية أو حدث، واستطاع الآخرون رؤيته، أن له الحق في الحصول على أمر قضائي بالألا يصف المشاهدون ما يرونه لأي شخص، ولا يمكن إثبات وقوع أي ضرر للمدعي نتيجة هذا الوصف، وتجد المحكمة صعوبة في تحديد معنى لعبارة الخصوصية بشأن ما يمكن للناس مشاهدته، فلا يمكن امتلاك مشهد بالمعنى المعروف للكلمة، ومما يدعم ذلك، أن القانون لا يحظر تصوير ممتلكات الآخرين من الجو^(١)، ولا يوجد قانون يمنع التقاط صورة عامة، دون أي يُعد تعديًا على خصوصية الآخرين.

وفي قضية "*British Broadcasting Corporation v talksport Ltd.*" لعام ٢٠٠٠^(٢)، سعت هيئة الإذاعة البريطانية إلى الحصول على أمر قضائي لمنع محطة منافسة وهي "*talkSPORT*"، من بث تعليق صوتي من مشاهد لبطولة "*EURO ٢٠٠٠*" لكرة القدم، مع تضمينه لإعلان لتلك المحطة، مع كون الحق المطلق لبث هذه البطولة يؤول إلى هيئة الإذاعة البريطانية، إلا أن الأخيرة قد فشلت في تقديم أسباب سائغة لإصدار أمر قضائي، أو

(١) Bernstein of Leigh (Baron) v Skyviews and General Ltd [١٩٩٧] ٢ All ER ٩٠٢.

(٢) [٢٠٠٠] TLR ٤٠١.

إثبات أن أنشطة "talkSPORT" قد تسببت في أضرار لها، أو كانت غير قانونية في جوهرها، وبوجه عام، عدم وجود حق ملكية معترف به قانوناً في هذا الحدث نفسه.

وفي قضية "كارين ميرفي" *Karen Murphy* لعام ٢٠١١^(١)، حيث ينظم اتحاد كرة

القدم الإنجليزي للدوري الممتاز *"FAPL" "the Football Association Premier League"* دوري كرة القدم في إنجلترا، وبما يشمل الاستغلال التجاري لحقوق البث المباشر للمباريات، ومنح تراخيص هذه الحقوق علي أساس إقليمي، مع تعهد المُرخَّص لهم بألا يستخدموا أجهزة فك تشفير البث، لإذاعتها خارج الإقليم المُرخَّص به، وقد استخدمت بعض المطاعم والمحلات في المملكة المتحدة، أجهزة فك تشفير لإتاحة مشاهدة تلك المباريات، ورأت *"FAPL"* أن هذا السلوك يُضِر بمصالحها ويقلص من قيمة خدماتها، وحركت ثلاث قضايا أمام محكمة الاستئناف الإنجليزية، ضد موردي أجهزة فك تشفير الأقمار الصناعية للمنازل والأماكن العامة، وكذلك ضد مالكي أربعة أماكن عامة، عرضت بث مباشر للمباريات باستخدام تلك الأجهزة، وتم الحكم في القضايا الثلاثة لصالح *"FAPL"*.

وتم استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة العليا، والتي قرّرت تعليق القضايا وإحالتها إلى محكمة العدل الأوروبية لإصدار حكم أولي بشأنها، واعتبرت الأخيرة أن القوانين والأحكام التعاقدية تحظر التجارة عبر حدود الاتحاد الأوروبي في أجهزة فك تشفير الأقمار الصناعية بشكل غير قانوني، ووجود مثل هذه الأجهزة في سوق إحدى دول الاتحاد تتعارض مع قواعد

(١) Cases C-٤٠٣/٠٨ and C-٤٢٩/٠٨, FA Premier League Ltd and Others v QC Capital Leisure and Others, and Karen Murphy v Media Protection Services Ltd, ٤ Oct ٢٠١١.

معاهدة الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز حرية الحركة في الخدمات، وحظر الاتفاقيات والممارسات المانعة للمنافسة، وأيدت المحكمة حقوق البث الخاصة بالاتحاد الانجليزي.

وعلى خلاف اتجاه القضاء الاسترالي والانجليزي، يتم الاعتراف بحقوق شبه الملكية في الأحداث الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم تكيفها باعتبارها تملك تجاري غير مشروع^(١)، ويتم الاعتراف بملكية حقوق البث الرياضي لمالك المكان، أو الفريق الرياضي، أو منظم المسابقة، وعلى سبيل المثال، حرّك الاتحاد الوطني لكرة السلة الأمريكي "NBA" دعوى ضد شركة "Motorola"، أمام محكمة الاستئناف الثانية، لقيام الشركة باستخدام جهاز اتصال وجهاز محمول لإرسال نتائج وإحصائيات مباريات كرة السلة المشفرة، عبر الإنترنت وبشكل مباشر وقد اعتبرت المحكمة أن هذا النقل غير المصرح به، بشكل يشكل انتهاكاً لحقوق النشر وحق ملكية الحدث^(٢).

ويمكن القول أن منظمي أو مُروجي الحدث يمتلكون الحدث، لكن الملكية بحد ذاتها لا تمتد إلى حقوق البث، ما لم يتم دعمها بطرق أخرى مثل قانون العقود، وأنها أنشئت ومحمية بموجب عقد، وبما يعني إمكان نقلها عن طريق العقد أيضاً، بحيث يمكن أن يمنح مالك المكان المُصرح له، مروج أو منظم الحدث الرياضي حقوق البث الحصرية، كالحق في التصوير والتسجيل، وبث إشارات أو تسجيلات حية لها، ويجوز لمالك المكان أيضاً الموافقة صراحةً على عدم بث الحدث و/ أو، إذا احتفظ بالتحكم في الدخول أو بيع التذاكر، فقد يوافق على منع المتفرجين من بث الحدث.

(١) Pittsburgh Athletic Co et al. v KQV Broadcasting Co. [١٩٣٧] ٢٤ F. Supp. ٤٩٠.

(٢) ٤٨٠ US ٩٤١ (١٩٨٧).

أما بالنسبة للموقف القانوني للمشاركين في الأحداث الرياضية من اللاعبين، والمسؤولين، والمتفرجين الحاضرين، فنجد أن اللاعبين يتم توظيفهم بموجب عقود، تنص على اللعب في أحداث يتم تصويرها وبثها حسبما يقرره أصحاب العمل. بالإضافة إلى أنه قد يُطلب من اللاعبين والمسؤولين إجراء مقابلات معينة، كما تفترض موافقة المتفرجين على تصويرهم خلال حضور الحدث، وفقاً للشروط المنصوص عليها في تذاكرهم، أو ضمناً من خلال حضور الحدث وهم يعلمون مسبقاً أنه يتم بثه على التلفزيون، وعلى هذا النحو، لا يجوز للاعبين أو المسؤولين أو المتفرجين المطالبة بأي حقوق بث في الحدث الرياضي المعني.

المطلب الثاني

حماية حقوق البث دولياً

أورد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في المادة (١/٤٨) من نظامه الأساسي أنه، يتمتع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم والاتحادات الأعضاء فيه، بالحقوق الحصرية للبث والاستخدام، وكذلك التصريح بالبث والاستخدام، بالصورة أو الصوت، أو أي ناقل آخر من أي نوع، بما في ذلك شركات نقل البيانات التي لم يتم تطويرها بعد، والمباريات التي تأتي ضمن سلطتهم القضائية، سواء كانت مباشرة أو مسجلة، كلياً أو كمقتطفات.

الفرع الأول

حقوق البث في أنظمة الهيئات الرياضية الدولية

نص الميثاق الأولمبي في المادة (٢/٧) منه على أن الألعاب الأولمبية ملكية حصرية للجنة الأولمبية الدولية، التي تمتلك جميع الحقوق المتعلقة بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، جميع الحقوق المتعلقة بالآتي:

(١) تنظيم الألعاب الأولمبية واستغلالها وتسويقها.

(٢) الاستحواذ على الصور الثابتة والمتحركة، للألعاب الأولمبية لاستخدامها من قبل

وسائل الإعلام.

(٣) التسجيلات السمعية بصرية للألعاب الأولمبية.

(٤) البث أو الإرسال، أو إعادة الإرسال، أو النسخ، أو العرض، أو النشر، أو الإتاحة،

أو التواصل بطريقة أخرى مع الجمهور، بأي وسيلة معروفة الآن أو سيتم تطويرها في المستقبل،

وذلك لأعمال أو الإشارات التي تجسد التسجيلات الصوتية المرئية أو تسجيلات الألعاب

الأولمبية^(١).

كما نص نظام "FIFA" الأساسي في المادة (٧٨) على أنه^(٢):

(١) "The Olympic Games are the exclusive property of the IOC which owns all rights relating thereto, in particular, and without limitation, all rights relating to (i) the organisation, exploitation and marketing of the Olympic Games, (ii) authorizing the capture of still and moving images of the Olympic Games for use by the media, (iii) registration of audio-visual recordings of the Olympic Games, and (iv) the broadcasting, transmission, retransmission, reproduction, display, dissemination, making available or otherwise communicating to the public, by any means now known or to be developed in the future, works or signals embodying audio-visual registrations or recordings of the Olympic Games".

(٢) "FIFA, its Members and the Confederations are the original owners of all of the rights emanating from competitions and other events coming under their respective jurisdiction, without any restrictions as to content, time, place and law. These rights include, among others, every kind of financial rights, audiovisual and radio recording, reproduction and broadcasting rights, multimedia rights, marketing and promotional rights and incorporeal rights such as emblems and rights arising under copyright law. ٢ The Executive Committee shall decide how and to what extent these rights are utilised and draw up special regulations to this end. The Executive Committee

١- يعتبر "الفيفا" وأعضائه، والاتحادات القارية هم الملاك الأصليون لجميع الحقوق الناشئة عن المسابقات والأحداث الأخرى التي تخضع لولايتها القضائية، دون أي قيود فيما يتعلق بالمحتوى والزمان والمكان والقانون، وتشمل هذه الحقوق، من بين أمور أخرى، كل نوع من الحقوق المالية والتسجيل السمعي والإذاعي وحقوق النسخ والبيث وحقوق الوسائط المتعددة وحقوق التسويق والترويج والحقوق المعنوية مثل الشعارات والحقوق الناشئة بموجب قانون حقوق النشر.

٢- تقرر اللجنة التنفيذية كيف وإلى أي مدى يتم استخدام هذه الحقوق، وتضع لوائح خاصة لهذا الغرض، وتقرر اللجنة وحدها ما إذا كان سيتم استخدام هذه الحقوق حصريًا، أو بالاشتراك مع طرف ثالث أو بالكامل من خلال طرف ثالث.

وكذلك نصت المادة (٧٩) من هذا النظام الأساسي على أن^(١):

١- يعتبر "الفيفا" وأعضاؤه والاتحادات القارية مسئولين حصريًا عن التصريح بتوزيع الصور والصوت وناقلات البيانات الأخرى، لمباريات وأحداث كرة القدم التي تقع ضمن اختصاص كل منهم، دون أي قيود فيما يتعلق بالمحتوى والوقت والمكان والجوانب التقنية والقانونية.

٢- تصدر اللجنة التنفيذية لوائح خاصة لهذه الغاية.

shall alone decide whether these rights shall be utilised exclusively, or jointly with a third party or entirely through a third party".

(١) "FIFA, its Members and the Confederations are exclusively responsible for authorising the distribution of image and sound and other data carriers of football matches and events coming under their respective jurisdiction, without any restrictions as to content, time, place and technical and legal aspects. ٢ The Executive Committee shall issue special regulations to this end".

وفي حين أن المعاملة القانونية لحقوق البث التلفزيوني الرياضي تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك درجة معينة من التنسيق في الاتحاد الأوروبي، نتيجة تطبيق قانون الأوروبي بشكل خاص على مجال الرياضة، والذي نتج عنه نوعاً من التنسيق والتوافق في مجال البث الرياضي في دول الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، نبين ذلك كما يلي.

الفرع الثاني

حماية حقوق البث بموجب التوجيه الأوروبي

"تلفزيون بلا حدود"

يعد التوجيه "Directive ٩٧/٣٦/EC، as amended by Directive ٨٩/٥٥٢" (١)، الذي عُرف بتوجيه "تلفزيون بلا حدود"، بمثابة حجر الزاوية لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن البث، حيث يسمح لدول الاتحاد بإنشاء قوائم بالأحداث المحمية قانوناً، والتي تكون متاحة على الهواء مباشرة، أو كتغطية مُسجلة للبث التلفزيوني المجاني، سواء كانت أحداثاً وطنية أم غير وطنية، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى للمجتمع، بما فيها الأنشطة الرياضية، بحيث يجب بثها "غير مشفرة"، حتى لو قامت محطات التلفزيون غير المجانية بشراء حقوق بثها، ولأغراض التوجيه يُقصد بالتلفزيون المجاني، البث على قناة عامة أو تجارية، للبرامج التي يمكن للجمهور الوصول إليها مجاناً، أو وفقاً لطرق تمويل البث السائدة على نطاق واسع في كل دولة عضو، مثل رسوم الترخيص و/ أو رسوم الاشتراك الأساسية لشبكة من خلال كابل.

وقد تم تنفيذ هذا التوجيه على سبيل المثال في المملكة المتحدة، بموجب قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣، بموجب الأقسام من (٢٩٩) إلى (٣٠٢)، وتضع وزارة الرياضة قائمة

(١) Directive ٨٩/٥٥٢، as amended by Directive ٩٧/٣٦/EC.

بالأحداث المحمية بناءً على دراسة مناسبة، حيث تنقسم إلى جزأين: المجموعة (أ) والمجموعة (ب)، ويتم بث المجموعة (أ) بواسطة محطات مثل (BBC ١)، (BBC ٢)، (ITV ١) والقناة الرابعة، ويتم بث المجموعة (ب) عن طريق أي قناة بث أخرى في المملكة مثل القناة الخامسة، وكون أن حدثاً ما تم إدراجه، لا يعني أن يُذاع تلقائياً، ولكن عند عرضه على التلفزيون، يجب أن يكون متاحاً للمحطات مجاناً بشروطٍ عادلة ومعقولة، ولا يلتزم منظمو الحدث بتقديم الأحداث المدرجة للتلفزيون، كما أن المحطات غير ملزمة بتقديم عطاء لتغطية هذه الأحداث^(١).

ومن تطبيقات هذا التوجيه، القضية التي ادعي فيها اتحاد كرة القدم "FIFA" الهيئة الحاكمة لكرة القدم عالمياً، واتحاد "UEFA" الهيئة الحاكمة لكرة القدم أوربياً، ضد محطة تلفزيون "TV Danmark ١ Ltd Case"، ونظرتها محكمة العدل الأوروبية عام ٢٠١١، فيما عُرف بقضية "جواهر التاج الرياضي" "Crown Jewels"، بالإشارة إلى كأس العالم، وكأس "اليورو"، باعتبارهما أبرز حدثين لكرة القدم في العالم، حيث قررت الحكومة البريطانية والحكومة البلجيكية إدراج مباريات كأس العالم وبطولة أوروبا، كأحداث رياضية ذات أهمية كبرى للمجتمع في المملكة المتحدة وبلجيكا، وبالتالي عرضها على قنوات التلفزيون المجانية.

وذهب الاتحادان "FIFA"، و"UEFA"، إلى أن إدراج هذه الأحداث التي تعتبر من أهم الفعاليات بالنسبة لهما باعتبارها مجانية، وبثها على الهواء مباشرةً، وفقاً للمادة (١) من التوجيه (EC ٩٧/٣٦) لعام ١٩٩٧ يقيد حقوقهما في التفاوض مع شركات التلفزيون لعرض

(١) قرار مجلس اللوردات لعام ٢٠٠١ في قضية " R v. Independent Television Commissioners " الذي قضت فيه المحكمة بأن حماية بعض الأحداث الرياضية المعينة لم تكن مؤهلة لاعتبارات المنافسة، أو اقتصاديات السوق، وبعبارة أخرى، فإن وصول الجمهور إلى الأحداث المدرجة هو الاعتبار الأسمى. راجع:

[٢٠٠١] ١ WLR ١٦٠٤; Infront WM AG v Commission.

مباريات كرة القدم، المطلوبة بشكل كبير وعلى نطاق واسع، بما يخالف قانون الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا قواعد المنافسة بموجب المادتين (١٠١)، (١٠٢) من معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩.

وقد أصدرت الغرفة السابعة التابعة للمحكمة، حكمها في ١٧ فبراير من نفس العام،

وقررت أنه، قضت المادة (١) من التوجيه (EC٩٧/٣٦) لعام ١٩٩٧^(١)، بأنه:

١- يجوز لكل دولة عضو اتخاذ تدابير وفقًا لقانون الاتحاد، لضمان عدم بث محطات البث الخاضعة لولايتها القضائية على أساس حصري، للأحداث التي تعتبرها تلك الدولة العضو ذات أهمية كبرى للمجتمع، بطريقة تحرم نسبة كبيرة من جمهور تلك الدولة من متابعة هذه الأحداث من خلال التغطية الحية، أو المؤجلة على التلفزيون المجاني. وإذا فعلت ذلك، يجب على الدولة المعنية وضع قائمة بالأحداث المعينة، الوطنية أو غير الوطنية، والتي تعتبرها ذات أهمية كبيرة للمجتمع، وأن تفعل ذلك بطريقة واضحة وشفافة في الوقت المناسب والفعال، وعند القيام بذلك، تحدد الدولة ما إذا كان ينبغي إتاحة هذه الأحداث عبر تغطية حية كاملة أو جزئية، أو عند الضرورة، تغطية مؤجلة كليًا أو جزئيًا، ووفقًا لأسباب موضوعية تخدم المصلحة العامة^(٢).

(١) المادة (٣) (أ) من التوجيه (EEC/٥٥٢/٨٩) في ٣ أكتوبر ١٩٨٩، الخاصة بتنسيق بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون أو اللوائح أو الإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء، ومتابعة أنشطة البث التلفزيوني، كما تم إدراجه في التوجيه (EC٩٧/٣٦) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٧ والذي يعدل التوجيه (EEC/٥٥٢/٨٩).

(٢) "١. Each Member State may take measures in accordance with Community law to ensure that broadcasters under its jurisdiction do not broadcast on an exclusive basis events which are regarded by that Member State as being of major importance for society in such a way as to deprive a substantial proportion of the public in that Member State of the possibility of following such events via live coverage or deferred coverage on free television. If it does so, the Member State concerned shall draw up

وقد قررت الحكومة البريطانية والحكومة البلجيكية إدراج جميع مباريات كأس العالم "FIFA" وبطولة أوروبا "UEFA" كأحداث رياضية ذات أهمية كبرى للمجتمع في المملكة المتحدة، وبلجيكا، وعلى هذا النحو، يجب عرضها على قنوات التلفزيون المجانية، وقد أثرت هذه القوائم على بيع تلك الأحداث الرياضية حصرياً إلى قنوات الاشتراك، وآلية الدفع مقابل المشاهدة، مما قلص من إيرادات الهيئات الرياضية المعنية.

وقد اعتبرت المحكمة أن كأس العالم والبطولة الأوروبية، حدثين رياضيين منفردين، وبالتالي لا يمكن الاستحواذ عليهما حسب رغبة "الفيفا"، و"اليويفا"، كما أن الإجراءات الحكومية، التي اتخذت بعد استشارة عامة، لإدراج هذه الأحداث في قائمة الأحداث التي يتم بثها على التلفزيون "المجاني" كانت متناسبة وتخدم المصلحة العامة؛ وعلاوة على ذلك، لم يذهب قرار الدولتين إلى أبعد مما هو ضروري لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي فهو متوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي.

وقد استأنف الاتحادان الحكم، أمام الغرفة الكبرى لمحكمة العدل الأوروبية، وفي ١٢ ديسمبر عام ٢٠١٢، وطلب "نيلو جاسكينن" المدعي العام رفض استئنافهما وتأييد القرار^(١)، وبالفعل رفضت المحكمة الاستئناف، وقررت أنه للدول الأعضاء وحدها تحديد الأحداث ذات الأهمية الكبرى للجمهور المعني، كما أن بطولات كأس العالم، و"اليورو" في مجملها، دائماً ما

a list of designated events, national or non-national, which it considers to be of major importance for society. It shall do so in a clear and transparent manner in due and effective time. In so doing the Member State concerned shall also determine whether these events should be available via whole or partial live coverage, or where necessary or appropriate for objective reasons in the public interest, whole or partial deferred coverage".

(١) CJEU Press Release No. ١٦٤/١٢.

تحظى بشعبية كبيرة بين عامة الناس، وليس فقط المشاهدين الذين يتابعون مباريات كرة القدم بشكل عام على التلفزيون^(١).

(١) C-٢٠١/١١ P, C-٢٠٤/١١P, C-٢٠٥/١١P, available at:
www.curia.europa.eu.٥/١/٢٠٢٢.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع "تطور قانون الرياضة وتسوية النزاعات الرياضية على ضوء القانون الدولي" من خلال ثلاثة فصول، بحثنا في الأول منها، الفصل الأول: قانون الرياضة الدولي وقانون الرياضة العالمي، وتناولنا في الثاني تسوية المنازعات الرياضية الدولية، وخصصنا الثالث لعرض إشكاليات الملكية الفكرية في مجال الأنشطة الرياضية الدولية. وقد استخلصت الدراسة عدة نتائج نورها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

(١) تعني الرياضة جميع أشكال النشاط البدني الرسمية والترفيهية، التي تهدف إلى تنمية لياقة الإنسان الجسدية، ورفاهيته العقلية أو تحسينها، أو تكوين روابط اجتماعية، أو تحقيق نتائج في المنافسات المختلفة سواء الدولية أم الوطنية، وتوجد صلة جوهرية بين الرياضة وسعي البشر للتميز، لذا مارسها المجتمعات الرياضة بشكلٍ أو بآخر منذ العصور القديمة، وصارت الرياضة وما يرتبط بها من ممارسات مكوناً حيوياً في حضارات الأمم المختلفة، ولا تنفصم عن أعراف المجتمعات في كل أنحاء العالم.

(٢) تطور الاعتراف الفقهي بقانون الرياضة، بداية من القول بأنه يُشكّل فرعاً من فروع القانون، وإنما يتم تطبيق قواعد فروع قانونية أخرى على الأنشطة والإشكاليات الرياضية، كالقانون الإداري، وقانون العقود، وقانون المنافسة، وقانون الملكية الفكرية، والعمل، وحظر التمييز على أساس الجنس. بينما ذهب جانب فقهي آخر إلى أن قانون الرياضة يواصل التطور كفرع قانوني مستقل، يدعمه تركيز الدراسات الأكاديمية على خصوصية الرياضة، وتطبيق قواعد

الهيئات الرياضية الدولية، وأورد جانب فقهي ثالث أن قانون الرياضة فرع مستقل من القانون، له خصوصيته المميزة، لاسيما في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية للرياضة.

(٣) في عام ٢٠٠٠ تضمّن إعلان "نيس" بشأن الرياضة، اعترافاً بالطبيعة الخاصة للرياضة، وحثاً للمجتمعات على الأخذ في الاعتبار الوظائف الاجتماعية والتعليمية والثقافية لها، وفي عام ٢٠٠٧، تضمن الكتاب الأبيض الأوربي بشأن الرياضة، توجيهات بشأن خصوصية قواعد الرياضة، والتي تستند إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، وقرارات المفوضية الأوروبية، وفي نفس العام أوردت المادة (١٦٥) من معاهدة لشبونة ضرورة دمج دول الاتحاد لمبادئ الرياضة في التعليم، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للرياضة، وهيكلها القائمة على النشاط التطوعي ووظيفتها الاجتماعية والتعليمية.

(٤) صارت الرياضة صناعة ضخمة وعملاً تجارياً واقتصادياً دولياً، وبلغت الأرباح الناتجة عن المعاملات الرياضية ما يقارب (٣٥٠) مليار دولار، وبما يمثل أكثر من ٣% من التجارة العالمية، وبالإشارة إلى الاتحاد الأوربي، تمثل الرياضة الآن ٣.٧% من إجمالي الناتج القومي المشترك للدول الأعضاء فيه، ويتم تشغيل أكثر من مليوني موظف بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة الرياضة داخل الاتحاد الأوربي.

(٥) في عام ٢٠٠٥، أبرمت اتفاقية اليونسكو لمكافحة المنشطات في الرياضة، وأوردت ديباجتها قلق الأطراف بشأن استخدام الرياضيين للمنشطات، وعواقب ذلك على صحتهم، وعلى مبدأ اللعب النظيف، ونزاهة المنافسات، ومستقبل الرياضة، وتجسد الاتفاقية أحد عناصر قانون الرياضة الدولي، وتطبقها المحاكم الوطنية وفقاً للأوضاع الدستورية المقررة في كل دولة، وكذلك أحكام الميثاق الأولمبي ومدونة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "WADA"، إلى جانب

المبادئ العامة للقانون التي يمكن تطبيقها على الأنشطة الرياضية، على النحو الوارد في المادة (٣/٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إضافة إلى قواعد حقوق الإنسان الأساسية، المرتبطة مباشرة بحماية الحريات والحقوق المكفولة دستورياً، في مجال الولاية القضائية الرياضية.

(٦) تضطلع هيئات رياضية دولية حاكمة، بتنظيم وإدارة نظام الرياضة عالمياً، وهي جمعيات خاصة منشأة وفقاً لقوانين وطنية، تضع المعايير العالمية للأنشطة ذات النطاق العابر للحدود، وتشمل عضويتها الأندية والاتحادات الوطنية وبعض الهيئات الدولية، مع تمتعها بوضع احتكاري في هذا المجال، ولها سلطة التنظيم الذاتي التي تعكس خصوصية الرياضة واستقلال تنظيمها وقواعدها، في مواجهة السلطات العامة الوطنية وعبر الوطنية، ويلتزم الأعضاء في هذه الهيئات بتنفيذ كل ما يصدر عنها من قرارات وإجراءات.

(٧) يُعبر قانون الرياضة العالمي عن معايير خاصة وأنظمة وقواعد ولوائح رياضية دولية، تُنشأ الاتحادات والهيئات الرياضية الدولية بما لها من سلطة ذاتية، ويكون لها حصانة من الولايات الوطنية، باعتبارها نظاماً قانونياً مستقلاً عابراً للحدود، تتضمنه المواثيق والأنظمة الأساسية لتلك الهيئات، كما يشمل هذا القانون التفسيرات المستقرة لأجهزة تسوية المنازعات الرياضية لهذه القواعد، ومن أبرز خصائصه أنه نظام تعاقدية يستمد قوة نفاذه من سلطات الاتحادات الرياضية الدولية، كما يختلف عن الأنظمة القانونية الوطنية، فهو بلا جذور وطنية، مما جعل بعض الفقه يطلق عليه قانون بلا دولة.

(٨) للتمييز بين قانون الرياضة الدولي وقانون الرياضة العالمي، فإن الأول يتمثل في الاتفاقات الدولية ذات الصلة، والمبادئ العامة للقانون المطبقة على نظام الرياضة، والتي تحكم

كافة إشكاليات هذا المجال، أما قانون الرياضة العالمي فهو نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية، أنشأته المؤسسات الرياضية العالمية الخاصة التي تحكم الرياضة الدولية، كما دمج بعض الفقهاء بين القانونيين ليظهر نوع ثالث أطلق عليه "*Lex Sportive*"، ويعتمد على تطبيق المبادئ المستقرة للفروع القانونية الأخرى، كمبادئ القانون التجاري، والإداري، العقود، والملكية، وقانون المنافسة، والشركات، وحقوق الإنسان.

(٩) مع اصطباغ الرياضة بصبغة تجارية واقتصادية، وخضوع كثيرًا من معاملاتها للربح والخسارة، لم يلتزم بعض الرياضيين والعاملين بمبادئ الرياضة، وتسلسل الفساد إلي معاملاتهم، وقد أنشأت اللجنة الأولمبية الدولية، في عام ٢٠١٥، منصب رئيس قسم الأخلاقيات والامتنال، لضمان الامتنال للمبادئ الأخلاقية والحوكمة الرشيدة، لاسيما مراقبة ورصد المخاطر المتعلقة بالمراهنات الرياضية، كما تم إنشاء الخط الساخن للنزاهة والامتنال للجنة الأولمبية، للإبلاغ عن أي انتهاكات لمدونة أخلاقيات اللجنة الأولمبية، وأدخلت اللجنة قانونًا جديدًا لمكافحة الفساد تنفذه الهيئات الرياضية، واضطلعت منظمات رياضية بالرقابة على السلوك الرياضي، أبرزها، الرابطة الأوروبية لأمن الرياضة "*ESSA*"، المركز الدولي للأمن الرياضي "*ICSS*".

(١٠) أنشأت الهيئات الرياضية الحاكمة محكمة التحكيم للرياضة "*CAS*"، للاضطلاع بتسوية كافة المنازعات الرياضية، ومنحتها اختصاصًا قضائيًا حصريًا بحل النزاعات الرياضية، مع استبعاد هذا الاختصاص بالنسبة للمحاكم العادية، مع إلزام الاتحادات الرياضية الوطنية بإدراج هذا الحكم في لوائحها، بغض النظر عن اختلافه مع أي تنظيم وطني للرياضة، أو أي قواعد أخرى للاتحادات الوطنية، وتطبق المحكمة المبادئ العامة للقانون، كعدم التعسف في اتخاذ القرارات أو توقيع جزاءات، وضمانات المحاكمة العادلة، وحسن النية في تنفيذ التعاقدات

بين الرياضيين والأندية، والمساواة بين الأطراف والتناسب، والإنصاف. كما تعمل المحكمة كهيئة استئنافية للأجهزة التأديبية المستقلة في الاتحادات الرياضية الدولية، ويتم استئناف قرارات *CAS* " أمام المحكمة الفيدرالية السويسرية.

(١١) نظرت محكمة العدل الأوروبية قضايا رياضية لا تتعلق بالطبيعة الخاصة للرياضة، وإنما لها أساس وطابع اقتصادي، وقد استقر هذا الاتجاه وطبقته كثير من المحاكم الوطنية خاصة الأوروبية، بعد أن كانت تحفظ بهذا الشأن، ونظرت المحاكم الوطنية نزاعات بين الاتحادات الوطنية والرياضيين، مدنية وجنائية، حتى أن كثير من الرياضيين الذين تم إيقافهم لتعاطي المنشطات، لجئوا إلى الادعاء وطنياً باعتبار أن هذا الحظر يؤثر عليهم اقتصادياً، إلا أن دعواهم رُفِضت على سند من أن قواعد حظر المنشطات تنظم السلوك الرياضي، لاسيما منع الغش وضمان تكافؤ الفرص، ويكون فرض العقوبات ضروري لضمان فعالية هذه القواعد، وبالرغم من أن العقوبة قد يكون لها أثار اقتصادية على الرياضي، إلا أن ذلك يعد نتيجة عرضية وحتمية لمنع الغش.

(١٢) وُجِدَتْ طرُقاً بديلة لتسوية بعض النزاعات الرياضية لاسيما ذات الطبيعة التجارية، وفي مجال حماية الملكية الفكرية، أبرزها مركز *WIPO* " للتحكيم والوساطة، وغرفة تسوية المنازعات لاتحاد *FIFA* "، حيث تنشأ خلافات نتيجة الاستثمار في مجال الرياضة، وبشكل عام، تفضل الهيئات الرياضية والمنتسبين إليها اللجوء إلى تلك الطرق البديلة، إلا في الحالات التي تتطلب الحصول على أوامر مستعجلة أو مؤقتة، حيث تكون المحاكم هي المكان المناسب.

(١٣) تنور إشكاليات حقوق الملكية الفكرية في مجال الأنشطة الرياضية الدولية، خاصة ما يتعلق بالتسويق والترويج للأحداث الرياضية الكبرى، كالألعاب الأولمبية، وكأس العالم لكرة

القدم، والعلامات التجارية الرياضية، التي صارت تمثل أعمالاً تجارية كبيرة، وممتلكات قيمة في سياق حقوق الملكية الفكرية، وبدونها سيكون من الصعب تسويق أي أحداث رياضية، أو خصائص للرياضيين أو الفرق الرياضية، حيث لن يدفع أحد مقابل الحصول على حقوق لا يعترف بها القانون، ويمكن استغلالها دون الحصول على موافقة.

(١٤) تكمن المشكلة الأساسية التي يواجهها تسويق الأحداث الرياضية، أنه وبحسب الأصل، لا يوجد اعتراف قانوني بالملكية القانونية للأحداث الرياضية في حد ذاتها، وأن مشاهد الحدث الرياضي ليست مملوكة لأحد بالمعنى العادي للكلمة، وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك جوانب أخرى للأحداث الرياضية تشكل مصالح قانونية معترف بها يمكن حمايتها، ويعتمد مسوقو تلك الأحداث عليها، وبما يشمل شهرة الهيئات الرياضية، والاستخدام الإبداعي للعلامات والرموز والشعارات التجارية، وحقوق النشر، ومشاركة الفعاليات الرياضية عبر الإنترنت، وأسماء النطاقات الرياضية المسجلة كعلامات تجارية، وكذلك حقوق الخصائص الرياضية للأشخاص والأندية مثل الحق في الصورة، التي تمثل قيمة تجارية بشأن جذب انتباه العملاء وزيادة المبيعات.

(١٥) تشمل الحقوق التي يمكن تسويقها في مجال الرياضة هوية وشهرة الهيئات الرياضية، ودورها في جذب المتابعين لمنتجاتها وهي الأحداث الرياضية، وكذلك العلامات والرموز والشعارات الأولمبية، وحقوق الطبع والنشر للروابط التشعبية الرياضية، والتي تتعلق بمشاركة أحداث وفعاليات رياضية على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تتضمن ارتباطات تشعبية أي مشاركات للصور، أو لمقاطع الفيديو، أو للمعلومات على مواقع الويب الأخرى، كما يُنشأ بعض مشجعي الرياضة مواقع على الإنترنت يتابعون فيها أخبار فرقهم

ورياضيهم المفضلين، إلا أن أهم هذه المجالات ربحية هو بيع حقوق البث التلفزيوني والبث من خلال لوسائط الحديثة كالإنترنت، حيث تدر مبالغ ضخمة.

ونورد بعض الاقتراحات والتوصيات، بشأن قانون الرياضة وتحقيق العدالة الرياضية الدولية، ربما تكون مفيدة للتشريعات والتنظيمات الإدارية المعنية بالأنشطة الرياضية، وذلك كما يلي:

(١) تشجيع كليات القانون والنقابات القانونية على إجراء أبحاث متخصصة بشأن قانون الرياضة، ودمج هذا المجال وتدريبه في مراحل التعليم المناسبة ذلك، مع وجود مجالات قانونية، ودوريات ونشرات أخرى مخصصة لنشر الكتابات التي تقع ضمن هذا المجال، وتبرز الخصائص المميزة للقانون الرياضي، والتعرض لإشكالياته التي تتطلب تحليلاً متخصصاً، وتبين تأثيره على المجتمعات.

(٢) تعديل نصوص الأنظمة الأساسية للهيئات الرياضية الدولية، والخاصة باستبعاد اختصاص المحاكم الوطنية بتسوية النزاعات الرياضية، وعقده لمحكمة "CAS" حصراً، حيث يكون من المفيد التيسير على الرياضيين والاتحادات الوطنية، وعدم منعهم من الوصول إلى الاختصاص الوطني، مع اقتراح مراعاة وجود نظام معياري للإجراءات المتبعة أمام المحاكم الوطنية، يراعي الطبيعة الخاصة وخصوصية الرياضة، ويشمل عدم اشتراط توقيع الرياضيين على موافقات بعدم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الاتحادات الرياضية كشرط مسبق للمشاركة في المسابقات الدولية، بحيث يتم منع الرياضيين من الوصول إلى المحاكم الوطنية.

(٣) ضرورة النص تفصيلاً في النظام الأساسي للمحاكم المختصة بتسوية النزاعات الرياضية على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، لضمان تحقيق العدالة الرياضية، ومشروعية

القرارات القضائية الصادرة في هذه المنازعات، وضمان حقوق الرياضيين والمشاركين في الأنشطة الرياضية بشكل عام.

(٤) ضمان الهيئات الرياضية الدولية الاستقلال المطلق للمحكمة الرياضية الدولية، وذلك من خلال إجراء بعض الإصلاحات الجوهرية الخاصة باستقلالها ماليًا وإداريًا، علاوة على تعديل طريقة اختيار المحكمين، ومراعاة الحقوق الأساسية للأطراف التي تمثل أمامها.

(٥) تطوير قائمة المواد المحظورة بموجب قانون "WADA"، بحيث تواكب تطور أسلوب الاعتماد على المنشطات، وبما يشمل إدراج أنواع المنشطات الحديثة مثل الميكانيكية أو التكنولوجية، حيث يتم استخدام محركات خفية في مسابقات الجري أو الدراجات الهوائية، بحيث يُدفع الجسم أو وسيلة السباق بشكل ميكانيكي دون مجهود من المتسابق، بما يُعزز أداءهم ويساعدهم في الحصول على ميزة تنافسية غير عادلة.

(٦) مراعاة نظام اختبارات "WADW" بشأن تعاطي المنشطات لخصوصية الرياضيين، كحق أساسي من حقوق الإنسان، وبالتالي تعديل الفقرة (٣/١١) قانون "WADA" والخاصة بتحديد أماكن تواجد الرياضي المدرج ضمن المطلوبين للاختبار، والمعلومات اليومية التي يجب أن يقدمها عن تحركاته، حتى لو كان مسافرًا، أو يتنافس، أو في عطلة مع أسرته.

(٧) التنسيق بين تشريعات الدول وقواعد الهيئات الرياضية بشأن القوانين واللوائح الرياضية، وتطويرها بشكل متوافق وتنفيذها بشكل منسق، وبما يشمل إنشاء وحدات وطنية لمكافحة الفساد في الرياضة، وضمان النزاهة الرياضية، وتحقيق فاعلية مدونات قواعد السلوك الرياضية الوطنية.

(٨) الاعتراف في القوانين الوطنية بحقوق ملكية الأحداث الرياضية المختلفة، والتي يمكن تسويقها كالعلامات التجارية الرياضية، وحقوق البث التلفزيوني ومن خلال الوسائط الحديثة، وحقوق الصورة، وغيرها، الأحداث الرياضية تكمن المشكلة الأساسية التي يواجهها مسوقو الأحداث الرياضية، مع إدراج شروط أخلاقية وتضمينها في عقود استغلال هذه الحقوق.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

(١) الكتب:

- د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط ٤، ٢٠٠٤.
- د. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- د. عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٧.
- د. مصطفى أحمد فؤاد، الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بدون تاريخ نشر.

(٢) أبحاث ومقالات:

- د. الشهابي إبراهيم الشرقاوي، التحكيم في المنازعات الرياضية، وفقاً لقواعد مركز التحكيم الرياضي السعودي، في ضوء القواعد الإجرائية لدى محكمة التحكيم الرياضي (CAS)، الجزء الأول، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة عجمان، المجلد (٤)، العدد (٨)، يوليو ٢٠١٨.
- د. ماهر جميل أبوخوات، النظام القانوني الدولي لممارسة الألعاب الرياضية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، مجلد (٣)، عدد (٢)، ٢٠١٧.

(a) Books:

- **A. A. GUROVITS**, *the Sports Law Review*, Law Business Research Limited, ٢٠٢٠.
- **A. CAIGER, S. GARDINER**, *Professional Sport in the EU: Regulation and Re Regulation*, The Hague: Asser Press, ٢٠٠٠.
- **A. CATTANEO, R. PARRISH**, *Sports Law in the European Union*, Kluwer Law International B.V., ٢٠٢٠.
- **A. DUVAL, A. RIGOZZI**, *Yearbook of International Sports Arbitration* ٢٠١٧, Springer Nature, ٢٠٢٠.
- **A. LEWIS, J. TAYLOR**, *Sport: Law and Practice*, Bloomsbury Academic, Edition ٤, ٢٠٢١.
- **A. LEWIS, J. TAYLOR, N. D. MARCO, J. SEGAN**, *Challenging Sports Governing Bodies*, Bloomsbury Professional Limited, Haywards Heath, UK, ٢٠١٦.
- **A. M. MOORMAN**, *Sport Law: A Managerial Approach*, Routledge, Edition ٤, ٢٠٢٠.
- **B. BERGER, F. KELLERHALS**, *International and Domestic Arbitration in Switzerland*, ٢nd ed., Berne, Stämpfli Verlag, ٢٠١٠.

- **C. E. J. SCHWÖBEL**, *Global Constitutionalism in International Legal Perspective*, Martinus Nijhoff, The Hague, ٢٠١١.
- **C. ORDWAY**, *Restoring Trust in Sport: Corruption Cases and Solutions*, Routledge, ٢٠٢١.
- **C. PÉREZ**, *International Sports Law in Tony Carty (ed)*, Oxford Bibliographies in International Law, OUP, ٢٠١٤.
- **D. CHATZIEFSTATHIOU, B. GARCÍA, B. SEGUIN**, Routledge Handbook of the Olympic and Paralympic Games, Routledge, ٢٠٢١.
- **D. P. PANAGIOTOPOULOS**, *Sports Law: Lex Sportiva & Lex Olympica*, Ant. N. Sakoulas, Athens, ٢٠١١.
- **D. P. PANAGIOTOPOULOS, W. XIAOPING**, *Sports Law: Structures, Practice, Justice – Sports Science and Studies*, EKEAD: Athens, ٢٠١٣.
- **G. J. LINDHOLM**, *the Court of Arbitration for Sport and Its Jurisprudence: An Empirical Inquiry into Lex Sportiva*, Springer, ٢٠١٩.
- **I. S. BLACKSHAW**, *International Sports Law: an Introductory Guide*, Springer, ٢٠١٧.
- **I. S. BLACKSHAW**, *Sports Mediations: Preserving Sporting and Business Relationships*, International Association for Arbitration (AIA), Brussels, Belgium, Newsletter, ٢٠١٠.

- **J. CRAWFORD**, *Brownlie’s Principles of Public International Law*, ٨th Edition, Oxford, Oxford University Press, ٢٠١٢.
- **J. HAYNES, J. T. MARCUS**, *Commonwealth Caribbean Sports Law*, Routledge, ٢٠١٩.
- **J. L. CHAPPELET, B. KÜBLER–MABBOTT**, *the International Olympic Committee and the Olympic System: the Governance of Sport*, Routledge, ٢٠١٢.
- **J. LINDHOLM**, *the Court of Arbitration for Sport and Its Jurisprudence: An Empirical Inquiry into Lex Sportiva*, Springer, ٢٠١٩.
- **J. N C. WEISTART, C. H. LOWELL**, *the Law of Sports*, Bobbs–Merrill Co., ١٩٧٩.
- **J. PAUWELYN, R. WESSEL, J. WOUTERS**, *Informal International Lawmaking*, OUP, Oxford, ٢٠١٢.
- **K. MARGARITIS**, *Law, Ethics, and Integrity in the Sports Industry*, IGI Global, ٢٠١٨.
- **L. FREEBURN**, *Regulating International Sport*, BRILL, ٢٠١٨.
- **L. W. VALLONI, T. PACHMANN**, *Switzerland: the Landmark Matuzalem Case And Its Consequences On The FIFA Regulations*, mondaq, ٢٠٢١.

- **M. J. MITTEN, D. TIMOTHY, R. K. SMITH, K. L. SHROPSHIRE**, *Sports Law: Governance and Regulation*, Wolters Kluwer, Edition ٢, ٢٠١٦.
- **M. KOSKENNIEMI**, *the Gentle Civilizer of Nations, the Rise and Fall of International Law ١٨٧٠-١٩٦٠*, Cambridge, ٢٠٠٤.
- **M. N. BERMAN, R. D. FRIEDMAN**, *the Jurisprudence of Sport: Sports and Games as Legal Systems*, West Academic, ٢٠٢١.
- **M. RUFFERT**, *the Public-Private Law Divide: Potential for Transformation? BIICL*, London, ٢٠٠٩.
- **M. MESTRE**, *the Law of the Olympic Games*, The Hague, ٢٠٠٩.
- **N. PARTINGTON**, *Coaching, Sport and the Law: A Duty of Care*, Routledge, ٢٠٢١.
- **R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK**, *Lex Sportiva: What is Sports Law?*, Springer, ٢٠١٢.
- **P. F. DIEHL, C. KU**, *The Dynamics of International Law*, Cambridge, ٢٠١٠.
- **P. HIRST, G. THOMPSON, S. BROMLEY**, *Globalisation in Question*, Cambridge: Cambridge University Press, ٢edn., ٢٠٠٩.

- **P. IOSIFIDIS**, *Public Television in the Digital Era: Challenges and New Strategies for Europe*, Palgrave Macmillan, London, ٢٠٠٧.
- **R. C. R. SIEKMANN**, *Introduction to International and European Sports Law – Capita Selecta*, TMC Asser Press, The Hague, ٢٠١٢.
- **R. GULIANOTTI, R. ROBERTSON**, *Globalization and Sport*, Oxford, ٢٠٠٧.
- **R. C. R. SIEKMANN, J. SOEK**, *LexSportiva: What is Sports Law?* T.M.C. Asser Press, ٢٠١٣.
- **S. CASSESE et al.**, *Global Administrative Law: Cases, Materials, Issues*, ٣rd. edition, ٢٠١٢.
- **S. F. ROSS**. *Advanced Introduction to Global Sports Law*, Edward Elgar Publishing, ٢٠٢١.
- **S. GARDINER et al.**, *Sports Law*, ٣rd edn., Oxford, ٢٠٠٦.
- **S. GREENFIELD, G. OSBORN**, *Law and Sport in Contemporary Society*, London, ٢٠١٣.
- **T. S. PETERSEN**, *Doping in Sport: A Defence*, Routledge, ٢٠٢٠.

(b) Articles:

- **A. RIGOZZI**, *Challenging Awards of the Court of Arbitration for Sport*, *Journal of International Dispute Settlement*, vol. ١, no. ١, ٢٠١٠.

- **A. RILES**, *the Anti–Network: Private Global Governance, Legal Knowledge, and the Legitimacy of the State*, *Am. J. Comp. L.*, vol. ٥٦, ٢٠٠٨.
- **A. V. BOGDANDY, R. WOLFRUM, J. v. BERNSTORFF, P. DANN, M. GOLDMANN**, *the Exercise of Public Authority by International Institutions. Advancing International Institutional Law*, Heidelberg, ٢٠١٠.
- **B. CARTER**, *Introduction: What Makes a "Field" a Field?*, *VA. J. SPORTS & L.*, vol. ١, ١٩٩٩.
- **B. HOULIHAN**, *Civil Rights, Doping Control and the World Anti–Doping Code*, *Sport in Society*, vol. ٧, ٢٠٠٤.
- **C. CASTRO**, *the Olympic properties, Global Sports Law and Taxation Reports*, ٢٠١٥.
- **C. DAVIES**, *Expert Evidence and the Court of Arbitration for Sport: A Question of Weight*, in *International Sports Law Review*, ٢٠١٢.
- **C. LASSITER**, *Lex Sportiva: Thoughts Towards A Criminal Law Of Competitive Contact Sport*, *St. John’s J. Legal Comm.*, vol. ٢٢, ٢٠٠٧.
- **C. PONCET**, *the independence of the Court of Arbitration for Sport*, *European International Arbitration Review*, ٢٠١٢.

- **C. VENDER**, *the IAAF Heritage Two Decades of Arbitration in Doping Related Disputes*, *International Sports law Journal*, vol. ٣, no. ٤, ٢٠٠٥.
- **C. WOODHOUSE**, *the Lawyer in Sport: Some Reflections*, *Sport and the Law J.*, vol. ٤, issue ٣, ١٩٩٦.
- **D. F. KENNETH**, *Blurring the Boundary Lines between Amateur and Professional Sports* *UMKC Law Review*, vol. ٧٦: ٢٠٠٨.
- **D. V. HANSTAD, S. LOLAND, E. ATHLETES**, *Duty to Provide Information on their Whereabouts: Justifiable Anti-Doping Work or an Indefensible Surveillance Regime?* *European Journal of Sport*, vol. ٩, ٢٠٠٩.
- **E. GRAYSON**, *Introduction*, *Sport and the Law Journal*, vol. ١٩, issue ٢/٣, ٢٠١١.
- **F. HUXTABLE**, *the tax treatment of Image Rights in the English Premier League (EPL)*, *Global Sports Law and Taxation Reports*, ٢٠١٦.
- **F. L. JEFFREY**, *Meeting the Challenges of International Brand Expansion in Professional Sports: Intellectual Property Right Enforcement in China through Treaties*, *Chinese Law and Cultural Mechanisms*, *Texas Review of Entertainment & Sports Law*, vol. ٩, ٢٠١٨.

- **I. S. BLACKSHAW**, *Global Sports Law and Taxation Reports*,
September ٢٠١٦.
- **I. S. BLACKSHAW**, *Match Fixing in Football: Europol Investigation reveals shocking results, Global Sports Law and Taxation Reports (GSLTR)*, ١٤ February ٢٠١٣.
- **I. S. BLACKSHAW**, *Sporting Injunctions, Global Sports Law and Taxation Reports*, December ٢٠١٤.
- **J. A. R. NAFZIGER**, *Dispute Resolution in the Arena of International Sports Competition, American Journal of Comparative Law*, vol. ٥٠,
٢٠٠٢.
- **J. A. R. NAFZIGER**, *International Sports Law: A Reply of Characteristics and Trends, AJIL.*, vol. ٨٦, ١٩٩٢.
- **J. HALT**, *Where is the Privacy in WADAS"’s "Whereabouts" Rule"?*
Marquette Sports Law Review, vol. ٢٠, ٢٠٠٩.
- **J. LUKOMSKI**, *Arbitration Clauses in Sport Governing Bodies" Statutes: Consent or Constraint? Analysis from the Perspective of Article ٦(١) of the European Convention on Human Rights, International Sports Law Journal*, vol. ١٣, ٢٠١٣.

- **J. MACDONALD**, *Short Form Video Content: The New Media Rights Battleground and How to Win*, *World Sports Law Report*, volume ١٣, issue ١٢, ٢٠١٥.
- **J. NAFZIGER**, *A Comparison of the European and North American Models of Sports Organisation*, *International Sports Law Journal, ISLJ*, vol. ٣, no. ٤, ٢٠٠٨.
- **K. FOSTER**, *Is There a Global Sports Law?* *Entertainment Law*, vol. ٢, no. ١, ٢٠٠٣.
- **K. HENNE**, *WADA, the Promises of Law and the Landscapes of Antidoping Regulation*, *Political and Legal Anthropology Review*, vol. ٣٣, ٢٠١٠.
- **L. CASINI**, *Global Hybrid Public–Private Bodies: The World Anti–Doping Agency (WADA)*, *International Organization Law Review*, vol. ٦, ٢٠٠٩.
- **K. L. JONES**, *Women’s National Leagues: Does CEDAW Go Far Enough?* *International Sports Law Journal*, vol. ١٣, ٢٠١٣.
- **K. L. SHROPSHIRE**, *Introduction: Sports Law?* *Am. Bus. L.J.*, vol. ٣٥, ١٩٩٨.

- **K. P. Berger**, *the New Law Merchant and the Global Market: A ٢١st. Century View of Transnational Commercial Law, International Arbitration Law Review*, vol. ٣, ٢٠٠٠.
- **L. CASINI**, *the Making of a Lex Sportiva by the Court of Arbitration for Sport*, *German Law Journal*, vol. ١٢, ٢٠١١.
- **L. D. KOLLER**, *Frozen In Time: The State Action Doctrine’s Application To Amateur Sports*, *St. John’s Law Review*, Vol. ٨٢, ٢٠٠٨.
- **M. COCCIA**, *the Athlete Biological Passport: Legal and Scientific Aspects*, in *International Sports Law Review*, ٢٠١٣.
- **M. COCCIA**, *International Sports Justice: The Court of Arbitration for Sport*, *European Sports Law and Policy Bulletin*, vol. ١, ٢٠١٣.
- **M. J. COZZILLO, M. S. LEVINSTEIN**, *Sports Law*, vol. ٥, ١٩٩٧.
- **M. MACCHI**, *Rihanna, Topshop and a Narrow Opening to Image Rights in the English legal system?’ in ‘Global Sports Law and Taxation Reports*, ٢٠١٥.
- **P. H. VERDIER**, *Transnational Regulatory Networks and Their Limits*, *Yale Journal of International Law*, vol. ٤٣, ٢٠٠٩.
- **P. LANDOLT**, *Arbitrators Initiatives to Obtain Factual and Legal Evidence*, in *Arbitration International*, ٢٠١٢.

- **R. PARRISH**, *the Birth of European Union Sports Law, Entertainment Law*, vol. ٢, no. ٢, ٢٠٠٣.
- **S. CORBETT**, *the Importance of Trade Marks in Sports Marketing*, *Global Sports Law and Taxation Reports*, ٢٠١٣.
- **T. DAVIS**, *What Is Sports Law? Marquette Sports Law Review*, vol. ١١, issue ٢, ٢٠٠١.
- **V. K. SINGH**, *Issues in Emerging Area of Sports Law: Lex Sportiva Indian Law Review*, vol. ١ No. ١, ٢٠٠٩.

(٤) اتفاقيات دولية:

– اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠٠٥.

– الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠.

(٥) أنظمة أساسية للهيئات الرياضية الدولية:

– النظام الأساسي لمحكمة التحكيم الرياضية ٢٠٢١.

– الميثاق الأولمبي لعام ٢٠١٦ - ٢٠٢٠.

– النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم لعام ٢٠١٦.

– قانون مكافحة المنشطات العالمي ٢٠١٥ - ٢٠١٧ - ٢٠٢١.

– النظام الأساسي للاتحاد الدولي للفروسية، - ٢٠٠٨.

– النظام الأساسي لاتحاد الأوروبي لكرة القدم ١٩٥٤.

(٦) أحكام محكمة العدل الأوروبية:

- **ECJ**, Case C-٢٦٩/١٢ P GuillermoCañas v. European Commission
World Anti-Doping Agency, ATP Tour, Inc. [٢٠١٣] OJ C.
- **ECJ**, Motosykletistiki Omospondia Ellados NPID (MOTOE) v Elliniko
Dimosio, Grand Chamber of the ECJ, ١ July ٢٠٠٨, Case C-٤٩/٠٧.
- **ECJ**, Case C-٥١٩/٠٤ P David Meca-Medina, Igor Majcen v
Commission of the European Communities, Republic of Finland [٢٠٠٦]
OJ C.
- **ECJ**, Case C-٤١٥/٩٣, (UEFA) v Jean-Marc Bosman, ١٥ December
١٩٩٥.
- **ECJ**, David Meca-Medina, Igor Majcen v Commission, ١٨.٧.٢٠٠٦,
C-٥١٩/OP.
- **ECJ**, Case ٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football
ASBL v. Bosman.
- (٦) أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:
- Petchstein v. Switzerland App, ٢٠١٨. No. ٦٧٤٧٤/١٠.
- Mutu v. Switzerland App, ٢٠١٨. No. ٤٠٥٧٥/١٠.
- Case ٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football ASBL v
Bosman [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١.
- C-٤١٥/٩٣ [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١.

– *Dona v Mantero* ١٩٧٦ *Case* ١٣/٧٦ [١٩٧٦] *ECR* ١٣٣٣.

(٧) أحكام محكمة التحكيم الرياضية الدولية **CAS** :

– *CAS* ٢٠١٤/A/٣٧٥.

– *CAS OG* ١٢/١١ *Russian Olympic Committee v. International Sailing Federation & Spanish Olympic Committee*, award of ١١ August ٢٠١٢.

– *Award CAS* ٢٠١١/A/٢٤٢٦ *Amos Adamu v. FIFA*.

– *Case C-٣٢٥/٠٨, Olympique Lyonnais SASP v Olivier Bernard, Newcastle United FC ECJ* ١٦ March ٢٠١٠.

– *Award CAS* ٢٠١٠/A/٢٢٣٥ *UCI v Valjavec and OCS*.

– *Final Award CAS* ٢٠٠٩/A/١٨٨٠-١٨٨١ *FC Sion*.

– *Award CAS* ٢٠٠٩/A/١٨٧٩ *Alejandro Valverde Belmonte v. CONI*.

– *CAS* ٢٠٠٨/A/١٤٨٠.

– *CAS* ٢٠٠٧/A/١٣٧٠-١٣٧٦ *FIFA & WADA v. STJDF, CBF & Ricardo Lucas Dodô*, award of ١١ September ٢٠٠٨.

– *Award CAS* ٢٠٠٧/A/١٣٩٦-١٤٠٢ *WADA & UCI v. Alejandro Valverde Belmonte & RFEC*.

– *CAS* ٢٠٠٧/A/١٢٩٨, ١٢٩٩ & ١٢٣٠.

– *Award CAS* ٢٠٠٦/A/١٢٠٦ *Zivadinovic v. IFA*.

- Award CAS ٢٠٠٥/A/٨٧٨ Club Guaraní v. González Ferreira & FC St. Gallen.
- Award CAS ٢٠٠٥/A/٩٨٣-٩٨٤ Club Peñarol v. Bueno, Rodriguez & PSG.
- Award CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٩, FC Aris Thessaloniki v. FIFA & Panionios.
- CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٥.
- CAS ٢٠٠٥/A/٨٩٥.
- CAS ٢٠٠٤ / A / ٧٤٨ ROC (Ekimov v. IOC, USOC, Hamilton).
- CAS ٢٠٠١/A/٣٥٧, Nabokov & Russian Olympic Committee (ROC) & Russian Ice Hockey Federation (IIHF)- ٢٠٠٢.
- CAS ٩٨/٢٠٠, ٢٠٠٢/O/٤٠١.
- CAS ٢٠٠٢/O/٤١٠, The Gibraltar Football Association (GFA)/ Union des Associations Europeennes de Football (UEFA)- ٢٠٠٣, and ٩٨/٢٠٠ (AEK Athens και Slavia Prague against UEFA).
- CAS ٢٠٠١/O/٣١٩.
- CAS: ٢٠٠٠/٠٠١ {USOC, USA Canoe Kayak / IOC - ٢٠٠٠}, ٢٠٠٠/٠١١ {Andreea Raducan / IOC - ٢٠٠٠}.
- CAS ٢٠٠٠/A/٢٨١.

- CAS ٩٩/A/٢٤٦ (W./ FEI- ٢٠٠٠), ٩٥/١٤١, ٩١/٥٦, ٩٢/٦٣, ٩٣/١٠٩, ٩٥/١٤١, ٩٦/١٥٧, ٩٨/٢٠٤.
- *McLain Ward v/ FEI (١٩٩٩/A/٢٤٦), decision of ٢/A/٤٣. Bliamou case v/FINA.*
- CAS ٩٨/٢١٤ {B. / Federation Internationale de Judo (FIJ) - ١٩٩٩}.
- CAS, *AEK Athens & Slavia Prague v. UEFA (CAS ٩٨/٢٠٠), award ٢٠/٠٨/٩٩).*
- CAS ٩٤/١٢٦ {N. / FEI - ١٩٩٨}.
- *McCaig v. Canadian Yachting Association & Canadian Olympic Association [١٩٩٦] Case ٩٠-٠١-٩٦٦٢٤*
- CAS ٩٥/١٤٢, *L./International Amateur Swimming Federation (FINA), Judgment in February ١٤th, ١٩٩٦.*
- *Foschi case v/ FINA CAS ١٩٩٦/٥٦.*
- *Case C-٤١٥/٩٣ Union Royale Belge des Societes de Football ASBL v. Bosman [١٩٩٥] ECR I-٤٩٢١.*
- CAS ٩٨/٢٠٩ {Spanish Basketball Federation (FEB)/ FIBA}, ٩٤/١٢٣ {FIBA/ W. & Brandt Hagen e.V- ١٩٩٤}.
- CAS ٩٢/٨٠ {B./ International Basketball Federation (FIBA)- ١٩٩٣}.
- CAS ٩١/٥٦ {S. / FEI-١٩٩٢}.

- CAS ٩١/٤٥ , March ٣١, ١٩٩٢.
- CAS ٩٢/٦٣ {G. / FEI- ١٩٩٢}.
- CAS case ٨٦/٠١, January ٣, ١٩٨٧.

(٨) وثائق الأمم المتحدة:

- A/ ٥٩/ ٢٦٨, ١٦ August, ٢٠٠٤, A/٦٢/٣٢٥, UN Doc A/RES/٥٣/٥,
- UNGA Res. ٥٨/٥ (١٧ November ٢٠٠٣), U.N G. A. A/HRC/٣٠/٥٠,
- UNGA Res. ٥٨/٥ (١٧ November ٢٠٠٣) UN Doc A/RES/٥٣/٥.

(٩) نصوص تشريعات وطنية:

- القانون السويسري الدولي الخاص ١٨ ديسمبر ١٩٨٧.
- الدستور اليوناني ١٩٧٥ - ٢٠٠٨.
- النظام الأساسي الإسباني رقم (٢٠٠٦/٧) - ٢٠١٣.
- القانون المدني السويسري لعام ١٩٠٧ - ١٩١٢.

(١٠) أحكام محاكم وطنية:

- Longo and Ciprelli v. France App.٢٠١٣. No ٧٧٧٦٩/١٣.
- National Federation of Sporting Syndicates (FNASS) and others v. France App.٢٠١٣. No ٤٨١٥١/١١.
- Robyn Rihanna Fenty and others v Arcadia Group Brands Limited (t/a Topshop) and others [٢٠١٣] EWHC ٢٣١٠ (Ch).
- Federal Tribunal, Judgment ٤A_٤٨٨/٢٠١١ of ١٨ June ٢٠١٢, Pellizzotti.

- *Federal Tribunal, Judgment* εA_ε٢٨/٢٠١١ of ١٣ February ٢٠١٢, *Wickmayer/Malisse*.
- *Federal Tribunal, Judgment* εA_٣٨٦/٢٠١٠ of ٣ January ٢٠١١, *Valverde II*.
- *Federal Tribunal, Judgment* εA_٢٣٤/٢٠١٠ of ٢٩ October ٢٠١٠.
- *Federal Tribunal, Judgment* εA_ε٦٠/٢٠٠٨ of ٩ January ٢٠٠٩.
- *Federal Tribunal, Judgment* εA_٥٠٦/٢٠٠٧ of ٢٠ March ٢٠٠٨, *Biolley*.
- *Federal Tribunal, Judgment* εA.٢٣٤/٢٠٠٨ of ١٤ August ٢٠٠٨.
- *Flaherty v. National Greyhound Racing Club* ٢٠٠٦.
- *R v. Barnes* [٢٠٠٥] ١ Cr App Rep ٥٠٧.
- *Swiss Federal Tribunal (٨th Civil Chamber) Judgement of ٢٧ May ٢٠٠٣*.
- *Irvine v Talksport Ltd* [٢٠٠٣] EWCA Civ ε٢٣.
- *Gough and Smith v Chief Constable of Derbyshire* [٢٠٠٢].
- *Poplar Housing and Regeneration Community Association Ltd. v. Donoghue* (٢٠٠١) ٣ W.L.R. ١٨٣.
- *Watson v British Boxing Board of Control* [٢٠٠١] QB ١١٣٤.
- *Federal Tribunal, Judgment* εP.٢٣٠/٢٠٠٠ of ٧ February ٢٠٠١.

- *Swiss Federal Tribunal* *oP.* ٨٣/١٩٩٩ (*N., J., Y., W. / FINA* – ٣١.٣.١٩٩٩).
- *Paul Michael Edwards v. The British Athletic Federation and the International Amateur. Athletic Federation* [١٩٩٨]٢ *CMLR* ٣٦٣.
- *Per Mr. Justice Laddie in Elvis Presley Trade Marks* [١٩٩٧] *RPC* ٥٤٣.
- *Smoldon v Nolan and Whitworth* [١٩٩٧] *ELR* ٢٤٩.
- *Harding v United States Figure Skating Association* [١٩٩٤] ٨٥١ *F Supp* ١٤٧٦.
- *Cassazione Civile Sez. I, ٢ May ١٩٩١ No. ٤٧٨٥.*
- *R v. Davies* [١٩٩١] *Crim LR* ٧٠.
- *Martin v. International Olympic Committee* [١٩٨٤]٧٤٠. *F.٢d* ٦٧٠. (٩th *Cir.*).
- *R. v Disciplinary Committee of the Jockey Club ex p. the Aga Khan* [١٩٩٣] ١ *WLR* ٩٠٩.
- *Reel v. Holder* [١٩٨١]٣ *All ER* ٣٢١.
- *Defrantz v. USOC* [١٩٨٠] ٤٩٢ *F.Supp* ١١٨١.
- *Walrave & Koch v Union Cycliste Internationale* ١٩٧٤ *Case* ٣٦/٧٤ [١٩٧٤] *ECR* ١٤٠٥.
- *Tomjanovich v California Sports Inc.* [No. H-٧٨-٢٤٣ (SD Tx ١٩٧٩.

- *McInnes v. Onslow-Fane* ([١٩٧٨] ١ WLR ١٥٢٠.
- [١٩٣٧] ٥٨ CLR ٤٧٩, *HC of Australia*.
- *High Court of Australia, Victoria Park Racing And Recreation Grounds Co Ltd., Judgment by: McTIERNAN J, ١٩٣٧.*
- *Enderby Town Football Club Ltd v. Football Association Ltd* ([١٩٧١] ١ Ch. ٥٩١.
- *English Appeal Case of Herbert Morris Ltd v Saxelby* [١٩١٦] ١ AC ٦٨٨.

(١١) مراجع الانترنت:

IBA: International Bar Association, Rules on the Taking of Evidence in International Arbitration, ٢٠١٠, available at: www.ibanet.org.

- ***BAT has its headquarters in Lausanne, Switzerland and is subject to Swiss law, available at:***

<http://www.Fiba.com/pages/eng/fc/expe/fat/p/open%ADNodeIDs/١٦٨٠٩/selNodeID ١٦٨٠٩/pres.html>.

- ***Nice Declaration, available at:***

https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/e c/٠٠٤٠٠-١٠.٢٠.ann.en٠.html.

– *IPC Position Paper on Human Rights, IPC, available at:*

www.paralympic.org.

– الموقع الرسمي للجنة الاولمبية الدولية:

– *http://www.olympic.org/uk/organisation/movement/index_uk.asp.*

قائمة الاختصارات

<i>1st</i>	<i>First.</i>
<i>٢١.th</i>	<i>٢١ century.</i>
<i>٣rd. edn.</i>	<i>Third edition.</i>
<i>EU</i>	<i>European Union.</i>
<i>ECHR</i>	<i>European Court of Human Rights.</i>
<i>ECJ</i>	<i>European Court of Justice.</i>
<i>EJIL</i>	<i>European Journal of International Law.</i>
<i>Inc.</i>	<i>Incorporation.</i>
<i>No.</i>	<i>Number.</i>
<i>OUP</i>	<i>Oxford University Press</i>

P.	<i>Page.</i>
Para.	<i>Paragraph.</i>
P. R.	<i>Previous Reference.</i>
TAS	<i>Tribunal Arbitral du Sport.</i>
UN.Doc	<i>United Nations Documents.</i>
V.	<i>Versus</i>
VA. J. SPORTS &	<i>Virginia Journal of Sports and the Law</i>
L.	
Vol.	<i>Volume.</i>
ANOC	<i>Association of National Olympic Committees.</i>
AIOWF	<i>Association of International Winter Olympics Federations.</i>
ASEAD	<i>Supreme Sports Disputes Resolution Council.</i>
ASOIF	<i>Association of International Summer Olympic Federations.</i>
CAS	<i>Court of Arbitration for Sport.</i>
DRC	<i>Dispute Resolution Chamber.</i>
ECHR	<i>European Court of Human Rights.</i>
ESSA	<i>European Sports Security Association.</i>
FEI	<i>International Equestrian Federation.</i>
FIFA	<i>International Federation of Football.</i>

FIBA	<i>International Basketball Federation</i>
IASL	<i>International Association of Sports Law.</i>
ICAS	<i>International Council of Arbitration for Sport.</i>
ICC	<i>International Cricket Council.</i>
ICSS	<i>International Center for Sports Security.</i>
IHF	<i>International Hockey Federation.</i>
IOC	<i>International Olympic Committee.</i>
IPC	<i>International Paralympic Committee.</i>
ISF	<i>International Swimming Federation.</i>
ITF	<i>International Tennis Federation.</i>
NFs	<i>National sports federations.</i>
NOCs	<i>National Olympic Committees.</i>
PILA	<i>Swiss Private International Law Act.</i>
PSC	<i>FIFA Players Status Committee.</i>
RSTP	<i>FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players.</i>
UEFA	<i>European Football Association.</i>
WADA	<i>World Anti-Doping Agency.</i>
WIPO	<i>World Intellectual Property Organization.</i>